جغرافية الوطن العربي

دراسة إقليمية

الأستاذ الدكتور
محمد أزهر السماك



اليازوري

جغرافيـــة الوطــن العربـــي

"دراسة إقليمية"

موسوعة السمَّاك العلمية
لإصدارات الكتب الجغرافية المنهجية الحديثة
4

جغرافيـــة الوطــن العربـــي

"دراسة إقليمية"

تأليف
أ.د محمد أزهر سعيد السمّاك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ (٧٧)
وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا
يَظُنُّونَ (٧٨)

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ
عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّاكَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ
مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾

سورة البقرة

الآيات

(77–79)

إهــداء

إلـى كافـة المـؤمنين بالهويـة الوطنيـة فكـراً ومنهجـاً وسـلوكاً... إلـى المــدركين لمخططــات وأســاليب الفاعــل فــي الخريطــة السياســية (الولايات المتحدة الأمريكيـة والكيـان الصـهيونـي)... الرافضـين لتلك المخططات والأساليب.

إلــى المجاهـدين مـن أجـل بنــاء أوطــانهم سياسـيـاً واقتصــادياً وعلميــاً وثقافياً... في إطار الانتماء الإنساني.

إلى الدماء البريئة التي سالت وما فتئت تروي كل شبرٍ من أراضـي الوطن الكبير ضحية أجندات الفاعل في الخريطة السياسية.... لكن – مع الأسف – ببنادق أبناء الوطن أكثر منها ببنـادق الأجنبـي.... الذي أيقظ الثقافـات البدائيـة التـي تصـب فـي وعـاء أهدافـه خدمـةً للتجزئـة والتشرذم والعنف والفساد بكافة مظاهره.....

إلى شهداء "الوطن الكبير" من محيطه إلى خليجه.....

إلى أشقائي وشقيقتي.... وهم في أكرم جوار

المـؤلف

المحتويات

"توطئة"

الطريق إلى رفاهية المواطن العربي

- **ترتبط "رفاهية المواطن" بقدرته على التحرر من "مظاهر التخلف" المسيطرة على تفكيره المتحكمة بسلوكه المحددة لمنهج حياته.**
- **تقف القدرة على " تغيير الذات" بمقدمة الوسائل لتحقيق هدف "الرفاهية" :**
- **وهذا لا يتحقق إلاّ من خلال الإيمان المطلق – بعد الله – بالهوية الوطنية والانتماء الإنساني رافضاً بشكلٍ مطلق كل مظاهر "الثقافات البدائية" التي لا تقود لأبعد من التخلف والتعاسة.**
- **عندها سنجهض كافة مشروعات " تنمية التخلف" رغم عمق التخطيط والتفكير والسلوك من قبل الدول المتقدمة... رافضين "سياسات القطيع" التي غدت السمة المميزة والمعتمدة من قبل "الفاعل" في الخريطة السياسية... بشكلها المباشر "الأنظمة الشمولية" أو بشكلها غير المباشر "بالديمقراطية الأمريكية المصدرة لشعوب العالم النامي"... التي تعتمد أسلوب " تعدد الرعاة ولو بشكل محدود جداً" في إدارة القطيع بتنصيبهم ممثلين للجماعات "في غفلة من الزمن ناهيك عن التزوير" وفي ظل الإذكاء المخطط" للثقافات البدائية"... متخذةً من أنظمة "القوائم المغلقة وزعامات الكتل والكيانات المصنعة وإجازة الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تعكس التطبيق الأمين " للثقافات البدائية" وسيلة لأهدافها.**
- **تتجسد نتائج هذه السياسات في غياب "الديمقراطية الحقيقية التي تعتمد أسلوب القوائم المفتوحة" و "الدساتير المرنة" في الانتخابات وإجازة التنظيمات التي تعمق "الهوية الوطنية" وليس المجسدة لمآسي "الثقافات البدائية".**
- **تشكل وسائل الإعلام بكافة مظاهره وبرامج التعليم بكافة مراحله الأسلوب الهادف الذي يعمل على مدار الساعة من أجل تعميق "مفهوم الوطنية والانتماء الإنساني" فكراً ومنهجاً ووسائلً.**
- **عندها سينحسر النفوذ الأجنبي إلاّ ما يُعظم الوفورات الوطنية من خلال "المصالح المتبادلة أو المشتركة".**

- **وعنـــدها ســـتظهر أَجيـــالٌ مـــن رجـــال السياســـة والفكـــر والتخطـــيط وستضمحل مظاهر وآلام "سياسات القطيع".**
- **وعندها فقط سيشعر "المواطنون العرب" أنهم أفرادٌ في "مجتمع" وليس "أعداداً في قطيع".**
- **تعلم الدول الفاعلة في الخريطة السياسية أن أساليبها مهما تقدمت أن هناك " نخباً" واعية مُدركة لتلك الأساليب من شعوب الدول النامية.**
- **لكن تلك النخب "مهمشة ومتفرقة" ولا يسمح لها إطلاقاً أن تساهم في صنع القرارات.**

بل تسعى جاهدة إلى تهجيرها خارج بيئات توطنها خدمةً لسياساتها "في إفراغ الأرض" من كنوزها المادية والبشرية.

المقدمة

يظفر الوطن العربي بطاقات موردية متميزة : في الموقع والموضع بسواء جذبت أنظار الدول المتقدمة الطامعة بخيراته من قرون عديدة خلت. فكان ممراً ومسرحاً للأقوام والجماعات العديدة التي غزت هذا الإقليم عبر تاريخه الطويل. وتؤهله موارده المتنوعة لأن يكون قوة جيوبوليتيكية مؤثرة في عالمنا المعاصر. بيد أن ظاهرة التجزئة والإنقسام أفرغت القدرات المتاحة من محتواها، وبالتالي فقدانه لعناصر القوة. وغدا على حالة من الضعف والتخلف والإنقسام ما يحزن أبناءه المخلصين.

وبغية تفعيل الطاقات الموردية المتاحة عربياً لا بد من إحلال روح الوطنية بين أبنائه لأنها وحدها الكفيلة بالتخفيف من ظاهرة التخلف السائدة. وبالتالي تنامي روح الوطن الواحد وفق صيغ علمية موزونة بعيداً عن العاطفة والإنشاء المتخلف.

وعليه، فإن معالجة الصورة الحالية لجغرافية الوطن العربي / كدراسة إقليمية أمر بغاية بالأهمية.

ولعّل مثل هذا الهدف قد لا يقوى عليه سوى من يتسم وبتواضع بالتميز العلمي. فللجغرافي المتميز ثلاث سمات رئيسة : فهو مُدرك لمنهجية البحث ملمٌ بالإطار النظري الذي ترفد به العلوم المغذية في حقول الاختصاص، مستوعبٌ لكل وسائل التحليل الكمي وتقنيات المعلوماتية المعاصرة. عندها يمكن لهذا النمط من المتخصصين التصدي للعديد من **المشكلات التطبيقية التي تشكل حجر الزاوية فيما يسمى "بالجغرافيا التطبيقية". وكما نعرّفها بأنها : تطبيق المنهج الجغرافي والتقنيات العلمية الحديثة في حل المشكلات البيئية الطبيعية والبشرية وتقديم الحلول الناجزة لها في إطار التنظيم الإقليمي للبيئة.**

وإذا كان ما تقدم يمثل الهاجس الحقيقي لهذا الكتاب تخطيطاً وتنفيذاً لا سيما وإنه يصدر في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإنه ينفرد عمّا سواه لا في منهجيته ووسائله الكمية وحداثة بياناته فحسب، بل في غاياته وأهدافه المتوخاة كونه **كتاباً منهجياً يغطي مفردات هذا المقرر** بجامعاتنا المختلفة على امتداد هذا الإقليم، فضلاً عن علميته وأهدافه الوطنية أيضاً. فهو يلخص نقاط الضعف الماثلة في جغرافية هذا الإقليم طارحاً الخيارات الكفيلة لتغيير واقع الخريطة الحالية.

على أنـه مـن الموضـوعية أن نشـير إلـى أن معالجـات دقيقـة لكافـة عناصر هذا الإقليم تتطلب مجلدات عديدة. فلا يمكن لمؤلف واحد كمقرر لمرحلة دراسية أن يفي بهذا الطموح، لذا آثرنا الدقة والتفصيل بالموضوعية ذات البعد الجغرافي السياسي والاقتصادي والاجتماعي بشكلٍ خاص.

فقد جاء كتابنا هذا بثلاثة أبواب، أنفرد الأول منها بثلاثة فصول عالجت المرتكزات الطبيعية لجغرافية الوطن العربي : في الموقع والخصائص الطوبغرافية والحيوية. في حين تخصص الباب الثاني بتحليل عناصر الجغرافيا الاقتصادية الرئيسة بأربعة فصول ، تناولت : جغرافية الإنتاج الزراعي والإنتاج التعديني والنشاط الصناعي والنشاط التجاري. بيد أن الباب الثالث تصدى للجغرافيا الاجتماعية برؤية شمولية تجسدت بـ "التنمية البشرية بمنظور التنمية المستدامة" في الفصلين اللذين احتواهما هذا الباب.

ولعّل من نافلة القول أن نعلن أننا على أتّمَّ الاستعداد لقبول أية ملاحظات أو ما في حكمها لأننا وكما اعتدنا بكافة مؤلفاتنا المنهجية والمراجع التي بلغت (الأربعين) تقريباً أن نرحب بتلك الملاحظات واضعين نصب أعيننا أن التوفيق هو غاية المنى وما كان بخلافه فهو قدرنا.

ختاماً نعاهد الزملاء والقراء الكرام بأننا ماضون في المسيرة العلمية إن شاء الله في العطاء العلمي المتميز... وكما اعتدنا أن نذكر أن **القافلة تسير.. وستظل تسير... نسأل الله الخير والصلاح**... ومن الله سواء السبيل.

المؤلف

1

الجغرافية الطبيعية للوطن العربي

1-1 الخصائص المكانية

1-1-1 السمات الموقعية

يستحوذ الوطن العربي على كتلة مترامية الأطراف في قلب العالم الافروأوراسي، تناهز الـ 14 مليون أي قرابة عُشر مساحة العالم، ويحتضن زهاء 309 مليون نسمة، أي حوالي 4.2٪ من إجمالي سكان العالم، ويمتد بين دائرتي عرض 2ْج-38ْش وخطي طول13 ْغ-58ْق، وبذلك يهيمن على مساحة تفوق مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، كما انه يزيد مساحة على قارة أوروبا، ويبلغ أقصى امتداد له من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً ما يقرب من 6000 كم، واقل من ذلك بقليل في امتداده من الجنوب في الصومال حتى الأطراف الشمالية الحدودية العراقية السورية مع تركيا.

وتشكل كتلة الوطن العربي وحدة مكانية متراصة الأطراف واضحة المعالم الجغرافية: الطبيعية والحضارية، ثلثيه في قارة أفريقيا والباقي في قارة آسيا[(1)].

وحدود الوطن العربي[(2)] واضحة المعالم في اغلب المناطق التي تمر فيها لان اغلبها يتماشى مع العديد من الظاهرات الطبيعية والبشرية مثل الأنهار والمرتفعات واللغات والأديان والثقافات، إلاّ أن طرق ترسيم الحدود بين الوطن العربي وجيرانه أتاحت الفرصة لإثارة المشكلات مع دول الجوار تارة، وفيما بينها تارة أخرى، وهي في حقيقة الأمر حدود رسمت لتفرق بين الأشقاء، حدود يرفضها المنطق والواقع الجغرافي الذي يشير بكافة ترابطاته إلى وحدة هذا الإقليم.

---

(1) نصاً عن أ.د. محمد ازهر السماك "جغرافية الوطن العربي بمنظور معاصر"، اربد، 2000.

(2) عن د. محمود عبد الله نجم "مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي"، كتاب مرجع في جغرافية الوطن العربي، ج5 (الجغرافيا السياسية)، المنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم، تونس 1994، ص2-7.

وقد اقتطعت أجزاء من الوطن العربي وضمت إلى دول الجوار مثل لواء الاسكندرونة في الأراضي السورية الذي ضم إلى تركيا، ومنطقة الأحواز من أراضي العراق وتم ضمها إلى إيران، ومناطق أخرى في شمال أفريقيا.

وتبدأ الحدود السياسية للوطن العربي غرب آسيا عند رأس الخليج حيث ملتقى شط العرب بمياه الخليج، ويجري شط العرب في ضفتيه إلى الجنوب الشرقي من البصرة مسافة 38 كم ثم يمر في ارض عربية أيضاً بعد التقائه بقناة الجنين، أما الضفة الشرقية منه فتطل عليها إيران إلى مسافة 109كم، وشط العرب يعد نهراً عربياً وليس دولياً، وتبلغ الحدود البرية العربية الشرقية نحو 1235كم. اما عن الحدود بين الوطن العربي وتركيا فتسير في منطقة جبلية تبدأ عند منطقة وادي حاجي بك بالحدود العربية الإيرانية ثم تسير غرباً مع امتداد هذا الوادي حتى وادي وار كجوك، ثم تتجه شمالاً فتمر بالمرتفعات التي تفصل حوض وار كجوك وشمدينان ثم تتجه غرباً لاجتياز وادي الزاب الكبير متماشية مع سلاسل زيري وزوزان ثم تقطع نهر الخابور حتى تصل الحدود بنهر الهيزل شمالاً ويستمر في الاتجاه غرباً مع نهر الهيزل حتى ملتقاه بنهر الخابور ثم تسير مع نهر الخابور حتى يلتقي بنهر دجلة شمال قرية فيشخابور.

اما الحدود السياسية العربية في أفريقيا فهي حدود طويلة تخترق القارة الافريقية في أقصى اتساع لها من الغرب إلى الشرق، ففي جزء كبير منها تمتد في قلب الصحراء، وترتكز على معالم طبيعية متنوعة، كمرتفعات الحجّار وتيبستي وتاسيلي والعوينات وغيرها، فهي تكاد تكون حدوداً طبيعية تتماشى مع خط تقسيم المياه في المرتفعات المذكورة، ثم تتوغل الحدود جنوباً لتشكل خط تقسيم المياه في بعض روافد نهر النيل في حوض نهر الغزال من ناحية وبين الروافد النهرية في حوضي تشاد والاوبنجي (رافد نهر الكونغو) من ناحية أخرى، ثم تمتد الحدود شرقاً نحو منحدرات هضبة البحيرات عند خط 4 شمالاً ثم تعود نحو الشمال حيث تتماشى إلى حد ما مع الحدود ألفاصلة بين الهضبة الاثيوبية والاراضي العربية، ثم تستمر لكي تفصل ارتريا وشرق الوطن العربي، وتضيق الحدود وتتسع حتى تصل إلى عفار وعيسى (جيبوتي) ثم تستمر نحو الجنوب الشرقي لتضم ارض الصومال. ثم تتجه إلى الجنوب الغربي حيث تمثل حداً فاصلاً بين صحراء اوجادين Ogadin[1] إلى الغرب والصومال إلى الشرق ثم تتجه بعد ذلك إلى الجنوب بمحاذاة خط طول

(1) يعتبر إقليم اوجادين الذي تحتله اثيوبيا في الوقت الحاضر جزءاً من الوطن العربي، فالجماعات البشرية التي تسكنه هي امتداد لتلك القبائل العربية الصومالية التي تعيش إلى الشرق منه وكان امتداداً لنفوذها.

40ش لتفصل بين كينا إلى الغرب والوطن العربي إلى الشرق ثم تتجه نحو الجنوب الشرقي حتى التقائها بالمحيط الهندي.

وقد حظي الوطن العربي بأهمية في العصور المختلفة[1]، فقد كان مركز النشاط البشري وموطن أقدم الحضارات وكان هو الوسيط التجاري الرئيسي في العالم القديم، فقد سار ألفينيقيون من البحر المتوسط حتى جبل طارق وارتحل الحضارمة سكان جنوب الجزيرة العربية في المحيط الهندي، وامتزجت حضارة العرب بحضارة الإغريق والرومان والهنود وغيرهم. وبظهور الإسلام انتشر العرب من الجزيرة العربية ووصلوا إلى أوروبا، وكان للدين الإسلامي دورٌ بارزٌ في توحيد هذا الوطن. ثم تطورت أهمية الوطن العربي بعد فتح قناة السويس 1869م وظهور النفط عام 1927 (في العراق) وبقية دول المشرق العربي ثم المغرب العربي.

2-1-1 الأهمية الجيوستراتيجية

يشغل الوطن العربي موقعاً جغرافياً متميزاً في خريطة العالم. فهو يمثل مركز الثقل في العالم الافرواوراسي ويشكل الطريق الموصل بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويشرف على ثلاثة مسطحات مائية رئيسية هي الخليج العربي والمحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر والبحر المتوسط . فضلاً عن امتداده على مياه المحيط الأطلسي، والوطن العربي يقع في مشرقه على الطريق الموصل بين القلبين الرئيسين اللذين حددهما هالفورد ماكندر في نظريته (قلب العالم)، فهو يوصل بين القلب الرئيسي في شرق أوروبا وبين القلب الثانوي في شمال أفريقيا جنوب الصحراء.

ويتمتع الوطن العربي بموقع فلكي متميز بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول. وتتجسد الأهمية الخاصة لهذا الموقع في متابعة تأثيراته في الأوضاع المناخية بالدرجة الأساس وانعكاساتها على مجمل الجغرافية الحيوية للإقليم وعلى النشاط الاقتصادي والوضع السياسي والمركز الدولي بالتالي. فعند تقويم ستراتيجية موقع أية وحدة سياسية يؤخذ بعين الاعتبار الامتداد العرضي للمكان (ألفلكي)، فكلما تنوعت دوائر العرض نتيجة للامتداد والاتساع تنوعت الخصائص المناخية للإقليم أو الوحدة السياسية،

(1) للتفاصيل عن المياه الإقليمية العربية ينظر:
د. محمود عبد الله نجم "المياه الإقليمية العربية واهميتها الاستراتيجية"، كتاب مرجع في جغرافية الوطن العربي، ج5، الجغرافيا السياسية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1994.

فالتنوع في دوائر العرض يعني التنوع في المناخ والتنوع في النشاط الزراعي والتنوع في النشاط الاقتصادي بالتالي.

وهذا يقود بالوحدة إلى مكانة الدول المكتفية ذاتياً أي بلوغ الدولة حالة القوة نتيجة لهذا الموقع، وبعكسه فان الامتداد العرضي المحدد أو المتماثل في دوائر العرض نتيجة للامتداد في نطاق جغرافي محدد كونه في الجهات الاستوائية أو المناطق المعتدلة الباردة فانه يقود إلى التماثل في الخصائص المناخية وبالتالي في شخصية الإقليم الاقتصادية وابتعاده عن حالة الاكتفاء الذاتي أو ابتعاده عن حالة القوة، كما أن الاتساع المكاني يخلق فرص ميلاد دول عظمى.

والمتفحص في خريطة الوطن العربي يرقب عن كثب أن الوطن العربي يحظى بموقع فلكي متميز، فهو يمتد نحو أربعين دائرة عرض من 2 درجة جنوباً إلى 38 درجة شمالاً مما يتيح له فرص التنوع المناخي ومن ثم التنوع الزراعي، فالتنوع الاقتصادي بالتالي يقود إلى بلوغ حالة الاكتفاء الذاتي وهذه الحالة هي احد مظاهر القوة كما سبق ان اشرنا.

والوطن العربي بموقعه هذا كان جزءاً من الحوض الرسوبي الكبير الذي غطى بمياه البحر القديم المعروف ببحر تثيس Tythes مما هيأ ألفرصة للوطن العربي في العديد من أرجائه أن يكون مشتلاً جيولوجياً جيداً للمواد الهيدروكربونية، ترتب على ذلك أن ظفر الوطن العربي بقرابة 3/5 ثلاثة أخماس احتياطي النفط المؤكد عالمياً (57.9٪) بموجب بيانات 2006 وحوالي 1/7 سبع احتياطاته المؤكدة للغاز الطبيعي، فضلاً عن كونه يحظى بمكانة متميزة في إنتاج ألفوسفات والأملاح ومعادن أخرى.

وتتمتع المياه العربية بأهمية ستراتيجية متزايدة وتتجسد في الممرات المائية الستراتيجية كمضائق هرمز وباب المندب وقناة السويس ومضيق جبل طارق.

مضيق هرمز

يبلغ طول مضيق هرمز حوالي 100 ميل بحري ويحده من الشمال إيران ومن الجنوب عمان وهو يربط الخليج العربي والمحيط الهندي واتساعه نحو واحد وعشرين ميلاً بحرياً، وقد أُشتق اسم المضيق من الجزيرة (جزيرة هرمز) وسط المضيق التي تدل الآثار البرتغالية على أهمية ستراتيجية وتجارية للمضيق خاصة بالنسبة للدول الغربية منذ زمن بعيد. ويعد مضيق هرمز من أهم المضايق الملاحية العالمية فهو يظفر بحوالي

ثلثي تجارة النفط العالمية أي نحو ثمانية عشر مليون برميل يومياً من خلال نحو مئة ناقلة تمر منه يومياً، زد على ذلك أن نحو ثلث واردات الولايات المتحدة الأمريكية وثلث واردات أوربا الغربية وثلاثة أرباع واردات اليابان تأتي عن طريق هذا المضيق (الواردات النفطية).

مضيق باب المندب

يظفر مضيق باب المندب بأهمية ستراتيجية كبيرة، فهو المخرج المائي الوحيد للنشاط البحري الأطلسي عبر البحر المتوسط، كما انه المدخل الرئيسي للنشاط النفطي الخليجي بخاصة والنشاط البحري للمحيط الهندي بعامة دول البحر المتوسطية وغرب أوروبا، وعرض هذا المضيق لا يزيد عن مدى أية مدفعية ساحلية متوسطة وهو مضيق طولي ذو حواف صخرية مرتفعة تعترضه جزيرة ميون طبقاً لتسميتها العربية أو جزيرة بريم كما يسميها الأوروبيون، وهي تقسمه إلى ممرين الشرقي بعمق 26 متراً وبعرض 3 كيلومترات ينحصر بين الجزيرة والساحل الشرقي بالقرب من نتوء عند الساحل اليماني يدعى الشيخ سعيد، ويطلق على هذا الممر اسم مضيق اسكندر أو الممر الصغير، وهو غير صالح لمرور السفن الكبيرة لتناثر الجزر البركانية التي تسمى بجزر الأخوة الثمانية مما كان له أثر كبير في كثرة الحوادث قديماً حتى اشتهر باسم بوابة الدموع أو باب المندب، أما الممر الغربي بين الجزيرة وساحل جيبوتي وعرضه يبلغ ما يقرب من 20 كيلومتراً وعمقه 300 متر يسمى بممر ميون أو الممر الغربي وهو الطريق السالك ملاحياً حالياً.

مضيق جبل طارق

يشكل مضيق جبل طارق بالإضافة إلى قناة السويس ومضيق باب المندب المداخل الرئيسة لنشاط المحيط الأطلسي والهندي عبر المتوسط وهي المخارج الأساسية لتجارة النفط ومنتجاته وألفوسفات في المقام الأول أيضاً وهي تشكل صمامات الأمان الرئيسة المتحكمة في ستراتيجية البحر المتوسط، ومضيق جبل طارق يشكل احد مفاتيح البحر المتوسط وبالتالي احد مفاتيح التجارة المحيطية العالمية، من هنا ينبغي أن ندرك أحد الأبعاد الستراتيجية للصراعات الدولية المتنافسة في هذه المنطقة بعامة والصراع العربي الصهيوني بخاصة. فتلك المنافذ تشكلاً أَمناً فاعلاً للكيان الصهيوني كما كشفت مجريات حرب أكتوبر 1973 عن ذلك (مضيق باب المندب). إن **ستراتيجية الاقتراب غير المباشر** من باب المندب على بعد ما يقرب من

1200 ميل في أقصى الجنوب أو من أي مكان على السواحل الغربية التي تتحكم في البحر من ناحيتي الشرق والغرب على الكيان الصهيوني أن يوجد له حماية في اليابس المتصل تمتد إلى الجزيرة العربية والسودان. **وعليه فإن من يتحكم في هذا المنفذ (باب المندب) يمكن ان يقفل البحر الاحمر ويسلب قناة السويس ريع موقعها، كما يحرم دول الخليج برمتها من ريع موضعها، وعليه فالمنافذ الرئيسة هذه تمثل هبة الموضع في الامن القومي العربي في حين يشكل البحر المتوسط هبة الموقع، وهكذا يتضح ان الأهمية الجيوستراتيجية للبحر المتوسط تكمن في كونه محور ألفصل والوصل في آن واحد بالنسبة للامن القومي العربي الذاتي، كما انه يمثل حجر الزاوية في هذا الامر، بذلك انعكس على تعظيم مزايا التكامل الجغرافي العربي.**

وقد لا يكون كذلك اذا ما ظلت الدول العربية ضحية ستراتيجيات ومخططات وسياسات الكيان الصهيوني التي ما فتئت منذ نشوء الحركة الصهيونية والتي لا تهدف إلى ابعد من تعميق وتأصيل اختلاف وجهات النظر بين الأشقاء وابعد من ذلك بكثير كما اكدت احداث مطلع التسعينات في القرن العشرين طالما ان النظرة العلمية الموزونة تحكم على الحدث السياسي في النتائج أولاً وآخراً.

2-1 الشخصية الطبوغرافية[1]

تتنوع السمات الطبوغرافية في الوطن العربي، فالجبال الحديثة التكوين العالية تشكل الامتدادات الشمالية له في العراق وبلاد المغرب، تونس والجزائر والمغرب، وتسود الهضاب التحاتية الواسعة والسهول ألفيضية والأحواض والاغوار العميقة، وتتخللها الأنهار والوديان الجافة، وتشكل الكثبان الرملية الثابتة والمتحركة مظهراً اخرَ من مظاهر السطح في الوطن العربي، وتتباين أراضي الوطن العربي في الارتفاع والانخفاض ما بين 400 متر تحت سطح البحر في البحر الميت إلى ما يزيد عن 4000 متر فوق مستوى سطح البحر في بعض قمم جبال أطلس في المملكة المغربية.

ومع ذلك فهناك سمات مشتركة للعديد منها على طول امتداد هذا الإقليم فمرتفعات شمال وشرق العراق تشابه نظيرتها مرتفعات المغرب العربي ومرتفعات عمان، وتشابه مرتفعات غرب جزيرة العرب (جبال الحجاز وعسير) بسلاسل جبال البحر الاحمر في مصر والسودان. والتماثل

(1) اخذ عن أ. د. محمد ازهر السماك "جغرافية الوطن العربي بمنظور معاصر"، مصدر سابق.

في الخصائص قائم ايضاً بين هضاب شرق الوطن العربي ومغربه، وكذلك بين سهول انهار دجلة والفرات وسهول وادي النيل في السودان ومصر وغيرها من السهول الاخرى في الوطن العربي.

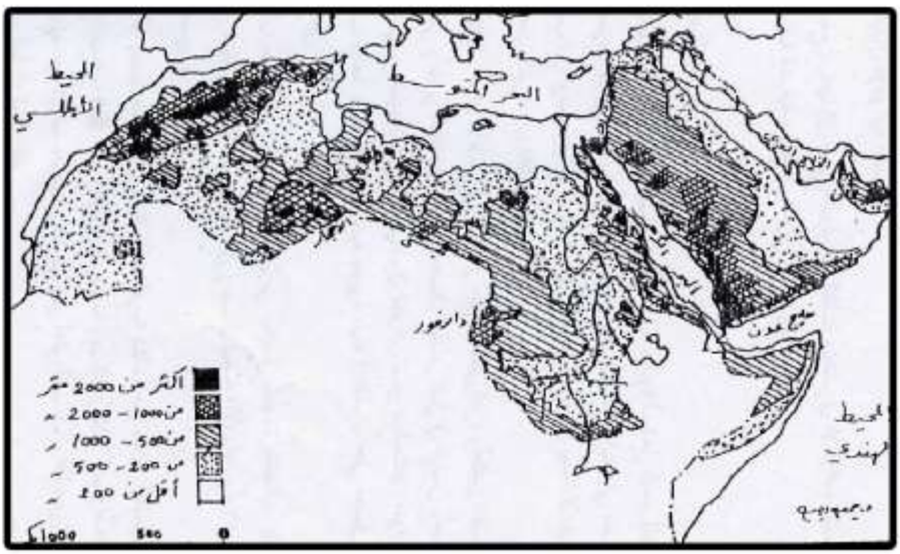
وتنحدر الأراضي العربية من الجنوب إلى الشمال في أفريقيا العربية ومن الغرب والجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي في الجزيرة العربية.

العوامل المشكلة لطبوغرافية الوطن العربي

1. الحركات الالتوائية الحديثة .
2. حركات التصدع والانكسار.
3. الثورانات البركانية.
4. عوامل النحت والارساب (الهوائي والمائي).

المظاهر التضاريسية في الوطن العربي:

1-2-1 الجبال: (انظر شكل 1-1)



الشماليه والغربيه والشماليه الشرقيه من الوطن العربي وتتمثل في:

1. جبال أطلس

تتألف جبال أطلس من عدة سلاسل جبلية موازية لساحل البحر المتوسط مبتدئة من الجنوب الغربي عند ساحل المحيط متجهة نحو الشمال الشرقي حتى رأس بون (الطيب) في تونس وترتفع في الغرب إلى أكثر من 4000 متر بينما لا يزيد ارتفاعها في أقصى الشرق عن 2000 متر.

وتتألف جبال الأطلس من سلاسل جبال أطلس التل، وأطلس الصحراء وأطلس العظمى وأطلس الداخلية، وتعرف جبال أطلس التل في تونس باسم الدورسال التونسي او عمود تونس الفقري، وفي الجزائر تسير بسلسلتين متوازيتين، أما في المغرب فتأخذ شكل قوس من شبه جزيرة مليلة في الشرق حتى مضيق جبل طارق وتسمى بجبال الريف (2200متر).

اما جبال أطلس الصحراء فتتألف من سلاسل ملتصقة بالهضاب العليا الشمالية ومن جبالها جبل القصرين في تونس وجبال تبسة والاوراس وأولاد نائل والصور والقصور في الجزائر.

اما امتداد هذا الإقليم في المملكة المغربية فيتألف من جبال أطلس العظمى التي يبلغ امتدادها 600كم، ويتراوح عرضها بين 60 و 120كم وتعد قمة طوبقال (4165متراً) الواقعة جنوب مدينة مراكش أعلى قمم جبال أطلس فضلاً عن أنها أعلى قمة في الوطن العربي.

وتمتد جبال الأطلس الداخلية إلى الجنوب من أطلس العظمى وتشرف على سهل وادي نهر دراع وعلى سهل وادي سوس، اما أطلس الوسطى فتقع إلى الشمال من أطلس العظمى يفصلهما نهر وادي الملوية ويتراوح ارتفاعها بين 2000 إلى 3000 متر ومن اشهر جبالها جبل بور أيلان (3790 متراً).

وتتخلل السلاسل الجبلية بعض الهضاب التي تعرف باسم الهضاب العليا وتتخللها بعض الشطوط كشط الحضنة والشط الشرقي.

2. جبال كردستان

تمتد هذه الجبال في الشمال الشرقي وهي امتداد لجبال زاجروس وهي حديثة التكوين إلتوائية تشكل حوالي 10٪ من مساحة العراق وتبلغ أعلى ارتفاع لها في قمة جبل حصاروست بمحافظة أربيل قرب الحدود التركية (3607 متر)، وهناك امتدادات لسلاسل جبلية في شمال العراق تشكل جزءاً كبيراً من محافظات دهوك ونينوى فضلاً عن مساحات من

محافظات أربيل والسليمانية وكركوك، وتتخلل هذه الجبال جميعاً وديان الأنهار كالزاب الاعلى والزاب الاسفل والعظيم ونهر ديالى.

3. جبال عُمان

تشكل هذه الجبال الركن الجنوبي الشرقي لجزيرة العرب وتشرف على خليج عمان من ناحية الشرق وعلى الربع الخالي من ناحية الغرب، تتكون من عدة اقواس تمتد بين رأس الحد ورأس مسندم ويشكل الجبل الاخضر مركزها (3000 متر).

ب. الجبال الانكسارية

يرجع تكوين هذه الجبال إلى ظروف جيولوجية مغايرة في الزمن الثالث الجيولوجي وقد نشأت نتيجة حركات التصدع والانكسار التي أصابت المنطقة ويمكن أن نميز ثلاث مجاميع منها:

1. مرتفعات البحر الأحمر

تمتد من رأس خليج السويس حتى هضبة الحبشة في الجنوب وتتكون من صخور اركية قديمة نارية ومتحولة ويبلغ متوسط ارتفاع جبال الاحمر نحو 900 متر وان كان هناك بعض القمم اكثر من ذلك كما عليه الحال في جبل الشايب (2181 متراً) وجبل حماطه (1978 متراً).

وتتخللها العديد من الوديان كأودية طرفة وحوف وقنا والحمامات والخريط وعربة والجمال، وتشابه تكوينات جبال شبه جزيرة سيناء بقية تكوينات جبال البحر الاحمر.

2. جبال الحجاز وعسير

تمتد بمحاذاة الساحل الشرقي للبحر الاحمر من رأس خليج العقبة في الشمال حتى عدن في الجنوب متماشية مع اخدود البحر الاحمر تتخللها بعض الاودية الطولية واخرى غيرها، تأخذ عدة تسميات منها جبال السراة والحجاز وعسير ومرتفعات اليمن وتتألف من صخور اركية قديمة نارية ومتحولة.

3. جبال الشام

تمتد بموازاة البحر المتوسط في ساحله الشرقي بسلسلتين متوازيتين ما بين جبال التوائية قديمة تعرضت لعوامل التعرية ثم لحركات التصدع والانكسار والهبوط والارتفاع، وتتألف من عدة كتل اهمها جبال الامانوس في الغرب والاكراد وسمعان في الشرق وتقع هذه الكتلة في شمال سوريا وهي تمتد من طوروس حتى مجرى نهر العاصي، وتمتد كتلة جبال العلويين في الغرب والزاوية في الشرق ما بين النهر الكبير الشمالي والنهر الكبير الجنوبي، يرتفع في الشمال الغربي منها جبل الاقرع (1760 متراً)، وتأتي جبال لبنان الغربية وجبال لبنان الشرقية لتشكل الكتلة الثالثة من النهر الجنوبي شمالاً حتى نهر القاسمية جنوباً يتخللها سهل البقاع، اما جبال لبنان الشرقية فتمتد من جنوب حمص حتى سهل الزبداني ويسمى القسم الجنوبي منها بجبال حرمون وتعد قمة جبل الشيخ اعلى هذه السلسلة (2814 متراً) وتتفرع منها الجبال التدمرية ومنها جبل قاسيون المشرف على مدينة دمشق. اما الكتلة الرابعة فتتألف من كتل جبلية متوسطة الارتفاع (900 متر) تبدأ من جبل عامل في لبنان والجليل في فلسطين وجبل الكرمل المشرف على حيفا وجبال نابلس والقدس والخليل التي يفصلها عن البحر سهول صارونة والسهل الساحلي بفلسطين.

1-2-2 الهضاب

تشكل الهضاب أكثر التضاريس انتشاراً في الوطن العربي وهي أقرب إلى السهول التحاتية منها إلى الهضاب، وارتفاعها يترواح بين 400 إلى 600 متر، وقد تكونت تلك الهضاب نتيجة لظروف جيولوجية مختلفة وقد اثرت المياه الجارية والتعرية الهوائية في تكوينها فضلاً عن طبيعة تكويناتها السطحية ودرجة تماسكها وصلابتها للتباين الشديد في معدلات درجات الحرارة ليلاً ونهاراً صيفاً وشتاءاً.

أ. الهضبة الأفريقية الشمالية

تعد الهضبة الأفريقية الشمالية هي اكبرها تمتد نحو 5000 كم من الشرق إلى الغرب ونحو 2000 كم من ساحل البحر المتوسط في الشمال نحو الجنوب، وتشغل هذه الهضبة ما يعرف بالصحراء الكبرى، تتسم باستواء سطحها وقلة ارتفاعها وتتباين في هذا الصدد بين ارجائها، كما توجد حافات قارية في أقصى الشمال منها كما هو الحال بالنسبة للجبل الاخضر ونطاق

طرابلس الجبلي (جبل نفوسة) وهضبة البطنان والدفنة في ليبيا، فضلاً عن المناطق الجبلية في الجنوب منها كما في جبل العوينات عند نقطة التقاء الحدود المصرية السودانية الليبية ومرتفعات دارفور في غرب السودان ومرتفعات تيبستي في جنوب ليبيا وجبال تاسيلي في جنوب ليبيا أيضا ومرتفعات الحجّار أو (الهوجار) في جنوب الجزائر، وتخلل الهضبة بعض الأحواض المنخفضة كمنخفض بسكرة ومنخفض الجوف وحوض السودان مما يساعد على وجود العديد من الواحات، هذا بالإضافة إلى منخفض ألفيوم ومنخفضات القطارة وواحة سيوة في مصر وواحات دائرة عرض 29 شمالاً كواحة الجغبوب ومثلث الواحات في جالو وأوجلة وأجخرة ومرادة وزلة وودان وهون وسوكنة وغدامس في ليبيا[1] وواحات عين البيض وعين القطارة وعين صلاح في الجزائر. بالإضافة إلى الوديان الجافة التي تتخلل الهضبة، وتسود الكثبان الرملية في العديد من ارجائها فيما يعرف بتكوينات العرق وتكوينات السرير وبحر الرمال وتكوينات الحمادة.

ب. هضبة شبه الجزيرة العربية

وتمتد من الخليج العربي شرقاً إلى مرتفعات البحر الاحمر في الغرب ومن البحر العربي في الجنوب حتى حدود الوطن العربي في الشمال ويتراوح متوسط ارتفاعها بين 500-900 متر، واهم هضابها هضبة بادية الشام في الشام وهضبة نجد في الوسط وهضبة حضرموت في الجنوب، وقد تأثرت الجزيرة العربية بعوامل النحت والارساب وقد شكلت الصخور الاكثر صلابة حافات صخرية متناثرة مثل جبل طويق وجبل شمر، اما الصخور الاقل صلابة فشكلت أراضي منخفضة ملأتها الرواسب الرملية مثل صحراء النفود التي تفصل هضبة بادية الشام عن هضبة نجد وكذلك صحراء الربع الخالي التي تفصل هضبة نجد عن هضبة حضرموت ومرتفعات عمان وصحراء الدهناء التي تفصل سهول الاحساء عن هضبة نجد، ويتخلل هضبة الجزيرة العربية وديان وهي بقايا التعرية المائية القديمة كأودية الرمة وحوران والدواسر وحضر موت.

---

(1) أجرى المؤلف عدة أبحاث عن الواحات الليبية جميعاً فضلاً عن مناطق بحر الرمال ومرتفعات جنوب البلاد خلال الدراسات الميدانية التي استمرت مجتمعة شهرين ونيف على مدى خمس سنوات. يجد القارئ نتائج بعضها ببحوث منشورة للمؤلف.

3-2-1 السهول

يسود في الوطن العربي نوعان من السهول هما: السهول ألفيضية والسهول الساحلية. وتشكل سهول دجلة والفرات وسهول وادي النيل أهمها وأكثرها خصباً وسكاناً وأقدمها حضارة، وترجع تكوينات هذه السهول إلى الارسابات النهرية التي جلبتها مياه الأنهار وتتخللها بعض الأهوار كما هو الحال في جنوب العراق.

وتنتشر السهول الساحلية في الوطن العربي كسهول البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والبحر الأحمر والخليج العربي[1].

ونرى[2] انه من الضروري الإشارة هنا، إلى أن مظاهر السطح السائد في الوطن العربي ما هي الا نتيجة للتفاعل الذي جرى بين الحركات التكوينية (الباطنية)، وما نجم عنها من التواءات وانكسارات وثورانات بركانية من ناحية، وبين العوامل الخارجية (عوامل التعرية) التي تحاول وعبر العصور الجيولوجية تعديل اشكال سطح الارض الناجمة عن العوامل السابقة من ناحية أخرى.

ويمكن ان نوجز الحديث عن التركيب الجيولوجي للوطن العربي في النقاط الآتية:

1. شكل الوطن العربي وعبر أزمنة جيولوجية طويلة خاصة فيما قبل الكامبري جزءاً من بحر تيثيس القديم، وتأثر بالعلاقة بين هذا البحر وبقاياه

---

(1) للتفاصيل عن سطح الوطن العربي ينظر:
1. **د. محمد صبحي عبد الحكيم (وآخرون): الوطن العربي ارضه وسكانه وموارده، ط2، مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة، 1971، ص30-.59.**
2. **أ.د. محمد ازهر السماك ود. هاشم الجنابي: جغرافية الوطن العربي – جامعة الموصل، 1985، ص33-.66.**
3. **د. فيليب رفلة واحمد سامي مصطفى، جغرافية الوطن العربي، ط1، القاهرة، 1963، ص33-49.**

(2) المراجع:
انظر حول هذا الموضوع:
- **د. جودة حسنين جودة (العالم العربي) دراسة الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1999.**
- **د. محمد رياض، د. كوثر عبد الرسول (أفريقيا دراسة لمقومات القارة)، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.**
- **د. محمد عبد الغني سعودي (الوطن العربي، دراسة لملامحه الجغرافية)، دار النهضة العربية، بيروت، 1967.**
- **د. صلاح الدين الشامي، د. فؤاد الصقار (جغرافية الوطن العربي الكبير)، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1972.**

ممثلة في البحر المتوسط، وبين اليابس المطل عليه، علاوة على تأثره بالحركات التكوينية التي ساهمت في بناء القارات.

2. تأثر الوطن العربي في أجزائه المختلفة بعوامل تكتونية متنوعة، أدت إلى تنوع مظاهر السطح به، ففي قسمه الشرقي تعرضت أجزاءه للانكسارات التي أهمها ذلك الامتداد للفرع الشرقي من الاخدود الإفريقي العظيم، والذي يتمثل هنا في البحر الأحمر وخليج العقبة ووادي الأردن وسهل البقاع وامتداده في سوريا حتى الحدود التركية، وما تبع تكونه في الزمن الثالث من ارتفاع جانبيه على شكل جبال انكسارية ممثلة في جبال البحر الأحمر على ساحليه الشرقي والغربي وامتدادها في الاردن ولبنان وسوريا.

ويبدو أيضا ان الكتل التي يمتد فوقها الوطن العربي قد تأثرت بهذه الحركات التكتونية مما ادى إلى تحطيمها وظهور الخطوط الانكسارية والمنخفضات الصحراوية كما هو في شبه الجزيرة العربية (انكسار الهفوف) والصحارى الليبية (انكسار العزيزية) وحوض مرزق وغيرها.

3. نتيجة لحركة الالواح (الصفائح) التكتونية التي يرتكز عليها الوطن العربي كاللوح العربي واللوح الإفريقي، أو ما تجاوره كالالواح الإيرانية والتركية والايجية والاوراسية فقد تم الضغط على الرواسب السمكية التي تجمعت في بحر تيثيس القديم، مما ادى إلى ظهور سلاسل جبلية التوائية شاهقة تعود في تكوينها غالباً إلى الزمن الثالث، ابرزها جبال أطلس والهضاب التي تحصرها في المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس) وزاجروس وطوروس في المشرق العربي.

4. صاحب حدوث الانكسارات والحركات الباطنية الاخرى في الوطن العربي، ظهور انشطة بركانية في أجزاء مختلفة منه، قد يكون اكثرها بروزاً في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية (في اليمن) وحيث توجد سلاسل جبلية بركانية وانكسارية معاً تغطيها الطفوح البركانية، وتظهر مثل هذه الطفوح في سواحل خليج عدن والصومال وفي غور الاردن وبعض أجزاء لبنان وسوريا.

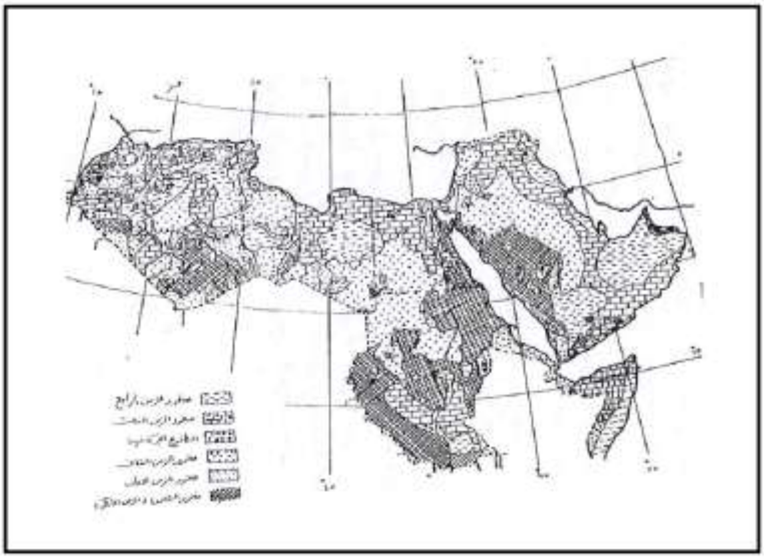
كما تظهر الطفوح البركانية في أجزاء أخرى من الوطن العربي كما في هضبة نجد في شبه الجزيرة العربية وجبل الهروج وجبل السودا في جنوب ليبيا واجزاء متفرقة في المغرب العربي وجبل مرة في إقليم دارفور بالسودان.

5. تتباين الصخور التي تغطي أجزاء الوطن العربي من حيث نوع تكويناتها والازمنة والعصور التي تكونت خلالها، فتظهر الصخور القاعدية (الركيزة) والتي تعود إلى زمن ما قبل الكامبري في أجزاء واسعة من الوطن العربي كما هو في جنوب الأقطار العربية الأفريقية وشرق مصر وغرب السعودية ومعظم أراضي السودان، وتغطى هذه الصخور بطبقات احدث منها أو تكملها في امتدادها نحو الشمال كالحجر الرملي النوبي ذي الاصل القاري والذي يعود إلى اواخر الزمن الاول والزمن الثاني والذي ينتشر في الصحراء الكبرى وشبه الجزيرة العربية.

وتنتشر تكوينات الزمن الثاني والثالث البحرية النشأة والتي تتكون غالباً من الصخور الجيرية والمارل والصلصال والرمل على طول السواحل العربية خاصة في حوض الخليج العربي وحوض البحر المتوسط الجنوبي (شمال افريقيا) حيث توجد اكبر خزانات النفط في العالم وكذلك أحواض واسعة للمياه الجوفية. وتمثل الصخور الكربونية التي تعود إلى هذين الزمنين التكوينات السائدة للسلاسل الجبلية في المنطقة أيضاً، وتلعب دوراً مؤثراً في انظمة التصريف المائي في الوطن العربي.

اما عن تكوينات الزمن الرابع والتي تتمثل غالباً في ارسابات هوائية ومائية فتسود في أحواض الأنهار والمنخفضات الجبلية وبعض الاجزاء الساحلية.

شكل 1-2
الخريطة الجيولوجية للوطن العربي باستثناء موريتانيا



3-1

-3-1 .

ى إلى

التطر مناخ،
واجزاء محدودة منه هي التي تتمتع بوفرة المياه واعتدال درجة الحرارة صيفاً وشتاءاً.

1-3-1-1 عوامل تؤثر على مناخ الوطن العربي:

1. **موقع الوطن العربي** بين دائرتي العرض 2 جنوباً و38ْ شمالاً تقريباً، لذلك فالقسم الاعظم منه يقع في اطار المنطقة المدارية الحارة باستثناء بعض المناطق الهامشية التي تمتد في المنطقة المعتدلة الدفئية، ومن ثم فان درجات الحرارة لا تتباين كثيراً بين إقليم وآخر وانما اهم فارق يميز بين الأقاليم هو المطر.

يطل الوطن العربي على مساحات مائية واسعة مثل البحر المتوسط ضيقة لذلك فتأثيرها المناخي محدود، وقد تنتج عن التوزيع السابق ذكره ما يأتي:

أ. هبوب رياح قارسة البرودة في فصل الشتاء على الوطن العربي من آسيا وأوروبا بسبب اتصال يابس الوطن العربي في قارتي أفريقيا وآسيا بيابس أوروبا تقريباً.

ب. هبوب الرياح الموسمية المطيرة على الأجزاء الجنوبية من الوطن العربي نظراً لقرب هذه المناطق من المحيطين الهندي والأطلسي.

جـ. يشرف البحر المتوسط إشرافاً كاملاً على قسم كبير من الوطن العربي، ومن ثم فان هذه الأجزاء تقع تحت تأثير الظروف المناخية التي تسود البحر المتوسط في فصلي الشتاء والربيع.

د. تعتدل درجات الحرارة صيفاً على سواحل الوطن العربي الأطلسية بسبب مرور تيار كناريا البارد.

3. التضاريس

تؤثر التضاريس في المناخ تأثيراً ملحوظاً وبالتحديد في أماكن تواجدها وفي المناطق المجاورة لها، فالارتفاع يجعل درجات الحرارة تنخفض، ويساعد على تراكم الثلوج في الأماكن الملائمة لذلك، كذلك يساعد على غزارة الأمطار في المناطق التي تواجه الرياح الممطرة، فالثلوج تكسو مرتفعات أطلس ولبنان في الشتاء، وتزداد كمية الإمطار في الجيوب الجبلية المغربية، حيث تتعامد الرياح العكسية على جبال الشام وتزداد كمية الأمطار، بينما ينحصر أثرها على الجهات الساحلية في الجزائر بسبب امتداد الجبال من الغرب إلى الشرق.

1-3-1-2 الظاهرات المناخية في الوطن العربي

1-3-1-2-1 الحرارة

أ. الحرارة في فصل الشتاء:

تتعامد أشعة الشمس في فصل الشتاء في العروض المدارية الواقعة جنوب خط الاستواء، لذلك ترتفع درجات الحرارة في الأطراف الجنوبية من الوطن العربي وتقل تدريجيا كلما اتجهنا شمالاً ويسود الدفء في الجهات المطلة على البحر المتوسط.

ففي الجهات الجنوبية تسجل جوبا 29ْم والى الشمال منها يبلغ متوسط درجة الحرارة في أسوان 22.5ْم في شهر يناير، وفي الجهات المطلة على البحر المتوسط يبلغ المتوسط في الإسكندرية نحو 14.4ْم، أما

في الجهات الداخلية والواقعة في نطاق عروض البحر المتوسط فان الحرارة تنخفض في دمشق مسجلة ْ7.5م.

غير أن هناك فارقاً كبيراً بين درجات الحرارة الكبرى والصغرى في المناطق القارية فعلى سبيل المثال تسجل اسوان 23.7ْم للنهاية الكبرى، 9.6ْم للنهاية الصغرى ويكون المدى الحراري اليومي كبيراً يتجاوز 14.1ْم.

ب. الحرارة في فصل الصيف

تتعامد أشعة الشمس بين دائرتي الاستواء والسرطان وترتفع درجات الحرارة في المنطقة المحصورة بين خطي عرض 18، 30، بينما تنخفض الحرارة في الجهات الجنوبية بالمقارنة مع فصل الشتاء حيث تسجل جوبا 25ْم ومرجع ذلك إلى تساقط الامطار الموسمية والغطاء النباتي في السافانا وانتشار المستنقعات وكثافة السحب الموسمية. بينما ترتفع درجات الحرارة في المناطق القارية، ففي اسوان تبلغ ْ32.8م وترتفع الحرارة في النهار فتسجل 40ْم وتنخفض في الليل إلى 25ْم. ويعلل الارتفاع في درجات الحرارة في المناطق الداخلية بتعامد الشمس وبعد المنطقة عن المؤثرات البحرية وقلة الغطاء النباتي وقلة السحاب.

ويظهر اثر المسطحات المائية في تلطيف درجات الحرارة بالمناطق الساحلية مثل الإسكندرية 25ْم وطرابلس 26ْم ولا يكاد يتجاوز مدى الحرارة اليومي 7 أو 8ْم، أما المناطق البعيدة عن البحر نسبياً فتسجل دمشق 27ْم ويظهر تأثير تيار كناريا في سواحل الأطلسي حيث تسجل موجادور 20ْم.

1-3-1-2-2 الضغط والرياح

يتأثر الضغط الجوي وكذلك الرياح بالظاهرات العالمية للضغط وبالتالي نظم الرياح التي تسود في أقاليمه المختلفة على النحو الآتي:

1. منطقة الضغط الاستوائي، وتكون جنوب خط الاستواء شتاء وشماله صيفاً.
2. منطقة الضغط الأزوري فيما وراء مدار السرطان والتي كثيراً ما يكون مركزها قريباً من جزر ازور.
3. حالة الضغط فوق آسيا وبالتحديد المنطقة الجنوبية الغربية منها التي تنخفض صيفاً وترتفع شتاءاً.

4. حالة الضغط الجوي فوق المحيطين الهندي والأطلسي يكون منخفضاً في الشتاء ومرتفعاً في الصيف.

5. الانخفاضات الاعصارية التي تتوالد فوق الحوض الغربي للمتوسط وتتحرك شرقاً.

أ. الضغط والرياح شتاء (يناير) (شكل 1-3)

1. في هذا الفصل يتزحزح الضغط المرتفع قليلاً نحو الجنوب ويمتد فوق الصحراء الكبرى ويلتحم مع نطاق الضغط الآسيوي وتهب الرياح التجارية والشمالية الشرقية الجافة على الأطراف الجنوبية منه بسبب تركز الضغط المنخفض جنوبي خط الاستواء وهي رياح جافة وباردة.

2. كذلك تتعرض الأجزاء المطلة على البحر المتوسط والقريبة منه لأعاصير الرياح الغربية والعكسية وهي رياح ممطرة تميز إقليم البحر المتوسط.

3. تندفع الرياح الجافة من مناطق الضغط المرتفع فوق كتلة آسيا ويمتد نفوذها إلى إقليم البحر الأحمر إلاّ أنها تتشبع ببخار الماء بعبورها خليج عمان وتسقط مطراً شتوياً على الجبل الأخضر وكذلك على منطقةبورسودان بعد عبورها البحر الأحمر.

ب. الضغط والرياح صيفاً (يوليو)

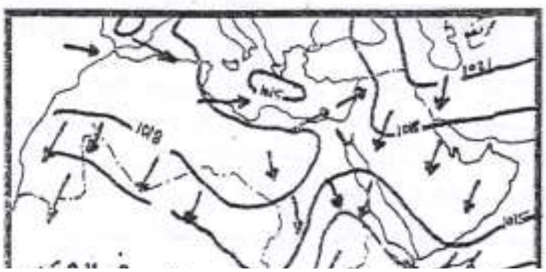
1. في فصل الصيف يتزحزح الضغط المرتفع الازوري شمالاً مع حركة الشمس الظاهرية، وينخفض الضغط فوق الصحراء الكبرى بسبب ارتفاع درجات الحرارة وتهب الرياح التجارية الشمالية الشرقية الجافة وتعمل على تلطيف درجة حرارة المناطق الساحلية.

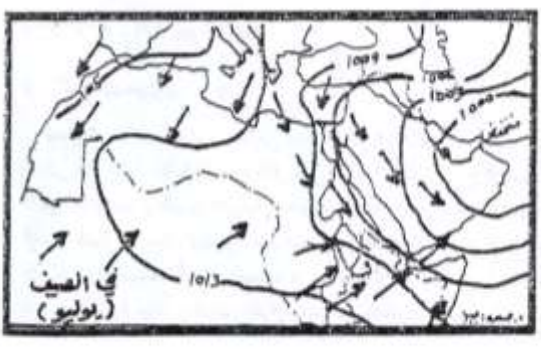
2. ساعد وجود الضغط المنخفض المتمركز في شمال غرب الهند على اندماج الرياح الموسمية من المحيط الهندي باتجاه اليمن والمناطق الجنوبية الهامشية من شبه الجزيرة العربية وهي رياح ممطرة.

3. يتزحزح الضغط المنخفض الاستوائي شمالاً حيث يتركز في منطقة العطبرة والنيل الأبيض. وتهب لذلك الرياح الموسمية من المحيط الأطلسي باتجاه السودان الجنوبي والأوسط وجنوب موريتانيا.

جـ. الرياح المحلية

تهـب الريـاح المحليـة عـادة فـي الربيـع والخريـف عنـدما تبـدأ الانخفاضات الجوية في التأثير على منطقة ما بمقدمتها التي هي عبارة عن جبهات الهواء الساخن وينتهي اثر الانخفاض الجوي بوصول مؤخرته ذات الرياح البارده، ولا يعيق هبوب الرياح المحلية مع الدورة الهوائية العامة، وتسمى بأسماء محلية داخل الوطن العربي منها الخماسين في مصر والقبلي في ليبيا والسيروكو والسولانو في بلاد المغرب والهبوب في السودان والسموم في الصحراء العربية وبادية الشام والطوز في الكويت والشرجي في العراق. ولهذه الرياح آثارٌ سيئة على الخضروات والإنسان.

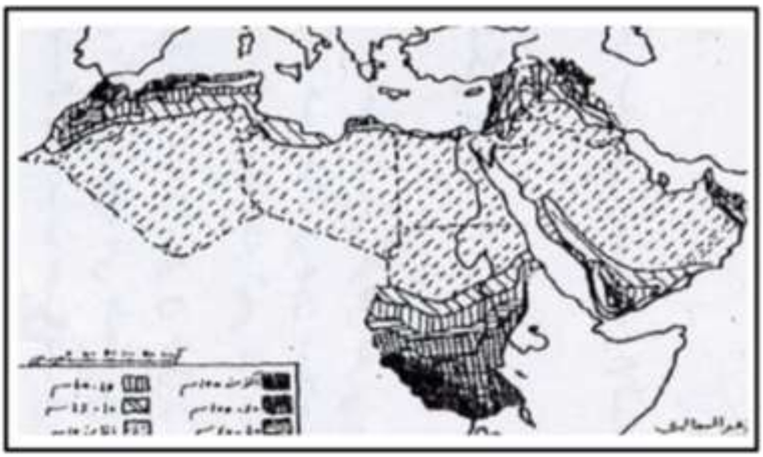




1- 3-1- 2- 3 الأمطار (شكل 1-4)

تشغل الصحراء مساحة كبيرة من الوطن العربي ولا يتعدى معدل التساقط بها عشرة سنتيمترات كما هو الحال في عين صلاح بالجزائر، ويحيط بهذا النطاق نطاقان مطيران في الشمال نظام البحر المتوسط وفي الجنوب المناخ المداري.

ومن العوامل المؤثرة في كمية الأمطار في شمال الوطن العربي الموقع والتضاريس واتجاه خط الساحل بالنسبة للرياح، ففي طنجة تبلغ كمية الأمطار 87 سم، وتقل كمية الأمطار من الشمال إلى الجنوب حيث تسجل الدار البيضاء 40سم، بينما تنخفض كمية التساقط في وهران إلى 35سم لوقوعها في ظل مرتفعات الريف وتزداد في الجزائر إلى 75سم لان الرياح الممطرة تتعامد على المرتفعات الواقعة إلى جنوبها وشرقها، وتسجل طرابلس الغرب ذات المعدل بوهران 35سم لموقعها في ظل مرتفعات أطلس التل التونسية وتزداد في إقليم الجبل الأخضر الليبي إلى 60 سم بسبب تعامد الرياح الممطرة وكذلك بيروت مسجلة 88 سم وتقل في دمشق إلى 21.5 سم وبغداد 9.2 سم فقط.



ـسر

كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال والدي يطول في الجنوب إلى سبعه اشهر ويقصر في وسط السودان إلى شهرين. أما في الأطراف الجنوبية الغربية فيستمر مطرها طوال العام وتسجل جوبا 112.5 سم وفي الملكال 87 سم وفي الخرطوم 15 سم فقط.

وتنتمي المنطقة الواقعة جنوب غرب شبه الجزيرة العربية لنطاق المطر الصيفي ففي صنعاء 60 سم لوقوعها على الهضبة بينما تسجل عدن 5 سم.

وتنتمي منطقة الجبل الأخضر في عمان لنظام المطر الشتوي وكذلك مدينة بورسودان.

3-1-3-1 الأقاليم المناخية

1. الإقليم الصحراوي:

يضم هذا الإقليم أجزاء واسعة من الوطن العربي في أفريقيا واسيا فيما بين دائرتي عرض 18-30 شمالاً في الجناح الأفريقي ويشمل كل الجناح الآسيوي ما عدا الأطراف الجنوبية والجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية والأجزاء الواقعة على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، ويتميز المناخ الصحراوي بالجفاف (عشرة سنتيمترات في المتوسط) وقد تسقط الأمطار الفجائية في فترات متباعدة، ويتميز أيضا بالارتفاع الشديد للحرارة صيفاً وانخفاض الحرارة شتاءاً وبالتحديد في ليالي الشتاء، والمدى الحراري مرتفع.

2. إقليم البحر المتوسط

يشمل السهول والسفوح والمرتفعات في المغرب ومرتفعات أطلس في الجزائر وتونس ومنطقة الجبل الأخضر في ليبيا والسهول الساحلية والسفوح الغربية لمرتفعات الشام، ويتميز هذا المناخ بالجفاف في فصل الصيف وسقوط الأمطار شتاءاً، أي انه جاف حار صيفاً دافئ ممطر شتاءاً.

3. إقليم الأستبس

يعد هذا الإقليم المناخي مرحلة انتقالية بين أنواع المناخات الممطرة وبين المناخ الصحراوي ولهذا ينقسم إلى قسمين خاصة في الجناح الإفريقي:

أ. الأستبس الشمالي وأمطاره شتوية وهو مرحلة الانتقال بين مناخ البحر المتوسط ومناخ الصحراء ويشمل شريطاً ضيقاً يمتد من ليبيا حتى ساحل البحر المتوسط ومعدل التساقط به من 16-25 سم.

ب. الأستبس الجنوبي وأمطاره صيفية وهو مرحلة انتقال من المناخ السوداني إلى المناخ الصحراوي ويمتد بين خطي عرض 18-20 شمالاً في المنطقة الممتدة بين المحيط الأطلسي والبحر الأحمر ومعدل التساقط بين 16-25سم.

أما في الجناح الآسيوي فينتشر في صحراء الشام وبعض أجزاء العراق والأردن وللأجزاء الساحلية للبحر الأحمر والخليج العربي وبعض أجزاء الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية.

4. الإقليم السوداني

ينتشر في وسط السودان وجنوبه عدا الأطراف الجنوبية والجنوبية الغربية، أي ما بين دائرتي العرض 5-18 شمالاً ويتركز ألفصل الممطر في اشهر الصيف من يونيو إلى أكتوبر، ويتركز فصل الجفاف نوفمبر إلى مارس. وتزداد كمية الأمطار كلما اتجهنا جنوباً بصفة عامة وتطول فترة التساقط، وترتفع درجة الحرارة في فصل الجفاف وتسجل المناطق الجنوبية 100سم بينما تقل أمطار الجهات الشمالية مسجلة 36سم.

5. الإقليم المداري

ينتشر في الأطراف الجنوبية للسودان وفي أطرافه الجنوبية الغربية، أمطار هذا الإقليم طول العام، إلاّ أن أمطار فصل الصيف الطويل أكثر من إمطار فصل الشتاء القصير. وتتميز الأمطار بوجود قمتين إحداهما في شهر مايو والثانية في شهر يوليو وتبلغ كمية الأمطار نحو 120 سم وترتفع درجات الحرارة على مدار السنة.

6. الإقليم شبه الموسمي

يشغل هذا الإقليم جنوب غرب شبه الجزيرة العربية وتسقط أمطاره صيفاً وتبلغ نحو 60 سم وتختلف درجات الحرارة باختلاف الارتفاعات.

2-3-1 النبات الطبيعي

1-2-3-1 التوزيع الجغرافي للنباتات الطبيعية: (شكل 1-5)

تعد الظروف البيئية المتمثلة بدرجات الحرارة والرطوبة ونوعية التربة وخصوبتها وطبوغرافية السطح من العوامل التي تؤثر بشكل فاعل في التوزيع الجغرافي للنباتات وفي تحديد نوعيتها وخصائصها وكثافتها بالإضافة إلى العوامل البشرية والحياتية المختلفة، اذ تنمو الغابات في جميع المناطق التي يزيد المعدل السنوي لدرجة الحرارة فيها عن 10 درجة مئوية ولا يقل المجموع السنوي للأمطار عن 200 ملم[1].

---

(1) ازاد محمد امين وتغلب جرجيس داؤد، جغرافية الموارد الطبيعية، وزارة التعليم العالي

والوطن العربي فقير بموارده الغابية على الرغم من أنه ينعم بزهاء 4٪ من مساحة اليابس المعمور في العالم إلاّ أنه لا يحتضن سوى نسبة ضئيلة لا تتجاوز 0.4٪ من إجمالي المساحة المغطاة بالغابات في العالم، وتقترن هذه الظاهرة بطبيعة الظروف المناخية السائدة في المنطقة العربية، وتقف مسألة الأمطار في المقدمة ذلك أن الوطن العربي هو من الأقاليم الجافة طبقاً للتصنيفات الدولية المناخية المعمول بها عالمياً، والغابات مساحة من الأراضي تكون فيها الأشجار المحصول الرئيسي في المجموعة النباتية[1]. أو أنها عبارة عن (وحدة حياتية متكاملة تتكون من أشجار وشجيرات ونباتات في منطقة معينة ولها كثافة ومناخ معين)[2]، ويمكن تصنيف الغابات إلى مجاميع حسب مناشئها إلى[3]:

1. الغابات الطبيعية: وهي الغابات التي تنمو بصورة طبيعية لسقوط البذور من الأشجار الأم أو الأخلاف النامية من قرم الأشجار المقطوعة والموجودة على ارض الغابة في حالة توفر الظروف المناخية والبيئية الملائمة.

2. النباتات الاصطناعية: وهي الغابات التي تزرع من قبل الافراد والمؤسسات والشركات بصورة اصطناعية.



والبحث الـ
(1) عثمان عد ... خشاب، دار المطبوعات
(2) ياووز شف ... مي، جامعة الموصل،
(3) المصدر نف

شكل (5-1)

توزيع النبات الطبيعي في الوطن العربي

وتقسم الغابات من حيث الهدف أو الغاية إلى[1]:

1. غابات إنتاجية: تهدف لإنتاج الأخشاب أو بعض المنتات الأخرى وتسمى بالغابات التجارية.
2. غابات وقائية: تهدف إلى صيانة التربة من التعرية والانجراف وتساعد على تنظيم جريان المياه.
3. غابات ذات الأغراض المختلفة: فهي التي تستغل لأغراض متعددة قد تكون إنتاجية ووقائية في ذات الوقت أو كمصدات للرياح أو للأغراض السياحية.

وتقسم الغابات من حيث توزيعها الجغرافي وأهميتها وكما وردت في تقارير هيئة الأغذية والزراعة العالمية إلى[2]:

1. الغابات المخروطية الباردة.
2. غابات المنطقة المعتدلة الدفيئة.
3. الغابات الاستوائية المطيرة.
4. الغابات المدارية الرطبة.
5. الغابات الجافة.

إن أنماط التوزيع الجغرافي للغابات في الوطن العربي جاءت نتيجة لعوامل بيئية طبيعية تتمثل بالظروف المناخية والطوبغرافية، فضلاً عن تدخل الإنسان بصورة غير مباشرة في إعادة استزراع الغابات أحياناً وقطع

---

(1) محمد سعيد كنانة وعبد الرزاق الحديثي، مبادئ علوم الغابات، وزارة التربية، بغداد، 1966، ص37.

(2) عثمان عدلي بدران وعزت قنديل، المصدر السابق، ص17-18.

وإزالة غابات أحياناً أخرى، وكما نعتقد فان استعراض التوزيع الجغرافي للغابات وأنواعها في الوطن العربي ليس بالكافي بل سنحاول استعراضها في ضوء درجة ألفائدة التي يحققها الإنسان من خلال استغلال منتجاتها.

الوطن العربي يمتد بين دائرتي عرض 2 جنوباً إلى 38 شمالاً، وقد أتاح هذا الموقع ألفلكي فرصة التنوع في الأقاليم المناخية والتي انعكست تأثيراتها على تنوع موارده النباتية بصورة عامة وغاباته بصورة خاصة.

ومن المعروف أن الصحراء العربية الكبرى تتوسط الوطن العربي وتمتد بشكل نطاق من شرقه إلى غربه وتظهر الغابات على جانبي هذا النطاق، حيث تنتشر الغابات المعتدلة في الأقسام الشمالية من الوطن العربي كشمال العراق وسوريا وشمال غرب أفريقيا في حين تظهر الغابات المدارية في جنوب السودان[1].

وتشكل مساحة الغابات في الوطن العربي نسبة 9.8٪ من مجموع مساحته الكلية اذ بلغت مساحتها تقريباً 138 مليون هكتار توزع بنسب متباينة على أربعة أقاليم رئيسية[2]:

1. **إقليم المغرب العربي:** ويشمل أقطار (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) إذ تبلغ مساحة الغابات في هذا الإقليم حوالي 30 مليون هكتار، وتشكل نسبة 22٪ من المساحة الإجمالية للغابات في الوطن العربي، حيث تظفر موريتانيا بأكثر من نصف مساحة الغابات في هذا الإقليم إذ تبلغ 15 مليون هكتار تليها المغرب 9 مليون هكتار ومن ثم الجزائر 4 ملايين هكتار.
2. **إقليم المشرق العربي:** ويشمل أقطار (العراق وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين)، تبلغ مساحة الغابات في هذا الإقليم 2.8 مليون هكتار يقع معظمها في العراق وسوريا، اذ تبلغ المساحة فيهما (2 مليون هكتار ، 500 ألف هكتار) على التوالي، فتشكل الغابات في المشرق العربي نسبة 2٪ من المساحة الإجمالية للغابات في الوطن العربي.
3. **إقليم المنطقة الوسطى:** ويشمل هذا الإقليم أقطار مصر والسودان والصومال وجيبوتي وتبلغ مساحة الغابات في هذا الإقليم 101 مليون

(1) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، الموارد الاقتصادية في الوطن العربي، دار القلم، القاهرة، (بدون تاريخ)، ص181.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برامج الأمن الغذائي العربي والموارد الطبيعية، ج2، الخرطوم، 1980، ص9-12.

هكتار، أي نسبة 73٪ من المساحة الإجمالية للغابات في الوطن العربي، وتقع معظمها في السودان 91 مليون هكتار ثم الصومال 9 ملايين هكتار.

4. **إقليم شبه الجزيرة العربية:** الذي تبلغ مساحة الغابات به 4.3 مليون هكتار أي بنسبة 3٪ من المساحة الإجمالية للغابات في الوطن العربي، يقع معظمها في اليمن 4 مليون هكتار وفي السعودية 200 ألف هكتار.

ويتبين من الجدول (1-1) أن نصيب ألفرد الواحد من مساحة الغابات في الوطن العربي يتفاوت ما بين 0.1 هكتار في الكويت إلى 398.4 هكتار في السودان و753.7 هكتار في موريتانيا، ويتضح من ذلك شدة التباين في الثروة الغابية بين الدول العربية، فالسودان تحتل مركز الصدارة من حيث امتلاكها للغابات إلاّ أنها غير مستغلة بشكل واسع في حين نجد بعض الدول العربية تفتقر إلى مثل هذه الموارد الطبيعية كالبحرين وعمان وقطر ومصر، حيث تسعى الدول جاهدة من خلال مشاريع وخطط التشجير الواسعة إلى امتلاك مساحات واسعة من الغابات.

جدول 1-1

مساحة الغابات في الوطن العربي ونسبة الغابات إلى المساحة وعدد السكان وحصة الفرد الواحد(*)

الدولة	مساحة الدولة ألف هكتار	مساحة الغابات ألف هكتار	نسبة مساحة الغابات إلى المساحة الكلية٪	إجمالي عدد السكان بالألف نسمة	حصة ألفرد الواحد بالهكتار
الأردن	8920.60	139.58	1.60	2896.80	4.80
الإمارات	7770.00	28.000	0.40	1422.00	1.90
البحرين	68.80	-	-	416.30	-
تونس	16215.40	1017.00	6.30	7722.00	13.20
الجزائر	238174.00	4217.20	1.80	23050.00	18.30
جيبوتي	2200.00	6.00	0.30	389.00	1.50
السعودية	224000.00	225.00	0.10	12464.00	1.80
السودان	250580.00	91497.00	36.50	22966.00	398.40
سوريا	18518.00	524.00	2.80	10969.00	4.80
الصومال	63766.00	9500.00	14.90	8500.00	111.80
العراق	43750.00	2050.00	4.70	16659.00	12.30
عمان	30000.00	-	-	1324.00	-
قطر	1142.7	-	-	351.00	-
الكويت	1781.80	2.20	0.10	1968.00	0.10
لبنان	1040.00	72.00	6.90	2784.00	2.60
ليبيا	177750.00	610.00	0.30	3880.00	15.70
مصر	100200.00	-	-	51297.00	-
المغرب	71085.00	8969.60	12.60	23376.00	38.40

(*) عمل الباحث وحساباته، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد 9، 1989، ص65.

موريتانيا	103000.00	15134.00	14.70	2008.00	753.70
اليمن	52460.00	4070.00	7.7	11697.90	34.80
جملة الوطن العربي	1412427.3	138062.08	9.80	206140.00	67.00

أما فيما يتعلق بأنواع الغابات التي تنتشر في الوطن العربي، فتظهر الغابات المدارية الدائمة الخضرة الكثيفة في جنوب السودان والصومال وفي بعض جهات اليمن الغربية حيث تتوفر الظروف المناخية الملائمة لنمو هذه الغابات المتمثلة بارتفاع درجات الحرارة وغزارة الأمطار، وتمتاز أشجار هذه الغابات بكونها من الأخشاب الصلبة مثل الماهوجني الإفريقي والتاك المستخدمة في البناء وصناعة الأثاث، وأشجار الكافور (اليوكالبتوس) التي تستخدم في صناعة الورق، بالإضافة إلى أشجار جنس السنط التي تعد المصدر الرئيسي للصمغ العربي[1].

في حين تظهر الغابات المعتدلة بنوعيها النفضية ودائمة الخضرة على سفوح المرتفعات في الأقسام الشمالية والشمالية الغربية في إقليم المغرب العربي الواقعة تحت تأثير مناخ البحر المتوسط الذي يتميز بصيف حار جاف وشتاء معتدل ممطر حيث لا تقل كميات المطر الساقطة على سفوح المرتفعات المواجهة للبحر المتوسط والمحيط الأطلسي عن 600 ملم في السنة. وان معظم أشجار غابات هذا الإقليم هي من جنس السنديان ألفليني والبطم والصنوبر المثمر والارز. ويعد ألفلين من اهم منتجات الغابات في إقليم المغرب العربي[2].

وكذلك تظهر الغابات المعتدلة على سفوح المرتفعات في إقليم المشرق العربي، حيث تتمتع دول هذا الإقليم بمناخ البحر المتوسط، وتتنوع الاجناس الشجرية في هذا الإقليم فتشتمل على اجناس من السنديان ومنها السنديان البلوطي والشوح والارز والشربين والصفصاف والبطم والكافور وغيرها[3].

هذا وتظهر غابات المنطقة الجافة على اطراف النطاق الصحراوي الممتد من شرق الوطن العربي إلى غربه، حيث سعت دول هذه المنطقة في

(1) عثمان عدلي، وعزت قنديل، المصدر السابق، ص34.
(2) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، المصدر السابق، ص184-187.
(3) المصدر نفسه، ص188.

السنوات القليلة الماضية إلى القيام بمشاريع عديدة لاستزراع هذه المناطق في محاولة منها للحد من تدهور الغابات والتقليل من الاثار البيئية الناتجة عنها.

وقبل ان نختتم حديثنا عن التوزيع الجغرافي للموارد الغابية في الوطن العربي نرى من المفيد ان نشير إلى انه يمكن تقسيم الوطن العربي إلى أربعة أقاليم جغرافية من حيث نصيب ألفرد الواحد من الغابات:

الإقليم الأول (الإقليم العالي)

الذي يتصف بارتفاع نصيب ألفرد الواحد من الغابات فيصل إلى أكثر من 150 هكتار. يتمثل هذا الإقليم بكل من موريتانيا والسودان، اذ يبلغ نصيب ألفرد الواحد 735.7 ، 398.4 هكتار على التوالي، كما أن هاتين الدولتين تمتلكان اكبر مساحة للغابات في الوطن العربي.

أما الإقليم الثاني (الإقليم المتوسط)

فيتراوح نصيب ألفرد الواحد ما بين أكثر من 50-150 هكتار، ويقتصر ظهور هذا الإقليم على الصومال التي تأتي بالمرتبة الثالثة بين أقطار الوطن العربي من حيث مساحة الغابات التي تمتلكها، إذ يبلغ نصيب ألفرد فيها 111.8 هكتار.

في حين أن الإقليم الثالث (الإقليم الواطئ) الذي يتراوح نصيب ألفرد الواحد من الغابات ما بين 25-50 هكتار ويتمثل هذا الإقليم في المغرب واليمن التي يبلغ نصيب ألفرد فيها (38.4 ، 34.8) على التوالي.

والإقليم الرابع (الإقليم الواطئ جداً) الذي يتميز بانخفاض نصيب ألفرد إلى اقل من 25 هكتار. ويمتد هذا الإقليم ليشمل أقطار الوطن العربي المتبقية، فهو يتمثل بالجزائر وليبيا وتونس والعراق والاردن وسوريا ولبنان والإمارات والسعودية وجيبوتي. إذ يبلغ نصيب ألفرد الواحد من هذه الدول وعلى التوالي (18.3 ، 15.7 ، 13.2 ، 12.3 ، 4.8 ، 4.8، 2.6 ، 1.9 ، 1.8 ، 1.5) هكتار.

1-3-2-2 الأهمية الاقتصادية للغابات العربية

منذ ان ظهر الإنسان على وجه البسيطة اتجه إلى الغابات كونها تعد المصدر الرئيسي لغذائه وملبسه ومسكنه وغيرها من الحاجات الضرورية بالنسبة لظروفه في ذلك الوقت، وقد اتخذ منها ملجأً آمناً يقيه من هجمات الاقوام الملاصقة. وقد مرت صيغ واساليب استغلال الإنسان للغابة بمراحل متعددة تبدأ منذ ان كان الإنسان صياداً جامعاً لثمارها يقتات عليها، إلى

مرحلة الاستغلال الزراعي العلمي للغابات، واخيراً إلى ألفوائد غير المباشرة التـي يجنيها الإنسان في الوقت الحاضر والمتمثلة بصيانة التربة والمزروعات وتلطيف الجو وتشجيع حركة السياحة والاصطياف[1].

وعلى الرغم من التقدم الحضاري والتقدم الذي احرزه الإنسان في يومنا هذا فما تزال العلاقة وثيقة بين الغابة والإنسان. إذ انها تعد من اعظم الموارد الاقتصادية المتجددة التي تزود الإنسان بعدد كبير من المواد، بل قل ان حاجة الإنسان لمنتجاتها تزداد يوماً بعد يوم وتعددت مجالات استخدامها.

وللغابات في الوطن العربي اهمية اقتصادية مباشرة وفوائد اقتصادية غير مباشرة تتمثل بالنواحي البيئية والسياحية والاجتماعية، وتظهر ألفوائد البيئية والوقائية للغابات من خلال مساهمتها في صيانة موارد المياه وتنظيم دورتها وتخفيف خطر ألفيضانات، وصيانة التربة من التعرية والانجراف، وبالتالي قل الترسبات في الأنهر وشبكات الري والخزانات، كما تستخدم كمصدات تقي المزروعات من تأثير العواصف الترابية والثلوج والرياح الشديدة. فضلاً عن أنها تساهم في تنقية الجو من الغبار وتمتص ثاني أوكسيد الكربون وتمد الإنسان بالأوكسجين وبهذا تعد بحق الرئات التي يتنفس بها الإنسان[2].

في حين تكمن فوائد الغابات السياحية والاجتماعية في أنها توفر المناظر الطبيعية الخلابة والهواء النقي والهدوء، فهي الأماكن التي يلجأ إليها الإنسان للراحة والاستجمام وقضاء أوقات ألفراغ بشكل يعود على النفس بالراحة والصحة، الأمر الذي يمنح الإنسان قدرة وطاقة متجددة لزيادة إنتاجه، بالإضافة إلى أن عمليات صيانة واستثمار وإدارة الغابات توفر فرص عمل لعدد كبير من السكان الذين يقطنون في الغابات أو المناطق القريبة منها وهي بهذا تساهم في الحد من هجرة السكان إلى المدن[3].

أما أهميتها الاقتصادية المباشرة فتتمثل في منتجات الغابات من الأخشاب واستخداماتها المتنوعة والمواد الخام التي تدخل في الصناعة كالفلين والصمغ ومواد الدباغة والحرير الصناعي والعقاقير الطبية، ناهيك عن الثمار وألفواكه التي تجمع من الغابات كالزيتون البري والخوخ والتفاح

(1) عبد المهدي جبر، علم سياسة الغابات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1981، ص17-22.
(2) ياووز شفيق عبدالله، المصدر السابق 18-27.
(3) حسن كتاني، الغابات في العراق، مطبعة الرابطة، بغداد، (بدون تاريخ)، ص6.

واللوز والجوز البري وغيرها، بالإضافة إلى الحيوانات البرية التي تعيش في الغابات، ويمكن استخدام أوراق وأغصان الأشجار علفاً لتربية الماشية.

وتحدد الأهمية لاقتصادية بنوعية الخشب وتجانس الأشجار وكثافتها في موقع معين وكمية توفر المنتجات الأخرى، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى الغابة وسبل وأساليب استثمارها[1].

وكما ذكرنا سابقا، فان الدول العربية تتباين فيما بينها في مساحات الغابات التي تمتلكها، حيث تبلغ مساحة الغابات في السودان 91 مليون هكتار مربع وهي تشكل نسبة 90٪ من إجمالي غابات إقليم المنطقة الوسطى ونسبة 36.5٪ من مساحة السودان، وتعد هذه الغابات مصدراً مهماً للأخشاب الصلبة التي تؤخذ من أشجار التاك والماهونجي وغيرها وتستخدم لأغراض البناء وصناعة الأثاث وخشب الوقود، كما يمكن استخدامها كمادة خام في صناعة الورق.

وقد بلغ مجموع حجم إمدادات الأخشاب في إقليم السودان سنة 1983 حوالي 2.8 مليار متر مكعب، في حين يبلغ حجم القطع السنوي المقرر 83 مليون متر مكعب تقريبا[2]ً، وتظهر الأخشاب في قائمة واردات السودان ذلك لان معظم الغابات غير مستغلة، ولو اتجه السودان نحو استغلال هذه الغابات مستقبلاً للعبت دوراً فعالاً في اقتصادها الوطني ولاستطاع ان يبني قاعدة راسخة لصناعته الخشبية تمكنه من الاسهام في سد جزء غير قليل من حاجة الدول العربية لبعض المنتجات الخشبية سيما تلك الدول التي لا تمتلك اية غابات مثل مصر والسعودية ودول الخليج العربي الاخرى.

بالإضافة إلى الأخشاب فان الصمغ يعد من المنتجات المهمة، إذ تستخرج هذه المادة من أشجار السنط العربي، وافضل الأشجار التي يؤخذ منها الصمغ كماً ونوعاً هو سنط الهاشاب المنتشرة في إقليم كردفان الذي يستحوذ على 70٪ من إنتاج الصمغ في السودان[3].

وتشير البيانات إلى ان إنتاج السودان من الصمغ، بلغ سنة 1980 نحو 32 ألف طن متري زادت قيمتها على 43 مليون دولار، في حين بلغ الإنتاج سنة 1992 نحو 19 ألف طن متري بلغت قيمتها ما يزيد 47 مليون

---

(1) جورج تسومس، الخشب كمادة اولية، ترجمة وليد عبودي قصير وآخران، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1985، ص20.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدراسة الأولية لتوفير الخامات المناسبة لصناعة الورق في الوطن العربي، الخرطوم، 1991، ص67.

(3) محمد صبحي عبد الحكيم واخرون، المصدر السابق، ص181-183.

دولار، وعلى الرغم من ان قيمة صادرات الصمغ تأتي مباشرة بعد القطن في قائمة صادرات السودان، الا انه لا يساهم الا بجزء بسيط من مجموع قيمة الصادرات.

ويستفاد من قشور أشجار السنط لاستخراج مادة القرض التي تستخدم في الدباغة حيث تصدر السودان كميات كبيرة منها[1]، هذا بالإضافة إلى بعض الصناعات اليدوية التي يتقنها السكان المحليون فضلاً عن ألفواكه البرية كالموز والاناناس وغيرها والتي تساهم في سد جزء من حاجة الاهالي، كما ان الغابات هي مراعي جيدة لتربية الماشية.

وتبلغ مساحة الغابات في الصومال حوالي 9 ملايين هكتار. وهي تشكل نسبة 14.1٪ من مساحتها الكلية ويصل نصيب ألفرد الواحد إلى 111.8 هكتار وان هذه الغابات تستغل بصيغ واساليب بدائية تقتصر اهميتها بصورة عامة على تزويد السكان باحتياجاتهم من خشب الوقود وبجزء من الأخشاب المستخدمة في الصناعات المحلية، كما ان معظم هذه الغابات تستغل كمراعي لتربية الحيوانات.

اما غابات إقليم المغرب العربي فتتركز في موريتانيا، حيث تبلغ مساحة الغابات أكثر من 15 مليون هكتار، وهي تظفر بنسبة 50٪ من إجمالي غابات الإقليم وتشكل حوالي 14.7٪ من المساحة الكلية، ويصل نصيب ألفرد الموريتاني إلى اعلى معدل في الوطن العربي إذ بلغ 753.7 هكتار، إلا ان استغلال منتجات هذه الغابات مازال محدوداً وباساليب بدائية. وتحتل المغرب المرتبة لثانية من حيث مساحة الغابات حيث تبلغ 9 ملايين هكتار، تليها الجزائر 4 ملايين هكتار وتونس أكثر من مليون هكتار ثم ليبيا 0.6 مليون هكتار، وتسعى هذه الأخيرة إلى تنمية غاباتها من خلال مشروع الغابات والمراعي في إقليم الجبل الأخضر إذ تبلغ المساحة الكلية لهذا المشروع نحو 2 مليون هكتار[2] وتأتي منتجات الغابات بصورة عامة في دول إقليم المغرب العربي بعد الزراعة من حيث مساهمتها في الناتج القومي[3].

---

(1) نفس المكان.
(2) محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافيا ليبيا والوطن العربي، مطابع الشروق، لبنان (بدون تاريخ)، ص325.
(3) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، المصدر السابق، ص186.

ويقتصر استخدام منتجات الغابات من الأخشاب على الاستهلاك المحلي في البناء وخشب الوقود والاحطاب، وفي صناعة الأدوات المحلية، وفي المملكة المغربية فقط يتم استخدام لب الخشب في صناعة الورق، إذ بلغت الطاقة الإنتاجية لسنة 1989 تقريباً 111 ألف طن، وقد بلغت الطاقة الإنتاجية القصوى إلى 120 ألف طن سنة 1994[1].

ويعد الفلين المستخرج من أشجار البلوط والسنديان من اهم منتجات الغابات في المغرب العربي، حيث تنتشر حرفة لحاء الشجرة على نطاق واسع في المغرب العربي والجزائر وتونس، إذ يجمع اللحاء مرة كل عقد من السنين وتأتي الجزائر في مقدمة الدول العربية المنتجة والمصدرة للفلين الخام، وتحتل المغرب المرتبة الثانية، في حين تستحوذ تونس على المرتبة الثالثة وتستخدم هذه الدول جزء من إنتاجها من ألفلين في صناعات محلية كصناعة سدادات الزجاجات وحلقات ألفلين وأدوات صيد الأسماك ورقائق ألفلين وغيرهما، حيث تنتشر مصانع ألفلين في عدد من المدن المغربية كمدينة سلا وطنجة وتطوان والرباط، وفي الجزائر أنشئت شركة هامتدس لإنتاج ألفلين وتصنيع جزء منه محلياً[2].

وكذلك فان الصناعات المحلية التي تقوم على منتجات الغابات تساهم في توفير فرص عمل لعدد كبير من السكان، كما أن الغابات تعد مراعي جيدة لتربية الحيوانات ويستفيد السكان المحليون أيضاً من الثمار وألفواكه البرية التي تنتشر في الغابات كمواد غذائية.

وتبلغ مساحة الغابات في العراق أكثر من 2 مليون هكتار، وتشكل نسبة 74٪ من إجمالي غابات المشرق العربي، ونسبة 4.7٪ من مساحة العراق، كما يصل نصيب ألفرد الواحد إلى 12.3 هكتار، وتنتشر الغابات في الأقسام الشمالية والشمالية الشرقية منه، حيث تتراوح كمية الأمطار السنوية ما بين 400-1200 ملم ومعدل درجات الحرارة تتراوح بين (19.5-20.1) درجة مئوية[3]، وتستحوذ أشجار البلوط على نسبة 97٪ من مساحة الغابات[4]، وقد عانت الغابات في العراق من مشاكل عديدة قديماً وحديثاً أدت إلى تدهور وانخفاض قيمتها الاقتصادية، حيث تنحصر أهميتها الاقتصادية في منتجاتها من الأخشاب بأنواعها التي تسد جزءاً قليلاً من الاستهلاك المحلي كخشب الوقود وألفحم ولأعمال البناء وعوارض السكك الحديدية

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدراسة الأولية، ص47.
(2) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون، المصدر السابق، ص186.
(3) ياووز شفيق عبدالله، المصدر السابق، ص75.
(4) عبد المهدي جبر، المصدر السابق، ص100.

وبعض الصناعات المحلية، وكذلك فان الغابات تعد مورداً أساسياً بالنسبة للسكان حيث أنها تستغل كمراعي لتربية الحيوانات التي هي بدورها تشكل المصدر الاقتصادي الرئيسي لسكان المنطقة الجبلية، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من الثمار والفواكه كمواد غذائية، وفي بعض المواد الأولية التي تستخدم في الدباغة كنباتات العفص[1].

وتظهر الغابات في سوريا في الأقسام الشمالية الغربية في منطقتي البسيط والباير وحدودهما مع الاسكندرونة وفي الأقسام الشرقية مع جبال الساحل في منطقتي الحسكة وتدمر[2]، إذ تقدر مساحة الغابات بـ 540 ألف هكتار وهي تشكل نسبة 2.8٪ من المساحة الكلية في حين يصل نصيب ألفرد الواحد إلى 4.8هكتار وأن أنواع الأشجار السائدة في هذه الغابات هي أشجار الصنوبر البري بأنواعه والبلوط والأرز اللبناني والزيتون البري، أما أهميتها الاقتصادية فتكاد تكون محدودة للغاية.

وفي الأردن حيث يتواجد الجزء الأكبر من الغابات في المرتفعات الشمالية في اربد وعجلون، حيث تستحوذ هذه المنطقة على 62٪ من مساحة الغابات في حين يتواجد 38٪ منها في جبال الطفيلة والشريك[3]. وتقدر مساحة الغابات في الأردن بحوالي 139 ألف هكتار، وهي تشكل نسبة 1.6٪ من المساحة الكلية للبلاد، ويصل نصيب ألفرد الواحد إلى 4.8 هكتار.

وتتميز الغابات في الأردن بكونها غابات وقائية. ومن أهم أنواع الأشجار المنتشرة بها السنديان والصنوبر والبلوط والزيتون البري وغيرهما، وعلى الرغم من ذلك فإن أهمية الغابات الاقتصادية تكمن في استثمار الأخشاب من الأشجار المشوهة والجافة بفعل العوامل الطبيعية وغيرهما، إذ بلغ حجم الأخشاب والاحطاب المستثمرة من الغابات في سنة 1987 تقريباً 4400 طن في حين بلغ حجم الأخشاب المستخدمة لأغراض البناء والصناعات الأخرى ولنفس السنة 1170 متراً مكعباً[4].

ويتميز إقليم شبه الجزيرة العربية بصورة عامة بشحة الموارد الغابية ذلك لان الصحاري تغطي معظم أراضي هذا الإقليم، إذ تبلغ مساحة الغابات في هذا الإقليم 4.3 مليون هكتار. تظفر اليمن بنسبة 93٪ من إجمالي غابات

---

(1) حسن كتاني، المصدر السابق، ص3-4.
(2) عادل عبد السلام، جغرافية سوريا، ج1، دمشق 1973- ص321.
(3) عبد المعطي التلاوي، الغابات في الادرن، دار البشير، عمان، الطبعة الاولى، 1989، ص65.
(4) نفس المصدر، ص244-245.

الإقليم حيث تبلغ مساحتها نحو 4 مليون هكتار ويصل نصيب ألفرد الواحد إلى 34.8 هكتار.

ويلاحظ ان الغابات في اليمن قد تعرضت للاستغلال غير العلمي والمستمر مما ادى إلى تدهور قيمتها الاقتصادية، إذ تستخدم اخشابها محلياً للوقود وصنع بعض الادوات الزراعية واخشاب السقوف، اما الأخشاب التي تستخدم في البناء والانشاء المختلفة فهي مستوردة من الخارج، حيث بلغت قيمة الواردات من الأخشاب سنة 1978 حوالي 318 مليون ريال يمني، وهي زيادة مستمرة نظراً لحركة النهضة العمرانية التي تعم جميع انحاء اليمن(1).

وتبلغ مساحة الغابات في المملكة العربية السعودية 225 ألف هكتار وهي تشكل 5.2٪ من إجمالي غابات الإقليم.

مما سبق نلاحظ ان القيمة الاقتصادية لغابات الوطن العربي ضئيلة جداً قياساً بالدول الأخرى وهذا ناتج عن المشاكل العديدة التي كانت وما تزال تعاني منها، مما ادى بالتالي إلى تدهورها نوعاً وكماً وانخفضت قيمتها الاقتصادية. وتعد مشكلة الرعي الجائر من اكبر المشاكل التي تعاني منها الغابات حيث يفضل سكان المنطقة رعي مواشيهم في الغابات المجاورة لتوفر الغذاء والماء، كما ان القطع الكيفي وغير المنظم لاشجار الغابات دون العمل على تعويضها باستزراع مساحات أخرى، وكذلك فان الحرائق تؤدي أيضا إلى انكماش وقلة مساحات الغابات وتدهورها سواء كانت هذه الحرائق لغرض تحسين المراعي أو توسيع مساحات الأراضي الزراعية فضلاً عن الآفات والامراض التي تصيب الغابات.

3-2-3-1 الأخشاب والصناعة

تحتل الأخشاب مركز الصدارة من بين منتجات الغابات العديدة والمتنوعة ذلك انها تعد من المنتجات الرئيسة للغابات، وانها تتمتع بأهمية كبيرة كونها تدخل كمادة خام في صناعات متعددة.

وعبر العصور استخدم الإنسان الأخشاب في صناعة العديد من الأدوات الضرورية التي يستخدمها في ممارسة فعالياته اليومية فضلاً عن انه استخدمها في بناء مسكنه، واليوم فقد تعددت مجالات استخدام الأخشاب في

(1) محمد حسين جغمان، الغابات في الجمهورية العربية اليمنة، وزارة التعليم العالي، صنعاء، (بدون تاريخ)، ص33-35.

الصناعة، حيث بلغ عدد استعمالات الخشب في أكثر من عشرة آلاف استعمال، منها الأخشاب المصنعة لأغراض البناء وصناعة الأثاث والقوارب وفي التأسيسات الكهربائية وفي إنتاج الحرير الصناعي وصناعة الورق وغيرها[1].

ويستعمل الخشب كمادة أولية تدخل في الصناعة والأعمال الإنشائية سواء كان استعماله في حالته الطبيعية كأخشاب مستديرة لبناء سقوف البيوت والأعمدة وغيرها، أو بعد إجراء تغييرات ميكانيكية مع استعمال مواد صمغية لاصقة لإنتاج ألواح الرقائق الخشبية والخشب المعاكس وألواح الخشب السمنتي، كما يمكن إجراء تغييرات كيميائية لمكونات الخشب الأساسية لاستعماله في صناعة الحرير الصناعي (الرايون) واستخراج مادة اللجنين المستعملة في التغذية والعلف المركز والعقاقير الطبية وغيرها، وقد تم معالجة لب الخشب ميكانيكياً أو كيميائياً من أجل استخدامه كمادة خام في صناعة الورق[2].

وتختلف الدول فيما بينها من حيث طبيعة استخدامها للأخشاب، فبينما تستخدم الدول الصناعية معظم إنتاجها من الأخشاب في الصناعة، نجد أن الدول النامية (ومن ضمنها الدول العربية) تستخدم أكثر من 80٪ من إنتاجها من الخشب وقوداً وفي إنتاج ألفحم النباتي[3].

جدول (1-2)

تقديرات استهلاك السودان من الأخشاب (مليون متر مكعب مستدير)

الصنف	1985	1990	1995
حطب الوقود	45.12	51.18	57.05
حطب الحريق	16.30	17.49	18.28
فحم نباتي	28.82	33.69	38.77
اعمدة مستديرة	2.26	2.56	2.86
خشب منشور(*)	0.89	1.07	1.30
ألواح مصنعة	0.02	0.03	0.04
ورق ومشتقاته	0.12	0.16	0.21

(1) لطيف حاجي وحسن النجار، استثمار منتجات الغابات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1980، ص129.
(2) نفس المصدر، ص130-132.
(3) عثمان عدلي وعزت قنديل، المصدر السابق، 410.
(*) معظم الخشب المنشور وخاصة الأخشاب الصنوبرية وكل الالواح المصنعة والورق ومشتقاته يتم استيرادها.

٪ استخدام الخشب للحريق	96٪	96٪	96٪

المصدر: الدراسة الاولية لتوفير الخامات المناسبة لصناعة الورق في الوطن العربي.

وكما اشرنا سابقاً، فان السودان تعد من اغنى الدول العربية بالموارد الغابية الا اننا نلاحظ ومن خلال تقديرات استهلاك السودان للسنوات 1985-1995 ان نسبة استهلاك الأخشاب كوقود وحطب الحريق وألفحم النباتي للسنوات العشر بلغت 96٪ من إجمالي استهلاك الأخشاب جدول (1-2) وكذلك الحال بالنسبة للدول العربية الأخرى فان نسبة اخشابها تستهلك كوقود.

ومما سبق يتضح لنا حجم الوفورات في الأخشاب التي تعد من المرتكزات الاساسية التي تقوم عليها صناعة الورق فضلاً عن الملحقات الزراعية الأخرى كسيقان القطن والقصب وقش القمح والمتوفرة أيضا بكميات كبيرة في الوطن العربي، لو تم وضع الخطط والسياسات القومية لاستغلال هذه الامكانيات في مصانع لعجينة الورق والورق لساهم ذلك في سد جزء غير قليل من حاجات الدول العربية المتزايدة من الورق ومشتقاته، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان نمط هذا الاستهلاك واتجاهه يعد واضحاً على تطور ورقي المجتمع.

ويقدر ان استهلاك الدول العربية من منتجات الورق لسنة 1989 بلغ 2333 ألف طن، واذا علمنا ان الاستهلاك السنوي لمنتجات الورق في العالم قد بلغ 195 مليون طن/عام فان استهلاك الدول العربية من المنتجات يشكل حوالي 1.2٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي، في حين وصل استهلاك الدول العربية من منتجات الورق 2622 ألف طن في سنة 1995 في ظل معدل النمو العالمي للاستهلاك البالغ (2.9٪ للعام)[1].

وتستهلك كل من مصر والعراق والجزائر والمغرب 1391 ألف طن/عام وهي تشكل نسبة 64٪ من إجمالي استهلاك الدول العربية من منتجات الورق، في حين تستهلك الأردن والسعودية وتونس ولبنان 514 ألف طن/عام أي نسبة 22٪ من إجمالي استهلاك الدول العربية، اما الدول العربية الأخرى فتظفر بنسبة 14٪ من إجمالي استهلاك الدول العربية من الورق.

وبالنسبة لاستهلاك الورق حسب النوعية، فقد كانت بنسبة 55٪ لورق التغليف والكرتون وهذا ناتج عن التوسع الحاصل في الصناعات التحويلية وما تتطلبه هذه الصناعات من الورق لاغراض التعبئة والتغليف،

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدراسة الاولية، ص31-33.

في حين تصل نسبة استهلاك ورق الكتابة والطباعة نسبة 35٪ ونسبة 10٪ لاستهلاك ورق الجرائد.

اما فيما يتعلق بعجينة الورق فان إجمالي استهلاك الدول العربية من عجينة الورق بأنواعها بلغ تقريباً 572 ألف طن/عام، إذ تظفر العجينة المصنعة من لب الخشب والالياف الأخرى بنسبة 65٪ بينما تشكل العجينة المصنعة من الورق التالف بنسبة 35٪ من إجمالي الاستهلاك، وقد وصل الاستهلاك الكلي لسنة 1995 إلى 703 ألف طن/عام.

كما تظهر البيانات المتاحة ان الدول الرئيسة المستهلكة لعجينة الورق والتي تمتلك طاقات تصنيعية تتمثل بمصر والمغرب وتونس، إذ تستهلك 545 ألف طن/عام وهي تشكل نسبة 95٪ من إجمالي استهلاك الدول العربية.

ومن البيانات المتاحة يتبين ان إجمالي إنتاج الدول العربية من الورق بأنواعه بلغ تقريباً 586 ألف طن/عام سنة 1990 إذ يصل إنتاج الورق المقوى وورق التغليف تقريباًَ إلى 414 ألف طن وهي تشكل نسبة 71٪ من إجمالي الإنتاج، في حين يظفر ورق الطباعة والكتابة بنسبة 29٪ حيث ان إنتاجه 172 ألف طن، اما بالنسبة لورق الجرائد فليس للدول العربية نصيب في إنتاج هذا النوع من الورق[1].

ان الدول العربية تحتل المراكز المتقدمة في إنتاج الورق لسنة 1990 تتمثل بمصر والجزائر والمغرب إذ بلغت معدلات إنتاجها على التوالي 152-147-118 ألف طن/عام، وهي بهذا تظفر بنسبة 71٪ من إجمالي إنتاج الدول العربية، في حين بلغ إنتاج لبنان 52 ألف طن وتونس 48 ألف طن والعراق 37 ألف طن وهذه الدول الثلاث الأخيرة تشكل نسبة 23٪ من إجمالي إنتاج الدول العربية، وهذا يعني ان الدول العربية الست السالفة الذكر تعد اهم الدول المنتجة للورق في الوطن العربي، اما الدول العربية الأخرى والمتمثلة بالأردن والسودان وليبيا وسوريا فتبلغ معدلات إنتاجها من الورق 10، 12، 5، 5 ألف طن/عام على التوالي، وهي تشكل نسبة 6٪ من إجمالي الإنتاج العربي، وتظهر البيانات ان إجمالي إنتاج عجينة الورق يصل تقريباً إلى 222 ألف طن، حيث بلغ إجمالي العجينة المصنعة 81 ألف طن، وهي تشكل نسبة 36٪ من إجمالي الإنتاج، بينما بلغ إنتاج العجينة المصنعة من الالياف والمخلفات الزراعية الأخرى نحو 141 ألف طن، أي بنسبة 64٪ من

(1) المصدر نفسه.

جملة إنتاج الدول العربية، وتحتل المغرب مركز الصدارة في إنتاج عجينة الورق إذ نتج 94 ألف طن منها 81 ألف طن من لب الخشب في حين ان الدول العربية الأخرى تنتج عجينة الورق من الألياف والمنتجات الزراعية الأخرى ويتراوح إنتاج هذه الدول بين 8-21 ألف طن/عام باستثناء مصر التي تنتج 80 ألف طن.

ولو أجرينا مقارنة بسيطة بين إجمالي إنتاج الدول العربية من عجينة الورق مع إجمالي استهلاكها لاتضح لنا العجز الكبير الذي تعاني منه الدول العربية في إنتاج هذه المادة المهمة والأساسية، حيث تسعى هذه الدول لتقليص ألفجوة الكبيرة بين الإنتاج والاستهلاك المتزايد باتجاهين: الأول: الاستيراد، إذ بلغ إجمالي استيراد الدول العربية من منتجات الورق نحو 1607 ألف طن، في حين بلغ إجمالي استيراد عجينة الورق 132 ألف طن، والثاني: من خلال الطاقات الإضافية التي تمتلكها بعض الدول العربية لإنتاج عجينة الورق من المواد الخام المتوفرة محلياً.

جدول (1-3)

الطاقات الإضافية المتوقعة لإنتاج عجينة الورق

الدولة	السعة الإضافية (1000 طن متري)	المادة الخام	بداية العمل
مصر	120	بقاس	1995-90
المغرب	3	كافور	1991
تونس	22		
السعودية	53	خشب	1992-89
السودان	100	بقاس + خشب	1994
الاجمالي	298		

المصدر: الدراسة الأولية لتوفير الخامات المناسبة لصناعة الورق في الوطن العربي 1991، ص32.

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن السودان هي انسب الدول العربية لقيام مصانع لعجينة الورق، إذ تستطيع أن توفر في الوقت الحاضر الكميات المناسبة من ألياف الأشجار، فضلاً عن توفر المقومات الأخرى لصناعة عجينة الورق والمتمثلة بالإضافة للمادة الخام الكميات الكبيرة من المياه العذبة والطاقة والمواد الكيميائية التي تستخدم في تصنيع العجينة، حيث تكفي هذه الإمكانيات لقيام مصنعين لعجينة الورق بمحافظة النيل الأزرق احدهما

في سنار بطاقة 40 ألف طن/عام والآخر بمدينة الدمازين بطاقة 200 ألف طن/عام.

وانطلاقاً من تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، فان على الدول المصنعة والمنتجة الرئيسة للورق والمتمثلة بمصر والجزائر والمغرب ولبنان وتونس والعراق ان تخطط لاستيعاب الكميات الإضافية المزمع إنتاجها من عجينة الورق في السودان، وذلك يكون مساهمة من الدول المصنعة للورق في العمل على استمرار قيام وتوسيع هذه الصناعة كما يكون من الأفضل دخول هذه الدول كجهة مساهمة في تمويل هذه الصناعة مما يمكنها من الرقابة على تقنية وجودة المنتج.

4-2-3-1 الغابات والغذاء

تعد الغابات المصدر الرئيسي الأول التي سعى اليها الإنسان القديم للحصول على غذائه، وقبل ان يصل الإنسان إلى مستواه الحضاري الحالي مر بعدة مراحل اقتصادية متتالية، حيث كانت حرفة الجمع والالتقاط من ابسط وسائل الحصول على الغذاء ومن اقدم الحرف التي عرفها الإنسان واعتمد فيها على جمع بذور وثمار بعض الأشجار والاستفادة منها كمواد غذائية، اقترنت حرفة الصيد البدائي بحرفة الجمع والالتقاط، حيث كان الإنسان يسعى لاصطياد الحيوانات التي تعيش في الغابات من اجل الاستفادة من لحومها وجلودها وبهذا فان الصيد البري يعد مورداً مهماً للحصول على الغذاء[1].

كذلك فان حرفة الجمع والالتقاط هي من أساليب استثمار منتجات الغابات الغذائية ويكون الجمع بدائياً إذا كان لسد الحاجة من الغذاء مباشرة إلى الأغراض التجارية.

وفي الوقت الحاضر ونتيجة لتطور الإنسان الحضاري والاقتصادي فقد انعكس ذلك على صيغ وأساليب استغلال منتجات الغابات، إذ أصبحت حرفة الجمع بصورة منظمة ومخططة يهدف الإنسان من وراء ذلك المحافظة على الغابات وإمكانية استعادة استثمار منتجاتها بما يستجيب لحاجاته المتزايدة[2].

---

(1) محمد فاتح عقيل، المرجع في الجغرافيا الاقتصادية، جغرافية الموارد، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1979، ص254-255.

(2) خالص الاشعب واحمد حبيب رسول، الموارد الاقتصادية، ج1، مطبعة جامعة بغداد،

ويقوم سكان الغابات في إقليم المغرب العربي باستغلال منتجات الغابات الغذائية على نطاق محدود وليس للاغراض التجارية ومن هذه المنتجات الزيتون البري والخوخ والتفاح والبرقوق وغيرها من الثمار التي يستهلكها السكان محلياً، كما ان هذه المواد الغذائية لا تحتل مكانة اقتصادية بارزة في الاقتصاد الوطني لهذه الدول الا اذا انتهجت سياسة اعادة وتنظيم استزراع الأنواع الجيدة من الأشجار المثمرة وعلى نطاق واسع(1).

وكذلك الحال بالنسبة لإقليم المشرق العربي فان منتجات غابات هذا الإقليم تقتصر على بعض الثمار والفواكه التي تستخدم كمواد غذائية وعلى نطاق محدود أيضا وتتمثل هذه المنتجات بالبلوط واللوز والجوز والكمثرى البري والكثيراء التي تدخل في صناعة الحلويات لاسيما المعروفة في العراق محلياً باسم حلاوة مَنّ السما وغيرها، كما أن القيمة الاقتصادية والغذائية لهذه المواد ضئيلة بصورة عامة على الرغم من ذلك فانها تساهم في سد جزء من حاجة السكان المحليين(2).

أما بالنسبة لغابات إقليم المنطقة الوسطى فان منتجاتها المتمثلة بالموز والأناناس وغيرها من المواد الغذائية تعد من أهم مصادر الغذاء للسكان المحليين كما أن هذه المواد تساهم بجزء قليل في الناتج الوطني لبلدان هذا الإقليم، إلاّ أن العمل على التوسع في المزارع العلمية الحديثة التي يهدف من ورائها الإنسان إلى تحسين أنواع الأشجار حيث يتم اختيار أكثر الأنواع قدرة على مقاومة الأمراض والآفات والأكثر إنتاجاً، مما يؤدي إلى زيادة القيمة الاقتصادية للمواد الغذائية والارتفاع بنسبة إسهامها في الاقتصاد الوطني لدول هذا الإقليم.

ويقتصر ظهور الغابات في إقليم شبه الجزيرة العربية على مناطق ومساحات محدودة، كما ان هذه الغابات ليست إنتاجية وإنما تنحصر أهميتها على الجوانب الوقائية لحفظ التربة من التعرية والحد من ظاهرة التصحر وتساهم في تنقية الجو من الغبار.

وهنا لابد من الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين الغابة والحيوانات البرية. إذ توفر الملجأ والغذاء والظروف المناسبة للتكاثر، حيث توجد أنواع عديدة من الحيوانات البرية في غابات الوطن العربي منها على سبيل المثال

1979، ص70.

(1) محمد صبحي عبد الحكيم واخرون، المصدر السابق، ص187.

(2) ينظر: عبد المعطي التلاوي، المصدر السابق، ص241، وآزاد محمد أمين وتغلب جرجيس داؤد، المصدر السابق، ص205.

لا الحصر الطيور والحجل والحمام والبط البري والدجاج المائي والأرانب والغزلان، ولو تم تنظيم وتهيئة الظروف الملائمة لتكاثر هذه الحيوانات، وكذلك العمل على سن وتطبيق القوانين التي تنظم عملية الصيد لكان المردود الاقتصادي والغذائي لهذا المورد الطبيعي كبيراً.

ومازال اكتشاف الإنسان للنباتات والمنتجات الغذائية التي يمكن جمعها من الغابات على اختلاف أنواعها مستمراً، ولكن يبدو من صيغ جمعها وتدهورها أنها لا يمكن أن تواجه زراعة هذه الأنواع من الأشجار المثمرة وإنتاجها المنظم، وعلى الرغم من ذلك مازالت أقاليم الغابات في الوطن العربي تواصل إنتاج المواد الغذائية ومازالت حرف الجمع والالتقاط بصيغها المختلفة قائمة.

1-3-3 الموارد المائية

تؤدي المياه دوراً أساسياً وغير مباشر في حياة الإنسان بعامة ودوراً متميزاً في حياة الإنسان في البيئات الجافة كالوطن العربي بخاصة، نتيجة لاعتبارات جغرافية حاكمة وحاسمة في الخريطة السياسية للوطن العربي منها طبيعة التوزيع المكاني لمصادر المياه في الوطن العربي، التي أسهمت بشكل مباشر في رسم خريطة توزيع السكان بعامة والمراكز الحضرية بخاصة، كان من محصلتهما أن تكدس أكثر من نصف إجمالي السكان في الإقليم تقريباً فوق 5٪ من إجمالي المساحة، فكان الكورنيش الساحلي والنهري هو الحاسم الحاكم في خريطة توزيع المراكز الحضرية بالذات. وتترك غالبية المساحة للتوجيه الجغرافي الذي صنعته الطبيعة في مثل هذا الإقليم الجاف، فكانت مناطق شاسعة من اللا معمور تقريباً باستثناء بعض (الجزر الحضرية) المتناثرة في الصحراء وسط وجنوب هذا الإقليم في مشرقه ومغربه وقد ترتب على هذا النمط العمراني ظاهرتان خطيرتان هما: ضعف المركزية واهمال الأطراف. فالتطرف الهامشي للاكيومين (القلب الاقتصادي) ادى إلى غياب المركزية الجغرافية والسياسية معاً. وقد نجم عن ذلك بروز نقاط ضعف جيوبولتيكية عديدة نتيجة للتخلخل السكاني في مناطق الأطراف الناجم عن غياب مصادر المياه. فهذه المناطق تشكل فراغاً جغرافياً (عسكرياً) للقوات المدافعة وعمقاً جغرافياً (عسكرياً) متميزاً للقوات المهاجمة.

وتقف المياه السطحية في المقدمة بالنسبة للاهمية النسبية للموارد المائية خاصة اذا ما كانت الدولة مالكة لمناطق الحوض (المنابع) والمجرى (النهر). ذلك ان النهر عامل وصل أكثر مما هو عامل فصل، لما ييسر من

امكانية الحركة والاتصال وتعظيم حجم الوفورات الامنية الناجمة عنها فضلاً عن اعتبارات الاعاقة والحماية والدفاع عن أمن الوحدات السياسية، غير ان الخريطة المائية تظهر جسوراً عديدة للتداخل الدولي في الحوض كما في المجرى مما يترك فاعلية هذا المورد رهينة للعلاقات الدولية القائمة التي تعتمد اصلاً على قوة الوحدات السياسية ذات العلاقة أولاً ومدى الاحترام المتبادل للاتفاقيات الدولية في هذا المجال ثانياً، وعلى ذلك فإن الوطن العربي لا يمتلك سوى 0.74٪ من الموارد المائية في العالم[1] على الرغم من أنه يحتضن عُشر إجمالي المساحة.

1-3-3-1 الصورة الحالية للموارد المائية

يمكن ان نحدد الصورة الحالية للامن المائي العربي من خلال دراسة مسالتين اولاهما علاقات التوزيع المكاني، وثانيتهما العلاقات الاقتصادية الناجمة.

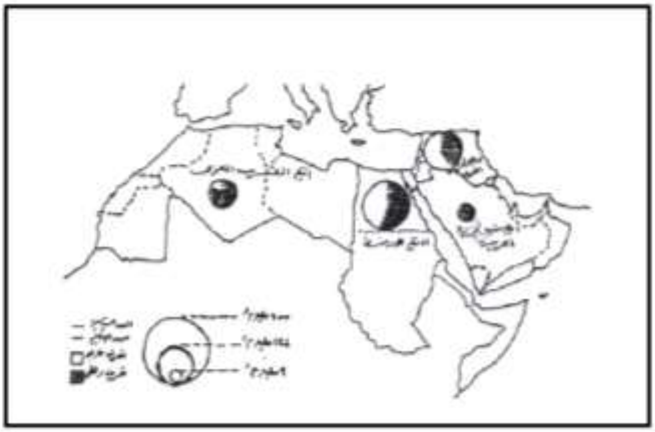
1-1-3-3-1 علاقات التوزيع المكاني (التصور القومي والإقليمي للمياه السطحية والجوفية بمنظور الأمن القومي العربي):

يعد النصف الثاني من القرن العشرين بداية التحول الرئيسة في النظرة العلمية للموارد المائية في الوطن العربي، فقبل هذا التاريخ لم تلعب المياه سوى دور ثانوي في عمليات التنمية بوصفها غير محدودة وغير قابلة للنضب أو الاستنزاف ونتيجة لتنامي استهلاك المياه للاستخدامات المختلفة المباشرة وغيرها التي جاءت لتلبية متطلبات النمو السكاني والتطور الاقتصادي والاجتماعي، بسبب نضوب بعض الموارد المائية نتيجة لفترات الجفاف المتكررة، وتزايد معدلات التصحر في الأراضي الزراعية والرعوية فقد غدت مسألة العجز المائي من المشكلات التي تعد من اخطر التحديات التي تتطلب المواجهة المخططة.

وسوف يتعاظم هذا العجز لاحقاً لسببين أساسين اولهما: ان مصادر التغذية للانهار الرئيسة تقع خارج الحدود السياسية للوطن العربي مما يعرض خطط استثمار المياه لمؤثرات أجنبية. وثانيهما: استمرار الجفاف

(1) حسين حمدان العلكيم، ازمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة، مجلة العلوم الاجتماعية، خريف 1995، جامعة الكويت، ص9.

وتكراره في العديد من أجزاء هذا الوطن نتيجة للتقلبات المناخية التي يشـهدها العالم.



توزيع **م/مليار**

وبغية الكشف عن الصورة الحالية لعلاقات التوزيع هذه فانا سنتخذ من البيانات المتاحة اداة تحليلية ومنها نستنتج[1]:

1. يتسم التوزيع الجغرافي للموارد المائية العربية بخاصية عدم التكافؤ أو التوازن مكانياً وزمانياً، فضلاً عن ضالة حجم كميات الأمطار الساقطة بشكل عام، فكمية الأمطار التي تهطل سنوياً على الوطن العربي نحو 3385 مليار متر مكعب، منها 87٪ تنهمر على خمس دول فقط هي الجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان والصومال التي لا تعول أكثر من 37٪ من إجمالي سكان الوطن العربي، زد على ذلك ان هناك ما يقرب من ثلاثة أخماس (67٪) من مساحة الوطن العربي يبلغ معدل هطول الأمطار فيها بحدود 100 ملم فقط، وان هناك 10٪ منها يقع ضمن خطي مطر سنوي 100-300 ملم، اما النسبة الباقية من إجمالي المساحة (18٪) فتتصف بسيادة خط المطر البالغ 300 ملم.

ومما يلاحظ في هذا التوزيع التركز الجغرافي الشديد لكميات الأمطار الهاطلة على الجزء الإفريقي من الوطن العربي، مما يترك مشرقه في وضع غير متكافيء في هذا المجال، وبالتالي فان التخلخل السكاني هو الطابع الطاغي لمعظم خريطة السكان في الجزء الايسر مما يشكل فراغاً جغرافياً أو عسكرياً على وحدات هذا الجزء.

(1) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برامج الامن الغذائي العربي، ج2، (الموارد الطبيعية)، الخرطوم، 1980.

2. ينعم الوطن العربي بموارد مائية سطحية تبلغ زهاء 352 مليار متر مكعب سنوياً يشكل التصريف الخارجي الناجم عن هطول الأمطار من خارج الرقعة السياسية للدول العربية ما يقرب من 45.73٪ من إجماليها (161 مليار متر مكعب سنوياً) أي ما يقرب من نصف إجماليها تقريباً، وهذا يعني ان اهم عنصر من عناصر قوة الدول تبقى بيد ألفرقاء الاجانب (دول الحدود المجاورة) وما قد ينجم عن ذلك من مشكلات عديدة اقتصادية وسياسية وغيرها.

صحيح ان هناك ما يقرب من 55٪ من إجمالي ايراد الموارد المائية السطحية ينجم عن هطول الأمطار على الرقعة الجغرافية العربية (191 مليار متر مكعب سنوياً) الا ان جزءاً كبيراً منها مصيره للضياع نتيجة للتسرب أو التبخر أو كلاهما قبل التمكن من الاستفادة منها (يعد بزهاء 55 مليار متر مكعب سنوياً) طالما ان كمية الأمطار الهاطلة التي تقل عن 100 ملم سنوياً تغطي زهاء 76٪ من إجمالي مساحة الوطن العربي كما مر بنا انفاً. وليس حال المناطق التي تستلم ما بين 100-200 ملم افضل مما سبقها فهي لا تتيح فرصاً لتصريف سطحي يذكر الا انها تسهم في تحسين احوال المراعي الطبيعية.

3. تم اعتماد أربعة أقاليم هيدروجيولوجية داخل الرقعة الجغرافية العربية طبقاً لتقسيمات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وهذه الأقاليم هي:

أ. إقليم المشرق العربي ويضم العراق وسوريا ولبنان وفلسطين.

ب. إقليم شبه الجزيرة العربية ويشمل المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين واليمن وعمان.

جـ. الإقليم الأوسط: ويتألف من مصر والسودان والصومال وجيبوتي.

د. إقليم المغرب العربي: يضم الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا.

وقد اظهر التوزيع الإقليمي للموارد المائية السطحية ان هناك تبايناً بارزاً بين هذه الأقاليم. فالإقليم الأوسط يستأثر بالمرتبة الأولى (45٪) ومما يزيد من فاعلية هذه الصورة هو أن هذا الإقليم يعول نحو 40٪ من إجمالي سكان الوطن العربي.

وقد تهتز هذه الصورة عند النظر إليها بمنظار الأمن القومي، يؤكد ذلك أن زهاء 46.58٪ من إجمالي الموارد المائية السطحية لهذا الإقليم تنساب إليه من خارج الرقعة السياسية للدول المكونة له (اوغندة وإثيوبيا) مما

يترك متطلبات السكان المختلفة وبرامج التنمية الزراعية معرضة للخطر الأجنبي لا سيما وان بعضاً من هذه الدول في علاقات استراتيجية مع الكيان الصهيوني خاصة إثيوبيا. زد على ذلك انها تشكل مع المناطق المجاورة لها ما يعرف بالقرن الإفريقي الذي كان في الأمس القريب ومازال كما يبدو نقطة صراع بين القوى العظمى حتى ولو كان هذا الصراع قد خفت حدته لوفاق الدولتين العظمتين فيما يتعلق بمصالحها العليا على أن تظل شعوب المنطقة هي الضحية باستمرار.

صحيح ان الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المعقودة في هذا الخصوص على المستويين الدولي والعالمي قد نظمت استخدامات المياه بين الدول في ظروف السلم والحرب بسواء، الا ان فترات الازمات والصراعات لا سيما الساخنة منها كفيلة بان تسلب تلك الاتفاقيات التزاماتها واحترامها. ولنا امثلة في العديد من بؤر الصراع الساخن في الخريطة السياسية ما يؤكد ذلك في الحرب العراقية- الإيرانية.

ويأتي إقليم المشرق العربي بالمرتبة الثانية (35.79٪) وبعبارة أخرى فان هذا الإقليم يتحكم بحوالي أكثر من ثلث إجمالي الموارد المائية السطحية العربية الا انه لا يعول سوى سدس إجمالي السكان (16.8.3٪).

وعليه يمكن ان نطلق على هذا **الإقليم بأنه إقليم الوفرة المائية عربياً**. في حين ان **الإقليم الأوسط نسميه إقليم الكفاية المائية (على ان نسمى الإقليمين الثالث والرابع (المغرب وشبه الجزيرة العربية) بإقليمي العوز والحرمان على التوالي)**، إلاّ أن إقليم المشرق العربي يشارك نظيره السابق فيما يواجه من مشكلات قد تنجم من خارج الرقعة الجغرافية السياسية ولكن بشكل أكثر وضوحاً. يؤكد ذلك ان ما يقرب من 65٪ من إجمالي إيراده المائي السطحي ينساب من خارج حدوده (تركيا وإيران).

اما إقليم المغرب العربي فيحظى بالمرتبة الثالثة فهو يظفر بقرابة 15.90٪ من إجمالي الموارد المالية العربية ولكنه يفوق نظيره في ان غالبية مياهه تنساب من داخل الحدود الجغرافية السياسية له (91٪). يعول هذا الإقليم ما يقرب من 29.70٪ من إجمالي سكان الوطن العربي، هذا ويعد إقليم شبه الجزيرة العربية اقل الأقاليم العربية ايراداً مائياً سطحياً. إذ لا يستأثر سوى بما يقرب من 2.49٪ من إجمالي الموارد المائية السطحية العربية لكنه لا يستقبل اية قطرة مائية من خارج الرقعة الجغرافية.

4. وقد يكون من المفيد ان نشير إلى ان الاجمالي الصافي للموارد السطحية يبلغ ما يقرب من 82.27٪ من اجماليها وعلى الرغم من ذلك فان

المستغل لازال دونها بكثير، فهو لا يتجاوز 39.33٪ من اجماليها فقط . أي ان هناك ما يقرب من 61٪ من الامكانية المتاحة المائية السطحية غير مستغل. بعبارة أخرى فان هذا يعني ان حجم المستغل حالياً فقط 142 مليار متر مكعب من الماء من مجموع 297 مليار متر مكعب الحجم الاجمالي الصافي عربياً. وهذه الحقيقة تشكل نقطة ايجابية في الوزن الجيوبولتيكي للموارد المائية حالياً ومستقبلياً.

5. تسهم المياه الجوفية بجزء يسير لا يتجاوز 14.14٪ من إجمالي الايراد المائي السطحي الصافي، والمياه الجوفية كشقيقتها المياه السطحية لم تستغل بعد الاستغلال الكامل فنسبة المعطل عن الاستغلال تبلغ زهاء 45٪ من اجماليها وهذه ميزة أخرى تضاف لصالح الامن القومي العربي لا لحجم الايراد المائي فحسب بل لكون نقاط توزيع المياه الجوفية تأخذ انماطاً أخرى مغايرة للمياه السطحية. مما يعني امكانية زرع نقاط الاستيطان البشري في جهات مختلفة تعمل على اعادة توزيع السكان بما يمكن من تحقيق الاهداف المرجوة في هذا المجال.

6. يقف إقليم المغرب العربي بالمرتبة الاولى في موارد المياه الجوفية عربياً ويستأثر هذا الإقليم بما يقرب من نصف الاجمالي الصافي عربياً.

7. فضلاً عن الموارد المائية التقليدية فهناك موارد مائية أخرى كتلك الناتجة عن تحلية مياه البحر التي تقدر بنحو مليار متر مكعب سنوياً ومياه الصرف الصحي المعالجة التي تبلغ نحو ثمانية مليارات متر مكعب سنوياً وتنفرد السعودية والكويت بزهاء 79.2٪ من إجمالي طاقة التحلية للوطن العربي.

8. عموماً فان الوطن العربي يمتلك ما يقرب من 349 مليار متر مكعب من المياه سنوياً وتشكل الموارد المائية التقليدية (السطحية والجوفية) ما يقرب من 97.13٪ من اجماليها، وينعم ايضاً بمكانة مائية جيدة. إذ مازال هناك ما يقرب من 50٪ من هذه الامكانية غير مستغل، ناهيك عن طبيعة التصرف بالمستغل حالياً وامكانية ترشيد الاستهلاك ذاتياً وموضوعياً بالهداية إلى تكنولوجيا واساليب علمية افضل بالبيئة للاستهلاك المباشر وغير المباشر بسواء وفق أساليب " التنمية المستدامة ".

زد على ذلك ان المعلومات المتوفرة عن حجم المياه الجوفية في الوطن العربي لازالت ضئيلة بالمقارنة مع مساحة الأحواض المائية التي تختزنها، ويرجع ذلك إلى النقص الكبير في الدراسات والمسوحات في هذا

المجال مما يدفعنا للقول ان ليس هناك ما نخشاه في مجال الامن المائي العربي بالمنظور القومي الشامل.

صحيح ان علاقات التوزيع الإقليمي قد كشفت عن مواطن الخلل أو عدم التكافؤ الشيء الواضح بين الأقاليم العربية المعتمدة، الا ان هذه الحقيقة تتلاشى عندما تكون مسألة الامن القومي للرقعة العربية هي الهدف الاساسي لصانعي القرار والشعب العربي بسواء، **عندها ستختفي حدود الوحدات السياسية العديدة ليحل محلها الغلاف الحيوي المغلف لجسم الكائن الحي الواحد الا وهو الوطن العربي وجوداً ومصيراً.**

على انه ينبغي ان نتذكر دائماً حجم التصريف الوارد من خارج الحدود السياسية للدول العربية يقدر بما يقرب من 161 مليار متر مكعب سنوياً وهو يمثل بصورة رئيسة تصريف انهار دجلة وألفرات والسنغال وشبيلي وجوبا.

3-1-1-2 العلاقات الاقتصادية

من دراسة البيانات نستنتج[1]:

1. بلغت كميات المياه المستخدمة في الوطن العربي ما يقرب من 172 مليار متر مكعب كان للمياه السطحية النصيب الأكبر. إذ بلغت نسبة مساهمتهما زهاء 81.39٪ في حين ساهمت المياه الجوفية ومياه التحلية بقرابة 13.07٪ و 5.54٪ على التوالي.
2. تستأثر خمس دول عربية باستهلاك ما يقرب من 84٪ من الاجمالي العربي. وهذه الدول هي مصر والعراق والسودان والمغرب وسوريا وهي جميعاً دول زراعية بالدرجة الرئيسة باستثناء العراق فهو دولة نفطية- زراعية. وتعكس هذه الصورة مسألتين أولاهما: غنى هذه الدول بالموارد المائية المختلفة وثانيتهما الثقل السكاني وحجم النشاط الزراعي والصناعي فيها فهذه الدول تعول ما يقرب من ثلاثة اخماس (62٪) من إجمالي السكان وهي المسؤولة عما يقرب من ثلاثة ارباع إجمالي النشاط الزراعي العربي، واكثر من نصف النشاط الصناعي التحويلي العربي أيضا.

---

(1) جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1986.

ومرة أخرى فان الوزن النسبي المتميز لمجموعة هذه الدول يذكر بان جزءاً يسيراً من مواردها المائية تنساب لها من خارج حدودها السياسية مما يذكر بأهمية اعتماد التنسيق المائي العربي المشترك من وجهة نظر الامن القومي العربي الشامل.

3. تتوزع استخدامات المياه في ثلاثة روافد هي: الاستخدامات الزراعية والاستخدامات الصناعية والاستعمالات البشرية الأخرى.

تستأثر الاستعمالات الزراعية بالمرتبة الأولى (زهاء 88.6٪) من الاجمالي العربي تليها الاستخدامات الصناعية 6٪ فالاستعمالات البشرية قرابة 5.4٪.

وهكذا يتضح ان القطاع الزراعي يعد حجر الزاوية في الامن المائي العربي لا سيما وانه مسؤول عن عنصر مهم من عناصر قوة الدول الا وهو مسألة الغذاء.

وعليه فان التفكير السليم ينبغي ان يتجه صوب مشكلة الامن الغذائي العربي بشكل رئيس لا سيما وان البيانات المتاحة[1] في هذا المجال تكشف عن مواطن الخلل الشيء الكثير.

فالوطن العربي لازال يغطي ما يقرب من ثلاثة اخماس متطلباته من الحبوب التي تعد حجر الزاوية في الامن الغذائي بالاستيراد من الخارج ويشابهها ذلك بالنسبة للزيوت والشحوم وبدرجة اقل في مجال اللحوم والبقول وهكذا، وهذه الحقائق تؤكد مرة أخرى ضرورة العمل العربي المشترك.

وفي دراسة سابقة منشورة انتهينا إلى ان معدلات النمو السكاني في الوطن العربي تبلغ 3.1٪ في حين معدلات نمو الاستهلاك الغذائي يبلغ زهاء 5٪ في الوقت الذي وجدنا فيه ان معدلات نمو الإنتاج الغذائي لا يتجاوز 2٪ فقط، وهذا يعني ان هناك عجزاً في مقطوعية الاستهلاك في ظل انماط الاستهلاك الغذائية الحالية. فكيف ستكون الصورة بظل الانماط الاستهلاكية المنشودة طبقاً لما هو سائد في الدول المتقدمة كما ونوعاً لاحقاً؟.

4. ان معدلات الاستهلاك البشري لمياه الشرب لازالت محدودة بالمقارنة بين نصيب ألفرد العربي الواحد مع نظرائه في دول متقدمة من العالم،

(50) للتفصيل عن مشكلة الامن الغذائي العربي انظر أ. د. محمد ازهر السماك "الجغرافيا السياسية..."، مصدر سابق، ص697-733.

فما يصيب ألفرد الواحد في الأردن وليبيا وعمان لا يتجاوز 90 لتراً في اليوم ويتراوح نصيب ألفرد الواحد في مصر ولبنان وسوريا واليمن بين 100-250 لتراً يومياً، اما نصيب ألفرد في باقي الدول العربية فيتراوح بين 210-480 لتراً يومياً (أعلى حالة في قطر).

أما نصيب ألفرد الواحد في النرويج فيصل إلى 525 لتراً يومياً وفي سويسرا 502 لتراً يومياً وهكذا.

وعليه فان تغيير نمط الاستهلاك مسألة مطلوبة في التنمية العربية لاحقاً وعندها سيزداد حجم الطلب في موازنة الأمن المائي العربي.

5. أظهرت البيانات الخاصة بالتوزيع الإقليمي باستخدامات الموارد المائية في الوطن العربي تبايناً واضحاً. إذا استأثر الإقليم الأوسط بالمكانة الأولى وإقليم المشرق العربي بالمرتبة الثانية ثم إقليمي المغرب العربي وشبه الجزيرة العربية في المرتبتين الثالثة والرابعة.

ولا يظهر التركيب النوعي للاستخدامات المائية ضمن الأقطار العربية تمايزاً واضحاً باستثناء الاستعمالات المائية للأغراض الصناعية الذي يبدو ظاهراً في إقليم المشرق العربي مما يعكس الوضع الصناعي التحويلي المتطور نسبياً فيه. هذا وقد ظل نمط الاستعمال الزراعي هو الطابع الطاغي على نمط الاستخدامات المائية مما يعكس حقيقة الهيكل الاقتصادي العربي.

6. لعبت تلك الاستخدامات دوراً بارزاً في تحديد ابعاد الخريطة السكانية في الوطن العربي التي تظهر توزيعاً غير متكافئ تماماً. فالمناطق الكثيفة السكان هي المناطق الهامشية الساحلية النهرية، اما الوسط والاطراف التي تهيمن على ما يقرب اربعة اخماس إجمالي المساحة فهي تكاد تكون خالية من السكان باستثناء بعض الواحات العمرانية المتناثرة هنا وهناك كواحات زراعية متجددة وتعدينية حفرية فانية.

وفي هذه الصورة تكشف مواطن الخلل في خريطة الامن القومي في ظروف السلم والحرب بسواء، ففي ظروف السلم لا يكفي ان يعني التركيز السكاني الشديد مصدراً لوفورات اقتصادية ملموسة فحسب، مما ينجم عنه من مشكلات عديدة كمشلات السكن والنقل ومشكلات اجتماعية وسياسية متداخلة أخرى، وهذه المشكلات لا تقل خطورة عن المشكلات الناجمة عن هذا التركيز في فترات الازمات والصراعات لاسيما الساخنة منها (الحروب). فنصف سكان الوطن العربي كما رأينا يتكدسون فوق 5٪

فقط من مساحة هذا الإقليم مما يشكل اهدافاً مرغوبة في ظل الاسلحة التقليدية كما في الاسلحة النووية، فالرؤوس النووية بظل – اقتصاديات إنتاجها الحالية- لا توجه لمراكز حضرية تقل عن ربع مليون نسمة ذلك من خلال معيار اقتصادي مقبول "اعلى دمار ممكن بأقل نفقة ممكنة"، والوطن العربي يحتضن ما يقرب من 19 مركزاً حضرياً يزيد سكان كل منها عن نصف مليون نسمة. وهكذا رسمت الموارد المائية العربية الخريطة السكانية من خلال بروز ظاهرة المدن المهيمنة التي تشير إلى اختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي المساحي التي تعد ظاهرة غير مستساغة في جوهرها وان كانت نظرة الاقتصاديين البحتة باتجاه اخر[1].

والان انتهينا من تحديد الصورة الحالية لعلاقات التوزيع المكانية والعلاقات الاقتصادية الناجمة، فما هي ابعاد الصورة المستقبلية للامن المائي العربي؟.

هذا ما سنحاول الكشف عنه خلال النقطة الآتية:

2-1-3-3-1 الملامح المستقبلية للموارد المائية

انتهينا فيما تقدم إلى ان الاستعمالات الزراعية تتربع على عرش اوجه الاستخدامات الأخرى للموارد المائية العربية. ولما كانت الموارد الزراعية الغذائية تمثل مركز الصدارة في إجمالي الموارد الزراعية فان مسألة تحقيق اكتفاء ذاتي في هذا المجال مسألة مطلوبة طبقاً لنظرية الامن القومي الشامل.

ولما كان هناك عجزٌ حالياً ومستقبلياً في مجال تغطية مقطوعية الاستهلاك العربي في المجال الغذائي فان مسألة الامن الغذائي تبرز كمشكلة مهمة في السَوْق القومي العربي.

وتكشف البيانات المتاحة الحقائق الآتية:

1. ان إجمالي الموارد المائية المتاحة تبلغ زهاء ضعف الموارد المستخدمة حالياً التي بظلها يؤمن اكتفاء ذاتي غذائي يبلغ ما يقرب من 50٪ من

---

(1) أ. د. محمد ازهر السماك، الانماط الرئيسة للتركيب السكاني في الوطن العربي، المصدر السابق، ص39-40.

إجمالي الاحتياجات القومية، وهذا يعني انه هناك فائضاً مائياً متاحاً يمكن بظل استخداماته أن يؤمن اكتفاء غذائياً كاملاً حالياً.

2. غير ان الصورة لن تكون كذلك بحلول عام 2010م إذ سيبلغ سكان الوطن العربي قرابة 400 مليون نسمة[1] وعندها سيزداد حجم الطلب على المواد الغذائية وبالتالي فان متطلبات الاستعمالات الزراعية بالذات سوف تزداد إذ سيبلغ زهاء 211 مليار متر مكعب عام 2010م مقابل 161 مليار متر مكعب 1985، وكذلك استعمالات مياه الشرب التي ستتضاعف تقريباً، وكذلك الاستعمالات الصناعية التي سوف تبلغ ما يقرب من أربع مرات ما كانت عليه بمنتصف الثمانينات من القرن العشرين.

وعموماً فان الطلب المتوقع على الموارد المائية قد يكون قد ازداد بحلول عام 2000م بما يقرب من 20.45٪ أي بزيادة سنوية تبلغ ما يقرب من 1.36٪ خلال ألفترة 1985-2000م، وعلى الرغم من ذلك فان الموارد المائية المطلوبة لن تزيد عن الموارد المتاحة بل العكس فهي دونها مما يحقق فائضاً مائياً ما يقرب من 130 مليار متر مكعب من المياه سنويا، غير ان الصورة ستزداد حدة فيما لو كان التخطيط من اجل تحقيق اكتفاء ذاتي غذائي كامل. إذ سيتطلب الامر استغلال كافة الموارد المائية المتاحة مع بروز عجز يصل إلى قرابة خمس مليارات من الامتار المكعبة سنوياً، والحقيقة ان العجز ليس بالكمية الكبيرة إذ ان الاستغلال الأنسب وترشيده والتكنولوجيات المتطورة والاكتشافات الجديدة لمصادر المياه وغيرها من الأوصاف، كفيلة بتغطية هذا العجز ان لم تحقق فائضاً مائياً أيضا.

3. ستحمل الصورة الإقليمية ذات الملامح التي هي عليها حالياً إذ سيظل الإقليم الأوسط متمتعاً بمركز الصدارة (41.24٪) يليه إقليم المغرب العربي (28.24٪) فإقليم الجزيرة العربية (8.19٪). (جدول 3-1)

4. تشير البيانات المتاحة عن المركز العربي لدراسات المناطق الجافة ان العجز المائي العربي سوف يبلغ ما يقرب من 87 مليار متر مكعب أي ما يقرب من 20٪، اما على المستوى الإقليمي فسيبلغ هذا العجز اشده في إقليم المغرب العربي 47٪ وفي الإقليم الأوسط 20٪ ذلك يرتبط

[52] United Nations: International Bank for reconstruction and development, world development report – 1981, New York 1981 – pp. 166-169.

باحتضـــان هـــذين الإقليمـــين مســـاحات شاســـعة صـــالحة للزراعـــة تفـــوق الإمكانيات المائية المتاحة.

جدول (3-1)

توزيع كميات المياه المتوقع استخدامها في الوطن العربي (مليار متر مكعب)(*)

الأقاليم	أوجه الاستغلال	الاستخدام المطلوب لتأمين الأمن الغذائي الكامل
المشرق العربي المجموع	زراعة صناعة شرب	75.4 1.2 3.0 79.6
شبه الجزيرة العربية المجموع	زراعة صناعة شرب	26.2 0.8 2.2 29.2
الإقليم المتوسط المجموع	زراعة صناعة شرب	140.5 1.1 4.0 145.6
إقليم المغرب العربي المجموع	زراعة صناعة شرب	94.2 1.4 4.2 99.8
الوطن العربي	المجموع	354.2

جدول (3-2)

ميزان الموارد المائية واستخداماتها في الوطن العربي حتى عام 2030م (مليار متر مكعب)

(المصدر) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1986، ص301.
عن: المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة/ تنمية الموارد المائية في الوطن العربي وترشيد استخداماتها، ص40.

	الموارد المتاحة	1985 حسب الوضع القائم 50٪ اكتفاء ذاتي			2030 مع تأمين 100٪ اكتفاء ذاتي		
		الاستخدام الحالي	الطلب للاستهلاك	فائض	الموارد المتاحة	الطلب	العجز
الموارد المائية							
سطحي	297	142			297		
جوفي	42	23			42		
أخرى	10	10			10		
المجموع	349	175			349		
الاستخدامات							
شرب			7			36	
صناعة			1			22	
زراعة			161			378	
غير محدد			6				
الوضع العام	349	175	175	174	349	436	87

المصدر: عن التقرير العربي الموحد لعام 1986، ص301، عن المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وتنمية الموارد المائية في الوطن العربي وترشيد استخداماتها ص40.

وهذه الحقائق تؤكد لنا ضرورة اعتماد سياسات تنموية عربية مشتركة لامائية فحسب بل صناعية زراعية ذلك يتم من خلال انتخاب التقنيات الخاصة التي يمكن ان تسهم في ترشيد الاستهلاك المائي. فضلاً عن ضرورة الترشيد المائي في الاستعمالات الأخرى مع التنسيق العربي المشترك من أجل إيجاد مصادر مائية جديدة.

والآن يثار التساؤل الآتي: إذا كانت تلك هي الصورة المستقبلية فما هي المشروعات المخططة أو التي هي قيد التنفيذ قطرياً في الوطن العربي من اجل تعظيم الوفورات المتحققة من مواردها المائية؟

دأبت الدول العربية على تنفيذ العديد من المشروعات الخاصة لتنمية مواردها الطبيعية بعامة ومواردها المائية بخاصة، وترتبط المشروعات المائية منها إلى حد كبير بالقطاع الزراعي الذي سيظل اكبر القطاعات استهلاكاً للموارد المائية، فقد بنيت عشرات السدود والنواظم في مجاري المياه لتخزينها واستثمارها للاستعمالات المختلفة وطالما شيدت السدود على الوديان لتخزين مياه الأمطار الموسمية ليتم استغلالها خلال أيام السنة، ولم يخلُ أي بلد عربي من مشروعات إقامة السدود(1) وتشير دراسة المنظمة

(1) للتفاصيل الدقيقة عن مشاريع الموارد العربية انظر:
جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برامج الامن الغذائي العربي،

العربيـة للتنميـة الزراعيـة[1] إلـى أن المشـروعات المطلوبـة لإحداث التنميـة الزراعيـة لا تزيـد علـى 10٪ مـن قيمـة مـا سـتدفعه الـدول العربيـة لاسـتيراد الموارد الغذائية التي تقدر بما يقرب من 250 مليار دولار.

حاصل ما تقدم:

1. لا يعاني الامن المائي العربي من مشكلة الحجم بقدر ما يعاني من سوء التوزيع المكاني والتذبذب الزماني.
2. ضـآلة حجـم الايـراد المـائي النـاجم عـن تسـاقط الأمطـار داخـل الرقعـة السياسية.
3. سـيتعاظم العجـز المـائي لكـون ان مصـادر التغذيـة للانهـار الرئيسـة تقـع خارج الحدود السياسية للوطن العربي مما يعرض خطط استثمار المياه لمـؤثرات اجنبيـة فضـلاً عـن اسـتمرار الجفـاف وتكـراره فـي العديـد مـن أجزاء هذا الوطن.
4. اظهـر التوزيـع الإقليمـي الهيـدروجيولوجي ان هنـاك تباينـاً بـارزاً بـين هـذه الأقاليم فالإقليم الأوسط يكاد يستأثر بزهاء نصف إجمالي الموارد المائية المتاحة (45٪)، الا ان هذه الصورة المشرقة لهذا الإقليم سرعان ما تهتز عنـد النظـر اليهـا بمنظـار الامـن القـومي. إذ ان نصـف إجمـالي ايرادهـا المائي السطحي (47٪) ينساب من خارج الرقعة السياسية للدول المكونة لهـذا الإقلـيم ممـا يتـرك الأمـن المـائي – والأمـن الغـذائي بالتـالي- رهينـاً للعلاقات الدولية مع دول الجوار التي لبعض منها علاقات ستراتيجية مع الكيان الصـهيونـي.
5. يمتلـك الـوطن العربـي امكانيـة مائيـة جيـدة تبلـغ 346 مليـار متـر مكعـب مـازال نحـو نصـفها دون اسـتغلال. ناهيـك عـن طبيعـة التصـرف غيـر الرشيد بالمستغل حالياً بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الاساليب والوسـائل المستخدمة، ممـا يتـيح لنـا القـول انـه لـيس هنـاك مـا نخشـاه فـي مجـال الامـن المـائي العربـي مـن حيـث الحجـم طبقـاً للمنظـور القـومي الشامل.

المصدر السابق، مجموع صفحاته 1411.

(1) نفس المصدر، ص1.

6. تستأثر خمس دول عربية باستهلاك زهاء 84٪ من الاجمالي العربي. وهذه الدول هي: مصر والعراق وسوريا والسودان والمغرب، غير ان جزءاً يسيراً من الموارد المائية لهذه الدول تقع خارج حدودها السياسية مما يذكرنا أيضا بمغبة ما قد يعتري الامن المائي والامن القومي الشامل بالتالي.
7. تتربع الإستخدامات الزراعية على عرش استعمالات المياه قومياً وإقليمياً وقطرياً (نحو 90٪).
8. رسمت الاستخدامات المائية ملامح الخريطة السكانية عربياً مما نجم عنه مشكلات عديدة تعتري الامن القومي الشامل اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً تضمنتها الدراسة.

وبغية الاطلالة **على مستقبل أمن مائي أفضل نطرح المقترحات الاتية**:

1. استحداث جهاز خاص في كل دولة عربية بعنوان (**الجهاز الوطني للموارد المائية**) يأخذ على عاتقه مهمة التخطيط العلمي الدقيق للموارد المائية المتاحة في الوحدة السياسية ورسم سياسات الاستثمار والصيانة بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة وإجراء المسوحات الشاملة وتهيئة مصارف للمعلومات المائية من خلال قاعدة بيانات متطورة وفق أساليب نظم المعلومات الجغرافية GIS وغيرها.
2. تكوين جهاز امني مائي عربي مشترك بعنوان **الجهاز القومي للموارد المائية** يأخذ على عاتقه مهام التنسيق العربي المشترك في مجال السياسات المائية بشكل منتظم ومتواصل بين الأشقاء العرب ومع الدول المجاورة المغذية فيما ينظم الحصص المائية ويؤطر الاتفاقيات الدولية في هذا الخصوص ومناقشة السياسات المائية الدولية ذات العلاقة.
3. رسم السياسات المحلية والقطرية الخاصة بالتوزيع السكاني تأخذ بوصفها العائق المحلي المائي في بعض الأقطار أولاً. وتعالج مشكلات الهدر والضياع بغية تجاوز التوزيع المكاني غير المتكافئ والتذبذب الزماني ثانياً.
4. ضرورة الاستمرار والالتزام بتنفيذ المشروعات المخططة التي قيد التنفيذ في الدول العربية.

5. تعميق الوعي العلمي المتخصص والثقافي في استخدامات المياه المباشرة وغير المباشرة من خلال الاهتداء إلى تكنولوجيا متطورة تحقق وفراً مائياً اكبر مما يؤهل من تغطية العجز اللاحق.

6. معالجة مسألة الضياعات والهدر الناجمة عن التبخر والتسرب بمعالجة الأحواض المائية وصيانتها ذلك ان نظم الري المتبعة حالياً تشكل مصدراً للهدر إذ تقدر كفاءتها بما يزيد عن 50٪ وان القطاع الزراعي يهدر حالياً زهاء 80 مليار متر مكعب سنوياً.

وقبل أن نختتم هذا المبحث لنتذكر أن الكيان الصهيوني يشكل اخطر ثغرة جغرافية في الأمن القومي العربي، وإذا كان هذا الكيان قائماً أصلاً على مبدأ الاستيطان فان الموارد المائية تشكل قاعدته الرئيسة، وإذا كان الأمر كذلك فليس من المستغرب ان يولي الموارد المائية جل اهتماماته متمثلاً في محاولاته وإجراءاته المستمرة في الاغتصاب والاستلاب لمنطقة المنابع والمجاري المائية ذاته كما حصل ويحصل في منطقة مياه نهر الأردن وجنوب لبنان والمياه الجوفية عند مثلث الحدود السورية – الأردنية – الفلسطينية. فكيف ستكون الصورة ولهذا الكيان علاقات ستراتيجية مع العديد من دول المنابع المغذية للرقعة الجغرافية في حالة الأزمات والصراعات الساخنة؟.

سؤال نطمح أن تكون إجابته ورقة عمل عربية مشتركة في مجال رسم السياسات المائية القومية المشتركة فيما يقود إلى صناعة قرار حاسم في مجال الأمن المائي العربي متذكرين الحقائق الآتية:

1. إن مسألة المياه في الكيان الصهيوني تشكل المسألة المركزية للحركة الصهيونية العالمية (إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات)[1].

---

(1) للاطلاع على السياسات المائية لدول المنابع المغذية للموارد المائية السطحية في إقليم المشرق العربي انظر:

- سالم الياس سليمان، الموارد المائية في حوض نهر دجلة وألفرات في تركيا، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية الأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، تشرين الأول 1988، ص128-145.

- وكذلك صبرية احمد لافي، السياسة المائية في تركيا، الجامعة المستنصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، 1984.

- أ. د. جمعة رجب طنطيش، الموارد العربية المائية بين مخاطر الطبيعة والاطماع الاجنبية، مجلة كلية التربية، جامعة ألفاتح، عدد 23، طرابلس، ص ص 114-163، وعدد 2 من مجلة كلية الاداب، جامعة ألفاتح، طرابلس، 2001.

- لمعرفة التفاصيل عن محاولات الكيان الصهيوني لتحويل نهر الأردن انظر: أ. د. ابراهيم

2. هيمنة إسرائيل على ارض الجولان السورية فضلاً عن تحالفاتها مع دول المنابع (تركيا وإثيوبيا) يضعف الموقع العربي.

3. لم تهمل كافة مشروعات المياه في المنطقة إسرائيل بل بالعكس أضحت حجر الزاوية في تلك المشروعات ومنها مشروع نقل المياه بالبواخر من تركيا إلى الكيان الصهيوني ومشروع أنابيب السلام التركي. فتركيا مؤمنة بأن هبة الموضع تساوي ريع الموقع فالنفط (هبة الجيولوجيا - الموضع) والمياه (ريع الموقع الجغرافي) وبذلك تفكر بجدية أن تقايض المياه مقابل النفط متجاهلة كافة القوانين والقرارات الدولية المنظمة لاستغلال الموارد الطبيعية في العالم.

هذا ويكلف هذا المشروع (أنابيب السلام) نحو عشرين مليار دولار أمريكي ستتحمل نفقاته الدول العربية مشتركة وتدفع تركيا نحو 2 مليار دولار سنوياً يقوم على سحب المياه من نهري سيحان وجيحان كما موضح في الجدول الآتي:

جدول (3-3)

توزيع المياه المقترح في مخطط أنابيب السلام التركي على الأقطار العربية المستفيدة منه

الخـــط الأول لينقـــل 2.5	**حصص الدول من المياه**

شريف، تحويل مياه نهر الأردن، من ابحاث مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، بغداد، 1962.

- للتفاصيل عن المحاولات الصهيونية انظر: أ. د. حسن عبد القادر صالح، حرب المياه بين العرب واسرائيل، مجلة شؤون عربية، العدد 55، جامعة الدول العربية، ايلول 1988، ص55-66.

- حسين حمدان، المصدر السابق، ص ص 9-28.

- وشعبان عمران الزروق، السياسات المائية في الكيان الاسرائيلي وانعكاساتها على دول الجوار (دراسة حالة الأردن – سوريا ولبنان)، اشراف: أ.د. محمد ازهر السماك ود. سالم حسين البروناوي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قار يونس، ربيع 1999.

- و أ. د. محمود نجم عبد الله، الموارد المائية ومستقبل الصراع في الوطن العربي، من ابحاث الملتقي الجغرافي الأول، مدينة الزاوية، 25-1993/5/26، المنشور في الجزء الثاني من الكتاب العلمي للملتقى.

- أ. د. جمعة رجب طنطيش، (المياه في فلسطين: دراسة في الجغرافية الاقتصادية والسياسية) الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، طرابلس، 1989.

- أ. د. جمعة رجب طنطيش، (ملامح المشكلة المائية في فلسطين والأطماع الصهيونية في المياه العربية) مجلة العلوم الانسانية، زليتن عدد أول، 1989، ص ص114-145.

- أ. د. جمعة رجب طنطيش، (المياه في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بين الاغتصاب والتلويث) بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول دور الجامعات في مواجهة مشكلة نقص الموارد المائية في الوطن العربي المنعقدة بجامعة العرب الطبية بنغازي في 9-2001/10/11.

مليون م^{3}	
تركيا	**300 ألف م^{3}**
سوريا	**حلب 300 ألف م^{3}- حمص 100 – دمشق 650 ألف م^{3}**
الأردن	**عمان 600 ألف م^{3}**
السعودية	**تبوك 100 – المدينة 300 – الدمام 200 ألف م^{3}**
الخط الثاني ينقل 2.5 مليون م^{3}	
الكويت	**600 ألف م^{3}**
السعودية	**الجبيل 200 ألف م^{3}- الدمام 200 ألف م^{3} الخبر 200 ألف م^{3} – الهفوف 200 ألف م^{3}**
البحرين	**المنامة 200 م^{3}**
قطر	**الدوحة 100 ألف م^{3}**
الإمارات	**أبو ظبي 280 ألف م^{3}- دبي 160 ألف م^{3}- الشارقة 120 ألف م^{3}- رأس الخيمة وعمان والفجيرة وأم القوين 40 ألف م^{3}**

المصدر: حسين العلكيم، المصدر السابق، ص24. 00

عن حمدي الظاهر، مستقبل المياه في العالم العربي 1991، ص290.

2

الجغرافية الاقتصادية للوطن العربي

2-1 جغرافية الإنتاج الزراعي

2-1-1 الطاقات الموردية الزراعية

يتمتع الوطن العربي بموقع جغرافي متميز، فهو يمتد بين دائرتي عرض 2ج-38ش، مما يتيح له فرص التنوع المناخي وبالتالي التنوع الزراعي والاقتصادي وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للعديد من متطلباته الزراعية والغذائية.

جدول (2-1)

الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (1995-2004)

	1995	2004	٪ نسبة التغير 1995-2004
اولا. المساحة الزراعية الكلية	67.301	69.576	0.37
1. الاراضي الزراعية المستديمة	6.492	7.913	2.22
2. الاراضي الزراعية الموسمية	60.809	61.663	0.15
ا. الزراعة المطرية	35.265	32.396	-0.94
ب. الزراعة المروية	10.280	10.727	0.47
(الاراضي المتروكة (بور))	15.264	18.540	2.18
ثانيا. مساحة الغابات	90.013	87.747	-0.28
ثالثا. مساحة المراعي	358.522	551.990	1.07

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2005.

جدول (2-2)

توزيع الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (1995-2005)

	1995	2005
مجموع الدول العربية	477.643	1.066.481
الأردن	6.650	12.711
الإمارات	42.807	133.583

البحرين	5.849	13.381
تونس	18.050	28.817
الجزائر	42.047	102.500
جيبوتي	498	708
السعودية	142.458	309.531
السودان	4.867	28.469
سوريا	16.617	27.971
العراق	7.500	31.719
عمان	13.803	30.733
قطر	8.138	42.463
الكويت	27.186	80.781
لبنان	11.122	22.050
ليبيا	30.510	41.632
مصر	60.142	86.171
المغرب	33.184	52.024
موريتانيا	1.056	1.938
اليمن	5.158	16.309

* بيانات اولية

المصدر: مصادر الملحق (1/2)

ولعل تحليل البيانات المتوفرة في جدول (1-2 و2-2) تؤكد لنا حجم الموارد الارضية الزراعية المتاحة في الوطن العربي مما يجعل امكانية تحقيق امن غذائي عربي قومي متاحة وبجدارة. فالموارد الأرضية المتاحة كبيرة. فالوطن العربي يحتضن مساحة تبلغ 1412422.3 ألف هكتار تشكل الرقعة الزراعية منها نحو 9.39% أي حوالي 132716.6الف هكتار. وبعبارة أخرى فان ما يصيب الفرد العربي الواحد من الرقعة الجغرافية يبلغ نحو 6.85 هكتار لكنه يهبط إلى زهاء 0.64 هكتار بالنسبة للرقعة الزراعية.

وتتباين هذه الموارد على المستوى القطري والإقليمي. إذ تنعم السودان بالمرتبة الأولى حيث تبلغ مساحتها 250280 ألف هكتار أي حوالي

17.8٪ من إجمالي المساحة الكلية للوطن العربي، تليه الجزائر وتبلغ مساحتها 238174 ألف هكتار أي حوالي 16.8٪ من إجمالي مساحة الوطن العربي الكلية. وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة حيث تظفر بحوالي 16٪ من إجمالي المساحة الكلية للوطن العربي، وتليها ليبيا فموريتانيا اللتان تهيمنان على زهاء 12.6٪ و 7.5٪ من إجمالي المساحة الكلية للوطن العربي على التوالي، اما في مصر فتأتي في المرتبة السادسة وتظفر بحوالي 7.4٪ من إجمالي المساحة الكلية، تليها الصومال فالمغرب فالعراق فسوريا فتونس فالاردن وفلسطين والامارات وقطر والبحرين فجيبوتي والدول الثمانية الأخيرة لا تشكل سوى اقل من 1٪ من مجموع مساحة الوطن العربي.

وقد لا تشكل بيانات الرقعة الجغرافية الكلية مؤشراً على حجم الموارد الأرضية الزراعية مما يضطرنا إلى دراسة بيانات الرقعة المتاحة.

وفي ضوء هذا المعيار تقف السودان أيضا بالمرتبة الأولى. إذ تهيمن على نحو 58.2٪ من الرقعة الزراعية العربية الكلية، ويأتي العراق بالمرتبة الثانية إذ يظفر بحوالي 6.96 ٪ من إجمالي الرقعة الكلية. ويليها كل من الصومال والمغرب والجزائر إذ تهيمن الدول الخمس هذه مجتمعة على حوالي 85٪ من إجمالي الرقعة الزراعية العربية الكلية.

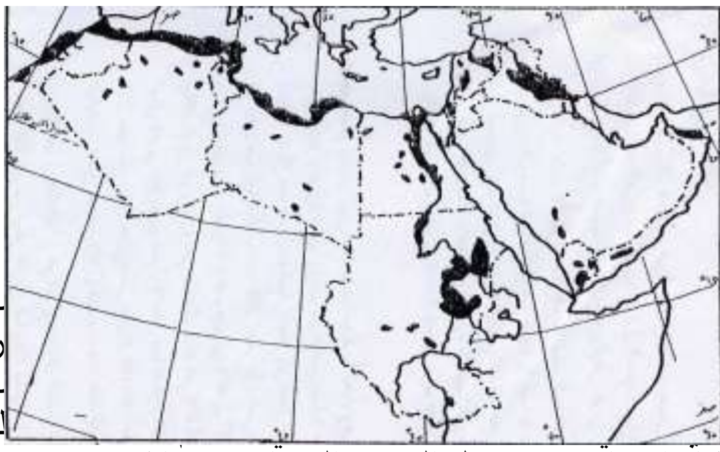
ويرتفع نصيب الفرد الواحد من الرقعة الزراعية في بعض أقطار الوطن العربي مقارنة مع نظرائه الآخرين فما يصيب الفرد في السودان يبلغ حوالي 3.37 هكتار أي حوالي خمسة أمثال نصيب نظيره في عموم الوطن العربي.

وعموماً إذا كانت الأقطار العربية الخمسة المشار إليها آنفاً تتحكم في العديد من مفاصل الموارد الأرضية الزراعية المتاحة عربياً الا انها باستثناء العراق والجزائر كدولتين نفطيتين أيضا تعاني من ضآلة الموارد المالية المتاحة، كما سنرى مما يضع عقبة امام فرص الاستثمار الاقتصادي للموارد الأرضية الزراعية المتاحة قطرياًَ مما يؤكد بالتالي اهمية العمل العربي المشترك لتحقيق المفهوم المطلق للامن الغذائي.

وتتباين الموارد المناخية المتاحة عربياً أيضا، وهي عموماً تتسم بخاصية عدم التكافؤ والتوازن مكانياً وزمانياً فضلاً عن ضآلة حجم كميات الهطول الساقطة بشكل عام جدول (2-3)، فكمية الأمطار التي تهطل سنوياً على الوطن العربي نحو 2385 مليار متر مكعب منها 78٪ من إجمالي سكان الوطن العربي، زد على ذلك ان هناك نحو ثلاثة اخماس 67٪ من مساحة الوطن العربي يبلغ معدل هطول الأمطار فيها بحدود 100 ملم فقط وان هناك

15٪ منها يقع ضمن خطي مطر سنوي 100-300 ملم سنويا، اما بالنسبة الباقية من إجمالي المساحة (18٪) فتتسم بسيادة خط المطر البالغ 300 ملم.

وما يلاحظ في هذا التوزيع هو التركيز الجغرافي الشديد لكميات الأمطار الهاطلة على الجزء الإفريقي من الوطن العربي مما يترك مشرقه في وضع متكافئ في هذا المجال وبالتالي فان التخلخل السكاني هو الطابع الطاغي على معظم خريطة السكان في الجزء الاسيوي مما يشكل فراغاً جغرافياً أو عسكرياً على وحدات هذا الجزء.



وينعم ال ... تر مكعب سنوياً يش ... رج الرقعة السياسيا ... تر مكعب سنوياً)، ... لدولة تبقى بيد الفرقاء الاجانب من دول الحدود المجاورة وما قد ينجم عن ذلك من مشكلات عديدة اقتصادية وسياسية وغيرها.

صحيح ان هناك نحو 55٪ من إجمالي ايراد الموارد المائية السطحية ينجم عن هطول الأمطار على الرقعة الجغرافية العربية (191 مليار مكعب سنوياً) الا ان جزءاً كبيراً منها مصيره للضياع نتيجة للتسرب أو التبخر أو كلاهما قبل التمكن من الاستفادة منها (يقدر بزهاء 55 مليار متر مكعب سنوياً) طالما ان كميات الأمطار الهاطلة التي تقل عن 100 ملم سنوياً تغطي زهاء 67٪ من اجمالي مساحة الوطن العربي كما مر بنا آنفاً، وليس حال المناطق التي تستلم ما بين 100-200ملم افضل مما سبقها فهي لا تتيح فرصاً لتصريف سطحي يذكر الا انها تساهم في تحسين احوال المراعي الطبيعية.

جدول (2-3)

توزيع معدل هطول الأمطار السنوية في الأقطار العربية

الدول	معدل هطول الامطار	إجمالي كميه الامطار مليار

	السنوي (ملم)	متر مكعب
الاردن	650-5	8.5
العراق	1200-50	99.9
سوريا	1000-150	2.7
لبنان	1500-200	9.2
فلسطين	2000-100	8.0
ليبيا	500-5	48.99
الجزائر	1000-20	192.48
تونس	1500-60	39.78
المغرب	2000-80	150.00
موريتانيا	600-20	157.21
السودان	1800-50	1094.35
مصر	200-20	15.26
الصومال	600-50	190.62
جيبوتي	30-25	4.00
السعودية	400-35	126.8
الإمارات	160-80	2.4
الكويت	140-30	2.4
البحرين	57	0.05
قطر	57	0.8
عمان	400-80	15.0
اليمن الشمالي(**)	1000-100	46.08
اليمن الجنوبي(**)	400-10	61.08
الإجمالي	2000-10	2285.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (برامج الأمن الغذائي العربي)، الجزء الثاني، الموارد الطبيعية، 1980.

تم اعتماد أربعة أقاليم هيدرولوجية داخل الرقعة الجغرافية العربية طبقاً لتقسيمات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وكما مر سابقاً وهذه الأقاليم هي:

1. إقليم المشرق العربي: ويضم العراق وسوريا والاردن ولبنان وفلسطين.
2. إقليم شبه الجزيرة العربية ويشمل: المملكة العربية السعودية والكويت والامارات وقطر والبحرين واليمن وعدن.
3. الإقليم المتوسط: ويتألف من مصر والسودان والصومال وجيبوتي.
4. إقليم المغرب العربي: ويحتضن الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

(**) قبل توحيد شطري اليمن.

وقد اظهر التوزيع الاقليمي للموارد المائية السطحية ان هناك تبايناً بارزاً بين هذه الأقاليم فالاقليم الاوسط يستأثر بالمرتبة الأولى 45٪ ومما يزيد من فاعلية هذه الصورة هو ان هذا الإقليم يعول نحو 40٪ من إجمالي سكان الوطن العربي.

وقد تهتز هذه الصورة عند النظر اليها بمنظار الأمن القومي. يؤكد ذلك ان زهاء 46.58٪ من إجمالي الموارد المائية السطحية لهذا الإقليم تنساب إليه من خارج الرقعة السياسية للدول المكونة له، اوغندة، الحبشة، اثيوبيا مما يترك متطلبات السكان المختلفة وبرنامج التنمية الزراعية المعرضة للخطر الاجنبي لاسيما وان بعضاً من هذه الدول في علاقات ستراتيجية مع الكيان الصهيوني خاصة اثيوبيا. زد على ذلك انها تشكل مع غيرها من المناطق المجاورة ما يعرف بالقرن الإفريقي الذي كان في الامس القريب ولازال كما يبدو نقطة صراع بين قوى عظمى وحتى ولو كان هذا الصراع قد خف لوفاق الدولتين العظمتين فيما يتعلق بمصالحهما العليا على ان تظل شعوب المنطقة هي الضحية باستمرار.

صحيح ان الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المعقودة في هذا الخصوص على المستويين الدولي والعالمي قد نظمت استخدامات المياه بين الدول في ظروف السلم والحرب بسواء.

ويأتي إقليم المشرق العربي بالمرتبة الثانية (35.79٪) وبعبارة أخرى فان هذا الإقليم يتحكم بحوالي أكثر من ثلث إجمالي الموارد المائية السطحية العربية الا انه لا يعول سوى سدس إجمالي السكان (16.83٪).

وعليه يمكن ان نطلق على هذا الإقليم بانه إقليم الوفرة المائية عربياً في حين ان الاقليم الأوسط نسميه إقليم الكفاية المائية (على ان نسمي الاقليمين الثالث والرابع المغرب وشبه الجزيرة العربية باقليمي العوز والحرمان على التوالي)، الا ان إقليم المشرق العربي يشارك نظيره السابق فيما يواجه من مشكلات قد تنجم من خارج الرقعة الجغرافية السياسية، ولكن بشكل أكثر وضوحاً يؤكد ذلك ان نحو 65٪ من إجمالي ايراده المائي السطحي يناسب إلى خارج حدوده (تركيا وايران).

اما إقليم المغرب العربي فيحظى بالمرتبة الثالثة فهو يظفر بقرابة 15.9٪ من إجمالي الموارد المائية السطحية العربية لكنه يفوق نظيره ان غالبية مياهه تنساب من داخل الحدود الجغرافية السياسية (91٪) يعول هذا الإقليم نحو 29.70٪ من إجمالي سكان الوطن العربي.

هذا ويعد إقليم شبه الجزيرة العربية اقل الأقاليم العربية ايراداً مائياً سطحياً إذ لا يستأثر سوى بنحو 2.49٪ من إجمالي الموارد المائية لكن لا يستلم اية قطرة مائية من خارج الرقعة الجغرافية العربية.

وقد يكون من المفيد ان نشير إلى ان الإجمالي الصافي للموارد المائية السطحية يبلغ نحو 82.27٪ من اجماليها، ورغم ذلك الا ان المستغل مازال دونها بكثير فهو لا يتجاوز 39.33٪ من اجماليها فقط . أي ان هناك نحو 61٪ من الامكانية المتاحة للموارد المائية السطحية غير مستغل. وبعبارة أخرى فان هذا يعني ان حجم المستغل حالياً فقط 142 مليار متر مكعب من الماء من مجموع 297 مليار متر مكعب الحجم الإجمالي الصافي عربياً.

وهذه الحقيقة تشكل نقطة ايجابية في الموارد المائية حالياً ومستقبلياً، وتسهم المياه الجوفية بجزء يسير لا يتجاوز 14.14٪ من إجمالي الايراد المائي السطحي الصافي، والمياه الجوفية كشقيقتها المياه السطحية لم تستغل بعد الاستغلال الكامل. فنسب المعطل عن الاستغلال تبغ زهاء 45٪ من اجماليها، وهذه ميزة أخرى تضاف لصالح الأمن القومي العربي لا لحجم الايراد فحسب بل لكون نقاط توزيع المياه الجوفية بأخذ انماط أخرى مغايرة للمياه السطحية ما يعني امكانية زرع نقاط الاستيطان البشري في جهات مختلفة تعمل على اعادة توزيع السكان بما يمكن من تحقيق الاهداف الامنية المرجوة في هذا المجال.

ويقف إقليم المغرب العربي بالمرتبة الأولى في موارده من المياه الجوفية عربياً ويستأثر هذا الإقليم بنحو نصف الإجمالي الصافي عربياً.

اضافة للموارد المائية التقليدية فهناك موارد مائية أخرى كتلك الناتجة عن تحلية مياه البحر التي تقدر بنحو مليون مليار متر مكعب سنوياً تنفرد السعودية والكويت بزهاء 79.2٪ من إجمالي طاقة التحلية العربية وعموماً فان الوطن العربي يمتلك نحو 394 مليار متر مكعب من المياه سنوياً. وتشكل الموارد المائية التقليدية (السطحية والجوفية) حوالي 97.13٪ من إجماليها وينعم ايضاً بمكانة مائية جيدة إذ مازال هناك نحو 50٪ من هذه الامكانية غير مستغل ناهيك عن طبيعة التصرف بالمستغل حالياً وامكانية ترشيد الاستهلاك ذاتياً وموضوعياً بالهداية إلى تكنولوجيات واساليب عملية افضل بالنسبة للاستهلاك المباشر وغير المباشر بسواء.

زد على ذلك ان المعلومات المتوفرة عن حجم المياه الجوفية في الوطن العربي لا زالت ضئيلة بالمقارنة مع مساحة الاحواض المائية التي

تختزنها. ويرجع ذلك إلى النقص الكبير في الدراسات والمسوحات في هذا المجال. مما يدفعنا للقول ان ليس هناك ما تخشاه في مجال الأمن المائي العربي طبقاً للمنظور القومي الشامل، صحيح ان علاقات التوزيع الاقليمي قد كشفت عن مواطن الخلل أو عدم التكافؤ الشيء الواضح بين الأقاليم العربية المعتمدة، الا ان هذه الحقيقة تتلاشى عندما تكون مسألة الأمن القومي للرقعة العربية هي الهدف الاساسي لصناع القرار والشعب العربي بسواء عندها ستختفي حدود الوحدات السياسية العديدة ليحل محلها الغلاف الحيوي المغلف لجسم الكائن الحي الواحد الواحد الا وهو الوطن العربي وجوداً ومصيراً.

ويمتلك الوطن العربي اعداداً كبيرة من الثروة الحيوانية تقدر بحوالي 220 مليون رأس من الماشية وهي كفيلة بتغطية متطلبات الوطن العربي من اللحوم الحمراء وتوفير فائض للتصدير فيما لو تم انتاجها بشكل علمي متطور.

ويضم الوطن العربي جرفاً قارياً تبلغ مساحته زهاء 607 الف كيلو متر مربع يمتد هذا الجرف القاري من الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب بما في ذلك خليج عدن وشمال غرب المحيط الهندي المتاخم للصومال والبحر الأحمر والبحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي. بالإضافة إلى نحو مليوني هكتار من المساحات الداخلية المائية وهذه الطاقة الموردية تتيح انتاج نحو 5.5 مليون طن سنوياً من الأسماك دون الحاق الضرر بالمخزون السمكي البالغ 7.7 مليون طن.

تمتلك الأقطار العربية ثروة نفطية متميزة فهي تهيمن على زهاء ثلاثة اخماس الاحتياطي المؤكد للنفط عالمياً (57.9٪) وان حجم الايرادات النفطية العربية تأرجح بين ما يزيد قليلاً عن 400 مليار دولار عام 2006[1] إلى زهاء 110 مليار دولار عام 1998 نتيجة لتدني اسعار النفط في السوق الدولية بتخطيط من الدول المصدرة للمواد الغذائية الاعضاء بمنظمة التعاون والتنمية (O.E.C.D).

ويحتضن الوطن العربي نحو 310 مليون نسمة من السكان بموجب بيانات عام 2006 تشكل القوى العاملة نحو ربع إجماليها.

جدول (2-4)

توزيع العمالة في الدول العربية

	[illegible]	[illegible]	**معدل**	**النسبة المئوية للقوى العاملة**

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: تقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثين/2007.

			البطالة (٪)	الزراعة	الصناعة	الخدمات
	2004	-1995 2004	-2000 2003	2004	2004	2004
مجموع الدول العربية	36.8	3.2		28.9	16.9	54.2
الاردن	36.4	5.5	13.7	10.1	7.4	82.5
الإمارات	63.2	9.8	2.3	4.0	15.2	80.8
البحرين	49.7	3.1	3.1	0.9	25.1	74.0
تونس	42.4	2.6	14.3	-	27.5	49.4
الجزائر	37.2	3.5	27.3	23.0	18.4	58.3
جيبوتي	46.2	2.5	-	77.0	6.4	16.6
السعوديه	38.0	3.4	5.2	7.4	7.9	84.7
السودان	41.1	2.8	17.0	57.4	8.1	34.5
سوريا	35.1	4.1	11.7	26.2	24.4	49.4
الصومال	*42.5	**3.5	-	-	-	-
العراق	27.0	3.6	28.1	80.3	20.3	71.4
عمان	44.8	3.8	-	33.5	8.1	58.4
فلسطين	-	-	25.6	-	-	-
قطر	51.1	1.8	3.9	1.2	11.3	87.5
الكويت	58.7	8.5	1.1	1.7	6.3	92.0
لبنان	36.6	3.3	8.4	2.9	29.9	67.2
ليبيا	31.4	3.3	11.7	4.6	19.4	76.0
مصر	40.6	2.9	11.0	30.0	21.5	47.7
المغرب	42.4	2.5	11.9	33.1	19.7	47.2
موريتانيا	44.5	2.8	-	51.9	4.9	43.2
اليمن	31.2	3.9	11.5	46.4	8.2	45.4

- توزيع القوة العاملة حسب القطاعات لعام 2004 تقديري.

* البيانات لعام 2003 ** المعدل للفترة (1995-2003).

المصادر: 1. الملحقان (4/3) و (4/4)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد متفرقة.

2. مصادر وطنية.

3. البنك الدولي (مؤشرات التنمية الدولية)، قاعدة المعلومات، فبراير 2006.

4. منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة 1999، الكتاب السنوي للانتاج، العدد 53، وقاعدة المعلومات 2005.

5. الاسكوا، مجموعة الاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية، العدد الخامس 2002.

6. اليونيسيف، قاعدة المعلومات، يناير 2006.

جدول (2-5)

توزيع عدد السكان في الدول العربية

	1995	2005*	متوسط معدل النمو السنوي 1995-2005
مجموع الدول العربية	249033	309865	2.21
الأردن	4264	5473	2.53
الإمارات	2411	4105	5.47
البحرين	587	727	2.16
تونس	8958	10030	1.14
الجزائر	29100	32795	1.20
جيبوتي	580	792	3.17
السعودية	18136	23079	2.41
السودان	27175	34262	2.34
سوريا	14185	18138	2.49
الصومال	9130	10082	1.00
العراق	20536	27960	3.13
عمان	2131	2509	1.65
فلسطين	-	-	-
قطر	489	796	4.99
الكويت	1881	2991	4.75
لبنان	3500	3892	1.07
ليبيا	4812	6629	3.26
مصر	57068	70019	2.07
المغرب	26386	31072	1.65
موريتانيا	2283	2981	2.70
اليمن	15421	21531	3.39

*** تقديرات اولية.**

1. بيانات الادارات لعام 2005 تمثل النتائج الاولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشات الذي تم في عام 2005.

2. بيانات عمان لعام 2003 تمثل بيانات التعداد الذي تم في عام 2003.
المصدر: مصادر وطنية ودولية مختلفة.

ورغم الطاقة الموردية المتاحة المشار اليها انفاً الا ان انعكاستها على الناتج المحلي الإجمالي العربي مازالت محدودة جداً مما يعني ان هناك اعداداً كبيرة من هذه الموارد غير مستغلة، فالوزن النسبي للناتج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي بسعر الكلفة لا يتجاوز 12٪ فقط. صحيح انه يبلغ زهاء 43٪ في الصومال و31٪ في السودان وقرابة 27٪ في موريتانيا و19٪ في سوريا وزهاء 17٪ في المغرب ومصر الا انه دون المتوسط العربي في مجموع دول مجلس التعاون الخليجي العربية والجزائر وليبيا وجيبوتي والاردن.

وترتبط هذه الصورة بحقائق اساسية منها تزايد اعتماد اقتصاديات مجموعة الدول النفطية على عائدات هذه الثروة بشكل بارز في إجمالي استثماراتها وانفاقها العام والخاص بسواء. بالإضافة إلى محدودية الطاقة الموردية الزراعية الأخرى المتاحة في تلك المجموعة. وهذه الحقائق تفرض حالة التكامل على الخريطة القومية لا من اجل تعزيز استقلالها الاقتصادي فحسب بل للدفاع عن وجودها السياسي أيضا.

واظهر معامل GINI جيني لقياس عدالة التوزيع الحيازي بين الحائزين ان اقل الدول العربية عدالة في التوزيع الحيازي الكويت وعمان وليبيا والاردن وغيرها في حين تعد مصر افضل حالة في هذا الخصوص، وفعلاً نجد بالإضافة إلى هذا الاعتبار توجد اعتبارات أخرى موردية زراعية وبشرية بسواء تركت بصماتها بارزة على الشخصية الإنتاجية الغذائية عربياً وبوضوح.

ومن المفيد ان نقارن بعضاً من الطاقات الموردية الزراعية المتاحة لوطننا العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية وكما تظهر الولايات المتحدة الأمريكية بزهاء 7٪ فقط من تلك المساحة، بيد ان المساحات القابلة للزراعة والمزروعة في الولايات المتحدة الأمريكية اكبر بكثير مما عليه الحال في الوطن العربي. إذ يبلغ نحو 13٪ و14٪ على الترتيب مقابل 9٪ و3٪ مما عليه الحال في الوطن العربي. ويتقاربان معاً في الطاقات الموردية البشرية 4٪ و5٪ لكل من الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، بيد ان الصورة تختل تماماً عندما تنتقل للمقارنة مع موارد الثروة الزراعية المنتجة. ففي الوقت الذي تتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش المنتجين في

العديد من مفاصل الانتاج الغذائي نرى اختفاء شبه تام للوطن العربي بالقياس إلى إجمالي الانتاج العالمي. وفي ذلك ما يعكس آليات التجزئة القائمة في الوطن العربي مما نجم عنه هدرٌ اكبر واوضح في الطاقات الموردية المتاحة ومازال.

جدول (2-6)

مقارنة إمكانيات الوطن العربي لموارده الطبيعية بالعالم والولايات المتحدة الأمريكية

البيان	العالم	الدول العربية	٪ من العالم	الولايات المتحدة الأمريكية	٪ من العالم
الرقعة الجغرافية مليون هكتار	13081	1411	11	917	7
المساحة القابلة للزراعة مليون هكتار	1477	133	9	191	13
المساحة المزروعة مليون هكتار	1376	42	3	188	14
مساحة المراعي مليون هكتار	3151	198	6	241	8
مساحة الغابات مليون هكتار	4091	138	3	265	6
العدد الكلي للسكان مليون نسمة	4837	309	4	270	5
عدد السكان الزراعيين مليون نسمة	2328	101	4	7	3
نسبة السكان الزراعيين ٪	48	52	-	3	-
عدد القوى العاملة الكلية مليون نسمة	2164	58	3	117	5
عدد القوى العاملة الزراعية مليون نسمة	1059	24	2	4	0.3
نسبة العمالة الزراعية ٪	49	41	-	3	-
انتاج العامل الزراعي من الحبوب طن	2	1	-	87	-
انتاج العامل الزراعي من القمح طن	0.5	0.5	-	16	-

انتاج العامل الزراعي من الخضر طن	0.4	1	-	7	-
انتاج العامل الزراعي من الفاكهة طن	0.3	0.5	-	6	-
انتاج العامل الزراعي من البقول طن	50	40	-	250	-
انتاج العامل الزراعي من الدرنات طن	0.5	2	-	0.5	-
اعداد الابقار مليون رأس	1269	39	30	110	9
اعداد الاغنام مليون رأس	1122	110	9	10	1
اعداد الماعز مليون رأس	460	60	13	2	0.4
انتج اللحوم الحمراء مليون طن	117	2	2	11	16
انتاج اللحوم البيضاء مليون طن	31	1	3	8	26
انتاجية الالبان للرأس من الابقار كغم/رأس	2059	500	-	5844	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، الاعداد من الأول إلى السابع 1981-1987م.

منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة، الكتاب السنوي للانتاج، اعداد متفرقة.

2-1-2 تحليل المشكلة الغذائية

2-1-2-1 النمو السكاني والدخل القومي

تعبر العلاقة بين النمو السكاني والدخل القومي بما يعرف **بالكثافة الاقتصادية العامة** أو كثافة الدخل القومي، وهي احد المقاييس المهمة للمستوى المعاشي للفرد وعادة ما تحتسب عن طريق ايجاد نصيب الفرد الواحد من إجمالي الدخل القومي، واذا كان **المقصود بالدخل القومي هو مجموع قيم السلع والخدمات في دولة ما ولفترة زمنية** فان هذه الكثافة تهدف إلى التعبير عن حقيقة التفاعل بين الإنسان وبيئته التي يعيش فيها حسابياً، وعلى الرغم من اهمية هذه الكثافات الا ان عدم توافر البيانات المطلوبة يقلل من فرص الاعتماد عليها ويمكن الحصول على هذه الكثافة

بايجاد العلاقة بين حجم السكان العام وبين موارد الثروة، ويتم ذلك من خلال المقارنة بين مختلف الموارد وبين الكميات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك الا ان المقياس يعترضه عدم تجانس العناصر التي تتكون منها الموارد التي ينبغي معالجتها مع الحاجات، وعليه يمكن مقارنة قيم الانتاج والاستهلاك وذلك بتحويل الارقام إلى وحدة تقديرية مشتركة يمكن ايجاد الكثافة المطلوبة وهي تساوي:

$$\frac{\text{كمية الحاجات}}{\text{كمية الموارد}} \times \frac{\text{السكان} \times \text{حاجة كل فرد}}{\text{المساحة} \times \text{انتاجية كل كم}^2}$$

وترتيباً على ما تقدم فاننا سنتخذ من البيانات المتاحة أداة للبحث والتحليل في تحديد العلاقة القائمة بين النمو السكاني والدخل القومي في الوطن العربي للوصول إلى تحديد المستوى المعاشي من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مستوى المعيشة (نصيب الفرد الواحد من الدخل)} = \frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$$

فكلما زاد نصيب الفرد من الدخل ارتفعت القوة الشرائية مع زيادة ملحوظة في فرص الادخار وتراكم رأس المال اللازم للتطور الاقتصادي للدولة.

ومن تحليل البيانات المتاحة نستنتج ان:

أ. ان متوسط نصيب الفرد الواحد في الوطن العربي من الدخل القومي هو بحدود 3000 دولار الا ان هناك تفاوتاً بارزاً على المستويين الاقليمي (التجمعات العربية) والقطري، فنصيب الفرد الواحد في دول مجلس التعاون الخليجي يبلغ حوالي أربعة أمثال المتوسط العربي، وفي ذلك ما يعكس طبيعة الفجوة الكبيرة القائمة بين الأشقاء فيما يجعل التخطيط باتجاه المفهوم المطلق للامن الغذائي هو الهدف المنشود قومياً.

ب. يبدو ان هناك علاقة بارزة بين نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي والعديد من مؤشرات النمو السكاني في الوطن العربي مما يجسد طبيعة الاوضاع الغذائية.

جدول (2-7)
الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسة (1995-2004)

	1995	2004	نسبة التغير في قيمة الفجوة الغذائية	نسبة الاكتفاء الذاتي٪	
			2004-1995	1995	2004
الإجمالي	12.341	16.053	3.0		
الحبوب والدقيق	5.942	7.853	3.1	53.1	56.2
(القمح والدقيق)	2.870	4.039	3.9	51.3	57.6
(الشعير)	745	827	1.2	54.5	51.5
(الارز)	936	1.172	2.5	72.4	73.6
(الذرة الشامية)	797	1.459	6.9	50.0	44.6
البطاطس	88	88	0.1	100.0	100.8
سكر (مكرر)	1.190	1.196	0.1	40.0	35.8
بقوليات	359	368	0.3	65.4	66.2
زيوت وشحوم	1.554	2.213	4.0	33.1	31.0
الخضروات	120	198	5.7	97.5	99.1
الفواكه	31	379	32.0	96.8	95.0
لحوم	977	2.019	8.4	86.3	82.3
الالبان ومنتجاتها	2.082	2.603	2.5	64.4	70.3
البيض	82	34	9.4-	95.2	97.4
الاسماك	889-	898-	0.1	114.3	102.5

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2005.

وتؤكد معدلات المواليد والوفيات الحقيقية ذاتها وهي ان الأقطار العربية ذات الدخل المرتفع تتسم بانخفاض معدلات المواليد والوفيات مقارنة مع نظرائها باقي الدول العربية والتي تعكس في جوهرها مرحلة النمو الديموغرافي للسكان. كما ان معدلات النمو الطبيعي للسكان تؤكد الحقيقة ذاتها أيضا.

ج. ولعل من تحليل البيانات الخاصة بامدادات السعرات الحرارية اليومية ونسبتها إلى المتطلبات الغذائية وما يحصل عليه المواطنون من بروتين في الأقطار العربية ما يضيف تأكيداً جديداً لما ذهبنا اليه، ومن خلال تلك البيانات نستطيع ان نحدد الأقاليم الغذائية العربية الآتية:

1. الإقليم العالي التغذية

وتشمل الأقطار التي يزيد متوسط الفرد الواحد فيه 3000 سعرة حرارية يومياً، ومتوسط البروتين عن 75غم يومياً. ويتمثل هذا الإقليم في أقطار الإمارات والكويت وليبيا وسوريا ولبنان ومصر، وهذا الإقليم يعول نحو خمس سكان الوطن العربي، وهذا يعني ان هذا الجزء من السكان يعيش في ظروف غذائية جيدة بشكل عام، ولعل تفسير هذه الظاهرة يقترن بالامكانيات النفطية في بعض أجزاء هذا الإقليم وبالامكانيات الزراعية في أجزاء أخرى منه وتعد الإمارات والكويت وليبيا من الحالة الأولى بينما تمثل مصر وسوريا من الحالة الثانية.

2- الإقليم المعتدل التغذية

ويضم الأقطار ذات الامدادات الغذائية الحرارية اليومية التي تتراوح من 2750-3000 سعرة حرارية وبمتوسط بروتين يومي يتراوح بين 70-75 غرام ويتمثل في الأردن وتونس والمملكة العربية السعودية والعراق، وهذا الإقليم يعول نحو ربع إجمالي سكان الوطن العربي.

3. الإقليم الرديء التغذية:

ويشمل الأقطار العربية الأخرى المتبقية والتي يقل فيها متوسط الامدادات الغذائية الحرارية اليومية عن 2750 سعرة والبروتينات عن 60 غراماً يومياً.

ولعل ما يلفت النظر في هذا الإقليم انه يضم اقطاراً كالسودان ذات المرتبة الأولى في الامكانيات الزراعية العربية لكنها تعاني من نقص القدرات المالية الشيء الكثير، اما اذا نظرنا إلى واقع الوضع الغذائي لأقطار هذا الإقليم من خلال نسبة الامدادات اليومية من المتطلبات فيمكننا القول انها ناقصة التغذية بشكل حاد كاليمن وموريتانيا والسودان والصومال مما يجعل التنسيق والعمل العربي المشترك هو السبيل لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

2-1-2-2 الفجوة الغذائية

التصور العام

نجمت الفجوة الغذائية العربية نتيجة للتفاوت البارز بين معدلات النمو السكاني والانتاج والاستهلاك الغذائي. إذ تبلغ معدلات النمو السكاني نحو 3٪ مقابل 2.5٪ لمعدلات الانتاج الغذائي وزهاء 4٪ لمعدلات الاستهلاك الغذائي مما يترك فجوة غذائية كبيرة اخذة في النمو تتطلب التخطيط العربي المشترك من اجل ردمها وتجاوزها.

وتؤكد البيانات المتاحة ان حجم الفجوة الغذائية العربية اخذت في الاتساع لا سيما في المواد الغذائية الرئيسة كالحبوب والقمح بشكل خاص بيد ان هذه الفجوة بدأت بالتناقص في مواد أخرى كالسكر والخضار والفواكه والتبغ واللحوم والبيض، وعموما فان حجم الفجوة الغذائية العربية قد نما بحوالي 3٪ كنسبة تغير عامي 1995، 2005.

وتعكس هذه الظاهرة بطء معدلات النمو السنوي لانتاج المواد الغذائية والمساحة المحصولية وبالتالي معدلات النمو لمتوسط الغلة للهكتار الواحد، وقد امتدت تأثيرات هذه الظاهرة إلى واقع الميزان التجاري الغذائي العربي، فالصادرات الزراعية العربية لا تشكل سوى 1.12٪ من إجمالي الصادرات الزراعية في العالم في حين ان واردات الوطن العربي الزراعية تساهم بحوالي 5.59٪ من إجمالي الواردات الزراعية.

ولم تقف المسألة عند هذا الحد بل ان صادرات الوطن العربي من السلع الغذائية الرئيسة بالذات تتعرض لتذبذب مستمر فقد كشفت حساباتنا لمعدلات النمو السنوي تلك الحقيقة في الكمية والقيمة بسواء. بيد ان وارداته من المواد الغذائية الرئيسة اخذت في النمو وبشكل موجب.

وعموماً فان نصيب الفرد الواحد في الوطن العربي من الواردات الزراعية يبلغ زهاء أكثر من ثلاث عشرة مرة مقارنة مع نظيره في عموم دول العالم وتتفاوت الأقطار العربية فيما بينها لهذا المؤشر.

هذا ولا تشكل الصادرات الغذائية سوى نسبة ضئيلة بحدود 2.1 من إجمالي صادرات الوطن العربي[1] في حين ان وارداته الغذائية تظفر بقرابة 14٪ من إجمالي واردات الوطن العربي[2].

التصور القطري والإقليمي للفجوة الغذائية العربية

1. تمثل الأقطار العربية في إجماليها منطقة عجز غذائي يتم تغطيته بالاستيراد الاجنبي من خارج الرقعة الجغرافية العربية. وهذا العجز لا يمثل عنصراً واحداً أو عنصرين من عناصر الغذاء بل يمثل غالبيته، وتزداد الصورة حدة إذ علمنا ان العجز بارز في سلع ذات حاسة ستراتيجية كالحبوب لاسيما القمح والارز منها، وتحظى الحبوب بأهمية متميزة في مكونات الغذاء، وذلك يرتبط بعدة اعتبارات منها انها من السلع السَوْقية التي لها تأثير عظيم في مسألة الأمن الغذائي. **طالما ان الغذاء يشكل بعداً سياسياً من ابعاد المركب الايكولوجي للدولة التي يجب ان يعمل بانتظام وتناسق مع الأبعاد الأخرى حتى يسلم الجسم الكامل للدولة**، فضلاً عن بساطة عملية إنتاجها وتطويرها وسهولة تسويق منتجاتها وتخزينها وارتفاع معامل انتاجية الوحدة الواحدة من الارض بالقياس إلى حجم المتطلبات من العمل ورأس المال وتنوع استخداماتها بشرياً وحيوانياً، لذلك كان لها دور أساسي في تحديد اصول العادة والتغذية للكثير من الشعوب، ويعد القمح اهم المكونات الغذائية قاطبة رغم ان القيمة الغذائية للارز تعد اعلى منه (يعطي الفدان الواحد المزروع ارزاً نحو 1.8 مليون سعرة حرارية مقابل 0.96 مليون سعرة حرارية بالنسبة للقمح)[3].

وتتبع اهمية القمح الغذائية الستراتيجية في الأمن الغذائي من الاعتبارات الاتية[4]:

---

(1) نفس المصدر الملحق الإحصائي 9/3، ص250.

(2) نفس المصدر الملحق الإحصائي 9/3، ص251

(3) أ. د. محمد ازهر السماك، الموارد الاقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1979، ص127.

(4) د. عباس فاضل السعدي، البعد الستراتيجي للحنطة في الأمن الغذائي العراقي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، ايار، 1987، 81-82.

1. القمح سلعة ستراتيجية (سَوْقية) طالما انها المسؤولة عن رغيف الخبز، وهو ابسط مقومات الحياة التي يجب توفرها للسكان (قوت الشعب) وهو يمثل زهاء 95٪ من استهلاك الفرد اليومي في العالم النامي.
2. يعد القمح احد اساليب التأثير الاقتصادي في القرار السياسي للعديد من دول العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الاوروبية المشتركة الموردين الاساسين للقمح العالمي، وعليه فان انتاج رغيف الخبز يعد نقطة البداية لاي تحرير صادق من التبعية الاقتصادية والسياسية بسواء.
3. يساهم القمح بحوالي أربعة اخماس السعرات الحرارية من الحبوب يومياً، ويحتوي على مواد بروتينية (63.2 غم) ومواد دهنية (80 غم) فضلاً عن المواد المعدنية والفيتامينات الأخرى.
4. يعد القمح أكثر المحاصيل اهمية في خريطة النشاط التجاري العالمي فقد تبوأ هذا المركز نتيجة الثورة الصناعية والثورة الحضارية التي نجمت عن الثورة الأولى.
5. تنامي الطلب على القمح كسلعة استراتيجية لاعتبارات عديدة أخرى منها ضرورة خلط أنواع القمح مع بعضها حتى يتسنى استخدامها صناعياً بما يحقق الاهداف المرسومة نتيجة لارتفاع المستوى المعاشي للسكان بالإضافة للتقلبات الطبيعية.

2. وليس حال الوطن العربي في تغطية مقطوعية استهلاكية من السكر (35.49٪) والزيوت والشحوم النباتية (43.33٪) واللبن (55.91٪) والارز (58.18٪) والشعير (44.45٪) واللحوم (82.84٪) والمواد الغذائية الأخرى افضل حالاً مما رأيناه في الحبوب. وبتعبير آخر فإن الأبعاد السَوْقية الاقتصادية للامن الغذائي لا تقف عند العجز في مقطوعية الاستهلاك فحسب بل تمتد بالإضافة إلى مشكلة النقص إلى عدم توافر وتوازن الكيف المطلوبة من عناصر الغذاء من نشويات وبروتينات واملاح وفيتامينات بالإضافة إلى سوء التوزيع.

ولا تقف الصورة هذه إلى ما ذكر بل ستتعداها لاحقاً نتيجة النمو السريع لحجم الفجوة الغذائية العربية الناجمة عن ارتفاع معدلات النمو السكاني أولاً. وتفاقم حجم الاعباء المالية على الدول العربية متمثلة ببروز ظاهرة المديونية الخارجية لها وبشكل بارز ثانياً، كل ذلك يكون له الاثر

السلبي الواضح على برامج التنمية الاقتصادية بعامة الزراعية والغذائية منها خاصة.

اما بالنسبة للاعتبارات الخارجية فيتمثل ببروز خاصية احتكار القلة، فهي السمة المميزة لمسألة الغذاء عالمياً. إذ تهيمن الولايات المتحدة على نحو 47٪ من صادرات الغذاء وتظفر الولايات المتحدة وكندا وفرنسا واستراليا معاً بحوالي أربعة اخماس صادرات العالم من القمح ونحو ثلاثة ارباع صادرات العالم من الحبوب، كما ان القمح والحبوب يسيطران على زهاء 79٪ و72٪ من حجم صادرات تلك الدول ولا يقتصر الامر على الحبوب بل يشمل المكونات الغذائية الأخرى، فالدول الرأسمالية ترفد السوق العالمي بقرابة 33٪ من المنتجات الحيوانية[1].

وقد يكون من المهم ان نتذكر ان الدول المصدرة للمواد الغذائية الرئيسة في العالم آنفة الذكر هي ذاتها الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعروفة باسم منظمة (O.E.C.D) وهي الطرف التقليدي في معادلة القوة والصراع في آن واحد مع الدول المنتجة للنفط اوبك (O.P.E.C) فاذا كانت الثانية تسعى إلى تصحيح اسعار نفوطها والحفاظ على عوائدها معتمدة سمة احتكار القلة في الانتاج والاحتياطي فان المنظمة الأولى (O.E.C.D) تعمد لرفع اسعار المواد الغذائية باستمرار كاسلوب لاجهاض اهداف منظمة اوبك والاجهاز عليها. وفعلاً فقد ارتفع سعر الطن الواحد من القمح من 60 دولاراً في ستينات القرن العشرين إلى حوالي 196 دولار عام 1989 ثم بلغ عام 2006 إلى قرابة 2800 دولار كما وصل سعر الطن الواحد من الارز إلى زهاء 650 دولار مقابل 131 دولاراً عما كان عليه خلال الستينات أيضا وكذلك الذرة 205 دولاراً مقابل 51 دولاراً فقط[2].

وهكذا يتضح ان الدول المصدرة للمواد الغذائية اعتمدت الغذاء كسلاح ماض في المعركة الاقتصادية الدولية المعاصرة المعروفة باسم الصراع بين المنتجين والمستهلكين.

3. ولا تقل الابعاد الاجتماعية لمسألة الأمن الغذائي عما سبقها طالما ان لها ارتباطات رئيسة مع حالة الاستقرار الاجتماعي والأوضاع الاجتماعية ووضع القوى العاملة والحالة الصحية والانتاجية بالدولة، بالتالي فتطور انتاج الغذاء يفضي إلى حالة استقرار اجتماعي متمثل بزرع عناصر الجذب

---

(1) أ. د. محمد ازهر السماك، الجغرافية السياسية (اسس وتطبيقات)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1988، ص202.
(2) د. هادي احمد خلف، الأمن الغذائي في الوطن العربي الامكانات المتاحة والواقع المتحقق، الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد التاسع عشر، بغداد، مارس، 1987، ص12.

المركزية في الريف العربي. مما يفضي إلى كبح جماح الهجرة المستمرة والمتفاقمة في منطقتنا العربية التي لا تسفر إلاّ عن تدهور الموارد الزراعية (الريف) وتفاقم مشكلات المراكز الحضرية المستعصية (مشكلات السكن والنقل والمشكلات الاجتماعية الاخرى).

2

-3-2-1 الخريطة الحالية للامن الغذائي العربي

1. تحدد الدراسات العالمية(1) مكونات الغذاء المتوازن طبقاً لعناصر الغذاء الرئيسة من حبوب ونشويات (بطاطس ودرنيات) والخضر واللبن واللحوم والسكريات والزيت والشحوم النباتية والبقوليات.

وعند مقارنة هذه المكونات مع متوسط غذاء الفرد(2) العربي الواحد بالاستناد إلى معطيات البيانات المتاحة نلاحظ ان الفرد العربي لا زال دون نظيره من حيث كم الغذاء أولاً ونوعيته ثانياً، صحيح ان الفرد العربي يستهلك نحو 379 كغم من الحبوب مقابل 100 كغم للفرد العالمي، وكذلك بالنسبة للخضر 128 كغم للفرد العربي مقابل 80 للفرد العالمي وذات المقدار بالنسبة للسكريات، إلا أن الفرد العربي دون نظيره الفرد العالمي في كافة مكونات الغذاء الباقية فمعدل ما يستهلكه الفرد العربي بحدود ما يستهلكه نظيره الفرد العالمي بالنسبة للحوم (الحمراء والدواجن) والاسماك والزيوت والشحوم النباتية ونحو خُمسي ما يستهلكه الفرد العالمي من النشويات والدهنيات.

وهذا يعني ان الفرد العربي بالمتوسط يعاني من نقص كمي ونوعي في آن واحد. ولا تقف الصورة عند حد كم وكيف الغذاء الفردي المقارن فحسب بل تمتد إلى الهيكل التركيبي للنمط الغذائي أيضاً. فالنمط الغذائي العربي يتكون من الحبوب اولاً (46.72٪) والألبان ثانياً (15.03٪)، وبتعبير اخر ان ثلاثة اخماس مكونات الغذاء العربي تتكون من الحبوب والألبان، أي ان سمة التركز النوعي المحدود هي الطابع الطاغي على غذاء الفرد العربي في حين ان التنوع هو الشخصية المميزة لغذاء الفرد العالمي، فالحبوب لا تشكل سوى نصف ما يساهم به غذاء الفرد العربي (24.5٪) في

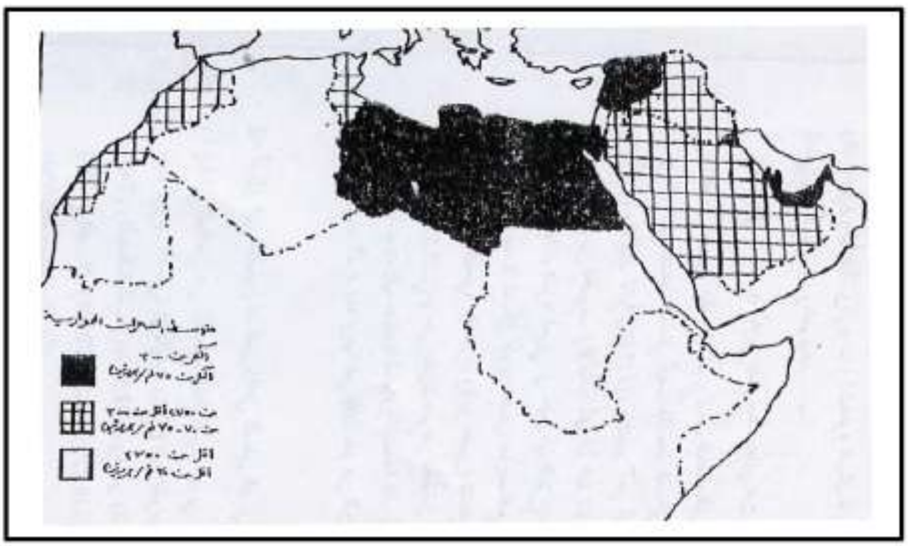
(1) أ. د. نصر السيد نصر، دراسة في الابعاد الجغرافية لمشكلة الغذاء في الوطن العربي، من ابحاث ندوة الغذاء في الوطن العربي، الكويت، 1978، ص3، عن:
- Roge Livet Geographie de L Alimentation, Parism 1969.
(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب الاحصائي التحليلي، 1986، ص306-320.

حين نجد ان اللحوم (الحمراء والدواجن) تتمتع بثلاثة أمثال نصيبها في غذاء الفرد العربي (15.5٪). وحتى ندرك جوهر الحقائق الناجمة عن هذا الهيكل التركيبي نستذكر ما انتهت اليه منظمة الغذاء والصحة الدولية من ان الغذاء المتوازن ينبغي الا يقل نصيب الفرد منه يومياً عن 100 غم من البروتين الحيواني.

2. أمكن تمييز اقليمين غذائيين داخل الوطن العربي وهما:

أ. إقليم الفائض عن المتوسط لغذاء الفرد العربي ويتمثل في إحدى عشرة دولة وهي طبقاً لوزنها النسبي: الإمارات (51٪) عن المتوسط العام للفرد العربي، وسوريا (43٪) والمملكة العربية السعودية (42.5٪) وقطر (35.2٪) والكويت (23٪) وليبيا (22٪) والعراق (20.25٪) ولبنان (19.22) وتونس (11.3٪) والبحرين (10.34٪) ومصر (1.86٪).

وبتعبير اخر فان ثلاثة اخماس إجمالي السكان في الوطن العربي دون هذا المتوسط.



شكل 2-2

الأقاليم الغذائية تبعاً للإمدادات اليومية من السعرات الحرارية ونصيب الفرد من البروتين في الوطن العربي

ب. إقليم العوز الغذائي بالنسبة للمتوسط العام للفرد العربي وتشمل تسع دول عربية هي كالاتي تنازلياً: الجزائر، الأردن، المغرب، عمان، السودان، الصومال، وموريتانيا، اليمن. وتعد اليمن من اقل الدول العربية كماً غذائياً فالفرد اليمني عموماً لا يحقق سوى أكثر من ثلث متوسط نصيب الفرد العربي الواحد بقليل.

والملاحظ على مجموعة هذه الدول انها ذات شخصية جغرافية زراعية بالدرجة الاساس لكن طاقاتها الموردية الاقتصادية الزراعية يبدو انها بحاجة لمزيد من الاستثمارات المالية لكي تعظم من حجم وفوراتها الاقتصادية الناجمة وهي بحاجة إلى التوظيفات المالية العربية النفطية.

وهذه الحقيقة تبرز ضرورات التكامل الاقتصادي العربي لا من اجل التطور الاقتصادي ورفاهية السكان فحسب بل من اجل ابعاد شبح التبعية الاقتصادية والسياسية المحتملة للخريطة العربية.

3. تشكل الحبوب المكون الغذائي الأول الرئيس في الهيكل التركيبي للانماط الغذائية في الدول العربية باستثناء سوريا حيث تحظى الخضر بالمقام الأول (32.9٪) وموريتانيا والصومال وعمان حيث تظفر الألبان بالمرتبة الأولى (4.30٪) و26.56٪ و27.15٪ في كل منها على التوالي، جدول (3-5).

وعموماً فان الفرد العربي يحقق كماً غذائياً من الحبوب يفوق ما حققه بالمتوسط الفرد العالمي وتحظى المملكة السعودية في المقام الأول (587.35) كغم للفرد الواحد وتليها سوريا (372.22) كغم/فرد ومصر (316.54) كغم/فرد وتعد اليمن اقلها جميعاً (101.80) كغم/فرد فقط.

واجمالاً فان الحبوب تهيمن على خمس النمط الغذائي العربي (40.72٪) في حين لا تحظى سوى بربع إجمالي النمط الغذائي العالمي (24.5٪)، وهذا يشير إلى اختلال توازن المركب الغذائي العربي بالتالي مما يستوجب العمل على احداث تغيرات نوعية مرغوبة من خلال العمل العربي المشترك في مجال الانتاج الزراعي الغذائي.

4. تشكل الالبان المكون الغذائي الأول في موريتانيا والصومال وتظفر بالمرتبة الثانية في المكون الغذائي في الأردن ولبنان والبحرين والسعودية وقطر والكويت وليبيا ومصر والسودان، ويتأرجح وزنها النسبي بين اعلاها 44.13٪ كما موريتانيا واقلها 5.93٪ فقط كما في العراق.

5. تستأثر الخضر بالمرتبة الأولى في سوريا (32.97٪) والمرتبة الثانية في المركب الغذائي العربي (18.68) وكذلك في مكونات الغذاء في الإمارات (24.21٪) ومصر (23.92٪) والعراق (20.72٪) والمرتبة الثالثة في مكونات الغذاء للفرد في المغرب (16.92٪) والكويت (16.85٪) والسعودية (11.91٪) والاردن (9.61٪) والسودان (8.4٪) والمرتبة الرابعة في غذاء لبنان مثلاً (17.68٪).

وتقترن هذه الظاهرة بطبيعة الشخصية الجغرافية السياسية حيث تتوافر الطاقة الموردية الزراعية متمثلة بالموارد الأرضية والمناخية والمائية السطحية والجوفية بسواء.

6. وتأتي الفاكهة كعنصر رابع في مكونات الغذاء العربي بعامة (10.65٪) ولكنها تستأثر بالمكانة الثالثة في مكونات غذاء الفرد في لبنان (18.75٪) وقطر (9.97٪) والعراق (9.73٪) والامارات (17.5٪) والبحرين (13.8٪) والسعودية (10.16٪) وعمان (16.47٪) وقطر (9.97٪) والجزائر (6.45٪) وتعد موريتانيا (2.04٪) والصومال (3.03٪) اقل الدول العربية في هذا المجال.

7. ويحتل السكر المكانة الخامسة في المكونات الغذائية للفرد العربي الواحد (3.94٪) وفي العديد من الدول العربية باستثناء الأردن الذي يتبوأ فيها المركز الرابع (6.30٪).

8. وتأتي اللحوم بالمنزلة السادسة في مكونات الغذاء العربي (35.3٪) لكنها تحظى بالمرتبة الثانية في الصومال (606٪) وبالمكانة الرابعة في الكويت (11.1٪) والبحرين (8.24٪) وموريتانيا (4.33٪) وبالمرتبة الخامسة في الأردن (30.5٪) والعراق (91.2٪) وهكذا بالنسبة لبقية مكونات الغذاء.

والسؤال الذي يطرح نفسه الان:

هل تمكنت الدول العربية من تغطية مقطوعية استهلاكها ذاتياً ام انها تعتمد على الاستيراد الاجنبي في سد متطلباتها الغذائية؟ أو بعبارة أخرى ما هي حقيقة الأمن الغذائي العربي؟.

ان الاجابة عليه تقتضي تحليل البيانات المتاحة لكي يتم استقراء دقيق لسياسة الاكتفاء الذاتي كونها حجر الزاوية في قوة الدولة أو الوحدات السياسية ومن ذلك يتضح:

1. ان الوطن العربي يعاني من عجز قائم ومستمر بالنسبة لاهم مكونات غذاء سكانه خاصة الحبوب والسكر والزيوت واللحوم، وتشير البيانات المتاحة ان زهاء 52٪ من متطلبات الوطن العربي من الحبوب يتم

استيراده من الخارج ونحو 6٪ من متطلباته من السكر كذلك، وحوالي 57٪ من الزيوت والشحوم النباتية وحوالي خمس احتياجاته من اللحوم، وبذلك تضاف أعباء جسيمة على جملة الاقتصاد العربي. وفعلاً بلغت قيمة المستوردات العربية من الحبوب نحو 7304 مليون دولار في حين لم تزد قيمة الصادرات منها عن 491 مليون دولار فقط ويظفر القمح بالمرتبة الأولى من مجموعة الحبوب بالنسبة لقيمة استيراداته وضالة نسبة كفايته الذاتية، فقد بلغت قيمة المستوردات من القمح نحو 4628 مليون دولار أي حوالي أكثر من نصف قيمة إجمالي المستوردات من الحبوب، ولم يحقق القمح أكثر من 48٪ كنسبة اكتفاء ذاتي.

وتشير النتائج التحليلية لانتاج الحبوب ان معدل النمو السنوي في جملة الوطن العربي لم يتجاوز 1.01٪ مقابل 1.05٪ بالنسبة للاجمالي العالمي، ويهبط هذا المعدل إلى 0.98٪ فقط في مصر اكبر دول الاستهلاك واكثرها عجزاً في مقطوعية الاستهلاك، اذا تنفرد وحدها بزهاء ثلث واردات الوطن العربي من الحبوب. وتؤكد بيانات معدل النمو السنوي للواردات من إجمالي الحبوب إلى انها بلغت في جملة الوطن العربي 1.13٪ مقابل 1.05٪ في مصر قاربت 1.10٪.

ولعل ما يلفت النظر هو ان المملكة العربية السعودية قد تمكنت فعلاً من دخول تجارة الصادرات بالنسبة للحبوب إذ حظيت بحوالي 0.61٪ من صادرات الوطن العربي وذلك يرتبط ببرامج الاستثمار الزراعي في المملكة.

2. إذا كان معدل التبادل التجاري للدول يعد احد المعايير المستخدمة لقياس درجة الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية السلعية باعتبار ان معدل التبادل التجاري الدولي معادلاً للقيمة القياسية (100) في سنة الاساس فان انخفاض اقل من هذه القيمة يدل على ان المعدل يتحرك في غير صالح الدولة. في حين ان أي ارتفاع عن هذه القيمة يدل على ان معدل التبادل التجاري الدولي يسير في صالح تلك الدولة.

وبدراسة معدل التبادل التجاري الدولي للسلع الزراعية في الوطن العربي يتبين ان الرقم القياسي لمعدل التبادل التجاري قد انخفض في الحبوب إلى 92.25 في القمح إلى 72.98 وارتفع في الأرز إلى 155.72 وانخفض في الشعير إلى 87.8 وارتفع في البطاطس إلى 152.11 وانخفض في الزيوت والشحوم النباتية إلى 66.81 والخضر إلى 55.57 والفاكهة إلى 67.42 وارتفع في اللحوم الحمراء إلى

126.84 واللبن إلى 102.47 وانخفض في الأسماك إلى 94.95 وارتفع في السكر إلى 165.89.

وعموماً فان معدلات التبادل التجاري للدول العربية بصورة إجمالية قد تدهورت بشكل ملحوظ في أهم السلع الزراعية الداخلة في التجارة الخارجية العربية، وهي الحبوب عدا الأرز والزيوت والشحوم النباتية والخضر والفاكهة في حين انها قد حققت تحسناً طفيفاً في البعض الآخر مثل الأرز والبطاطس واللحوم والبيض.

3. وإذا تذكرنا الإمكانيات الزراعية العربية لاسيما بالنسبة لإنتاج القمح مع معدلات الإنتاج الحالية من هذا المحصول بالمقارنة مع دول متقدمة أدركنا الإمكانيات الكبيرة التي يمكن **أن تستثمر لرفع حجم إنتاجنا القومي من هذا المحصول، لكن ذلك لا يمكن ان يتم بيسر إلاّ من خلال تخطيط قومي مشترك يتخذ من الأراضي الزراعية المتاحة في السودان والعراق وسوريا ومصر والجزائر والمغرب مسرحاً للإنتاج ومن العمالة العربية في مصر والمغرب والسودان أداة إنتاجية ومن الرساميل الخليجية النفطية وسيلة استثمارية.**

4. تشكل اللحوم العنصر الثاني الرئيسي من عناصر الأمن الغذائي العربي. صحيح ان هذا الإقليم قد حقق اكتفاءاً ذاتياً بلغ زهاء 71٪ إلا ان قيمة مستورداته ماتزال تشكل عبئاً كبيراً فقد بلغت قيمة مستوردات الوطن العربي من اللحوم نحو ثلاثة مليارات دولار وبلغت اللحوم الحمراء (الجاموس والأبقار والأغنام والماعز والإبل) نحو أربعة أخماس إجماليها، بيد ان الوطن العربي قد تمكن من تحقيق فائض استهلاكي من الأسماك بلغ (108٪).

ومرة أخرى فان للوطن العربي امكانيات زراعية بالنسبة لانتاج الحيوان لا يستهان بها يمكن ان تغتنم لا لتحقيق اكتفاء ذاتي بل للدخول في التجارة الدولية لهذا المنتج عالمياً.

5. تتباين الدول العربية فيما بينها بالنسبة لدرجة تحقيق الكفاية الذاتية بالنسبة للغذاء، جدول (3-5). فالاردن يظهر عجزاً بارزاً في انتاج مجموعة الحبوب إذ لم يحقق سوى 18٪ فقط . وبتعبير آخر فان أربعة أخماس متطلباته من اهم عناصر الغذاء تغطي بالاستيراد من الخارج والمساعدة الاجنبية الا انه استطاع ان يحقق اكتفاءاً ذاتياً في مجال انتاج الفاكهة (101٪) والبطاطس (117٪).

وحقق القطر العربي السوري اكتفاءاً ذاتياً في مجال انتاج الشعير (من مجموعة الحبوب) والبطاطس والبقوليات واللحوم البيضاء والبيض الا انه يعاني من عجز واضح في جملة الحبوب إذ لم تزد نسبة الاكتفاء الذاتي عن 63٪ ونحو 75٪ للزيوت، واقل من ربع متطلبات سكانه (24.85) من السكر.

ويكاد العراق ان يحقق اكتفاءاً ذاتياً في مجالات انتاج الخضر والفاكهة والاسماك، الا انه لازال دون ذلك بالنسبة لباقي مكونات الأمن الغذائي فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب نحو 29٪ فقط وهذا يعني ان ثلثي متطلبات سكان العراق من الحبوب تستورد من الخارج وزهاء أربعة اخماس احتياجاته من القمح ومتطلباته من اللحوم تستورد أيضا. وإن كان قد شهدت السنوات 2003-2008 استيراداً مفرطاً حتى للخضار والفواكه بسبب الظروف الأمنية التي ألمت بالبلاد.

ويشبه لبنان شقيقه العراق في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لعناصر الغذاء المتمثلة بالفاكهة 129٪ والاسماك 100٪ والخضر 98٪ ولكنه يفوق نظيره بالنسبة للزيوت النباتية والبيض غير انه دونه بالنسبة لعناصر أخرى أهمها الحبوب إذ لم تتخطَ نسبة الاكتفاء الذاتي للبنان من الحبوب 4.1٪ فقط.

واليمن حققت نسبة اكتفاء ذاتي بلغت نحو 42٪ بالنسبة للحبوب و63٪ للبقوليات و98٪ للخضر و92٪ للحوم الا انها تعاني من عجز واضح في انتاج السكر.

وتتشابه الإمارات العربية والبحرين في كونهما يعانيان من عجز بارز جداً في أمنهما الغذائي ولم يحققا اكتفاءاً ذاتياً من عناصر الأمن الغذائي.

غير ان المملكة العربية السعودية تنفرد عن دول مجلس التعاون الخليجي في كونها قد حققت اكتفاءاً ذاتياً وفائضاً انتاجياً متميزاً في انتاج القمح بلغ 186٪ وفي البيض 111٪ وزهاء 50٪ بالنسبة لانتاج اللحوم وقرابة 81٪ بالنسبة للخضر و68٪ بالنسبة للفاكهة، غير انها تعاني من عجز بارز في انتاج السكر والبقوليات والزيوت واللبن السائل وغيرها، الا انه صورة المملكة العربية السعودية بالنسبة لانتاج القمح تبقى شاهداً على كفاية برامج التنمية الزراعية فيها رغم انها تخلوا من أي مصدر للمياه السطحية الدائمة.

وتشابه عمان وقطر والكويت شقيقتيها الإمارات والبحرين في عجزها الواضح جداً في عناصر امنهم الغذائي الا ان الكويت افضل حالاً من شقيقتهما دول مجلس التعاون الخليجي العربية باستثناء السعودية.

بيد ان صورة الدول اللانفطية أفضل نسبياً فتونس حققت اكتفاءً ذاتياً بالنسبة للحبوب بلغ 62٪ وأكثر من ذلك في البقوليات والخضر والفاكهة والأسماك والبيض.

وتتشابه الجزائر وليبيا مع تونس وان كانت الجزائر أفضل حالاً في هذا الخصوص فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها من الحبوب نحو 35٪ مقابل نحو 17٪ في ليبيا وأنهما يعانيان من عجز كامل في إنتاج السكر.

وتظل **مصر النيل** والزراعة الأفضل في مجموعة الدول العربية فقد بلغت نسبة اكتفائها الذاتي من مجموعة الحبوب 51٪ والبقوليات 89٪ والخضر 101٪ والفاكهة 105٪ والسكر 69٪ واللحوم 83٪ وهكذا، غير ان قيمة مستورداتها من القمح تظل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد المصري فقد زادت هذه القيمة على المليارين دولار.

وتتماثل المغرب مع شقيقتها مصر في وضعهما الغذائي بالنسبة للحبوب وتحقق اكتفاءاً ذاتياً في مجالات البقول والخضر والبطاطس والفواكه واللحوم البيضاء والبيض والاسماك وغيرهما. غير ان المغرب يمكن ان يكون موقعاً جيداً جداً بين الدول العربية في مجال امنه الغذائي ذلك يرتبط بالطبيعة الجغرافية لهذه الدولة.

وتنفرد جيبوتي في عجزها الواضح والفاضح في كافة عناصر الأمن الغذائي خاصة الحبوب والخضر والفاكهة باستثناء اللحوم التي حققت اكتفاءاً ذاتياً بلغ 89٪.

وتنعم السودان بموقع جيد ومتميز فيه تظفر على نسب الاكتفاء الذاتي من الحبوب 75٪ والزيوت والشحوم النباتية 100٪ واللحوم 101٪ والسكر 86٪ وترتبط هذه الحقائق بجغرافية السودان ارضاً وسكاناً.

وتتربع الصومال على عرش الأشقاء العرب بالنسبة لاكتفائها الذاتي من الفاكهة 127٪ وتظل موريتانيا الدولة العربية الأولى المكتفية ذاتياً بالنسبة للحوم 136٪ بشكل عام ونحو 140٪ بالنسبة للحوم الحمراء الا انها تعاني من عجز واضح في تغطية متطلباتها من عناصر غذائية أخرى كالسكر والحبوب والزيوت والشحوم النباتية وغيرها.

6. عموماً **فان الوطن العربي يعاني عجزاً غذائياً بارزاً في كافة عناصر مركب امنه الغذائي وقد ترتب على ذلك ظهوره في قائمة المستوردين عالمياً** وهو يستوعب نحو سدس إجمالي تجارة العالم من الحبوب، في الوقت الذي لا يعول سوى 4٪ من إجمالي سكان العالم تقريباً، وتزيد استيراداته من القمح على كافة استيرادات أفريقيا وزهاء نصف استيرادات أوروبا(1).

هذا وتستورد الدول العربية نحو ثُمن إجمالي الواردات العالمية من السلع، وقد تجاوزت قيمتها 18 مليار دولار تختص كل من مصر والسعودية بخمس الواردات العربية من الغذاء تليها الجزائر بحوالي الثمن ثم العراق بحوالي العشر والدول الاربعة آنفة الذكر تمتص زهاء 61٪ من إجمالي الواردات العربية من الغذاء(2).

ورغم الحقائق الانفة الذكر الا ان الصورة المنتظرة يمكن ان تكون أكثر اشرقاً لاسيما اذا تذكرنا ان الحبوب واللحوم العنصرين الأساسين في مكونات الغذاء العربي ينتجان في ظروف اقتصادية وفنية متواضعة، مما يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لعوامل التطور الاقتصادي والفني في الانتاج كما في الاستهلاك والتسويق.

وهذا يقودنا إلى تحديد المعوقات الرئيسة التي تواجه الأمن الغذائي وطرح بعض الخيارات الرئيسة التي قد تشكل بمسارها العام **أبعاد ستراتيجية امن غذائي عربي اقتصادي** وهذا ما ستتضمنه الفقرة الآتية.

3-1-2 الملامح المستقبلية للأمن الغذائي العربي

تتحدد الملامح المستقبلية للامن الغذائي العربي من خلال استقراء موجز للبيانات المتاحة التي تضمنتها الدراسة التفصيلية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عن مستقبل اقتصاد الغذاء في الدول العربية ومن تحليله يتضح:

1. ان الفجوة العربية ستظل قائمة حتى بعد عام 2010 فالوطن العربي سيعاني عجزاً غذائياً يبلغ حوالي ثلث متطلبات سكانه من الحبوب والزيوت، ونحو نصف احتياجاتهم من القمح وكذلك من الشعير والسكر واللحوم وربع احتياجات سكانه من الالبان ونحو 6٪ من متطلباتهم من البيض. وبعبارة أخرى فان العبء المالي لاطفاء قوائم

(1) أ. د. محمد ازهر السماك، الجغرافيا السياسية، المصدر السابق، ص718.
(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1988 ص47.

المستوردات الغذائية سيظل قائماً ومتصاعداً، صحيح ان الكميات المستوردة ستتناقص حجماً نسبياً الا ان قيمها آخذة في الارتفاع لاعتبارين اولهما تصاعد معدلات التضخم النقدي العالمي بعامة والعربي بخاصة. وثانيهما: تنامي المواد الغذائية المستوردة، ناهيك عن ضالة حجم العوائد المالية النفطية نتيجة تدهور اسعار النفط في السوق الدولية وتفاقم حجم اعباء المديونية العربية ذاتها[1] فحجم العائدات النفطية العربية عام 2007[2] بحدود 400 مليار دولار، في حين أن حجم المديونية العربية المعلنة 2005 نحو 150 مليار وبلغت قيمة خدمة الدين العام الخارجي بحدود 12 مليار دولار للعام ذاته[3] أي نحو 36.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2005 الشكل(3-5).

2. تزداد الصورة تطرفاً إذا تذكرنا ان الدول المصدرة للمواد الغذائية عالمياً هي ذاتها الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية (O.E.C.D) وهذا يعني ان القوة التفاوضية للنفط غدت رهينة لقوى تفاوضية اقتصادية أخرى منها المواد الغذائية.

فسلاح الغذاء أصبح وجهاً لوجه مع سلاح النفط وغدا الاثنان قطبي معادلة الميزان في صراع القوى، الدول المنتجة والدول المستهلكة. وبتعبير آخر فإن اقتصاديات احتكار القلة أصبحت السمة المميزة لا لمنتجي النفط فحسب بل لمنتجي الغذاء أيضا، وهذه الحقائق ستؤول إلى إجهاض أي معادلة لتصحيح أسعار النفط بأكثر مما ترضى عنه الدول المستهلكة.

هذا ناهيك عن الضغوط الاقتصادية والسياسية الأخرى التي يمكن ان تمارس ضد الدول العربية مما قد يشوب القرار الاقتصادي والسياسي القومي بالتالي.

---

(1) جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1991، المصدر السابق، ص262. للتفاصيل عن المديونية الخارجية العربية الحالية ينظر: د. محمد أزهر السماك ود. أحمد حامد علي العبيدي: العلاقات المكانية بين مشكلة المديونية الخارجية والملامح الرئيسية للتنمية البشرية واتجاهاتها في الدول العربية، مجلة التربية والعلم، الموصل ، 2004.

(2) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابيك) تقرير الامين العام السنوي الخامس والعشرين 1998، الكويت 1999، ص47.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998، ص301.

3. تظهر الصورة المستقبلية تفاوتاً جغرافياً واضحاً بين الدول العربية في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك يرتبط بالطاقة الموردية المتاحة طبيعياً وبشرياً واقتصادياً الا ان الصورة المنشودة ينبغي ان تكون بمنظار واسع واشمل، ذلك من خلال التكامل القومي العربي في مجال الأمن الغذائي.

مستلزمات تحقيق الأمن الغذائي العربي

نستخلص مما تقدم:

1. ان مشكلة الأمن الغذائي العربي حقيقة قائمة فالوطن العربي يعاني حالياً (2008) عجزاً غذائياً يبلغ زهاء من خُمسي حجم الطلب الفعلي بقليل على المواد الغذائية.
2. ينعم الوطن العربي بطاقة موردية زراعية متفاوتة في توزيعها كبيرة في حجمها، ليست قادرة على تغطية الفجوة الغذائية القائمة حالياً فحسب بل على تحقيق فائض غذائي عربي فيما لو احسن استغلالها.
3. ان التخطيط الزراعي القطري قادر على احداث تنمية زراعية ولكنها بمستوى متواضع ذلك نتيجة حتمية للامكانيات الجغرافية الطبيعية والبشرية المتباينة قطرياً.
4. لم تنحصر الاعتبارات الاقتصادية لمشكلة الأمن الغذائي العربي في الدائرة الاقتصادية والسياسية فحسب بل امتدت لتشمل الوضع الاجتماعي العربي أيضا.
5. يمكن تمييز **إقليمين غذائيين داخل الوطن العربي** هما: إقليم الفائض عن المتوسط العام لغذاء الفرد العربي، وإقليم **العوز الغذائي** عن المتوسط العام أيضا مما يجعل قضية العمل العربي المشترك على أنها مسألة ملحة من اجل تحقيق تكامل غذائي عربي.
6. ان معدلات التبادل التجاري للدول قد تدهورت بشكل واضح في اهم السلع الزراعية الداخلة في التجارة الخارجية العربية.

7. ظهور الوطن العربي على راس قائمة المستوردين الرئيسين في العالم للمواد الغذائية.

8. ان الفجوة الغذائية العربية ستظل مائلة حتى بعد عام 2010 وفيما لو تم تنفيذ كافة الخطط والبرامج الزراعية القطرية والعربية المشتركة، وبغية تغيير واقع هذه الصورة لمشكلة الأمن الغذائي العربي **نطرح الخيارات الآتية**:

1. استحداث **جهاز قومي خاص بالامن الغذائي** على مستوى رفيع يأخذ على عاتقه مهام وضع ستراتيجية عربية للتنمية الزراعية والامن الغذائي ويرسم الخطط والبرامج الخاصة بذلك بالتعاون مع الجهاز الوطني للامن الغذائي العربي.

2. انشاء **جهاز وطني للامن الغذائي** في كل دولة عربية تناط به مسؤولية الاشراف على تنفيذ البرامج والسياسات الوطنية الغذائية (قطرياً) بالتنسيق مع السياسات الغذائية القومية.

3. ان قيام التجمعات الإقليمية العربية: دول مجلس التعاون الخليجي العربي واتحاد المغرب العربي يمكن ان يعجل في تحقيق الأهداف المنشودة من هذه المقترحات بالتعاون والتنسيق الملتزم مع الدول العربية الأخرى خارج التجمعات المشار إليها، وهذا المقترح تجسيد لمبدأ أساسي مفاده التخطيط الإقليمي والتنفيذ القطري.

4. ضرورة وضع خريطة لاستخدامات الأرض Land use في الدول العربية كي تتمكن الأجهزة المقترحة من وضع الخطط المتكاملة لاستخدام الطاقة الموردية الزراعية والبشرية المتاحة.

5. ضرورة تحقيق استخدام انسب لكافة عناصر الطاقة الموردية المتاحة قومياً وقطرياً بما يكفل ضمان الإنتاج وديمومته بعيداً عن التقلبات في ألازمات وبمنأى عن مواسم الجفاف المتكرر، ذلك لضمان ستراتيجية غذائية عربية محددة.

6. ضرورة العمل العربي المشترك على تكوين مخزون غذائي ستراتيجي لمجابهة احتمالات ألازمات اولاً وكوسيلة للضغط على الاسعار ثانياً على ان لا يكون هدفاً استراتيجياً بقدر ما هو خطوة مرحلية (تكتيكية) لتحقيق اهداف محددة كما اوضحنا، وهذا المخزون سينصب بالدرجة الأولى على الحبوب على ان يكون الهدف الاسمى هو تقليص حجم الاعتماد على السوق الاجنبية كلما امكن ذلك.

7. اعادة النظر جذرياً في **الاختلال الهيكلي الانتاجي والاستثماري** بين الاقتصاد القومي العربي باعتباره احد مسببات مشكلة الأمن الغذائي العربي فلا يمكن معالجة هذه المشكلة بمعزل عن الاقتصاد العربي برمته، طالما ان لمشكلة الغذاء وجهين رئيسين هما الإنتاج والتسويق فلا يكفي تحقيق فاعلية الفائض الانتاجي القطري إلا من خلال التسويق القومي الملتزم، يؤكد ذلك العديد من الحقائق المعلومة في مجال انتاج الخضر والفاكهة والاسماك في الدول العربية التي قد تتوفر في دول أو جزء منها وتندر في دولة أخرى أو جزء اخر منها، وعليه **فالعمل العربي المشترك الملتزم** هو الركيزة الاساسية لتحقيق هذا الاختيار.

8. يعد **الالتصاق الجغرافي اهم عنصر من** عناصر التكامل الاقتصادي بين الوحدات السياسية والالتصاق الجغرافي يحقق ميزة نسبية في هذا الصدد[1].

9. **تجاوز المعوقات الرئيسة للانتاج الغذائي العربي متمثلة في:**

أ. **المعوقات الفنية** الناجمة عن اختلال الموازنة بين المساحة الصالحة للزراعة والمقنن المائي، وطبيعة استخدام الأسمدة والأصناف المحسنة واستخدام المدخلات الزراعية وانتخاب التكنولوجيا المناسبة.

ب. **المعوقات الاستثمارية،** ذلك يتم عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص قطرياً والعام قومياً فمن الضروري أن تركز خطط التنمية الزراعية المشتركة على تطوير الموارد الزراعية الكبيرة التي توجد في بعض الدول كالسودان تلك الموارد التي لا يمكن تطويرها قطرياً.

جـ. **المعوقات البشرية،** يقتضي تحقيق مرونة كافية في انتقال العمالة بين الدول العربية وتهيئة السبل اللازمة لتوطينها واستقطابها في مناطق العوز، بما يكفل تحقيق توازن انسب لغرض العمل العربي الزراعي وحجم الطلب الفعلي عليه بالتالي والتعاون في مجال التدريب والبحث العلمي الزراعي وغيرها.

د. **المعوقات الإنتاجية** متمثلة في ضآلة الإنتاج عمودياً وأفقياً في خريطة الأمن الغذائي العربي مما يقتضي العمل على رفع إنتاجية الهكتار الواحد بمعدلات تقارب مستوياتها في الدول المتقدمة، حيث أن غلة المحاصيل الزراعية الرئيسة في الوطن العربي كالحبوب والقمح والشعير والقطن

---

(1) د. بسام الساكت، فجوة بحالة إلى تجسيد، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الأول، السنة الأولى، حزيران 1985، ص57.

واللبن واللحوم دون المتوسط العالمي وأقل بكثير من أعلى الغلة المتحققة في مناطق أخرى من العالم، فضلاً عن ضرورة التوسع في المساحات الصالحة للزراعة واستصلاح الأراضي وتوفير العمالة المدربة وتطوير الهياكل الارتكازية الأساسية لاقتصاديات الدول العربية، فالطاقة الموردية العربية الزراعية في الوطن العربي تبلغ 236 مليون هكتار لا يستغل منها سوى 46 مليون هكتار أي زهاء 19.5٪ من إجماليها، وتسود الزراعة الديمية في 80٪ من إجماليها فلا يزيد التكثيف الزراعي عن 50٪ وهو منخفض جداً، كما أن الموارد المائية المتاحة حتى عام 2000م عربياً تبلغ نحو 238 مليار متر مكعب وان المستغل لا يتجاوز 156 مليار متر مكعب أي 65.54٪ من اجماليه أي ان الفائض المائي يعادل الايراد السنوي لنهر النيل.

هـ. **المعوقات التجارية** وضرورة ضمان حرية تبادل السلع الغذائية بين الدول العربية، وهذا لا يمكن تحقيقه الا بفصل السوق الزراعية العربية عن السوق العالمية على غرار السوق الاوروبية المشتركة واتباع السياسات التسويقية المشتركة في مجالات الاسعار والحماية الجمركية والاعانات وغيرها لاسيما في ظل الاقتصاد العالمي: اقتصاد الدولة.

ختاماً فان تحقيق الأمن الغذائي العربي رهين بالقدرة الذاتية والجماعية للدول العربية على اتخاذ القرارات الستراتيجية الاقتصادية والسياسية المسؤولة التي يكون الالتزام التنفيذي سمتها المميزة على أننا لا ننسى القرارات والجهود العربية المشتركة خاصة من عمل المنظمة العربية للتنمية والزراعة[1]، لكنها لا زالت دون حجم التحدي للمشكلة التي نحن بصددها والتي نعتقد أن تجاوزها لن يتحقق إلاّ **من خلال إرادة عربية مؤمنة بالوجود كما في المصير المشترك قادرة بحق على صنع القرار المستقل.**

2-2 جغرافية الإنتاج التعديني

تتسم الموارد المعدنية بأهمية ستراتيجية متميزة تفوق باقي موارد الثروة الاقتصادية الأخرى. طالما أنها تعد حجر الزاوية في تطوير النشاط الصناعي والاقتصادي بالتالي. لذا فإن نحو 90٪ من إنتاجها يستهلك في الدول المتقدمة، التي لا تحتضن سوى 20٪ من إجمالي سكان العالم تقريباً

(1) للتفاصيل عن جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال الأمن الغذائي انظر: أ. د. حسن فهمي جمعة، القطاع الزراعي وقضايا التنمية في الوطن العربي، الندوة الوطنية لتخطيط والتنمية الزراعية 12- 28 آذار 11990.

وتشكل دول العالم الناس بعامة والوطن العربي بخاصة مصدر التموين الرئيسي. فلا غرابة إذن أن تتحكم الدول المتقدمة بكافة مفاصل إنتاج الثروة المعدنية يعنيها في ذلك امتلاكها للتقنيات الحديثة المتطورة الضرورية لهذا النشاط فضلاً عن أنها – الدول المتقدمة- تمثل احتكار القلة في الطلب على تلك الموارد. مما يمنحها قوة تساومية جيدة لصالح اقتصادياتها بالتالي على الرغم من المنظمات الدولية للموارد المعدنية المختلفة.

وينعم الوطن العربي بمكانة خاصة في مجال الموارد المعدنية فهو يهيمن على نحو أكثر من 57.9٪ من إجمالي الاحتياطي المؤكد للنفط عالمياً عام 2006 جدول (2-8). وقرابة ثلث احتياطيه من الغاز الطبيعي جدول (2-9) فضلاً عما يمتلكه من احتياطيات مؤكدة في مجال الفوسفات والحديد والنحاس والرصاص والكبريت وحجر الكلس والجبس والذهب والفضة والمنغنيز والزنك والقصدير واليورانيوم والفلورايت ومعادن الأملاح والأحجار الكريمة وغيرها.

على أنه ينبغي أن نذكر أن غنى الوطن العربي في مجال الموارد المعدنية مازال ضمن مراحله الأولى كاحتياطي بكر ينتظر عمليات البحث والتنقيب لكشف إمكانياته. لذلك باستثناء -النفط والغاز الطبيعي والفوسفات- مازالت مساهمة هذا الإقليم محدودة في الإنتاج العالمي. فالوطن العربي لا يساهم إلا بحوالي 3.5٪ من إنتاج الرصاص وقرابة 3٪ من الكبريت و1.9٪ من الحديد وزهاء 0.7٪ و0.4٪ و0.1٪ من خامات المنغنيز والزنك والنحاس عالمياً على التوالي.

في الوقت الذي يظفر بنحو ثلث إجمالي إنتاج النفط عالمياً 2006 والنفط يشكل محور الصراع الاقتصادي والسياسي الدائر في العالم لما يتمتع به من مزايا مهمة وعديدة. فهو بحق السلعة الأولى في التجارة العالمية، إذ تبلغ أهميته النسبية نحو 21٪ من إجمالي قيمة التجارة الدولية، وزهاء 45٪ من هيكل استهلاك الطاقة الحديثة في العالم. وعليه فالنفط يشكل أهم عناصر التقدير الستراتيجي للدول. وعليه تستند قوتها وأمنها ومن خلال السيطرة على مكامنه تتحكم في الصراع العالمي بأسره كما كشفت عن ذلك أحداث حرب الخليج 1991.

ناهيك عن مكانة الوطن العربي في إنتاج الغاز الطبيعي (نحو 29٪ من الإنتاج العالمي) والفوسفات 23٪ .

بيد أن مساهمات الموارد المعدنية –عدا النفط- في الناتج المحلي الإجمالي مازالت محدودة فيه لا تتجاوز 5٪ عدا موريتانيا التي تسهم الصناعات الاستراتيجية بنحو ثلث إجمالي دخلها القومي.

زد على ذلك أن نحو 75٪ من الموارد المعدنية العربية تصدر خاما، مما يضاعف من ضآلة العائد الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن هذه الصناعات في بيئات توطنها، مما يعكس تدني المستويات التقنية والخبرة اللازمة لهذا النشاط فضلاً عن اعتبارات أخرى تتعلق بطبيعة القرار الإداري والاقتصادي والسياسي.

وفي ذلك ما يذكر بضرورة العمل العربي المشترك، من خلال المنظمة العربية للثروة المعدنية والتنسيق مع الشركة العربية للتعدين ومنظمة أوابك والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والأجهزة المتخصصة الأخرى منطلقين من إدراك واع لمفهوم القوة في السياسة الدولية.

فالقوة هي المساهمة في صنع القرارات كما يعرفها جونز Jones. ويعرفها ستاسنكر Stasenger بأنها " قدرة الشعب في استخدام موارده المادية وغير المادية بما يمكنه من التأثير على سلوك الشعوب الأخرى". والقوة ليس كما يفهمها العامة أو ما في حكمهم بأنها القوة العسكرية فحسب، بل كافة عناصر القوة الجغرافية والبشرية والاقتصادية والنفسية والسياسية والعسكرية للدول.

جدول (2-8)

توزيع احتياطي النفط عربياً وعالمياً، 2002-2006 (مليار برميل عند نهاية السنة)

	2002	*2006
الإمارات	97.80	97.80
البحرين	0.13	0.13
تونس	0.31	0.40
الجزائر	11.31	12.27
السعوديه	262.79	264.21
سورية	3.15	3.00
العراق	115.00	115.00
قطر	15.21	15.21
الكويت	96.50	101.50
ليبيا	36.00	41.46
مصر **	3.70	3.72
إجمالي الاقطار العربية	641.90	654.70
السودان	0.81	5.00

عمان	2.70	5.50
اليمن	4.00	3.00
إجمالي الدول العربية	649.41	668.20
اندونيسيا	4.72	4.30
إيران	130.69	136.27
فنزويلا	77.31	80.01
نيجيريا	34.35	36.22
إجمالي دول اوبك غير العربية	247.07	256.80
إجمالي دول اوبك	881.68	904.25
إجمالي العالم	1121.23	1160.84
نسبة الأقطار الاعضاء للعالم (٪)	57.2	56.4
نسبة الدول العربية للعالم (٪)	57.9	57.9
نسبة دول اوبك للعالم (٪)	78.6	77.9

*** بيانات تقديرية.**

**** بيانات رسمية.**

ملاحظات:

أ. الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

ب. احتياطي كل من السعودية والكويت تشمل نصف احتياطي المنطقة المقسومة.

جـ. الاحتياطي العالمي لا يشمل احتياطي النفوط غير التقليدية.

د. احتياطي كندا لا يشمل احتياطيات النفوط غير التقليدية من النفط المتواجد في الصخور الزيتية.

المصادر:

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط – بنك المعلومات.

- Oil & Gas Journal، 19 Dec. 2006.

- OPEC Annual Statistical Bulletin، 2005.

وتقاس القوة رياضياً بموجب الصيغة الآتية:

القوة الشاملة = الكتلة الحيوية (الأرض + السكان) + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية × (الستراتيجية + إدارة المتابعة الوطنية).

$$PP = C + E + M + (S + W)$$

PP = Perceived Power القوة الشاملة

C = Critical Mass (الأرض + السكان) الكتلة الحيوية

E = Economic Capability القدرة الاقتصادية

M = Military Capability القدرة العسكرية

S = Strategic Purpose الستراتيجية القومية

W = Will Purpose to National Strategy إدارة متابعة

الستراتيجية القومية

وبإمــ ــيى ــي ،ـــــة يتضح أن كافة الموارد المادية المتاحة للدول لا قيمة لها ما لم تقترن بستراتيجيات واضحة لكافة مفاصل إدارة تلك الموارد. لان القدرات الاقتصادية والجغرافية والعسكرية تضرب بعد جمعها في الستراتيجية فحاصل جمع مثلاً 1000 + 1000 + 1000 = 3000 لكنه يضرب في معامل رقمي آخر ليعظم القدرة ويحولها إلى قوة. فكيف إذا ما ضرب بصفر عندها يضحى ناتج القدرة صفراً كقوة.

وتشكل الموارد المعدنية العمود الفقري في القدرة الاقتصادية (E) للقوة في مفهومها العلمي الدقيق.

من هنا بدأ الاهتمام بدراسة مشكلة هذا المبحث. والتي تتلخص: في ضآلة دور الموارد المعدنية العربية في تطوير اقتصاديات الوطن العربي قياساً بالمكانة الدولية لها.

ولعل الدوافع الرئيسة لانتخاب هذه المشكلة هي: إدراكنا لحجم الطاقات المعدنية العربية. ورغم تلك القطاعات إلاّ أن الوطن العربي يعاني من حالات تبعية اقتصادية انعكست على ضعف الأداء الاقتصادي والاجتماعي لتلك الموارد في تطوير اقتصاديات هذا الإقليم. إذاً لابد من تشخيص المشكلات التي تواجه الاستغلال الأنسب للموارد المعدنية وتوصيف المعالجات.

جدول (2-9)
توزيع احتياطي الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً، 2002-2006
(مليار متر مكعب عند نهاية السنة)

	2002	*2006
الإمارات	6060	6073
البحرين	92	93
تونس	78	78
الجزائر	4523	4582
السعودية	6646	6899
سورية	371	310
العراق	3190	3170
قطر	25783	25793
الكويت	1557	1586
ليبيا	1503	1491
مصر**	1657	1943
إجمالي الأقطار العربية	51460	52018
السودان	85	86
عمان	829	850
اليمن	453	479
إجمالي الدول العربية	52827	53433
اندونيسيا	2557	2770
إيران	26690	27592
فنزويلا	4181	4317
نيجيريا	4997	5153
إجمالي دول اوبك غير العربية	38425	39832
إجمالي دول اوبك	87687	89426
إجمالي العالم	176826	182040
نسبة الاقطار الاعضاء للعالم (٪)	29.1	28.6
نسبة الدول العربية للعالم (٪)	29.9	29.4
نسبة دول اوبك للعالم (٪)	49.6	49.1

*** بيانات تقديرية.**

**** بيانات رسمية.**

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط – بنك المعلومات.

- Oil & Gas Journal، 19 Dec. 2006.
- OPEC Annual Statistical Bulletin، 2005.

وتجسدت الفروض العلمية لهذه المشكلة في:
1. يتمتع الوطن العربي بوزن دولي متميز في الطاقات الموردية المعدنية.
2. تعاني الاقتصاديات العربية من حالة تبعية اقتصادية.
3. اختلال التوازن بين حجم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية الناجمة عن الطاقات الموردية المعدنية العربية.
4. يمكن تعظيم حجم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية للموارد المعدنية العربية لاحقاً.

وتأسيساً على ما تقدم فقد انساب المبحث في ثلاثة محاور هي:

2-2-1 تحليل مقارن للوزن الدولي للطاقات الموردية المعدنية العربية.

2-2-2 قياس كمي لمؤشرات التبعية الاقتصادية (التجارية).

2-2-3 الصورة الحالية لعائد الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للموارد المعدنية العربية.

إشكالية الواقع واستشراف المستقبل

هذا ويشكل المنهج الوصفي التحليلي: المنهج المقارن ومنهج مسح الحالة الطريق الذي سلكه الباحث في عرضه للمادة، متخذاً من أساليب القياس الكمي أسلوباً للتحليل، مستنداً على البيانات المتاحة بمصادر هيئة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في احدث البيانات المنشورة حتى عام 2006 فضلاً عن خبرتنا التخصصية في مجال النفط والطاقة.

وقد انتهى هذا المبحث إلى عدة استنتاجات منها: أن الوطن العربي يتمتع بطاقات موردية معدنية تؤهله لتحرير اقتصادياته من حالة التبعية الاقتصادية فيما لو أحسن استثمار تلك الطاقات عربياً.

ويظل النقص في البيانات ومحدوديتها المحدد الرئيس للباحثين في مجال هذه الموضوعات.

جدول (2-10)

توزيع إنتاج السوائل الهيدروكربونية عربياً وعالمياً، 2002-2006
(الف برميل / يوم)

1. إنتاج النفط

	2002	2006*
الإمارات	2208.0	2590.7
البحرين	186.0	181.1
تونس	72.2	65.0
الجزائر	729.9	1345.0
السعوديه	7093.0	9277.5
سوريه	508.3	422.5
العراق	2126.5	1915.0
قطر	694.5	820.0
الكويت**	1745.9	2646.0
ليبيا	1315.8	1700.0
مصر **	751.3	634.0
إجمالي الاقطار الاعضاء	17431.4	21596.0
السودان	230.0	295.0
عمان	897.0	738.0
اليمن	435.0	415.0
إجمالي الدول العربيه	18993.4	23044.8
اندونيسيا	1125.4	892.0
إيران	3248.0	3850.0
فنزويلا	2782.0	2563.0
نيجيريا	1801.7	2220.0
إجمالي دول اوبك غير العربية	8957.0	9525.0
إجمالي دول اوبك	24870.0	29819.2
إجمالي العالم	65426.1	72486.5
نسبة الاقطار الاعضاء للعالم (٪)	26.6	29.8
نسبة الدول العربيه للعالم (٪)	29.0	31.8
نسبة دول اوبك للعالم (٪)	38.0	41.1

ثانياً. إنتاج سوائل الغاز الطبيعي

إنتاج الاقطار الاعضاء	2205.0	3450.0
إنتاج الدول العربيه	2215.0	3460.0
إجمالي إنتاج العالم	6806.0	8460.0

إجمالي إنتاج السوائل الهيدروكربونية

إجمالي إنتاج العالم	72232.1	80946.5
نسبة الاقطار الاعضاء لإجمالي العالم (٪)	27.2	30.9

نسبة الدول العربية لإجمالي العالم (٪)	29.4	32.7

*** بيانات تقديرية.**
**** بيانات رسمية.**
ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.
يشتمل بيان إنتاج كل من السعودية والكويت على نصف إنتاج المنطقة المقسومة.
المصادر:
منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط – بنك المعلومات.

- Oil & Gas Journal، 19 Dec. 2006.
- Oil & Energy Trends، Annual Statistical Review، May 2006.
- OPEC Annual Statistical Bulletin، 2005.

1-2-2 الطاقات الموردية المعدنية العربية

1. تظفر الصناعات الإستخراجية بمكانة متميزة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. جدول (2-11) فقد بلغت نسبة مساهمتها عام 2005 نحو 37٪ مقابل 30.8٪ مما كانت عليه عام 1983. وهذا يعني أن الاقتصاديات العربية قد حققت تطوراً ملحوظاً في تنوع مصادر دخلها القومي. إذ انخفضت نسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية أمام تنامي مساهمة باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى، فقد نمت مساهمة القطاع الزراعي من 9.2٪ عام 1985 إلى زهاء 10٪ عام 2005. وقطاع الصناعات التحويلية من 8.4٪ إلى 10.8٪ .

وتظهر البيانات المتاحة أن الصناعات الاستخراجية تساهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي للدول النفطية 31.4٪ . وقد رفدت هذه الصناعات اقتصاديات الدول النفطية بزهاء 93٪ من القيمة المضافة المتحققة من الصناعات الاستخراجية. كان نصيب المملكة العربية السعودية نحو خمسيها 41.7٪ والإمارات 14.7٪ والجزائر 10.5٪ والكويت 10.3٪ والجماهيرية الليبية 8.1٪.

2. يهيمن الوطن العربي على زهاء 58٪ من احتياطي النفط المؤكد عالمياً ويرفد السوق العالمية بحوالي 27.5٪ كما انه يستأثر بزهاء 29.4٪ من احتياطي الغاز الطبيعي للعالم. ويساهم بقرابة 23٪ من الإنتاج العالمي عام 2006.

وإذا ما تذكرنا أن النفط والغاز الطبيعي يشكلان أهم عناصر هيكل استهلاك مصادر الطاقة الحديثة في العالم تبين لنا أن هذا الإقليم يتبوأ مركز

الصدارة في الوزن العالمي لهما. وبذلك يتيح له وزناً دولياً متميزاً. لاسيما وأن أمد النضوب أو ما يسمى بالعمر المنتظر يرتفع في نفط العرب إلى أكثر من 108 سنوات مقابل 38 سنة لعموم النفط العالمي. مما يفسر لنا العديد من الأحداث الجارية فوق سطح الإقليم.(**)

كما أن الوطن العربي يتمتع بمزايا أخرى منها أنه يموّن السوق العالمية بما يقارب من 38.3٪ من احتياجاتها من النفط الخام والمنتجات النفطية على ان الوزن النسبي هذا آخذ في النمو ويغذي الوطن العربي السوق العالمية بقرابة 33٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي.

جدول (2-11)
الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2005)

	قطاعات الإنتاج السلعي					إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	الناتج المحلي الإجمالي
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء				
مجموع الدول العربية	71.428	413.415	104.382	50.675	16.557	656.457	210.277	181.923	1.066.481
الأردن	315	371	2.155	506	291	3.638	3.824	3.760	12.711
الإمارات	3.003	47.410	16.663	9.525	2.161	78.761	31.482	21.959	133.583
البحرين	53	3.388	1.706	453	178	5.778	5.462	1.593	13.381
تونس	3.357	1.306	5.053	1.515	387	11.618	8.186	5.898	28.817
الجزائر	7.866	47.192	4.426	7.620	1.004	68.109	17.111	10.478	102.500
جيبوتي	22	4	16	41	33	116	352	151	708
السعودية	10.204	148.840	29.665	14.611	2.938	206.258	39.724	60.852	309.531
السودان	10.068	3.165	1.552	1.137	226	16.148	9.969	1.807	28.462
سورية	6.390	5.895	2.652	783	196	15.916	8.343	3.677	27.971
العراق	2.940	25.900	597	412	202	30.050	5.907	5.159	31.719
عمان	448	15.122	2.603	773	386	19.331	5.514	5.659	30.733
قطر	59	25.294	3.583	2.402	607	31.946	7.3584	2.685	42.463
الكويت	268	44.016	6.016	1.559	1.084	52.943	11.961	15.368	80.781
لبنان	1.722	0	2.004	1.061	1.178	5.964	8.399	7.687	22.050
ليبيا	1.186	29.124	1.007	1.376	289	32.984	4.186	4.462	41.632
مصر	12.545	10.121	14.944	3.341	1.625	42.576	27.197	14.081	89.171
المغرب	8.467	823	8.638	2.592	3.614	24.134	10.849	13.445	52.024
موريتانيا	342	218	214	0	0	774	534	452	1.938
اليمن	2.174	5.224	890	976	158	9.413	3.925	2.750	16.309

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

وعلى الرغم من تلك الأهمية فان الوطن العربي لا يساهم سوى بحوالي 8.8٪ من طاقة التكرير العالمية. جدول (2-12)

جدول (2-12)
إجمالي طاقات التكرير في الدول العربية (2000-2005)

الدولة	2000	2005	عدد المصافي القائمة 2005
إجمالي الطاقه العالميه	81.390	85.350	-

نسبة الطاقة العربية إلى الطاقة العالمية (٪)	8.4	8.8	-
مجموعه الدول العربيه	6.817	7.488	66
الأردن	103	103	1
الإمارات	703	778	5
البحرين	280	280	1
تونس	35	35	1
الجزائر	513	513	5
جيبوتي	-	-	-
السعوديه	1.795	2.125	8
السودان	93	93	5
سوريه	245	245	2
الصومال	10	10	1
العراق	270	570	12
عمان	80	80	1
فلسطين	-	-	-
قطر	63	137	2
الكويت	738	930	3
لبنان*	-	-	-
ليبيا	380	380	5
مصر	819	819	9
المغرب	165	165	2
موريتانيا	25	25	1
اليمن	200	200	2

*** يوجد مصفاتان متوقفتان عن العمل نتيجة للأضرار خلال الحرب الأهلية.**

المصدر منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، تقرير الأمين العام السنوي 2005.

وزهاء 5٪ من الطاقة التصميمية للصناعات البتروكيمياوية. ولا يستهلك سوى 3٪ من مصادر الطاقة عالمياً وفي ذلك ما يؤكد شخصية المنتج العربي كونه منتجاً مصدراً للخام في المقام الأول وما ينجم عن ذلك من خسائر كبيرة اقتصادية واجتماعية متنوعة.

3. تقف المملكة العربية السعودية بالمرتبة الأولى في مجال احتياطي النفط المؤكد عالمياً يليها العراق والأمارات العربية المتحدة والكويت والجماهيرية الليبية.

وتؤكد بيانات الإنتاج صفة التركيز الاحتكاري لهذا المورد أيضا، فالوطن العربي يغذي السوق العالمية بنحو اقل من ثلث إجمالي متطلباتها بقليل، وهو يلبي نصف احتياجات اليابان وزهاء ثلاثة أرباع متطلبات الاوقيانوسية ونصف مستلزمات دول أوروبا الغربية. وحوالي خمس

احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية، من هنا يظهر الوزن الدولي للنفط العربي في خريطة العالم المعاصر.

4. ويأتي الفوسفات جدول (2-13) بالمرتبة الثالثة بالنسبة للموارد المعدنية العربية احتياطاً وإنتاجاً فالوطن العربي يستأثر بزهاء 39٪ من احتياطي الفوسفات عالمياً (54 ألف مليون طن) فهو يتواجد في 13 دولة عربية. وقد تزايد الاهتمام بهذا المعدن زهاء 90٪ من استخداماته.

جدول (2-13)

الإنتاج الاستخراجي أو التصنيع الأولي للمعادن في الدول العربية (2005)

الدول	احتياطي النفط (مليار برميل)	إنتاج النفط الخام (ألف ب/ي)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب)*	احتياطيات خام الحديد (مليار طن)**	الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد (ألف طن/سنة)**	طاقة إنتاج صخر الفوسفات (ألف طن)**	إنتاج خام الزنك (ألف طن)**	إنتاج خام الرصاص (ألف طن)**	إنتاج خام النحاس (ألف طن)**	إنتاج الفحم الحجري (ألف طن)**
مجموع الدول العربية	667.4	22.830.0	53.353.0	320.2	12.4	22.739.0	44.201.7	294.8	169.1	19.4	1.265.0
الأردن	–	–	–	–	0.0	–	6.374.7	–	–	–	–
الإمارات	97.8	2.467.7	6.071.0	45.8	–	–	–	–	–	–	–
البحرين	0.1	175.0	92.0	9.8	–	–	–	–	–	–	–
تونس	0.3	72.0	78.0	2.5	0.0	183.0	8.301.0	74.6	11.1	–	–
الجزائر	11.4	1.350.0	4.545.0	82.0	1.1	4.549.0	1.149.0	17.0	2.0	1.0	15.0
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	264.3	9.353.0	6.848.0	65.7	2.6	–	–	1.2	18.0	0.8	–
السودان	6.3	290.0	113.0	–	2.3	–	–	–	–	–	–
سورية	3.2	450.0	371.0	6.3	0.5	–	2.925.0	–	–	–	–
الصومال	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
العراق	115.0	1.840.0	3.170.0	2.6	–	–	1.300.0	–	–	–	–
عمان	5.5	774.0	829.0	17.9	–	–	–	–	20.0	–	–
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطر	15.2	800.0	25.783.0	37.8	–	–	–	–	–	–	–
الكويت	101.5	2.572.3	1.586.0	9.7	–	–	–	–	–	–	–
لبنان*	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ليبيا	39.1	1.640.0	1.491.0	7.0	3.1	1.300.0	–	–	–	–	–
مصر	3.7	696.0	1.897.0	33.1	0.4	2.850.0	1.275.0	–	–	–	600.0
المغرب	–	–	–	–	0.1	60.0	22.877.0	202.0	118.0	17.5	650.0
موريتانيا	–	–	–	–	2.3	13.797.0	–	–	–	–	–
اليمن	4.0	350.0	479.0	–	–	–	–	–	–	–	–

2. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الإحصاءات الصناعية للدول العربية، قاعدة معلومات الصناعة مارس 2006.

3. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، تقرير الأمين العام السنوي 2005.

5. على الرغم من كون أعمال البحث والتنقيب عن الحديد في الوطن العربي لازالت في مراحلها الأولى، إلاّ أن هذا الإقليم يضم احتياطيات مؤكدة لخام الحديد جدول (2-13) أيضاً، فهو يحتضن نحو 1.9٪ من احتياطي الحديد

في العالم. ويأتي معظم الإنتاج البالغ قرابة 11240 ألف طن من موريتانيا والجزائر ومصر والمغرب. وتنفرد موريتانيا بنحو نصف إجمالي الأهمية النسبية لهذا المعدن عربياً هذا وتملك دول عربية أخرى كميات من خام الحديد كاحتياطي، وقد قدرت الاحتياطيات من خامات الحديد العربي نحو 23 مليار طن. الجزائر 4.5 وليبيا 3.1 موريتانيا 2.3 والسعودية 2.62 والسودان 2.3.

وعموماً فإن الوطن العربي يمتلك نحو 6.6٪ من الاحتياطيات المؤكدة لخام الحديد في العالم على انه من المفيد ان نشير إلى ان خامات الحديد تقع بحدود أول 800 متر من سمك القشرة الأرضية في الوقت الذي تشير الدلائل الفنية إلى احتمال وجودها – خامات الحديد- على عمق يصل إلى 1500 متر، لذلك فإن تطوير أعمال البحث والتنقيب قد تغير الصورة لاحقاً. هذا ويساهم الإنتاج العربي من الحديد بحوالي 2٪ من الإنتاج العالمي حالياً.

6. يمتلك الوطن العربي مصادر غنية للكبريت بشكل كبريت طليق (حر) متحد مع العناصر الأخرى كمعدن كبريتيد الحديد (البيريت) أو مستخلص من النفط الخام والغاز الطبيعي ويوجد الكبريت في الأطراف الهامشية لحدود الدول العربية ففي العراق يوجد الكبريت على حدود المملكة العربية السعودية. فضلاً عن أهم مناطق تعدينه الحالية بمنطقة المشراق جنوب مدينة الموصل. إذ يقدر الاحتياطي بنحو 245 مليون طن من حقل المشراق وحوالي 40 مليون طن في حقل الفتحة. وقد بدأ الإنتاج عام 1972 ويبلغ معدل إنتاجه نحو 900 ألف طن.

هذا فضلاً عن إنتاج كل من المغرب والجزائر وليبيا ومصر، وعموماً فالوطن العربي ينتج نحو 1500 ألف طن سنوياً، أي زهاء 2،9٪ من إجمالي الإنتاج العالمي تقريباً.

7. وفي الوطن العربي طاقات موردية معدنية عديدة، فإذا كان الجناح الشرقي لهذا الوطن غني بموارده النفطية والغازية فان مغربه العربي – فضلاً عن ذلك – يحتوي خامات العديد من المعادن كالنحاس والرصاص والمنغنيز والزنك. فإنتاج المغرب من النحاس بلغ نحو 11.8 ألف طن فضلاً عما تنتجه الجزائر أيضاً (0.6 ألف طن).

وتقدر احتياطيات الوطن العربي من النحاس 3.6 مليون طن. توجد في الأردن والمغرب والسعودية وموريتانيا والسودان ومصر. وعموماً فان الوطن العربي لا يساهم سوى بحوالي 1.5٪ من نحاس العالم.

وتظل المغرب تتصدر الدول العربية في إنتاج الرصاص الخام، فقد بلغ إنتاجها نحو 85 ألف طن، فضلاً عما تنتجه الجزائر وتونس 1.5 0.8 ألف طن لكل منهما على الترتيب هذا ولا يزيد الإنتاج العربي عن 3٪ من رصاص العالم.

وينتج الوطن العربي من خلال دولة المغرب المنغنيز الذي يعد من أهم معادن السبائك فقد بلغ إنتاجه زهاء 43 ألف طن، هذا وتوجد خامات المنغنيز أيضا في مصر والسودان.

والزنك معدن آخر تتصدر المغرب إنتاجه عربياً. فقد بلغ إنتاجه حوالي 70 ألف طن فضلاً عما تنتجه الجزائر وتونس. هذا لا يزيد الإنتاج العربي عن 0.9٪ من الإنتاج العالمي.

8. يمتلك الوطن العربي خامات معدنية أخرى غير ما ذكر، كخامات الفليورايت فقد بلغ إنتاجه نحو ألف طن، ويعد المغرب المنتج الأول له عربياً فضلاً عما تنتجه تونس بكميات محدودة.

والوطن العربي منتجاً لخامات البوتاس الذي بلغ إنتاجه نحو 1550 ألف طن جاء أجماليه من الأردن.

والفضة معدن آخر تعد المغرب المنتج الرئيسي فقد بلغ إنتاجه نحو 136 ألف طن والكوبالت معدن آخر تعد المغرب المنتج الوحيد له عربياً فقد بلغ إنتاجها قرابة 550 ألف طن.

وينتشر الملح الخام في كافة أرجاء الوطن العربي فقد بلغ إجمالي الإنتاج حوالي 1418 ألف طن، تشكل مصر والعراق وتونس والمغرب المنتجين الرئيسيين له عربياً.

وإجمالاً للقول فإن الوطن العربي يمتلك العديد من الخامات المعدنية الستراتيجية والضرورية والخطيرة طبقاً لتصنيف المعادن تبعاً لموضوع التبعية الاقتصادية في الجغرافيا السياسية.

فالمعادن الاستراتيجية هي تلك المعادن التي لا غنى عنها بالنسبة للدفاع عن الدولة، ويتربع النفط الخام عرش مصادر هذه المعادن. والوطن العربي يتبوأ مركز الصدارة احتياطياً وإنتاجاً فهو في موقع يؤهله لاعتماد هذا المركز كقوة تساومية في مجال إحداث تنمية بشرية واقتصادية هادفة فيما لو أحسن استخدام موارده والمنغنيز معدن آخر من مجموعة المعادن الستراتيجية.

والمعادن الضرورية معروفة كمعادن الإنشاءات أو المعادن الثقيلة كما تسمى كالحديد والنحاس والرصاص فضلاً عن الفوسفات وغيرها. وفي الوطن العربي خامات لهذه المعادن أيضا لكن اكتشافها واستغلالها المكتشف منها مازال محدوداً.

على أنه من المفيد أن نذكر صفة التركيز الاحتكاري شاخصة في توزيع الطاقات الموردية المعدنية عربياً، فالمشرق العربي غني بموارده الهيدروكاربونية في حين ان المغرب العربي أكثر تنوعاً في موارده المعدنية مما يحتم ضرورة العمل العربي المشترك في تحديد الستراتيجيات والسياسات فضلاً عن أوجه التنسيق الفني المشترك.

ناهيك من ان جزءاً كبيراً من تلك الموارد يصدر خاماً مما يحرم الوطن العربي من الوفرات الاقتصادية والمجتمعية الناجمة، وقد تجسدت تلك الحقائق بضآلة حجم الوفورات المتحققة مما يترك الاقتصاد العربي يعاني من حالة تبعية اقتصادية.

2-2-2 قياس كمي لمؤشرات التبعية الاقتصادية

يرى البعض ان مشكلة التبعية الاقتصادية ليس موضوعاً ذو أهمية خطيرة، طالما أنها مرض شاخص في معظم دول العالم والدول النامية على وجه التحديد . وقد يكون ذلك مقبولاً في الظروف الاعتيادية لكنه في ظل ألازمات الاقتصادية والسياسية تصبح المسألة أكثر خطورة، وتفرض ذاتها على الباحث، لأنها تقع بمسار التخطيط للفعل اللاحق ضمن المفهوم السَوْقي للأمن القومي.

ويعاني الهيكل الاقتصادي العربي من ظاهرة عدم التوازن الشيء الكثير بين موارده الناضبة وموارده المتجددة وطبقاً لتوزيعها المكاني على المستوى القطري أو التجمعات الإقليمية القائمة. والاقتصاد العربي رهين لموارده المعدنية لاسيما النفط وهو قطاع يخضع لتأثيرات السوق النفطية الدولية وما ينجم عنها، مما يترك الهيكل الاقتصادي العربي - وهو اقتصاد أحادي السلعة - رهين هذا القطاع – وهذه الحقيقة تشكل نقطة ضعف بارزة في هذا الهيكل طبقاً لمحتوى الأمن القومي.

وبغية التحقيق من هذا الفرض العلمي فقد تم اعتماد أسلوب القياس الكمي للتثبت من صحة الفرضية هذه.

1. مؤشر التنوع والتركز للصادرات

يفسح هذان المؤشران عن الأقطار الأشد تركيزاً نسبياً في هياكل صادراتها بالنسبة لمؤشر التركيز وعن الدول التي هي نسبياً أكثر تنوعاً في صادراتها بالنسبة لمؤشر التنوع، ويتراوح كلا المؤشرين بين 0-1.0 يمثل الرقم التالي التركيز الأشد تطرفاً.

ان مؤشر التنوع يظهر بشكل أكثر تطرفاً في الأقطار العربية، إذ يتراوح بين 0.667-0.971 في حين نجده في المملكة المتحدة نحو 0.257 وفي الكيان الصهيوني 0.560.

أما مؤشر التركز فتظهر بياناته التطرف الواضح في الدول العربية إذ يتراوح بين 0.140-0.824 في حين نجده في المملكة المتحدة 0.150 وفي الكيان الصهيوني 0.256.

وتظهر البيانات المتاحة ان مؤشر التركز أكثر تطرفاً في الأقطار العربية النفطية مقارنة مع الأقطار العربية اللانفطية جدول (2-14) ففي عمان وليبيا والسعودية بلغ نحو 0.824، 0.809، 0.776 مقابل 0.140 في لبنان و0.160 في المغرب و0.209 في تونس.

وبمقارنة تلك البيانات مع دول نامية كتركيا نراه يقرب من 0.143 وفي دول متقدمة كالمملكة المتحدة 0.150 وهذا يشير إلى اختفاء هيمنة سلعة واحدة أو مجموعة من السلع على نشاط صادرات الدولة وبالتالي قابليتها للعطب تضحى اقل احتمالاً من نظيراتها الدول العربية.

هذه الحقائق تحتم وتؤكد أهمية التخطيط القومي لتنويع مصادر الدخل طبقاً للإمكانات الجيولوجية والجغرافية العربية المتاحة وتشكل الموارد المعدنية والموارد الأرضية والمائية والبشرية العربية قاعدة الشروع في هذا الصدد.

2. مؤشر التبادل الصافي

يعد هذا المؤشر أحد المعايير المهمة للتدليل على أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات أية وحدة سياسية. مقدرة الدول لا تعتمد على الإستيرادات والصادرات وإنما على نسب أسعار الصادرات إلى أسعار الإستيرادات ذلك ما يعبر عنه بنسب التبادل الدولي مضافة إليه شروط التبادل التجاري.

جدول (14-2)

توزيع مؤشر التنوع ومؤشر التركز للسلع المصدرة في الوطن العربي

الدول	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة
الاردن	0.783	0.331	98
الإمارات	0.774	0.691	205
البحرين	0.899	0.959	115
السعوديه	0.843	0.776	189
الجزائر	0.883	0.546	88
الكويت	0.866	0.742	128
العراق	0.881	0.757	33
تونس	0.670	0.209	175
لبنان	0.667	0.140	153
ليبيا	0.887	0.809	80
عمان	0.811	0.824	115
قطر	0.875	0.661	33
سورية	0.823	0.585	108
السودان	0.898	0.373	59
مصر	0.696	0.361	170
المغرب	0.754	0.166	153
موريتانيا	0.971	0.605	26

(*) United Nation; Handbook of International Trade and Development Statistics 1994، New York 1995، pp. 219-220.

عدد السلع المصدرة

هو عدد المنتجات المصدرة ذات المستوى ذي ثلاث علامات عشرية لتصنيف SITC. غير ان الرقم لا يشمل المنتجات التي قيمتها أقل من 100 ألف دولار، وتقل عن 3٪ من مجموع صادرات الدولة.

مؤشر التنوع

الانحراف المطلق لأنصبة سلع الدولة عن الهيكل العالمي وعلى النحو الآتي:

$$SJ = 1 - \frac{\sum^{(hij-hi)} \left[hij - hi\right]}{2}$$

حيث أن hij = نصيب السلعة I من مجموع صادرات الدولة.

حيث أن hij = نصيب السلعة I من مجموع صادرات العالم.

مؤشر التركز: مؤشر هيرشمان. وقد عمل لجعل القيمة تتراوح بين صفر وواحد (التركز الأقصى) حسب الصيغة الآتية:

$$Hj = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{239} \left(\frac{x1}{x}\right)^2} - \sqrt{1/239}}{1 - \sqrt{1/239}}$$

حيث ان j = دليل الدولة

xi = قيمة الصادرات

x = 239

$\sum_{i} = 1$ 239 عدد المنتجات من مستوى ثلاث علامات عشرية في التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC.

ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة قيمة الصادرات على قيمة الاستيرادات فإذا زاد الناتج عن الواحد الصحيح يكون لصالح الدولة والعكس صحيح. وكشفت البيانات انه ليس بصالح عموم الاقتصاد العربي (0.8). على ان هذا لا ينفي ان بعضاً من الأقطار العربية في موقع أفضل لاسيما النفطية منها 1.8 الجماهيرية 1.4 والكويت 1.2 والإمارات 1.2 والسعودية 1.1.

وعموماً فان نتائج هذا المؤشر لا تكشف عن اختلال واضح بين عموم الوطن العربي وبعضاً من نظرائه الدول النامية لكن هذا الاختلاف يتجسد مع أهداف مقارنة ستراتيجية كاليابان مثلاً 1.6 وهذه ظاهرة طبيعية في ظل الظروف الراهنة.

فالاقتصاد العربي اقتصاد نامي أحادي السلعة في حين ان الاقتصاد الياباني اقتصاد متقدم يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من السلع. هذا

يؤكد حقيقة علمية قائمة هي ان نسب التبادل الدولي تتجه حالياً لصالح الدول الصناعية حيث القدرة على زيادة الإنتاجية.

وعليه، فان الأقطار العربية كدول نامية سوف لن يكون هذا المؤشر لصالحهم كمنتجين مصدرين لسلعتهم الوحيدة تقريباً: النفط الخام، طالما ان حجم العوائد المالية لهذه السلعة في تذبذب مع ميل واضح للتراجع بحكم طبيعة السوق النفطية الدولية مما سيكرس حالة الاقتراض والمديونية للعديد من الدول العربية.

3. مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي (***)

يكشف هذا المؤشر عن الوزن النسبي لقيم الصادرات والاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي. فإذا كانت درجته عالية فان هذا يعني تأثر الاقتصاد تأثيراً بارزاً برياح التجارة Winds of Trade على حد تعبير آرثر لويس Arthur Lewis وهذا يشير إلى عدم الاعتماد شبه التام على النشاط الاقتصادي القائم على التصدير والاستيراد كما هو الحال في الدول العربية على انه من المستحسن ان نذكر ان ارتفاع مؤشر الانكشاف لا يكون مؤشراً للتبعية بقدر ما هو مؤشر على ان اقتصاد دولة ما قابل للعطب Vulnerable نتيجة لتذبذب التجارة الخارجية وسلبياتها.

وعموماً فان الدول العربية النفطية أفضل حالاً من الدول العربية اللانفطية في ظل حسابات هذا المؤشر.

وقد يكون من المفيد ان نشير إلى ان هناك علاقة عكسية بين درجة الانكشاف وحجم الدولة فكلما صغر الحجم (مساحة وسكاناً) زادت درجة الانكشاف وكلما كبر تضاءلت درجة الانكشاف واليمن نموذج للحالة الأولى في حين تشكل مصر نموذجاً للحالة الثانية، على أنه ينبغي أن نتذكر أن هناك دولاً نامية أفضل حالاً من الوطن العربي . إذ بلغ هذا المؤشر بها 38٪ مقابل 48٪ لعموم الوطن العربي.

4. مؤشر التصدير لسلعة رئيسة بشكلها الخام ومؤشر التركز السلعي للصادرات

يعد المؤشر الأول (السلعة الخام) من المؤشرات المهمة لأنه يكشف واقع الاقتصاد العربي لاسيما الدول النفطية فقد بلغت قيمة هذا المؤشر نحو 99٪ في السعودية و 93٪ في ليبيا بيد ان الأقطار العربية اللانفطية تظهر

نتائج أفضل في هذا المجال ففي مصر بلغ هذا المؤشر 52٪ وفي سوريا 48٪ .

وترتيباً على ما تقدم فان استمرار تصنيع المعادن الخام للوحدات السياسية يعني استمرار العمل من اجل دعم الاقتصاد الوطني والقومي بسواء ناهيك عن حجم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية الناجمة عن التصنيع بحكم ما تحققه وحدات هذه الصناعات من وفورات اجتماعية واقتصادية في بيئات توطنها.

فتصنيع المعدن في بيئات توطنه يحقق عائداً اقتصادياً يبلغ قرابة ستة أمثال العائد الناجم عن تصدير النفط الخام مثلاً كما ان عملياته المتطورة وتقنياته المستخدمة تسهم في عمليات التحضر Urbanization التي غدت مسألة مهمة في تفكير مخططي التنمية في العالمين المتقدم والنامي بسواء.

أما مؤشر التركيز السلعي للصادرات فقد كشفت حساباته بان الوطن العربي يتسم بسيادة سلعة رئيسة خام على مجمل صادراته وتتمثل في النفط الخام في الدول النفطية والفوسفات في الأردن والمغرب والحديد في موريتانيا.

وقد بلغ هذا المؤشر درجة عالية في الدول العربية النفطية ففي ليبيا بلغ 99٪ والجزائر 97٪ والكويت 88٪ وعمان 80٪ والإمارات 86٪ . أما الدول العربية اللانفطية فتظهر وضعاً أفضل نسبياً ففي الأردن بلغ هذا المؤشر 31٪ وفي تونس 24٪ والمغرب 23٪ .

هذه الحقائق تؤكد قدرة قطاع التصدير العربي على الإسهام في خلق نمو ذاتي وثابت زد على ذلك ان النفط قد ساعد على إهمال العديد من الأنشطة التي كانت سائدة قبل عصر النفط مما يتطلب التفكير بالعمل العربي الجاد في هذا المجال.

5. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات والاستيرادات

يظهر هذا المؤشر مدى اعتماد الوحدة السياسية على عدد محدود من شركائها في التجارة الدولية وينطلق هذا المؤشر من ضرورة تنويع مصادر الحقيبة التوظيفية للاستثمار العام للتقليل من المخاطر المحتملة ضد الأزمات . فالتنوع احد مؤشرات قوة الدول لا في التركيب السلعي فحسب بل في التوزيع المكاني لأسواق التصدير والاستيراد بسواء.

وقد كشف هذا المؤشر عن ان الدول الصناعية هي القاسم المشترك الأعظم لأهم شريكين في الصادرات والاستيرادات . ولعل في ارتفاع مؤشر

التركيز الجغرافي للاستيرادات ما يفصح عن حالة الضعف للدولة، فبقدر ارتفاع هذا المؤشر يكون اقتصادها مكشوفاً وهدفاً لإجراءات عدائية من قبل شركائها التجاريين عند ألازمات خاصة اذا كانت السلع المستوردة مما يوصف بالسلع الستراتيجية كبعض المصنعات والمواد الغذائية ذات العلاقة بالأمن الوطني والأمن القومي.

وتزداد الصورة تطرفاً إذ علمنا ان الشركاء التجاريين للدول العربية من الدول الصناعية والمجموعة الأوروبية هم حلفاء ستراتيجيون للكيان الصهيوني.

3-2-2 الصورة الحالية لعائد الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للموارد المعدنية العربية

انتهينا فيما تقدم إلى ان الوطن العربي طاقات موردية معدنية متميزة عالمياً. خاصة في مجال النفط والغاز الطبيعي، وان الصناعات الستراتيجية التي تقوم على تلك الطاقات تساهم بنحو ثلث إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي. لنتساءل هل لذلك الوزن المتميز انعكاساته على إجمالي الاقتصاديات العربية وبالتالي المجتمع العربي في التطور والتقدم؟ وبتعبير اقتصادي أدق، ما هي عناصر التقويم الاقتصادي وما هو عائد الكلفة الاجتماعية للموارد المعدنية العربية؟

للإجابة عن هذا التساؤل لابد من اعتماد البيانات المتاحة في المصادر الوثائقية متمثلة بالتقرير الاقتصادي العربي الموحد ومنشورات هيئة الأمم المتحدة في المقام الأول ومنها نستنتج:

1. واقع التقويم الاقتصادي

يفهم الوضع الاقتصادي العربي من خلال كلمتين: التخلف والنفط، لأن الكلمة الأولى قاسم مشترك أعظم للدول العربية رغم مرارة الحقيقة. والثانية تعني الدول العربية النفطية. صحيح ان خطط التنمية الاقتصادية قد تسارعت في الدول العربية مع أنها ليست منتظمة لكن العامل الزمني والموارد اللازمة لإزالة معالم التخلف وإرساء دعائم بنية اقتصادية متينة تعد أموراً في غاية الأهمية.

إن تقويم الأداء الاقتصادي يجب ان يتم من خلال حسابات توزيع الدخل ونمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو السنوي للاستهلاك والاستثمار وأنماط الإنفاق الحكومي والتغيرات الهيكلية في الإنتاج والتضخم

والبطالة والحساب الجاري والتغير في نسب المدخرات وسلوك الصادرات وزيادة الإنتاجية الصناعية والزراعية وقد لا يكون من الميسور مناقشة كافة عناصر التقويم هذه بحكم طبيعة البحث، لذلك سنركز على أهمها.

أ. توزيع الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي

شهد الناتج المحلي الإجمالي العربي نمواً متسارعاً بعد عام 1973 إثر تصحيح أسعار النفط الخام وقد بلغ إجمالي هذا الناتج زهاء 650 مليار دولار عام 2006 مقابل 45 مليار دولار عما كان عليه عام 1971 . على أن هذه البيانات لا تعكس الرخاء المطلق للدول العربية فهذا الرخاء مازالت تكتنفه حالة التخلف فهو ثمن مورد ناضب قابل للإحلال والإبدال. فضلاً عن انه لا يغطي سوى ربع إجمالي سكان هذا الإقليم . ناهيك عن التباين بين الدول العربية النفطية ذاتها في هذا المجال. فالمملكة العربية السعودية تظفر بأكثر من ربع إجمالي الناتج المحلي العربي بقليل ويمتد هذا التباين إلى توزيع الدخل داخل الدولة فما يصيب الفرد الواحد في الإمارات العربية المتحدة مثلاً مائة مرة ما يصيب نظيره الفرد اليماني وما يصيب الفرد الواحد من الدول النفطية الصحراوية يبلغ 25 ضعفاً لما يصيب الفرد في الدول اللانفطية مما يترك الفجوة قائمة وكبيرة في توزيع الدخل **وما يترتب عليها من حالة انحدار جيبولتيكي شديد نتيجة لعدم التكافؤ مما يعمق من آليات التنافر**، خاصة إذا ما أضفنا نمط التوزيع داخل الدولة الواحدة فدرجة الانحدار تبلغ 1: 20000 تقريباً بين دخل الفئة الأقل دخلا والأكثر دخلا داخل بعض الدول النفطية لذلك يتعين الأخذ بعين الاعتبار مسألة الانسجام الاقتصادي والاجتماعي بحيث يحقق نمط التوزيع عدالة أكثر لان نمو هذه الظاهرة وتركها دون علاج يعني الانفصال الصارخ أو شبه الطلاق بين الجهد وعائده لدى شريحة محدودة من مواطني الدول النفطية مما يقود إلى حالة الإحباط الاجتماعي وبالتالي تفتت النظام الاجتماعي والعنف السياسي بالتالي.

ب. الاستهلاك والاستثمار

يتسم الاستثمار بضآلته في الدول العربية النفطية مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي فلا يتجاوز ثلث أجماليه. في حين يبلغ نحو 40٪ في الدول العربية اللانفطية وفي ذلك ما يشير إلى اعتماد الدول النفطية على عائداتها المالية بالدرجة الرئيسة في تسيير أوضاعها الاقتصادية، ولا غرابة

ان يحقق الاستهلاك العام والخاص معدلات نمو سنوية ومتسارعة في الدول النفطية قياساً بالدول اللانفطية فقد بلغ حجم الاستهلاك العربي نحو 398 مليار دولار 63٪ منها للاستهلاك الخاص و37٪ للاستهلاك العام. في حين بلغ حجم الاستثمار 100 مليار دولار فقط، مما ضاعف من فجوة الموارد التي بلغت نحو 930.

وبروز ظاهرة تنامي الاستهلاك الخاص تقترن بارتفاع المستوى المعاشي لسكان وظهور قيم جديدة للارتقاء الاجتماعي كالمجوهرات وغيرها.

والواقع ان عنصر الاستهلاك المرتفع قد حل بيننا فجأة دون اكتمال الشرط المسبق الواجب تحقيقه وهو التنمية المرتفعة كما يقول روستو . ففي غالبية الدول النفطية تشخص ظاهرة الاستهلاك المرتفع وسط حالة أداء اقتصادي منخفض.

والاستهلاك العام (الحكومي) واضح إذ ان غالبيته في مجال التسلح فضلاً عن الإسراف في تقديم الخدمات فيما يحقق نظام الرفاه الاجتماعي للسكان مما زاد من الاعتماد على الحكومات في هذا المجال.

هذا وقد ظهرت تغيرات في هيكل الإنتاج الزراعي في الدول العربية اللانفطية بشكل خاص، وهذا يرجع إلى اعتماد الدول النفطية على عائدات النفط في تموين الناتج المحلي الإجمالي . بيد أن الإنتاج الصناعي شهد نمواً متسارعاً في الدول العربية النفطية. ونما القطاع الصناعي التحويلي ببطء شديد مقارنة بالقطاع التعديني، فقد بلغت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية عربياً نحو 413 مليار دولار مقابل 100 مليار دولار للصناعة التحويلية عام 2006 أي حوالي 19.8٪ و10٪ لكل منهما من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي وتضاءلت الأهمية النسبية لقطاع الخدمات خاصة في الدول النفطية.

جـ. التضخم والبطالة

يعاني الاقتصاد العربي من ظاهرة التضخم لاسيما بعد تصحيح أسعار النفط الخام. فقد بلغت معدلات التضخم عام 2006 نحو 35٪ مقابل 8٪ فقط عما كانت عليه عام 1979 بينما لم تزد معدلات التضخم العالمي عن 3.2٪ . ومما تجدر الإشارة إليه ان ظاهرة التضخم قد ألحقت أضراراً بالغة في أسعار النفط الخام العربي.

ولم يأمن الاقتصاد العربي حتى من ظاهرة البطالة فمعدلاتها الحالية تزيد عن 12٪ مقابل 5٪ عما كانت عليه عام 1979.

5. الميزانيات الحكومية والمديونية العربية

تكشف بيانات الميزانيات الحكومية عن وجود عجز مزمن ومستمر في الميزانيات الحكومية بلغ حوالي 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كانت مجموعة الدول النفطية هي صاحبة العبء الأكبر فقد بلغ العجز نحو 33 مليار دولار. أي 11.53٪ من ناتجها المحلي الإجمالي للعام المذكور ذاته، في حين لم يزد هذا العبء على ميزانيات دول المجموعة الثانية (اللانفطية) عن 5.56٪ من ناتجها الإجمالي ثمانية مليارات دولار.

كما يرزخ الاقتصاد العربي تحت وطأة المديونية الخارجية التي بلغت عام 2006 قرابة 150 مليار دولار مقابل 115 مليار دولار عام 1985. بيد ان مجموعة الدول اللانفطية تتحمل النصيب الأكبر من حجم تلك المديونية 81٪ من إجماليها تقريباً في حين تتحمل الجزائر وعمان مديونية المجموعة الأولى فقط على ان بيانات مديونية العراق غير معلنة في عموم هذه البيانات.

وتتجسد أعباء هذه الظاهرة عندما نذكر ان نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية تشكل نحو 31.5٪. ولعل الأحداث السياسية التي شهدها ويشهدها وسيشهدها هذا الإقليم وراء هذه الصورة.

كما أن هذا الواقع يعكس حقيقة التنمية في الدول العربية وكيف أنها قد عجزت عن فك أسر القطاع التعديني (النفطي) عن إجمالي الاقتصاد القومي، فإذا كانت هذه الصور تمثل الحقبة النفطية الذهبية – ان جاز التعبير- فكيف ستكون الصورة لاحقاً بعد انحسارها، لاسيما وان السوق النفطية الدولية تشهد تغيرات سريعة ومتلاحقة؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل هي من اختصاص مراكز صنع القرار في الدول العربية ذاتها.

2. واقع التكلفة الاجتماعية

كشفت دراسة النقطة السابقة عن تفاقم ظاهرة الاستهلاك بنوعيه الحكومي والخاص، وقد نجم عن ذلك آثار اجتماعية تقف بمقدمة عناصر التكلفة الاجتماعية منها الاختلال الواضح في قيم المجتمع والعلاقات الاجتماعية وحتى الاعتبارات الخلقية وبرزت ظواهر سلبية عديدة ومنها **تفاقم ظاهرة الهجرة الريفية (الطفح القروي) إلى المراكز الحضرية الرئيسة** فنمت تلك المراكز وتضخمت بمعدلات تفوق معدلات نمو خدماتها ومرافقها المختلفة فبرزت مشكلات النقل الحضري والسكن والخدمات الاجتماعية فضلاً عن إهمال الإنتاج الزراعي وشاعت ظواهر جنوح الأحداث وانخفض مستوى الإحساس بالمسؤولية الذي لازم ارتفاع الدخل وبرزت ظواهر التسابق في الارتقاء الاجتماعي كالعقارات والسيارات والجواهر، ونقل النفط قيم المجتمع الأصلية التقليدية إلى قيم جديدة تنظر للمال نظرة مقدسة كونه أداة الرفاه الاجتماعي والمكانة الاجتماعية دون منازع.

فلا غرابة ان يكون قطاع المال والمقاولات والتجارة خاصة تجارة العقارات مركز الجذب الرئيسية لشريحة من المواطنين من ذوي الدخول المرتفعة فاتجهت مداخيلهم للمضاربة بأسواق المال والعقار بسواء فبرزت أزمات مالية حادة كانت أزمة "سوق المناخ في الكويت عام 1982 إحداها" وتحولت تلك الشريحة إلى ما **يسمى (بطبقة الربع).**

ونجم عن مظاهر الإنفاق العام الحكومي مظاهر تتصل بالإنفاق الاستهلاكي والإنمائي بسواء، فتشعبت الأجهزة الحكومية وتضخمت بشكل لم يسبق له مثيل حتى في الدول الصناعية الكبرى وكانت المحصلة أعباء على المواطنين. زد على ذلك أن العديد من تلك الأعمال أضحت تقدم من الوافدين وليس من مواطني الدول المعنية . وتزداد الصورة تطرفاً إذا كان الوافدون من الأجانب وما ينجم من مخاطر جسيمة على تركيبة المجتمع، بينما انخرط غالبية مواطني الدول النفطية في الوظائف الحكومية إمعاناً في البطالة بحيث أفقدت قاعدة توسيع توزيع الدخل وفرص العمل محتواها مما كان له نتائجه السلبية.

بيد ان هناك العديد من المظاهر الايجابية الناجمة عن التعدين (النفط) منها النمو السكاني وارتفاع متوسط العمر ومعدل كفاية الخدمات وما إلى ذلك.

فقد بلغ معدل النمو السكاني في الوطن العربي نحو 2.7٪ وبلغت نسبة سكان الحضر للعام ذاته في الكويت 96٪ مقابل 78٪ عام 1960 وفي

السعودية 74٪ مقابل 30٪ وفي العراق 84٪ مقابل 43٪ وفي مصر 49٪ مقابل 38٪ وفي تونس 57٪ مقابل 32٪ وهكذا وارتفع العمر المتوقع عند الولادة فقد بلغ في الكويت نحو 74.6 سنة مقابل 59.6 عام 1960.

وفي السعودية بلغ قرابة 68.7 سنة مقابل 44.4 سنة، وفي ليبيا 62.4 سنة مقابل 46.7 سنة، وفي مصر 60.9 سنة مقابل 46.2 سنة وفي المغرب 62.5 مقابل 46.7 سنة وهكذا. **جدول (2-15).**

وتناقصت معدلات وفيات الأطفال الرضع فقد بلغت عام 1992 في الكويت 15 لكل ألف مولود حي مقابل 189 مما كانت عليه عام 1960، وفي السعودية 31 مقابل 170 وفي ليبيا 70 مقابل 1609 وفي مصر 58 مقابل 179 وفي المغرب 70 مقابل 163، وفي موريتانيا 118 مقابل 191 وهكذا. وانخفضت نسبة الأميين بين السكان العرب من نصف إجمالي السكان.

غير ان هذه الصورة لازالت دون حجم الإمكانية الاقتصادية العربية ودون نظيراتها في العديد من دول العالم النامي والمتقدم بسواء فلا زال خُمس سكان الوطن العربي يعانون من نقص الخدمات الصحية وثلاثة أخماس إجمالي السكان لا يشربون مياهاً مأمونة وربع أجماليهم لا يحظون بمرافق الصرف الصحي ونحو مليون نسمة يموتون دون سن الخامسة أي حوالي 2.67٪ من السكان، وقرابة 8.92٪ من السكان (20 مليون نسمة) خارج التعليم الابتدائي والثانوي. ورغم هذه الصورة لازال الإنفاق العسكري يشكل نحو 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، وحوالي 20٪ للعراق، وهكذا فقد بلغ بالمتوسط 12٪ وهذا الجانب من الإنفاق يفوق نظرائه في دول العالم النامي والمتقدم ثلاثة مرات بالمتوسط.

جدول (2-15)
توزيع المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف في الوطن العربي

الدول	احتياطي النفط (مليار برميل)	إنتاج النفط الخام (ألف ب/ي)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب)*	احتياطيات خام الحديد (مليار طن)**	الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد (ألف طن/سنة)**	طاقة إنتاج صخر الفوسفات (ألف طن)**	إنتاج خام الزنك (ألف طن)**	إنتاج خام الرصاص (ألف طن)**	إنتاج خام النحاس (ألف طن)**	إنتاج الفحم الحجري (ألف طن)**
مجموع الدول العربية	667.4	22.830.0	53.353.0	320.2	12.4	22.739.0	44.201.7	294.8	169.1	19.4	1.265.0
الأردن	-	-	-	-	0.0	-	6.374.7	-	-	-	-
الإمارات	97.8	2.467.7	6.071.0	45.8	-	-	-	-	-	-	-
البحرين	0.1	175.0	92.0	9.8	-	-	-	-	-	-	-
تونس	0.3	72.0	78.0	2.5	0.0	183.0	8.301.0	74.6	11.1	-	-
الجزائر	11.4	1.350.0	4.545.0	82.0	1.1	4.549.0	1.149.0	17.0	2.0	1.0	15.0
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	264.3	9.353.0	6.848.0	65.7	2.6	-	-	1.2	18.0	0.8	-
السودان	6.3	290.0	113.0	-	2.3	-	-	-	-	-	-
سورية	3.2	450.0	371.0	6.3	0.5	-	2.925.0	-	-	-	-
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	115.0	1.840.0	3.170.0	2.6	-	-	1.300.0	-	-	-	-
عمان	5.5	774.0	829.0	17.9	-	-	-	-	20.0	-	-
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	15.2	800.0	25.783.0	37.8	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	101.5	2.572.3	1.586.0	9.7	-	-	-	-	-	-	-
لبنان*	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	39.1	1.640.0	1.491.0	7.0	3.1	1.300.0	-	-	-	-	-
مصر	3.7	696.0	1.897.0	33.1	0.4	2.850.0	1.275.0	-	-	-	600.0
المغرب	-	-	-	-	0.1	60.0	22.877.0	202.0	118.0	17.5	650.0
موريتانيا	-	-	-	-	2.3	13.797.0	-	-	-	-	-
اليمن	4.0	350.0	479.0	-	-	-	-	-	-	-	-

المعلومات، يناير 2006.

3. البنك الدولي (مؤشرات التنمية الدولية)، 2000-2001.

4. برنامج الامم المتحدة الانمائي (تقرير التنمية البشرية)، اعداد مختلفة.

جدول (2-16)
توزيع المؤشرات الصحية في الدول العربية

الدول	إجمالي الإنفاق على الصحة (%) 2002 من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام على الصحة (%) 2002 من إجمالي الإنفاق العام
الأردن	9,3	12,5
الإمارات	3,5	7,6
البحرين	2,9	9,5
تونس	*5,7	7,5
الجزائر	4,3	9,1
جيبوتي	6,3	10,1
السعودية	4,3	11,6
السودان	4,9	6,3
سورية	5,1	6,5
الصومال	2,6	***4,2
العراق	***3,2	0,7
عمان	****2,1	7,3
فلسطين	*****8,6	–
قطر	1,5	6,8
الكويت	3,8	5,6
لبنان	11,5	9,1
ليبيا	3,3	5,0
مصر	***3,9	6,0
المغرب	4,6	4,9
موريتانيا	3,9	10,1
اليمن	3,7	3,5

* البيانات لعام 2005 ** البيانات لعام 2004 *** البيانات لعام 2001
**** البيانات لعام 2003 ***** البيانات لعام 1998
المصادر: 1. مصادر وطنية.
2. البنك الدولي (مؤشرات التنمية الدولية)، اعداد مختلفة، وقاعدة المعلومات، يناير 2006.
3. منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات، يناير 2006.
4. تقرير موارد العالم 98-1999.

	مياه شرب امنة			صرف صحي ملائم		
	2000			2002		
	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
الأردن	91	91	91	94	85	93
الإمارات	100*	-	-	100*	-	-
البحرين	100**	-	-	100**	-	100**
تونس	100	90***	97***	80***	62	-
الجزائر	92	80	87	99	82	92
جيبوتي	82	67	80	55	27	50
السعودية	100****	64****	95****	100****	100****	100****
السودان	78	64	60*	50	24	34
سورية	94	64	79	97	56	77
الصومال	32	27	29	47	14	25
العراق	97	50	81	95	48	80
عمان	76**	65**	73**	97	61	89
فلسطين	82*	81*	81*	99*	99*	99*
قطر	100*	-	100*	100*	-	100*
الكويت	100*	-	100*	100*	-	100*
لبنان	100	100	100	100	87	98
ليبيا	72	68	72	97	96	97
مصر	100	97	98	84	56	68
المغرب	99	56	80	83	31	61
موريتانيا	63	45	56	64	9	42
اليمن	74	68	69	76	14	30

أ. معظم الارقام الواردة تعني نسبة السكان الذين يتوفر لهم مرافق مناسبة للصرف الصحي (سواء كانت شبكات عامة أو مرافق ملائمة في الموقع).
* البيانات لعام 2004 ** البيانات لعام 2003 *** البيانات لعام 2005
**** البيانات لعام 2000
المصادر: 1. مصادر وطنية.

2. تقرير موارد العالم 98-.1999
3. البنك الدولي (مؤشرات التنمية الدولية)، اعداد مختلفة، وقاعدة المعلومات.
4. منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق المتوسط، التقرير السنوي للمدير العام، 1999.

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	عدد المصافي القائمة 2005
إجمالي الطاقة العالمية	81.390	81.330	82.140	82.540	83.100	85.350	-
نسبة الطاقة العربية إلى الطاقة العالمية (%)	8.4	8.4	8.5	8.8	8.9	8.8	-
مجموعة الدول العربية	6.817	6.866	6.943	7.260	7.358	7.488	66
الأردن	103	103	103	103	103	103	1
الإمارات	703	778	778	778	778	778	5
البحرين	280	280	280	280	280	280	1
تونس	35	35	35	35	35	35	1
الجزائر	513	513	513	513	513	513	5
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	1.795	1.795	1.795	1.995	1.995	2.125	8
السودان	93	93	93	93	93	93	5
سورية	245	245	245	245	245	245	2
الصومال	10	10	10	10	10	10	1
العراق	570	570	570	570	570	570	12
عمان	80	80	80	80	80	80	1
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-
قطر	63	120	137	137	137	137	2
الكويت	738	655	715	832	930	930	3
لبنان*	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	380	380	380	380	380	380	5
مصر	819	819	819	819	819	819	9
المغرب	165	165	165	165	165	165	2
موريتانيا	25	25	25	25	25	25	1
اليمن	200	200	200	200	200	200	2

* يوجد مصفاتان متوقفتان عن العمل نتيجة للأضرار خلال الحرب الأهلية.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، تقرير الأمين العام السنوي .2005

4-3-2 الملامح المستقبلية

حاصل ما تقدم:

1. يحتضن الوطن العربي موارد تعدينية متنوعة لكنها – باستثناء النفط والغاز الطبيعي- لم تنل العناية الكافية في البحث والاستكشاف، فهو بحكم تكوينه الجيولوجي يمثل جزءاً من الحوض الرسوبي الكبير الذي غطي بمياه البحر القديم (بحر تيثس Tythes) فضلاً عن أجزاء أخرى منه تعود إلى العصور الجيولوجية الأولى: عصر ما قبل الكمبري والعصور الجيولوجية الأولى والثانية والثالثة مما ترك فرص تواجد المعادن الفلزية واللافلزية بكميات كبيرة وقائمة فيه.
2. وقد ترتب على غنى الوطن العربي بالموارد المعدنية ان ظفرت الصناعة الستراتيجية بنحو ثلث من الناتج المحلي الإجمالي العربي. وفي ذلك ما يؤهله لتحرير اقتصادياته من وطأة التبعية الاقتصادية فيما لو أحسن استخدام تلك الموارد عربياً.
3. يحظى الوطن العربي بالعديد من الخامات المعدنية: الستراتيجية والضرورية الخطيرة طبقاً لتصنيف المعادن تبعاً لموضوع التبعية الاقتصادية في الجغرافيا السياسية.
4. يتمتع الوطن العربي بأهمية جيوبولتيكية متميزة في مجال النفط الخام: احتياطياً وإنتاجاً وعائدات إلاّ أن إغتنام هذا الوزن في تطوير الوضع الاقتصادي الدولي للوطن العربي مازال محدوداً.
5. يأتي الغاز الطبيعي والفوسفات في المرتبتين الثانية والثالثة في قوائم الإنتاج التعديني عربياً فهو يستأثر بنحو ثلث وسبع احتياطي الفوسفات والغاز الطبيعي المؤكد عالمياً.
6. يتسم التوزيع الجغرافي للمعادن في الوطن العربي بسمة التركيز الاحتكاري، ويمكن تلخيص التوزيع المكاني للموارد المعدنية العربية بالعبارة الآتية: **حيث فاض النفط غاصت المعادن الأخرى أو حيث فاضت المعادن الأخرى غاص النفط**. وهذا يصدق إلى حد كبير، فالدول العربية النفطية تكاد تكون فقيرة بموارد الثروة المعدنية الأخرى والعكس بالنسبة لدول المغرب العربي خاصة المغرب

وموريتانيا وتونس والجزائر تكاد تكون مصدر التزويد الرئيسة بمعادن الحديد والنحاس والرصاص والفوسفات والمنغنيز والفضة والزنك والفليورايت.

7. طغيان تصدير الموارد المعدنية الخام على طبيعة النشاط التجاري العربي وفي ذلك هدر اقتصادي كبير فضلاً عن غياب الوفورات الاجتماعية التي يمكن ان تتحقق من خلال التصنيع. ان واقع السوق العربية يتسم بضالة احجامها من خلال تجزئتها وتفرض مثل هذه الحالة مما يوحي بضرورة التنسيق والعمل المشترك لتلبية المتطلبات الفنية لتوطن صناعات التكرير والبروكيمياويات والأسمدة بشكل يحقق نجاحاً اقتصادياً واضحاً.

8. كشفت **عناصر التقويم الاقتصادية وعائد الكلفة الاجتماعية عن مظاهر سلبية** نجمت عن الثروة المعدنية بشكل مباشر وغير مباشر.

وتأسيساً على ما تقدم **فإن مستقبل الوزن الدولي للموارد المعدنية العربية رهن بالخيارات الآتية**:

أ. إن الموارد المعدنية في مكامنها أفضل من تصديرها خاماً، وعليه فان تناقص الطلب الفعلي على أي منها –لاسيما النفط- لا يشكل عائقاً طالما أن أمد النضوب هو لصالح هذا الإقليم بشكل بارز.

ب. عدم الخلط بين مفهومي الدخل المتولد والمبادلة بين الأصول. إن الفهم المدرك لهذا الخيار يكبح جماح الرغبة في المزيد من الإنتاج سعياً وراء جني العائدات المالية.

جـ. إن الدول العربية النفطية واللانفطية يمكن أن تشكل إحداهما للأخرى عمقاً جغرافياً للاستثمارات المالية في البحث والاستكشاف والإنتاج والتصنيع والاستهلاك، ان استمرار الاستثمارات العربية في الدول الأجنبية يعني استمرار تبديد الموارد **وبالتالي اختلال تام في توازن التنمية**.

د. يشكل النفط الروح في جسد المدنية المعاصرة أو ليس من الإنصاف ان تجني دول الإنتاج بعضاً من تلك الثمار بشكل أكثر عدالة في تحقيق التنمية والتخفيف من وطأة التبعية الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الوطن العربي حالياً.

هـ. ضرورة التمسك بالمبدأ المعروف: **"الثروة ذات اعتماد متبادل"** فالنفط بالمقام الأول يشكل قوة تساومية للمنتج العربي في توفير التكنولوجيا المطلوبة لتطويره فنياً واقتصادياً.

و. ينبغي ان تكون **النظرة للتنمية لاحقاً أكثر دقة وعمقاً وضمن سلم من الأولويات يكون الإنسان بحق هدفها ووسيلتها بعيداً عما نسميه (بتنمية التخلف) المتجسدة بتنمية المظاهر الدعائية والاستهلاكية والترفيهية.**

ط. ضرورة العمل الجاد من اجل ردم الفجوة القائمة في توزيع المداخيل العربية من خلال الاستثمار المشترك.

ي. ضرورة العمل العربي المشترك من خلال المنظمة العربية للثروة المعدنية بالتنسيق مع الشركة المعدنية للتعدين ومنظمة اوابك والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والأجهزة المتخصصة الأخرى منطلقين من إدراك علمي لمفهوم القوة السياسية الدولية.

على ان ما تقدم لا يمكن ان يؤتى ثماره طيبة إلاّ في ظل إرادة سياسية مؤمنة بوحدة المصير قادرة بحق على صنع القرار المستقل، وهذا لن يتم إلاّ بنهضة الأمة.

الهوامش والمصادر

(*) منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك OPEC ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAPEC اوابك. والمجلس الحكومي الدولي للأقطار المصدرة للنحاس CIPEC والرابطة الدولية للبوكسيت IBA وغيرها.

United Nations "Handbook of International Trade and Development Statistics 1989" New York 1990.

1. للتفاصيل ينظر:

1. د. محمد ازهر سعيد السماك: اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل 1987، ص ص 45-.48

2. أ. د. محمد ازهر السماك: الجغرافيا السياسية الحديثة، جامعة الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993، ص.63

4. Jonesm E. S. "The Poweo Lnventury and National Strattegy،" World Politics Vo1. V1 1954، PP. 421-422.

(**) أمد النضوب =

$$\frac{\text{حجم الاحتياطي المؤكد}}{\text{حجم الإنتاج السنوي}}$$

2. ينظر للتفاصيل عن صناعة الأسمدة الكيماوية:

أ. د. محمد ازهر سعيد السماك: توطن صناعة الاسمدة الكيماوية في الوطن العربي ومستقبلها، نشرة دورية محكمة تعني بالبحوث الجغرافية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 34، اكتوبر 1981، ص5-.54

3. أ. د. محمد ازهر سعيد السماك ود. هاشم خضير الجنابي: جغرافية الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل 1985، ص .370

4. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. المصدر السابق، بدلالة جدول 3-17، ص.294

5. جامعة الدول العربية (واخرون): المصدر السابق، بدلالة ملحق 21/3، ص.262

6. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: المصدر السابق، بدلالة جدول 13-17، ص.303

7. نفس المصدر، بدلالة الملاحق 4-17، 5-17، 6-17، IV ص285-.298

8. نفس المصدر، بدلالة ملحق 14-17، ص.304

9. نفس المصدر، بدلالة ملحق 12-17، ص.302

10. نفس المصدر، بدلالة ملحق 9-17، ص.300

11. نفس المصدر، بدلالة ملحق 9-17، ص.299

12. نفس المصدر، بدلالة ملحق 15-17، ص305.

(***) مؤشر الانكشاف الاقتصادي =

$$\frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الواردات} \times 100}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

13. مؤشر تصدير السلعة الخام

الكمية المصدرة خام

× 100

درجة التركيز السلعي = قيمة الصادرات السلعة الرئيسية **× 100**

———————————

قيمة الصادرات

14. مؤشـــــر التركيـــــز الجغرافي للصـــــادرات = قيمة الصادرات السلعي الرئيسية
× 100

———————————

قيمة الصادرات

مؤشر التركيز الجغرافي للواردات = قيمة الواردات من اهم شريكين
× 100

———————————

مجموع قيمة الواردات

3-2 جغرافية الإنتاج الصناعي

2-3-1 التصور العام للنشاط الصناعي والأنماط الإقليمية للمواقع الصناعية

2-3-1-1 التصور العام

من تحليل البيانات المتاحة نستنتج:

1. يساهم القطاع الصناعي بقرابة 42.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي ويحظى قطاع الصناعات الاستخراجية بالمرتبة المتميزة، إذا يهيمن على نحو ثلث الناتج الإجمالي للوطن العربي مقابل 11.1٪ لقطاع الصناعات التحويلية، وبعبارة أخرى فإن قطاع الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز الطبيعي بشكل خاص) مسؤول عن زهاء ثلث الناتج الإجمالي للوطن العربي.

بيد ان هناك تفاوتاً واضحاً بين الدول العربية في هذا المجال، إذ ترتفع نسبة المساهمة لقطاع الصناعات الاستخراجية في الدول العربية النفطية كما في عمان والكويت والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات والجزائر، وتنخفض في الدول الأخرى كمصر وسوريا والمغرب إلاّ أن الدول العربية اللانفطية أفضل حالاً في مجال الصناعات التحويلية، فهذه الصناعات لا تساهم بنحو 18.6٪، 17.7٪، 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكل من تونس والمغرب ومصر، وإذا تذكرنا ان النفط والغاز الطبيعي سلع قابلة للنضوب والإحلال والإبدال فإن الدول العربية اللانفطية أفضل حالاً طالما ان صناعاتها التحويلية هي ما يوصف بالموارد المتجددة.

وعموماً لا يساهم القطاع الصناعي جملة سوى بأقل من نصف الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي باستثناء الكويت أكثر من ذلك (53.3٪).

2. تظفر الصناعات الغذائية بالمرتبة الأولى بين فروع الصناعات التحويلية في الوطن العربي طبقاً لمعيار القيمة المضافة وهي تساهم بنحو 23٪ من إجمالي الصناعات التحويلية إذ ترتفع عن ذلك في بعض الدول العربية كموريتانيا ولبنان والعراق وسوريا وتنخفض في أخرى كالكويت والإمارات وليبيا.

الجدول (1-17)
قيم الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) 1998 -2005

	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
السنة	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (٪)	الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (٪)	الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (٪)	الناتج المحلي الإجمالي*
1998	97.8	34.9-	18.0	65.2	1.1	11.9	163.5	19.2-	29.9
1999	131.3	34.2	22.2	68.7	5.5	11.6	200.0	22.4	33.9
2000	208.9	59.0	31.1	71.2	3.7	10.6	280.1	40.0	41.7
2001	179.8	14.0-	27.6	71.3	0.1	10.9	251.1	10.4-	38.5
2002	180.7	0.5	27.1	73.9	3.7	11.1	254.6	1.4	38.1
2003	217.7	20.5	29.2	80.4	8.7	10.8	298.0	17.1	39.9
2004	289.1	32.8	32.9	91.7	14.0	10.4	280.8	27.8	43.3
2005	413.4	43.0	38.8	104.4	13.9	9.8	517.8	36.0	48.6

وتأتي الصناعات الكيمياوية في المرتبة الثانية 22٪ وتقف الأردن والإمارات والمغرب بمقدمة الدول العربية في هذا الخصوص.

وتساهم الصناعات النسيجية بقرابة 16٪ من إجمالي الصناعات التحويلية في الوطن العربي وتقف اليمن وسوريا ومصر بالمراتب الأولى والثانية والثالثة على التوالي وتعد من أقدم فروع الصناعات التحويلية في الوطن العربي.

ومما يلاحظ أن صناعات المعدات وآليات النقل لا تساهم سوى بحوالي 11٪ ويكاد لا يظهر نشاط ملموس للوطن العربي في مجال صناعات المكائن والآلات والصناعات الكهربائية وغيرها ممن يتطلب تقنيات عالية المستوى وخبرة فنية متقدمة باستثناء مصر.

3. تعاني الصناعات التحويلية في الوطن العربي من مشكلات عديدة منها ما يرتبط بموضوعات التمويل والخبرة والتقنيات المطلوبة، ومنها ما يتعلق بحجم الأسواق المتاحة لها، ولعل أبرز مثال على ضآلة حجم السوق في الوطن العربي ما تعانيه الصناعات الكيمياوية، فهذه الصناعات تتطلب أسواقاً كبيرة لتصريف منتجاتها إلاّ أن واقع الحال بظل التجزئة الحالية وغياب التنسيق العربي المشترك وفقدان جوهر السوق العربية المشتركة يزيد من أعباء هذه الصناعات، فعلى سبيل المثال ان صناعة الأسمدة الكيمياوية تعاني من هدر في طاقاتها الإنتاجية تبلغ أكثر من 20٪ فالإنتاج يشكل نحو 78٪ من إجمالي الطاقات الإنتاجية ناهيك عن التماثل والتنافس في خطط الإنتاج العربية فيما بينها.

4. تعدّ صناعة الاسمنت مثالاً آخر على وجود فجوة بين الطاقات التصميمية والإنتاج الفعلي فضلاً عن أنها تؤكد واقع التجزئة للوطن العربي من خلال المصانع العديدة الصغيرة الحجم والمتوسطة لهذه الصناعة عربياً. التي تبلغ نحو 150 مصنعاً في عموم الوطن العربي، صحيح ان الاسمنت مادة كبيرة الحجم رخيصة الثمن لا تتحمل النقل لمسافات بعيدة إلاّ أن المواقع البحرية والسواحل الممتدة للوطن العربي تمنحه فرصة التمتع بالنقل البحري الرخيص وإيصال منتجات هذه الصناعة وغيرها إلى أسواق الاستهلاك داخل الوطن العربي وخارجه، ولنتذكر صناعة الاسمنت الياباني التي كانت ولا زالت تنافس أسواق الاسمنت في بعض دول الخليج العربي على بعد آلاف الأميال عن أسواق استهلاكها.

ان واقع الصناعة في الوطن العربي كواقعه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يحمل بين طياته بذور الضعف التي لا تقود إلى ابعد من تكريس التبعية الاقتصادية والسياسية بالتالي فوجوده بهذا الواقع في عصر العولمة والاقتصاد الحر والتكتلات الاقتصادية لا يبشر سوى بتعميق تخلفه وتجزأته ما لم يجد في السوق العربية المشتركة وسيلة فاعلة باتجاه وحدته الاقتصادية.

2-3-1-2 الأنماط الإقليمية للواقع الصناعي في الوطن العربي

تشترك الأقطار العربية في الكثير من الصفات التي تميز اقتصادياتها. وتنعكس هذه الصفات بصورة عامة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأولويات القطاعات التي تشملها العملية التنموية خلال فترات زمنية محددة، والملاحظ ان الأقطار العربية في معظمها تدخل في عداد المجتمعات المتخلفة صناعياً، ويبرر ذلك جلياً من خلال تدني مساهمة

الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يتكون معظمه من أنشطة اقتصادية تقليدية متمثلة في الزراعة والرعي والصيد وقطع الأخشاب في بعض الأقطار العربية ، بينما يعتمد في البعض الآخر على نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي والمعادن لتحقيق الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. إلاّ أن تخلف هذا القطاع المهم وضعف مساهمته في الاقتصاد القومي في الأقطار العربية كان نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والفنية والاجتماعية التي أحاطت جميعها بعملية التنمية الصناعية، ان الجهود الحقيقية لإنشاء صناعة تحويلية بالمعنى الحديث في هذه الأقطار ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفترة ما بعد الاستقلال السياسي لها.

وعلى الرغم من اقتناعها بهذه الحقيقة إلاّ أن هناك بعض الأنشطة التصنيعية التي اعتمدت على المواد الأولية والخامات المتوافرة في البيئة، والتي ظهرت إلى حيز الوجود في بعض الأقطار العربية خلال فترة خضوعها للنفوذ الاستعماري. وازدهرت هذه الصناعات بشكل ملحوظ بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، إلاّ أن آمال الاستمرار في التصنيع خابت بعد انتهاء الحرب وعودة السيطرة الأجنبية على الجوانب الاقتصادية.

أما أهم ما أعطته هذه التجربة لمجموعة الأقطار العربية من فائدة فقد تمثلت في تلك القناعة التي تحققت لدى المستثمرين المحليين من الأقطار العربية على الرغم من ظروف تخلفها استطاعت أن تستوعب بناء الصناعات التحويلية بكل تعقيداتها الفنية.

وقد شهدت سنوات العقدين الماضيين محاولات إقامة كيانات صناعية عربية (يقصد هنا الكيان الصناعي بمعناه الشامل أي يضم الصناعة الاستخراجية وتوليد الكهرباء وتوزيع الماء والغاز والصناعة التحويلية) تركز على فروع الصناعات التحويلية بصفة خاصة وتوافر القدر الكافي من الخدمات الصناعية، كما تهتم بجوانب استغلال الثروات التعدينية والهبات الطبيعية التي تتوافر لدى بعض الأقطار.

وقد لعبت الحكومات العربية دوراً مهماً من اجل إحراز تقدم في مجالات التنمية الصناعية المذكورة، إلاّ ان النتائج التي أسفرت عنها هذه المجهودات ودرجة الترابط التي تحققت بين فروع قطاع الصناعة خلال الفترات الماضية تبقى موضوع تقويم الدارسين والباحثين في هذا المجال، ويستند هذا الترابط على مجموعة من الاعتبارات ذات التأثير والتي أهمها:

أولاً. إن نمو قطاع الصناعات الاستخراجية في الأقطار العربية بصفة عامة سواء في القطاع النفطي منها أو غير النفطي كان يمثل جانباً مهماً ان لم يكن الجانب الرئيسي لنمو الدخل في الكثير من هذه الأقطار وان

حجم هذه المصادر أثر بشكل مباشر على حجم الاستثمارات التي خصصت لقطاع الصناعات التحويلية.

ثانياً. انه في كثير من الأحيان اقتصرت مراحل التصنيع الأولى في الأقطار العربية على إجراء بعض التحويلات الكيمياوية للمواد الأولية التي يقدمها فرع الصناعة الاستخراجية بهذه الأقطار مثل تكرير النفط، واستخلاص الرصاص، وتنقية الفوسفات.

ثالثاً. ان الصناعة التحويلية في عصرنا الحالي تعتمد بشكل أساسي على الجانب الآلي أو الميكانيكي لتحويل مجموعة من المدخلات إلى مجموعة من المخرجات التي تأخذ في بعض الأحيان شكل المنتجات التامة الصنع. بينما تأخذ في أحيان أخرى شكل المنتجات الوسيطة، لهذا نجد ان جانباً رئيساً من مدخلات الصناعة التحويلية يتمثل في استخدامها للطاقة الكهربائية المنتجة بالدولة ومن ثم فان نمو إنتاج الطاقة الكهربائية يعد مؤشراً لاهتمام الدول ورغبتها في تبني نشاط الصناعة التحويلية.

وتجدر الإشارة إلى ان مساهمة القطاع الصناعي بمفهومه الشامل المتضمن بنشاط فروع الصناعات الاستخراجية، التحويلية، الكهرباء، والغاز قد سيطرت بصورة واضحة على العناصر للإنتاج الإجمالي المحلي في الكثير من الأقطار العربية، ونستطيع ان نقسم هذه الأقطار إلى أربع مجموعات (من حيث مساهمة الصناعة في ناتجها المحلي):

المجموعة الأولى: وتضم تلك الأقطار التي يساهم نشاط القطاع الصناعي بها في توليد أكثر من ثلث الناتج الإجمالي وهي: المملكة العربية السعودية، البحرين، الكويت، دولة الإمارات العربية، ليبيا، سلطنة عمان، العراق وموريتانيا.

المجموعة الثانية: تضم الأقطار التي يساهم القطاع الصناعي بها في توليد من 20٪ إلى 30٪ من ناتجها المحلي وهي: الجزائر، مصر، سوريا.

المجموعة الثالثة: تضم تلك الأقطار التي يساهم نشاط القطاع الصناعي بها في توليد من 10٪ إلى 30٪ من ناتجها المحلي وهي المغرب، وتونس، لبنان، الأردن والصومال.

المجموعة الرابعة: وتضم تلك الأقطار التي يساهم النشاط الصناعي فيها بتوليد اقل من 10٪ من ناتجها وهي: السودان واليمن.

ولعل من المفيد ان نركز هنا على أهمية فروع النشاط الصناعي الثلاثة (الاستخراجية، الكهرباء والغاز، التحويلية) لبيان ما تساهم به كل منها

على حدة حتى نستبعد ما قد يدور في الأذهان من خلط حول الوزن النسبي لأي من هذه الفروع داخل القطاع الصناعي.

كذلك نستهدف من هذا التفصيل التعرف على مساهمة الصناعة التحويلية بالذات في مجمل النشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط الصناعي خاصة، حيث يعكس نشاطها إلى درجة التصنيع التي وصلت إليها الدول، كما يعول بصفة أساسية على نتائجها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي عند تقويم التقدم والنمو الصناعي، وتشير الوثائق إلى ان الصناعة الاستخراجية هي الصناعة الأهم التي يعتمد عليها في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي لأقطار المجموعة الأولى حسب تقسيمها السابق بينما تقل أهمية هذه الصناعة في النشاط الكلي للقطاع في مجموعات الأقطار العربية الأخرى، كما تظهر الأرقام في جميع الأحوال وعلى مدى الفترة الزمنية ان مساهمة قطاع الكهرباء والغاز محدودة وتميل نحو الثبات ولم يحدث بها نمو ملحوظ خلال الفترات ويصدق هذا على أقطار المجموعات جميعها.

ونوضح فيما يأتي أهمية فروع الصناعة بالتفصيل لمجموعات الأقطار العربية حسب تقسيمنا السابق ذكره:

المجموعة الأولى: تمثل الصناعة الاستخراجية بصفة عامة الجزء المهم من مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لأقطار هذه المجموعة ومع اختلاف حجم هذه المساهمة خلال الفترات المختلفة إلاّ أنها لا تزال تمثل العامل الأكبر في توليد الناتج المحلي للاقتصاد القومي.

إلاّ أنه يجدر ملاحظة ما يأتي:

أ. ان بعض أقطار المجموعة رغم سيطرة الصناعة الاستخراجية على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي استطاعت ان ترفع من مساهمة الصناعة التحويلية تدريجياً خلال هذه الفترة ويصدق هذا القول على كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق.

ب. إن الصناعة التحويلية كانت ماتزال تشكل جزءاً لا يذكر في النشاط الصناعي في بعض أقطار هذه المجموعة ونعني هنا دولة الإمارات العربية وسلطنة عمان.

جـ. إن الصناعة التحويلية ساهمت بجزء بسيط ظل ثابتاً إلى حد ما خلال الفترة كلها ولم يساير النمو الذي طرأ على مساهمة الصناعة الاستخراجية، ويصدق هذا القول على حالة الكويت والجماهيرية الليبية وموريتانيا.

المجموعتان الثانية والثالثة: تقع أقطار المجموعتين الثانية والثالثة في موقع عكسي لأقطار المجموعة الأولى، فعلى الرغم من مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بهما أقل بكثير من مساهمة النشاط الصناعي بأقطار المجموعة الأولى إلاّ ان نشاط الصناعة التحويلية يكاد يكون هو النشاط البارز في هذه المساهمة إذا ما استثنيا الجزائر. ولا يعني ان نشاط الصناعة التحويلية في الجزائر ضعيف، ولكن الاستثناء هنا يرجع إلى تفوق نشاط الصناعة الاستخراجية في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

المجموعة الرابعة: وتضم السودان واليمن ويساهم فيها النشاط الصناعي كله بنصيب محدود للغاية، ونتيجة لذلك فان مساهمة الصناعة التحويلية بهما تكون متواضعة بالتبعية.

وفي ضوء ما تقدم نستطيع ان نميز بين مجموعات رئيسة من الأقطار العربية هي:

أولاً. مجموعة أقطار ذات قاعدة إنتاج صناعية استخراجية أساسا:

أ. أقطار ذات قاعدة إنتاج استخراجية، وتضم الإمارات وعمان وقطر.

ب. أقطار ذات قاعدة إنتاج صناعية استخراجية أساسا وتلعب الصناعة التحويلية فيها دوراً محدوداً، وتضم الكويت وليبيا وموريتانيا.

جـ. أقطار ذات قاعدة إنتاج استخراجية أساسا وتلعب الصناعة التحويلية فيها دوراً فعالاً وتضم السعودية والبحرين والعراق والجزائر.

ثانياً. مجموعة أقطار ذات قاعدة إنتاج صناعية تحويلية أساساً:

وتؤدي الصناعة الاستخراجية فيها دوراً محدوداً وتضم مصر وسوريا والمغرب وتونس ولبنان والأردن.

ولعل في بيانات العمالة والصادرات الصناعية ما يؤكد الواقع الحالي للنشاط الصناعي التحويلي في الوطن العربي، وفي دراستها يتضح ان العمالة في القطاع الصناعي مازالت محدودة في الوطن العربي ولا تتجاوز 7٪ تستأثر مصر بنحو ثلث أجماليها ربع إجمالي قيمة الصادرات العربية حيث تحظى المملكة العربية السعودية بالمرتبة الأولى.

هذا وتحظى الصناعات الكيماوية بالمرتبة الأولى في إجمالي الوطن العربي تليها أهمية الصناعات الغذائية وصناعات المنسوجات والألبسة، وتقف كل من المملكة العربية السعودية ومصر والعراق في مقدمة الأقطار العربية.

ثالثاً. مجموعة أقطار ذات أنشطة صناعية (استخراجية وتحويلية) محدودة وضيقة للغاية:

وتضم الصومال والسودان واليمن.

2-3-2 دراسات تطبيقية (صناعة تكرير النفط):

سنحدد ملامح خريطة صناعة تكرير النفط في الوطن العربي من خلال التوزيع المكاني لعدد الوحدات والطاقات الإنتاجية لهذه الصناعة أولاً وتحليل عوامل التوطن التي تحكم وجودها ثانياً.

1. التوزيع المكاني لصناعة النفط في الوطن العربي:

أ. تتباين الأهمية النسبية للأقطار العربية بالنسبة لهذه الصناعة، فالأقطار العربية الآسيوية تحظى بمركز الصدارة، إذ تهيمن على أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي الطاقات الإنتاجية لصناعة التكرير في الوطن العربي بينما لا تنعم الأقطار العربية الأفريقية سوى بربع إجمالي الطاقة التكريرية العربية.

وتتربع السعودية على عرش المنتجات النفطية العربية إذ تستأثر بزهاء ربع أجماليها تليها بالأهمية الكويت التي تسيطر على نحو سدس أجماليها، ولعل ارتفاع الأهمية النسبية للأقطار الخليجية إلى جانب اليمن يرجع إلى اهتمامات الشركات المستغلة للنفط في توفير احتياجاتها واحتياجات دولها للأغراض الحربية والسلمية من المنتجات النفطية مما دفعها لإقامة وحدات كبيرة ضخمة لهذه الصناعة في المناطق المشار إليها.

ب. يحتضن الوطن العربي 68 وحدة لصناعة تكرير النفط تساهم الوحدات

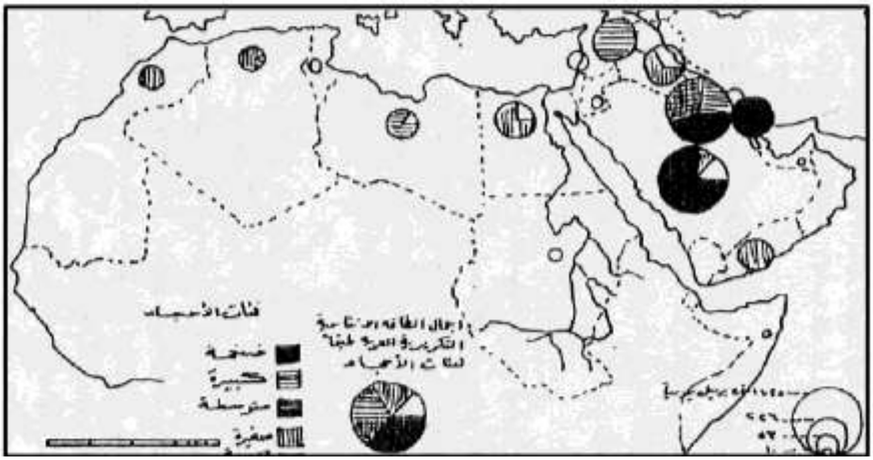


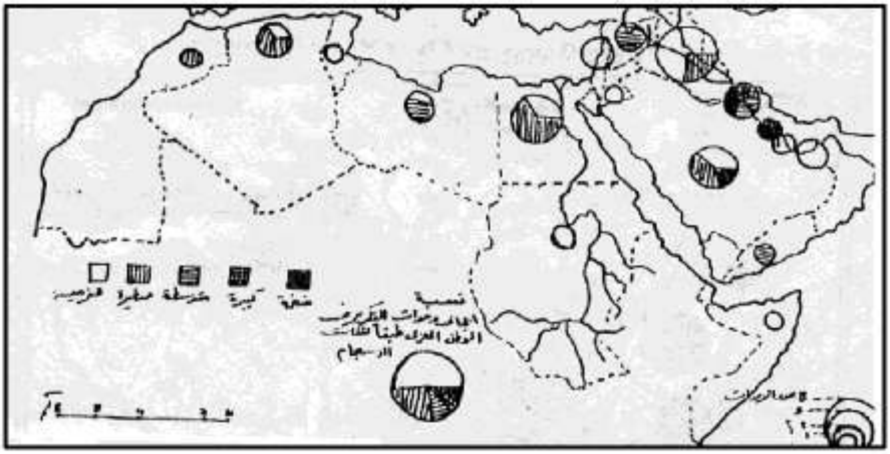
شكل 2-3

توزيع الطاقة التكريرية العربية طبقاً لفئات الأحجام

جـ. تتسم الوحدات القزمية والصغيرة بصفة التبعثر أو الانتشار الجغرافي في تواجدها بينما تغلب صفة التركز الجغرافي على توزيع الوحدات الكبيرة والضخمة. فلا يكاد أي من الأقطار العربية (باستثناء البحرين وسوريا والكويت واليمن) ان يخلو من الأحجام القزمية والصغيرة لوحدات هذه الصناعة، بينما احتضنت كل من ليبيا وسوريا والكويت واليمن والسعودية كافة الأحجام المتوسطة والكبيرة والضخمة بهذه الصناعة. والحقيقة ان سيادة المشرق العربي في وجود هذه الأحجام من وحدات صناعة التكرير يرجع إلى السبق التاريخي في إقامة هذه الوحدات الذي كان يعكس تخطيط الشركات المستغلة آنذاك في الأقطار العربية الخليجية بشكل خاص ولنا من معامل رأس تنورة والأحمدي والشعبية وعدن خير أمثلة على ذلك، بينما يلاحظ ان الأقطار العربية الأفريقية تكاد تخلو من الأحجام الكبيرة والضخمة على الرغم مما تتمتع به أقطارها من موقع جغرافي بحري متميز يمكنها من الانتفاع من وفورات النقل البحري الرخيص في تسويق المنتجات النفطية في حالة اعتماد طاقات إنتاجية كبيرة أو ضخمة لأغراض تصديرية.

غير ان طبيعة هذه الصناعة قد لا تتيح لأي من هذه الأقطار منفردة ان يخطط لقيام وحدات من هذا النوع ومن هنا تأتي أهمية التخطيط العربي المشترك بصيغ مشروعات مشتركة لتحقيق نوع التكامل الأفقي والإنتاجي بالنسبة لهذه الصناعة.





2. تحليل عوامل توطن صناعة تكرير النفط في الوطن العربي

أ. السوق:

مما لاشك فيه ان الوحدات كبيرة الحجم تعمل بظروف أكثر اقتصادية من نظيراتها صغيرة الحجم، وهذا يعني ان الأسواق الصغيرة لا تشجع على إقامة وتوطن معامل التكرير فيها، وتشترك خواص الزيت الخام ونسب مشتقاته وخواصها إضافة على احتياجات السوق المستهلكة للمنتجات

المختلفة في تحديد نوعية الوحدات اللازمة للتكرير وبالتالي تحديد قيمة الاستثمارات اللازمة لها، فالسيولة الانسيابية للنفط الخام تحت ظروف الضغط المختلفة سواء في عمليات المعالجة أو النقل داخل الأجهزة والأنابيب تتيح فرص الإنتاج الواسع، كما ان قواعد الهندسة المجسمة وهي انه في حالة مضاعفة قطر الوعاء الاسطواني يزداد حجمه التكعيبي، فلو كان نصف قطر أنبوب مثلاً (نق) ومساحته (نق 2ط) ثم ضاعفنا القطر إلى 2نق تصبح مساحة مقطعه (4 نق 2ط) فلو فرضنا ان كلفة الأنبوب أو الوعاء تضاعفت أيضا بمضاعفة القطر فنكون إذن قد حققنا حجماً إضافياً مقداره ثلاثة أضعاف ولكننا ضاعفنا الكلفة مرة واحدة.

وقد ثبت انه من الممكن تحقيق وفورات اقتصادية كبيرة من جراء حجم الوحدة الإنتاجية، فلو كان رأس المال اللازم لإنشاء معمل للتكرير بطاقة 5 مليون طن سنوياً يبلغ 100 مليون دينار، فان المعمل بسعة 3 مليون طن يرتفع إلى 123 ولمعمل بحجم 1 مليون يصل إلى 190 مليون دينار، وتنعكس ضآلة أحجام التكرير بارتفاع تكاليف إنتاج المنتجات ومن ثم أخذت معامل التكرير في العالم تتحول صوب الحجم الواسع، **كلما ازدادت طاقة معمل التكرير هبطت تكلفة الإنتاج فضلاً عن انخفاض نفقات الإنشاء نسبياً، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع هامش الربح**، فنجد ان تكلفة إنتاج البرميل تنخفض إلى 60 سنت في معمل طاقته 5 مليون طن سنويا ويزداد بطاقات إنتاجية تبلغ نصف مليون برميل يومياً.

غير ان مثل هذه المعامل لا وجود لها في الوطن العربي باستثناء معمل تكرير رأس تنورة في السعودية، وعليه يمكن القول بان العامل الأول من عوامل توطن هذه الصناعة لا يمكن توفيره قطرياً ضمن هذه الرقعة الجغرافية، غير انه من الممكن تماماً التخطيط المشترك لهذه الصناعة، وبالتالي يتحول هذا العامل إلى نقطة ايجابية لجذب وتوطين هذه الصناعة.

ب. حجم الاستثمار

تعد صناعة تكرير النفط من الصناعات التي تتطلب استثمارات كبيرة **فهي إذن صناعة رأسمالية** وتزداد هذه المطاليب إذا ما تذكرنا ان اقتصاديات الحجم الواسع هي من متطلبات الصناعة كما رأينا، فعلى سبيل المثال نذكر ان تكلفة تكرير برميل واحد يومياً هي 270 دولاراً في معمل متوسط التعقيد وبطاقة إنتاجية هي 100 ألف برميل في اليوم وهي الكلفة التي سادت في أواسط الستينات، أما الكلفة الحالية لإقامة مثل هذه السعة بأسعار اليوم وهو أمر يصعب تحقيقه عملياً فيمكن ان نأخذ فكرة عنه من بعض الأرقام المتاحة

فقد أشارت إحدى دراسات منظمة أوبك لتحقيق طاقات إضافية مقدارها 4.5 مليون برميل في اليوم يستلزم 12 مليون دولار فقط أي بمعدل 2700 دولار للبرميل الواحد في اليوم ويبلغ هذا بحدود أربع مرات الكلفة في الستينات ولتحقيق عمليات تكرير عملية قدرت الدراسة صرف 14 بليون دولار أخرى في إقامة المرافق والتأسيسات الهيكلية والمستلزمات المكملة.

غير ان مثل هذه المتطلبات يمكن توفيرها عربياً وبجدارة عالية في حالة التخطيط المشترك لهذه الصناعة لاسيما إذا ما ذكرنا ان العائدات النفطية العربية بلغت عام 2006 نحو 400 مليار دولار.

جـ. الخبرة الفنية العالية

على الرغم من ان صناعة تكرير النفط من الصناعات المكثفة لرأس المال فان جزءاً لا يستهان به من إجمالي نفقات الإنتاج يبلغ نحو 15٪ فيها يصرف كأجور عمل وهذا يشير إلى الأعداد الكبيرة التي يمكن استخدامها وعلى نوعية العمل المطلوب في صناعة التكرير فالخبرة الفنية العالية أمر على جانب كبير من الأهمية، وبهذا تشكل نسبة العمل الماهر نحو 73٪ من إجمالي العمل اللازم. ان عنصر العمالة ينبغي على الأقطار العربية التعجيل بإقامة (كبداية معقولة) هذه الصناعات في مناطقها السكانية الكثيفة ذات الإمكانيات التعليمية والتدريبية.

بيد أن هناك اتجاهاً حديثاً يقضي بمزيد من التحكم والتشغيل الآلي، فقد أمكن تشغيل التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية تشغيلاً آلياً كاملاً وقد أمكن ذلك من تقليل العمالة في أقصى حد ممكن، بينما كانت معامل التكرير تستخدم نحو خمسة أشخاص فقط فقد انخفضت بعض معامل التكرير الآلية إلى شخص واحد لكل 1000 برميل.

وعليه فإن توفير مثل هذا العامل الأساس لقيام صناعة تكرير نفطية في الوطن العربي يقتضي تحديد استراتيجية واضحة الهدف من إقامة هذه الصناعة عربياً وتحديد مستوى التكنولوجيا المطلوبة وسبل نقلها وكيفية تطويعها محلياً ثم تعميق الوعي العلمي التطبيقي في البيئة العربية، وهنا نقترح إقامة جامعة نفطية عربية تأخذ على عاتقها تهيئة الكوادر المتخصصة في هذه الصناعة.

3-3-2 صناعة الطاقة الكهربائية في الوطن العربي

1-3-3-2 تطور صناعة الطاقة الكهربائية في الوطن العربي

على الرغم من الإمكانيات الجيولوجية والجغرافية المتميزة للوطن العربي في مجال مصادر الطاقة الكهربائية بالذات التي تتيح له فرص تنمية مصادر هذه الطاقة بأنواعها الحرارية والكهرومائية إلاّ أنه لا يساهم سوى بنسبة ضئيلة من إنتاج الطاقة الكهربائية في العالم بلغت نحو 0.64٪ . وإذا ما تذكرنا أن الوطن العربي يحتضن نحو 4٪ من إجمالي سكان العالم أدركنا أن ما يزيد على ثلث سكان الوطن العربي محرمون من نعمة الكهرباء والتي تعدّ أحد أبسط مقومات الحياة العصرية لإنسان هذا الكوكب . ولعل في ذلك ما يعكس الواقع الاقتصادي لهذا الإقليم في العالم . على أن البيانات المشار إليها تشير إلى تنامي الوزن النسبي للوطن العربي عالمياً . فقد حقق هذا الإقليم زيادة سنوية في إنتاج الكهرباء بلغت نحو 6.16٪ ، وبذلك حقق نمواً متسارعاً بالمقارنة مع أشقائه في قارات العالم النامي قاطبةً . ولعل ذلك يرتبط بزيادة معدلات الدخل القومي للأقطار العربية النفطية بخاصة ، والتي اعتمدت أساساً لتطورها الاقتصادي المنشود .

على أنه ينبغي أن نشير إلى أن معدلات النمو التي حققتها صناعة الطاقة الكهربائية في الوطن العربي لم تكن بالقدر الذي يتناسب والإمكانيات النفطية العربية على وجه التحديد. فنصيب الفرد الواحد من إنتاج الكهرباء بلغ نحو 311 كيلو واط / ساعة . وبتعبير آخر فإن الزيادة المتحققة للفرد الواحد لم تبلغ الضعف طيلة عقد من الزمن . في الوقت الذي حقق إنتاج الفرد الواحد في تركيا التي لم تعلن عن غناها – نمواً زاد على الضعف ونيف، إذ بلغ بحدود 488 كيلو واط / ساعة. وبعبارة أخرى فإن معدلات النمو المتحققة للفرد التركي الواحد كانت أسرع بكثير مما حققه نظيره الفرد العربي طالما أنهما حظيا برقمين متماثلين سابقاً . مما يشير إلى أن تركيا أخذت تنمي مصادر طاقاتها بمعدلات أسرع بكثير من عموم الوطن العربي ، الذي أقعده غناه بموارد الطاقة النفطية عن العديد من فرص الاستثمار الاقتصادي الناجز .

وتزداد الصورة حدة لو قارنا الوطن العربي مع نظيراته دول نفطية كإيران مثلاً ، التي حقق إنتاج الفرد فيها نمواً بلغ نحو ثلاث مرات ما كان

عليه . ولعل في هذه البيانات ما يشير إلى أن النمو الذي حققته صناعة الكهرباء عربياً لا يزال دون نظيراته الأقطار المجاورة.

وإذا كان الإنتاج بظل هذه الصناعة يتسم بكونه يخضع لاقتصاديات الإنتاج الواسع ، فإن الرقعة الجغرافية العربية تمتلك مقومات تكاملها وبالتالي وحدتها، مما يجعل أمر تطوير هذه الصناعة عربياً معززاً لآليات وحدتها. من هنا تنبثق ضرورة قيام المشروعات الكهربائية المشتركة التي تتلخص أساساً هنا في الربط الكهربائي الموحد بين الأقطار العربية ، بغض النظر عن مصادر توليدها التي تتباين جيولوجياً وجغرافياً على امتداد صفحة هذا الإقليم .

أما لو قارنا نصيب الفرد العربي الواحد من إنتاج هذه الصناعة مع نظائره الدول المتقدمة، فتظهر لنا صورة يمكن أن تتخذ كهدف ستراتيجي مقارن عند التخطيط لمستقبل هذه الصناعة قومياً . فما يصيب الفرد الأمريكي الواحد يبلغ نحو 13 مرة مما يصيب نظيره الفرد العربي، من هنا ينبغي ضرورة التخطيط لمستقبل هذه الطاقة بخاصة والوزن العالمي للوطن العربي في إنتاج مصادر الطاقة الأخرى بعامة من أجل رفاهية الإنسان العربي بالتالي:

1. اتسم التطور النوعي لإنتاج الطاقة الكهربائية في الوطن العربي بطابع المحافظة ، إذ ظلت المحطات الحرارية (البخارية والغازية والديزل) تستأثر بنحو ثلثي الإنتاج في الوقت الذي حظيت المحطات الكهرومائية بالنسبة المتبقية ، وإن كانت قد شهدت وزناً نسبياً متزايداً.

وفي هذه الصورة ما يعكس الإمكانيات الجغرافية المتاحة لهذا النمط من مصادر خامات هذه الصناعة عربياً . فالوطن العربي يقع ضمن دائرة الأقاليم الجافة في العالم ، وعليه فإن إمكانية توافر المساقط المائية الطبيعية والصناعية مقصورة على دول الأنهار في بيئاتها التضاريسية المتباينة . ولنا من مصر والسودان والجزائر ولبنان والمغرب العربي والعراق وسوريا خير الأمثلة في هذا الاتجاه ، مع علمنا اليقيني بتباين معدلات النمو بين مجموعة هذه الأقطار فيما بينها أيضاً بالنسبة لهذا الموضوع أيضاً .

1. يشكل الاستخدام العام من قبل مؤسسات الدولة ومرافقها المختلفة النمط السائد لإنتاج الطاقة الكهربائية في الوطن العربي ، مما يعكس الواقع الاقتصادي للوطن العربي الذي يرزخ تحت نيره هذا الإقليم والذي يمكن

أن يكون مؤشراً على مرحلة نموه الاقتصادي التي لا تزال في بداياتها تقريباً طالما أن توفير الكهرباء بهذا الشكل- المؤسسات العامة – غالبيته للاستهلاك في الإنارة والاستخدامات المنزلية بخاصة، يؤكد ذلك أن الأقطار العربية الأقل نمواً من أشقائها كالصومال وموريتانيا والسودان وجيبوتي تكاد لا تحظى سوى بإنتاج المؤسسات العامة للكهرباء فقط . فدرجة تطورها الاقتصادي الحالية هي المسؤولة عن غياب إنتاج المؤسسات الخاصة التي تنتج الكهرباء لتغطية احتياجاتها الصناعية على وجه التحديد .

2. على أنه ينبغي أن نشير الى أنه بالرغم من نمو الطاقة الكهربائية الأسمية في الوطن العربي طيلة سنوات سلم التطور إلاّ أنها دون نظرائها الأقطار المجاورة كتركيا وإيران مثلاً . فقد حققت الطاقة الأسمية هذه زيادة سنوية بلغت نحو 5.81٪ و 6.64٪ في كل من تركيا وإيران على الترتيب مقابل 5.75٪ للوطن العربي ، مما يؤكد مرة أخرى ما ذهبنا إليه.

3. تصدرت أقطار مصر والمغرب والكويت والجزائر والعراق ولبنان وسوريا وتونس قائمة المنتجين العرب ، وحافظت على مرتبتها الأولى. وتقدمت الكويت لتحل بالمرتبة الثانية والعراق بالمرتبة الثالثة والجزائر بالمرتبة الرابعة ، وانحسرت المغرب إلى المرتبة الخامسة وقفزت السعودية إلى المرتبة السابعة ، وحافظت تونس على موقعها بالمرتبة الثامنة وهكذا . ولعل مفاد هذا التغيير في الوزن النسبي للأقطار العربية يرتبط أساساً بالتطور الاقتصادي الذي تشهده الأقطار العربية النفطية بوجه خاص كالكويت والسعودية والعراق .

4. ولعل تطور استهلاك الطاقة الكهربائية في الوطن العربي يؤكد المسار الذي بدأنا تحديده وهو أن الأقطار العربية النفطية أخذت تتبوأ مركز الصدارة في مجمل هذا النشاط : إنتاجاً واستهلاكاً ، وعموماً فإن معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة في الوطن العربي بلغ خلال الفترة 1969-1979 نحو ثلاث مرات ما عليه الحال بالنسبة لمعدلات النمو العالمية في هذا المجال (15٪ مقابل 5٪ على التوالي). أضف إلى ذلك أن معدلات النمو العالمي شهدت سنوات تناقص تدريجي أكثر مما شهده الاستهلاك العربي، ولعل ذلك يرتبط بمرحلة النمو الاقتصادي والسكاني الذي يشهده إقليم الوطن العربي . فمثلاً ما يصيب الفرد الواحد من استهلاك الطاقة الكهربائية في البحرين نحو 9900 ك / و / س، وقطر

6800 ك / و / س ، والكويت بلغ نحو 6770 ك / و / س ، والإمارات المتحدة نحو 5100 ك / و / س ، وفي ليبيا زهاء 1530 ك / و / س مقابل 11 ك / و / س فقط للفرد في الصومال ، وزهاء 26 ك / و / س للفرد اليمني الشمالي و 65 ك / و / س للفرد السوداني و 95 ك / و / س للفرد الموريتاني ، وهكذا .

5. تتربع مصر على عرش منتجي الطاقة الكهربائية في الوطن العربي إنتاجاً حالياً وقدماً تاريخياً ، وهي تسهم بنحو 27.81٪ من إجمالي الإنتاج العربي . وترجع صناعة الكهرباء فيها إلى عام 1859 عندما أقيمت أولى محطاتها الحرارية معتمدةً على الديزل في بعض المدن الرئيسة ، أي بعد قرابة 13 عاماً فقط من إقامة الولايات المتحدة الأمريكية للمشاريع الكهربائية فيها (1882) ، ومنذ عام 1952 بدأ الإنتاج فيها يتطور بسرعة أثر الثورة المصرية فارتفع الحمل الأقصى من نحو 110 ميكاواط عام 1952 إلى زهاء 2555 ميكاواط ، أي بمعدل نمو بلغ 12.8٪ سنوياً في المتوسط . ومن الجدير بالذكر أن عهد مصر بالطاقة الكهرومائية بدأ عام 1960 بعد تشغيل محطة خزان أسوان بطاقة 345 ميكاواط ، وفي عام 1967 بدأت أولى مراحل تشغيل محطة كهرباء السد العالي بطاقة 2100 ميكاواط ، وقد تمّ حتى الآن استغلال نحو ثلثي طاقة النقل الكهربائية، ومن المؤمل استثمار مصادر طاقة أخرى من النيل والبحر الأحمر والبحر المتوسط في المدى البعيد، وهي الآن بصدد بناء محطات نووية لتوليد الكهرباء.

وعموماً ، في مصر الأنواع الثلاثة الرئيسة لمحطات توليد الكهرباء : الحرارية والغازية والمائية ، ومن أهم هذه المحطات ، هي :

آ. محطة كهرباء أبي قير البخارية وتبلغ قدرتها المركبة 600 ميكاواط .

ب. محطة كهرباء السويس البخارية بطاقة 300 ميكاواط .

جـ. محطة كهرباء الإسماعيلية بطاقة 300 ميكاواط .

د. محطة طاخا الغازية بطاقة 180 ميكاواط .

هـ. محطة حلوان الغازية بطاقة 120 ميكاواط .

و. محطة شبرا الخيمة البخارية بطاقة 3 × 300 ميكاواط .

ز. محطة قناطر النيل المائية بطاقة 160 ميكاواط .

س. محطة توليد خزان أسوان بطاقة 300 ميكاواط .

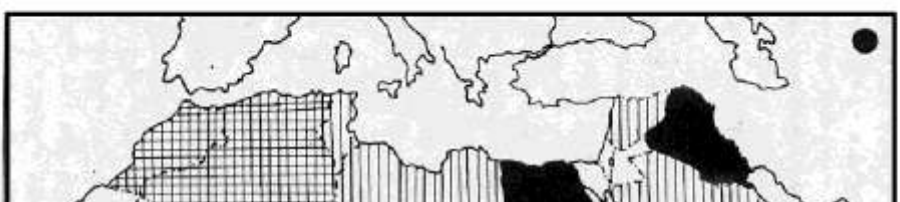
ح. محطة توليد منخفض القطارة بطاقة 600 ميكاواط .

خ. محطة توليد السخنة وعتافة ومنخفض العضات بطاقة 2040 ميكاواط .

وتلي مصر أهمية الكويت التي تتأثر بزهاء 12.88٪ من إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في الوطن العربي ، ولا يرجع إنتاج الكهرباء في الكويت إلى أبعد من العقود الأربعة الماضية من هذا القرن . وتعدّ المحطات القائمة حالياً من المحطات الغازية التي تعتمد الغاز الطبيعي .

ويأتي العراق بالمرتبة الثالثة وهو يهيمن على نحو 10.07٪ من إجمالي الإنتاج العربي ، ولعلّ العراق يحظى بالمرتبة الثالثة أيضاً بالنسبة لتاريخ إنتاجه للطاقة الكهربائية . فالمحاولات الأولى ترجع إلى عام 1912 ، ولعلّ تأخر العراق إلى هذا التاريخ يقترن بأساليب السيطرة العثمانية المعروفة . هذا وقد أقيم أول مشروع كهربائي بمدينة بغداد عام 1917 ثم تلته محطات أخرى في بغداد والموصل وكركوك والبصرة والناصرية وصلاح الدين والسليمانية . وفي العراق الأنواع الثلاثة الحرارية والغازية والكهرومائية ، إلاّ أن ما شهدته الأعوام 1990-2008 يحملنا على القول أن العراق يعيش بظلام شبه تام تقريباً. وتحتل الجزائر المرتبة الرابعة ، وهي تظفر بزهاء 9.95٪ من إجمالي الإنتاج العربي ، وفي الجزائر محطات حرارية وغازية وكهرومائية.

أما المغرب فتأتي بالمرتبة الخامسة ، وهي تحظى بنحو 7.86٪ من الإجمالي العربي، وتولّد الطاقة الكهربائية في المغرب من مصدرين رئيسين ، هما : مياه السدود من جهة ، والفحم الحجري وزيت الوقود من جهة أخرى . وهناك خطة لتطوير هذه الصناعة في المغرب . ذلك من خلال المخطط – كما يعبّر عنه مغربياً – الثلاثي . إذ شرع ببناء سد إدريس الثاني 2×20 ميكاواط ووادي المخازن 1×34 ميكاواط ، والمسررة 66/2 ميكاواط ومشروع القنيطرة (محطة حرارية) 75/2 ميكاواط ، إلى جانب العديد من المحطات الكهرومائية الأخرى مستغلةً ظروف البلاد الطوبغرافية والهيدرولوجية الملائمة .



شكل 2-7

توزيع أقاليم إنتاج الطاقة الكهربائية في الوطن العربي

تحظى المملكة العربية السعودية بالمرتبة السادسة ، فهي تساهم بزهاء 5.35٪ من إجمالي الإنتاج العربي ، ويأتي كهرباء السعودية من مجموعتين من محطات توليد القوة الكهربائية . المجموعة الأولى وتشمل الشركات الأهلية باستثناء تلك العاملة في المنطقة الشرقية وأرامكو . أما المجموعة الثانية فتشمل الشركات المكونة للشركة السعودية الموحدة (سكيكو) التي تشمل المنطقة الشرقية بما فيه الجبيل وأرامكو . كما أن هناك مصدراً آخر لتوليد الطاقة الكهربائية من مصانع تحلية المياه التي سيكون بمقدورها إنتاج 22100 جيجاوات / ساعة يمكن استخدامها عند تنامي الطلب بشكلٍ سريع في حالات حمل الذروة .

وتلي المملكة العربية السعودية أهمية سوريا التي تظفر بزهاء 4.37٪ من إجمالي الإنتاج العربي ، وبعد عام 1903 تاريخ بدء هذا النشاط في سوريا ، حيث تمّ تأسيس الشركة العثمانية للجرد والتنوير الكهربائي في دمشق ، ثم تلتها عدة مشروعات لاحقة في دمشق وحلب ومدن سوريا الأخرى كالسويداء واللاذقية ودير الزور والحسكة وطرطوس . ثم تطورت هذه الصناعة بشكلٍ سريع بعد عام 1965 عندما تمّ الربط الكهربائي بين كافة المحافظات ، كما تمّ إنشاء سد الفرات الذي تضمنت المرحلة الأولى منه (1974) انجاز ثلاث محطات بطاقة 100 ميكاواط ، وأنجزت الوحدات الثمان الأخرى بحلول عام 1978 بطاقة 800 ميكاواط، هذا ومن المؤمل أن تصل القدرة التوليدية للمحطات الكهربائية في كافة أنحاء القطر السوري إلى 20623 ميكاواط/ساعة .

ثم تأتي الأقطار العربية الأخرى تباعاً في الأهمية النسبية وهي تونس ولبنان وليبيا والبحرين والسودان والإمارات والأردن وعمان واليمن وموريتانيا وجيبوتي والصومال.

2-3-3-2 الهيكل الإقليمي لإنتاج الطاقة الكهربائية في الوطن العربي

إن هناك إمكانية لإيجاد أربعة أنماط إقليمية لإنتاج الطاقة الكهربائية في الوطن العربي، وهي :

1. إقليم الإنتاج العالي (+ 5000 مليون كيلوواط / ساعة).
2. إقليم الإنتاج المعتدل (+ 3000-5000 كيلوواط / ساعة).
3. إقليم الإنتاج الواطئ (+1000-3000 كيلوواط / ساعة).
4. إقليم الإنتاج الواطئ جداً (-1000 كيلوواط / ساعة).

يقع تحت لواء الإقليم الأول كل من مصر والكويت والعراق ، يساهم هذا الإقليم بنحو نصف (51٪) من إجمالي إنتاج الكهرباء في الوطن العربي ، وهذا الإقليم يحتضن دول الإنتاج الحراري والكهرومائي الأولى في الوطن العربي ، بحكم غناه الجغرافي والجيولوجي وهو لا يعول سوى ثلث سكان هذا الوطن تقريباً ، فهو إذن يمثل بحق الأقطار الأكثر تطوراً في وطننا العربي الكبير .

غير أن الإقليم الثاني لا يحتضن سوى قطرين فقط هما الجزائر والمغرب، وهو يشابه نظيره في كونه يجمع بين منتجي الكهرباء الحراري والكهرومائي معاً بحكم ظروفهما الجغرافية والجيولوجية وهذا الإقليم لا يعول سوى أقل من ربع سكان الوطن العربي ، وهو يسهم بنحو 18٪ من إجمالي الإنتاج العربي .

أما الإقليم الثالث فيحتل قاعدة أعرض من سابقيه ، وهو بذلك فرض سيادته على كل من سوريا ولبنان وتونس والسعودية وليبيا ، وهو يشابه سابقيه في كونه يحظى بالنمط الإنتاجي ذاته وهو لا يعول سوى أقل من ربع سكان الوطن العربي بقليل ويسهم بنحو خُمس إجمالي الإنتاج العربي من الكهرباء .

بيد أن الإقليم الرابع وهو الأعرض قاعدة ويقع تحت لوائه كل من قطر والأردن والسودان واتحاد الإمارات والبحرين وعمان وموريتانيا والصومال واليمن وجيبوتي. لا ينتج من الكهرباء إلاّ بما يهبط عن 11٪

بقليل من إجمالي الإنتاج العربي، في الوقت الذي يعول نحو ربع إجمالي سكان الوطن العربي ، ومن هنا ندرك واقع التخلف الاقتصادي الذي ترزح تحته جموع شعبنا العربي في هذه الرقعة الجغرافية الكبيرة .

ولعل الحاسة القومية تحتم علينا أن نذكر أن الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة يستأثر بما يوازي 23.77٪ من إجمالي الإنتاج العربي من الكهرباء في الوقت الذي لا يعول من السكان سوى أقل من 2٪ فقط ، مما يعكس واقع النمو الاقتصادي الذي أرادته له الدول الكبرى في العالم لتحقيق أهدافها في التوسع اللا مشروع على حساب وطننا الكبير ، كما ينبغي أن تكون هذه الصورة حافزاً إلى جانب العديد من الصور المشابهة الأخرى – للعمل العربي المشترك في اتجاه التكامل فالوحدة العربية .

وإجمالاً للقول، فإن هذه الأقاليم تجسد واقع التجزئة للوطن العربي ، وعليه، فإن معرفتنا بجغرافية وجيولوجية الوطن العربي تدفعنا إلى القول بضرورة اعتماد مبدأ التخطيط القومي لإمكانيات هذه الأمة . وعليه ، فإن اعتماد مبدأ الاعتماد على الذات والتخطيط المشترك لهذه الصناعة عربياً يمكن أن يوجد أربعة أقاليم إنتاجية لهذه الصناعة لاحقاً . وهذه الأقاليم لا تمثل كيانات نظرية منفصلة بل هي وحدات تهدف إلى تكتيل هذه الرقعة جغرافياً بإقليم واحد فيما لو أحسن الربط الكهربائي بينها اقتصادياً ووفق نموذج التعاون بين أوروبا الغربية والشرقية التي تعدّ متحفاً اثنوغرافياً متناقضاً فيكيف ضمن أمة عربية واحدة ؟ على أننا لم نغفل بعض بذور التعاون المشترك في مجال الارتباط الكهربائي بين الأقطار العربية كالاتفاق السوري اللبناني لتنفيذ شبكات الربط بينهما ، والاتفاق بين سوريا والأردن ، وسوريا والعراق والكويت وتونس والجزائر .

وهذه الأقاليم هي :

1. إقليم الخليج والجزيرة العربية : ويضم القطار الخليجية العربية : العراق – الكويت – السعودية – البحرين – قطر – اتحاد الإمارات – عمان – اليمن.
2. إقليم العالم السوري (بلاد الشام) ويشمل سوريا ولبنان والأردن وفلسطين (المحتلة).
3. إقليم وادي النيل والأقطار المجاورة ويشمل مصر والسودان والصومال وجيبوتي .

4. إقليم الشمال الأوسط والغربي العربي الأفريقي ويضم تونس وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا .

ب. التركيب النوعي للقدرات التوليدية للطاقة الكهربائية في الوطن العربي

1. تتمثل استطاعة التوليد الكهربائي في الوطن العربي بكافة أنواع المحطات القائمة في العالم حالياً عدا المحطات النووية التي ينتظر أن تدخل قائمة الإنتاج مع حلول عام 2010 في بعض الأقطار العربية . وتعدّ المحطات الحرارية البخارية هو النمط السائد في إجمالي الوطن العربي . إذ تستأثر بنحو 36.35٪ من إجمالي القدرة التوليدية ، تليها أهمية الطاقة الكهرومائية التي تظفر بزهاء خُمس (21.16٪) من إجمالي القدرة التوليدية العربية . وهي بذلك تشابه نصيب نظيرتها المحطات الغازية (20.12٪) . أما محطات التوليد الذاتي (وهي في الحقيقة بخارية أو غازية في معظمها) والديزل فيسهم كل منهما بنحو 17.35٪ و 4.20٪ على التوالي .

ويمكن تعليل زيادة الأهمية النسبية للمحطات البخارية ببعض خصائصها الفنية والاقتصادية والبيئية المرغوب فيها . فهذه المحطات تعمل بكافة أنواع الوقود وبكفاءة حرارية عالية . بالإضافة إلى دينامية عملها وإنتاجها بالتالي . ناهيك عن متطلباتها المحدودة في الصيانة والاستثمار والتشغيل. وعليه، فليس من المستغرب أن تكون النمط السائد لمحطات الإنتاج في أقطار وطننا العربي الذي يشهد أولى مراحل نموه الاقتصادي.

وتقترن الأهمية النسبية للمحطات الكهرومائية في الوطن العربي بكونها السبيل إلى تحقيق استخدام أفضل لموارد الثروة الطبيعية التي تتمثل هنا بالمساقط المائية .

وهذه المحطات تعمل لفترة طويلة تكاد تكون ضعف المدة المتوقع لنظيرتها من الأنماط الأخرى وتقدر بنحو 60 عاماً . وهي كسابقتها ذات مزايا اقتصادية مرغوب فيها، لكنها تفوقها مرونة في التشغيل السريع وبذلك تشابه المولدات الغازية. ولكنها أيضاً تتفوق على كافة أنماط المحطات الأخرى بكونها مصدر طاقة نظيفة لا تسبب أي نوع من التلوث البيئي . وهي طاقة رخيصة عندما تكون المحطة مكملة لمشروعات الري كالسد العالي بمصر وسدي سامراء ودوكان في العراق . ولكنها تفقد هذه المزية الاقتصادية إذا كان المشروع قاصراً على توليد الكهرباء كمشروع منخفض القطارة في مصر ، هذا فضلاً عن أن محطات توليد الطاقة الكهرومائية ذات كفاءة عالية جداً تبلغ 95٪ من الطاقة المعطاة مقابل 33٪ فقط في حالة المولدات الحرارية وقد تنخفض في بعض الأحيان إلى 25٪.

ولعلّ الخصائص التقنية والاقتصادية ونمو حمولات الذروة هي المسؤولة عن شيوع المحطات الغازية . فتكاليف إنشاء هذه المحطات تساوي نصف تكاليف نظيراتها المحطات البخارية . ناهيك عن سماتها الأخرى المتمثلة في تقصير الزمن وديناميةالتشغيل والإنتاج السريع .

وتظل الأهمية النسبية المتدنية لمحطات الديزل مقرونة بتكاليف تشغيلها وصيانتها الباهظة التي تبلغ نحو ثلاثة أمثال ما تتطلبه المحطات البخارية على سبيل المثال ، وهذه المحطات التي تشغل بزيت الديزل تعمل بكفاءة حرارية واطئة كما أنها تتصف بارتفاع مصروفات العمل والاندثار والسرعة.

2. تغلب صفة الانتشار الجغرافي على المحطات البخارية والغازية ومحطات الديزل في الوطن العربي ، في حين تتسم المحطات الكهرومائية بسمة التركز الجغرافي في هذا الإقليم . ذلك يرتبط بالمقومات الجيولوجية والجغرافية المطلوبة لإدامة هذا النمط من المحطات ، فضلاً عن الاعتبارات الاقتصادية . فحيثما أشارت الطبيعة طوبغرافياً وهيدرولوجياً بإمكانية إقامة المحطات الكهرومائية نجدها تنتشر كعقد منثورة على طول مجرى النيل الأعلى في مصر والسودان .

والصورة ذاتها تتكرر بالنسبة لأنهار العراق ولبنان والجزائر وتونس وسوريا والمغرب. إن الاتجاه نحو تنويع مصادر الطاقة الكهربائية بخاصة ومصادر الطاقة الأخرى بعامة تعدّ ظاهرة جيدة يمكن أن تساهم في تعزيز القوة التفاوضية العربية في مجالات الطاقة.

إلاّ أنه ينبغي أن نشير إلى أن مصادر خامات بقية المحطات تعدّ من الأمور الأسهل توفيراً. لذلك فإن الأقطار العربية التي تمتلك ظروفاً طبيعية ملائمة للمحطات الكهرومائية نجدها تحتضن كافة الأنماط الأخرى من المحطات . وعموماً فإن المحطات الكهرومائية تؤدي دوراً بارزاً في ثلاثة أقطار عربية فقط هي مصر وسوريا والمغرب . إذ تساهم بنحو 61٪ و 58٪ و 44٪ من إجمالي الاستطاعة التوليدية للمحطات الكهربائية العربية، بينما تساهم بدرجة أقل في الأقطار العربية الأخرى: لبنان والجزائر والعراق وتونس.

حاصل ما تقدم ، فإن الصورة الحالية للطاقة الكهربائية في الوطن العربي **تعاني من مظاهر التخلف القومي والقطري** بسواء ، فعلى المستوى القومي تشير البيانات المتاحة إلى أن ثلث سكان الوطن العربي محرومون من التيار الكهربائي الذي يعدّ – وكما أسلفنا – من أولى متطلبات الحياة الإنسانية المعاصرة، وتزداد الصورة حدة لو تتبعنا التوزيع المكاني على

المستوى القطري ، فهناك أقطار عربية كاليمن وموريتانيا لا تتجاوز نسبة المزودين بالتيار الكهربائي عن 5٪ فقط لكل منهما . وهذا يعني أن 95٪ من سكان هذين القطرين مازالوا لم يشهدوا في مساكنهم نور التيار الكهربائي. ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن هناك أقطاراً عربية غنية بمصادر الطاقة الكهربائية وغيرها لكنها لم تحقق طموحات أبنائها كالسودان الذي تبلغ نسبة المزودين فيه بالتيار الكهربائي نحو 8.3٪ فقط . هذا وتقف لبنان والكويت والبحرين وقطر بالمرتبة الأولى في مجال تزويد السكان بالكهرباء (99٪ و 98.2٪ و 98.0٪) ولعل ذلك يرتبط باهتمامات الشركات الأجنبية العاملة في هذه الأقطار على وجه التحديد .

ومما تجدر الإشارة إليه أن ملامح هذه الصورة ستظل كذلك ما لم يواكبها تخطيط قطري وقومي لرفع حجم السعة المؤسسة لوحدات هذه الصناعة . والبيانات المتاحة في هذا المجال تؤكد الحقائق المشار إليها آنفاً . فالسعة المؤسسة في قطر تبلغ نحو 2436 كيلوواط لكل ألف نسمة في اليمن و 5 في الصومال و 13 في السودان و 29 في موريتانيا . على أنه ينبغي أن نتذكر أن السعة المؤسسة في الأقطار المتطورة تبلغ 1582 كيلوواط لكل ألف نسمة.

والآن لنتساءل : **هل هذه هي الصورة المنشودة لقومية النفط أم للقومية العربية أم لقومية التحرير والوحدة** ؟ مرة أخرى نؤكد أن العمل العربي المشترك في اتجاه التطوير العملي للإنسان العربي هو التكتيك الأنسب لحل مشكلات الخريطة العربية .

3-3-3-2 تحليل عوامل التوطن ومقومات الموضع لوحدات الطاقة الكهربائية في الوطن العربي

تتضافر عدة عوامل في توطين وحدات الصناعة الكهربائية منها ما يؤثر بشكل مباشر في الإنتاج وكلفه ومرونته ومنها ذات التأثير غير المباشر، منها ما يرتبط بالموقع (الجغرافية)، ومنها ما يحكمه الموضع (الجيولوجيا). وعليه فإننا سنوجز هاتين المسألتين بما يأتي:

أ. عوامل التوطن

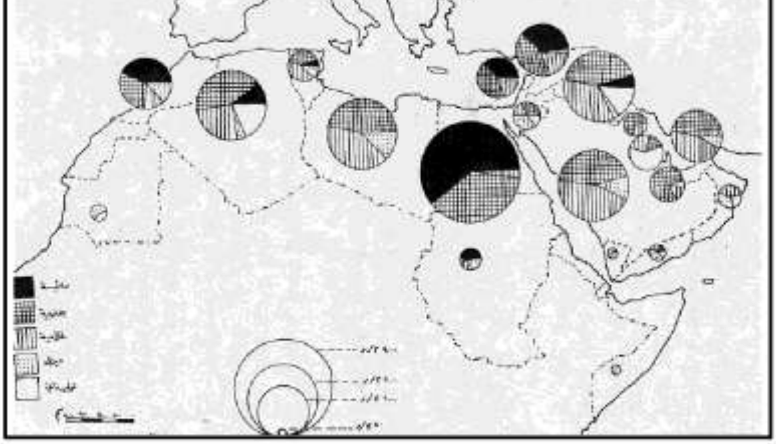
1. الوقود

تنتج الطاقة الكهربائية عن تحويل أنواع متباينة من مصادر الوقود التي تعدّ المادة الخام الرئيسة في المحطات الحرارية . وعليه ، فهي تشكل نحو ثلث إجمالي نفقات الإنتاج في هذه المحطات (30٪-36٪). إلاّ أن هناك تبايناً نوعياً بالنسبة لأنواع الوقود المستخدمة، وبالتالي انعكاس ذلك على نفقات توليد الكهرباء. إذ إن الكلفة ترتفع في حالة استخدام زيت الغاز إلى الضعف فيما تتماثل في حالة الغاز والبخار . وعموماً فإن الأقطار العربية الغنية بالغاز الطبيعي تتمتع بوفورات متميزة في هذا المجال بالمقارنة مع تلك الأقطار التي تستخدم الزيوت الثقيلة وزيت الغاز .

وترتيباً على ما تقدم ، يمكن **أن يكون الوقود عاملاً مهماً من عوامل توطين** وحدات هذه الصناعة . ولما كانت مصادره متباينة عربياً فإنه يمكن أن يكون التخطيط المشترك قومياً لهذه الصناعة هو وحده الكفيل بتحقيق استخدام أمثل لموارد الثروة العربية . ولعّل هذا يقودنا إلى القول بضرورة اعتماد مبدأ التخصص الإنتاجي والتكامل الأفقي بين وحدات هذه الصناعة على مستوى هذا الوطن .

2. السوق

تخضع صناعة الطاقة الكهربائية **لاقتصاديات الحجم الواسع** في كافة مراحل عملياتها ونشاطاتها. وعليه ، فإن التخطيط العربي المشترك باعتماد أسلوب الربط الكهربائي المبرمج هو الأسلوب الأفضل لتطوير واقع هذه الصناعة عربياً قد ييسر إيصالها إلى كافة أبناء شعبنا العربي .



يبها

3. النقل

تنبع أهمية هذا العامل من عدة اعتبارات لعل أهمها ضرورة إيصال الوقود إلى محطات التوليد أولاً وإيصال التيار للمستهلكين ثانياً. وعليه، فإن النقل هنا يعني نظاماً دقيقاً ومتنوعاً تبعاً لنوع المحطات والوقود المستخدم وقدرة المنقول. فهو إذن يتضمن وسائل النقل العادية ، فضلاً عن المواصلات السلكية من المولدات إلى المستهلكين . **وإذا كان الأمر كذلك فثمة عامل مهم يؤدي دوراً بارزاً في كفاءة النقل إلاّ وهو طوبغرافية المنطقة . فتباين التضاريس ودرجة تعقيدها إلى جانب مواقع الاستيطان البشري والنشاط الاقتصادي تؤدي دوراً بارزاً في تكاليف النقل . وعموماً فإن الوطن العربي يتسم بسمة الانبساط مما يقلل من هذا الاعتبار في توطين وحدات هذه الصناعة .**

4. العمل

تتطلب صناعة الكهرباء عملاً ماهراً بحكم طبيعة تقنية هذه الصناعة بوحداتها المختلفة وبمعدل عاملين لكل ميكاواط . ويساهم العمل بنحو 13٪ من إجمالي نفقات الإنتاج بوحدات هذه الصناعة .

وتعدّ هذه النسبة عالية في صناعة الكهرباء التي تعدّ بحق إنموذجاً جيداً **للصناعات الرأسمالية** وعموماً فإن هذا العامل لا يشكل عقبة أمام تطويرها عربياً بحكم التطور النوعي الذي شهدته بعض الأقطار العربية في مجال الهندسة الكهربائية .

ب. مقومات الموضع

1. المكان

تتطلب محطات التوليد الكهربائي مساحات واسعة من الأراضي المنبسطة لتغطية احتياجات مرافقها المتعددة شريطة أن تكون ذات بنية قوية تؤهلها لمقاومة الاهتزازات المختلفة المنبعثة عن عنفات التوليد الكهربائي . ويمكن أن نستشهد ببعض المحطات الكهربائية والعاملة في العراق بالنسبة لهذا الاعتبار ، فمحطة الصرافية تمتد على مساحة 25 ألف متر مربع ومحطة الدورة البخارية تمتد على مساحة 75 ألف متر مربع .

2. المياه

تدخل المياه العذبة النقية في صناعة توليد الكهرباء بصيغتين مختلفتين، الأولى : كون المياه مادة خام في توليد البخار في المحطات

الحرارية . والثانية تستخدم المياه لأغراض التبريد والأغراض الصناعية الأخرى . وعموماً ينبغي على المحطة الكهربائية إقامة منشآت إسالة مياهها الخاصة للتنقية الدقيقة للمواد لئلا تلحق أضراراً بالغة بعنفات التوليد مما يؤدي إلى دمارها، ولا يشكل هذا الاعتبار عقبة كبيرة في إقامة هذه المحطات في الأقطار العربية التي تحتضن أنهاراً دائمة الجريان، إلاّ انه غير كذلك في الأقطار الخليجية التي تمتد إلى تحلية مياه البحر .

3. تصريف الفضلات

تتسم محطات التوليد الكهربائية ببعض السمات غير المرغوب فيها بيئياً مما يلحق أضراراً عامة بالصحة العامة للمواطنين ما لم تراع قواعد حفظ البيئة من أخطار التلوث المباشر وغير المباشر .

إذ تنبعث غازات ودخان كثيف عن بعض محطات التوليد الحرارية يقدر بنحو طن واحد كل ساعة في المحطات الصغيرة كمحطة الصرافية (بغداد) بالعراق، ونحو 5 أطنان لكل ساعة بمحطة كبيرة الحجم كمحطة الدورة في العراق. فضلاً عما تسببه من ضوضاء تزعج السكان وتقلقهم . هذا ناهيك عن أن تصريف المياه الساخنة قد يلحق أضراراً فادحة في بعض أنواع الكائنات الحية في بيئات تواجدها ، هذا ما يعبّر عنه بالتلوث الحراري، وعليه فقد عمدت العديد من دول العالم المتقدم إلى إعادة تبريد المياه قبل تصريفها ثانياً تجنباً لهذا الموضوع .

حاصل ما تقدم فإن كافة عوامل التوطن ومقومات المواضع الضرورية لوحدات هذه الصناعة مما يمكن للوطن العربي توفيره بجدارة ، لكن من خلال مشروعاته المشتركة .

4-3-3-2 مستقبل إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في الوطن العربي

يبدو أن هناك تحفظاً كبيراً في بعض الأقطار العربية فيما يتعلق بنشر بيانات توليد الطاقة الكهربائية فيها . وترتيباً على ذلك فإننا سنحاول تكوين بعض ملامح الصورة المستقبلية للنشاط العربي في مجال الطاقة الكهربائية حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

1. إن الطلب على الطاقة الكهربائية عادةً ينمو بوتائر سريعة تزيد بحدود 80٪ عادةً عن نسب نمو الطلب على الطاقة الكلية . والدراسات المتاحة في

هذا المجال تشير إلى أنه يتوقع أن ينمو الطلب العربي على الطاقة الكهربائية .

كما أن استهلاك الفرد العربي سوف يرتفع إلى 4000 كيلوواط / ساعة، وهذا يشير إلى أن معدل ما يستهلكه الفرد العربي سوف يتضاعف أكثر من خمس مرات. إذ أنه مع ذلك سيظل دون نصف نظيره الفرد العالمي، ومع ذلك فإنه سيبلغ ضعف نصيب نظيره الفرد في العالم النامي.

كما تظهر البيانات أن نسبة مساهمة الوطن العربي من الطاقة الكهربائية العالمية سوف يبلغ 2.04٪ فقط بحلول عام 2010. وهذا يعني أنها ستظل دون تحقيق متطلبات كافة سكان الوطن العربي الذي من المتوقع أن ترتفع حصته من سكان العالم إلى زهاء 8.33٪.

2. يزخر الوطن العربي بإمكانيات جيولوجية وجغرافية متميزة في مجال توليد الطاقة الكهربائية ، فالوطن العربي غني بموارده النفطية والغازية ، وهو يحتل نحو ثلاثة أخماس وثلث الاحتياطي المؤكد لموارد هاتين الثروتين على التوالي . وهو يساهم بنحو ثلث وخُمس الإنتاج العالمي منهما. وهو يغذي السوق العالمية بنحو 54٪ من احتياجاتها من النفط الخام . وهذا يشير إلى غنى المنطقة العربية بخامات المحطات الحرارية والغازية جملةً. أما بالنسبة للمحطات الكهربائية فإن البيانات المتاحة تشير إلى أن نحو 40٪ من إمكانيات هذا النمط من الطاقة لا زال دون الاستغلال. إذ قدرت المصادر الإجمالية الممكن استغلالها اقتصادياً في الوطن العربي للطاقة الكهرومائية بنحو 41400 ج . و . س (11 . م. ط . م . ن) ، وهذه الإمكانيات تتوزع في عدد من الأقطار العربية (المائية) كالعراق والسودان ومصر والمغرب بالدرجة الأولى .

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن معامل الاستثمار في مجال الطاقة الكهرومائية الذي يتسم بارتفاعه مما يجعل الاستثمار المخصص في مجال هذه الطاقة غير مرغوب فيه اقتصادياً، إلاّ إذا كان جزءاً من مشروعات الري. ونظراً لضعف القدرة التمويلية العربية لبعض الأقطار المالكة لموارد هذه الثروة، فإن التمويل العربي المشترك ضمن الأقطار النفطية يمكن أن يحقق تطوراً بارزاً لهذه الصناعة عربياً ويقود إلى تكاملها وبالتالي وحدتها. على أنه ينبغي أن نشير إلى أن حجم الاستثمارات في قطاع توليد الكهرباء في الوطن العربي بلغ زهاء 33 بليون دولار خلال الفترة 1979-1990 . إن هذه الاستثمارات لا تشكل تكاليف النقل والتوزيع. إذ قدرت هذه بنحو 50٪

من تكاليف التوليد ، فإن الاستثمارات المذكورة أعلاه سترتفع بنسبة 50٪ وعلى هذا الأساس فإن الاستثمارات المطلوبة لقطاع الكهرباء من نهاية السبعينات وحتى 2000 قد بلغ زهاء 125 بليون دولار بأسعار عام 1979.

ولعل من نافلة القول أن نذكر أن الطاقة الكهرومائية في الوطن العربي قامت بتوفير استهلاك (4)/م/ط/م/ن. إن قيمة هذا الوفر بأسعار العام المذكور بلغت نحو 400 مليون دولار . كما أن استهلاك الوقود قلل من إنتاج الطاقة الكهربائية بلغ 13.50م/ط/م/ن، ووجود الطاقة المائية قد عمل على تخفيض تكاليف الوقود لإنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 24٪، وقد بلغ الوفر في الأقطار الثمانية المنتجة للطاقة الكهربائية الكهرومائية نحو 39٪ لثرواتها .

وكذا يتضح أن الخريطة العربية تعاني من نقص قومي وتباين قطري غير عادل لإنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية ليس عبر سنوات سلم التطور بل من خلال صورتها الحالية وحتى ملامحها المستقبلية . مما يقتضي ضرورة التخطيط القومي المشترك لهذه الصناعة عربياً بما يهيئ استخدام أفضل ثرواتها قومياً أولاً ويتناسب وسماتها الفنية والاقتصادية ثانياً ، ويجعل آليات تكاملها فوحدتها ثالثاً .

إن اعتماد مبدأ المشروعات المشتركة في التوليد والربط الكهربائي يعدّ الأسلوب الأمثل في هذا الاتجاه . طالما أن هناك روابط مصيرية عليا. ناهيك عن تكامل المقومات الجيولوجية والجغرافية والاقتصادية ضمن هذه الرقعة الجغرافية التي أتاحت فرص التخطيط الإنتاجي والتكامل الأفقي بسواء .

إن المستقبل الأفضل للخريطة العربية في مجال هذه الصناعة لا يمكن النظر إليه من خلال المبدأ المشار إليه آنفاً ، وهنا نجد من الأنسب طرح فكرة إقامة الاتحاد العربي للطاقة الكهربائية يأخذ على عاتقه مهمة مسح الإمكانات العربية المتاحة في هذا المجال والتخطيط والتنسيق في استثمارها وبشكلٍ يخدم قضايا الأمة وتقدمها بشكلٍ ملموس. إن العمل المشترك في مجال هذه الصناعة يمكن أن يكون أيسر من غيره من فروع الصناعات الأخرى بحكم طبيعة تقنية هذه الصناعة واقتصادياتها ، مما يجعل أمر تنفيذ هذا المبدأ أمراً قائماً وممكناً إلى حدٍ كبير.

4-2 جغرافية النشاط التجاري

1-4-2 السمات العامة للتجارة البينية العربية

1-1-4-2 تتسم التجارة البينية العربية بتواضعها مقارنةً مع حجم التجارة الخارجية ، وهي بحدود 15 مليار دولار سنوياً لكل من الصادرات والواردات وفي ذلك ما يعكس هيكلية الاقتصاد العربي وضيق قاعدة مصادر دخله ، فهو اقتصاد أحادي السلعة رهين في هيكله وتركيبه لسلعته الأولى وهي النفط الذي يهيمن على زهاء 99٪ من مصادر العملات الصعبة لبعض الدول النفطية العربية ، وعليه فإن صفة التماثل في الإنتاج والمحدودية في عدد السلع المعروضة للاتجار بين الدول العربية تركت بصماتها على واقع التجارة البينية العربية .

2-1-4-2 تهيمن الدول العربية النفطية على إجمالي حركة التجارة البينية العربية وتظهر هذه الصورة بشكلٍ واضح في مجال الصادرات ، فقد استأثرت المملكة العربية السعودية على نحو 45.72٪ من إجمالي صادرات الوطن العربي البينية ، تلتها كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين اللتين طفرتا بزهاء 23٪ من إجمالي الصادرات العربية البينية، وبعبارة أخرى ، فإن ثلثي صادرات الوطن العربي البينية تنساب من ثلاث دول عربية وهي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ، وكما يوضح ذلك الجدول الآتي:

الجدول (2-4-1)

مساهمة التجارة البينية العربية الإجمالية 2001-2005

	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	7.2	8.5	8.2	8.3	8.1
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	10.2	11.6	10.9	11.2	12.4
متوسط حصة التجارة البينية العربية إلى التجارة العربية الإجمالية	8.7	10.1	9.6	9.8	10.3

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2006.

بيد أن حقيقة مهمة ينبغي الإشارة إليها وهي الأهمية النسبية للمملكة العربية السعودية أخذت في النمو، فقد تضاعفت هذه الأهمية مقارنةً بما كانت عليه، وهذا يرتبط بطبيعة التطور الاقتصادي لاسيما قطاعات الصناعات النفطية والكيمياوية والبتروكيمياوية والنمو الزراعي بشكلٍ خاص (إنتاج القمح)[1].

2-4-1-3 تذيل كل من موريتانيا واليمن وليبيا والصومال قائمة الصادرات البينية العربية . ولعل إدراكنا لطبيعة النشاط الاقتصادي السائد في هذه الدول ودرجة تطورها ما يؤكد هذه الحقيقة. فاقتصاديات هذه الدول باستثناء ليبيا هي اقتصاديات متواضعة في مراحل نموها ، معتمدةً في المقام الأول على الإنتاج الزراعي المحدود والذي غالبيته ينساب في روافد الاكتفاء الذاتي .

2-4-1-4 تكاد صورة الواردات العربية البينية تتكرر مرة أخرى كسابقتها الصادرات ، فالدول العربية النفطية لها النصيب الأوفر ، وتقف البحرين في المقدمة إذ تحظى بزهاء 18.49٪ من إجمالي الواردات العربية تليها كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وبعبارة أخرى فإن هذه الدول تهيمن على زهاء خُمسي (40٪) الواردات العربية البينية. وبذلك تحافظ على وزنها النسبي الذي كانت عليه سابقاً ، وتذيل دول موريتانيا والصومال وسوريا الواردات العربية البينية. وتأسيساً على ما تقدم، فإن التجارة البينية العربية تتسم بضآلة وزنها وفي ذلك ما يعكس عدة معوقات تعاني منها التجارة، **ويمكن تصنيف هذه المعوقات**

إلـــــــــــــــــــــــــــى صـــــــــــــــــــــــــــنفين :

الشكل 2-9

توزيع الصادرات والواردات العربية البينية

2-4-1-5 المعوقـات ذات الطبيعـة الإداريـة والاقتصـادية وتشـمل القيـود الجمركية وغيرها وما يرتبط بالأوضاع الاقتصادية في الدول العربية بحالة تأثير على نشاط الصادرات والواردات منها .

2-4-1-6 المعوقات الذاتية وتتمثل في عدم كفاية المدفوعات الضرورية لنمو هذه التجارة وتشمل مجالات النقل والاتصال والتسويق والإعلام والمعلومات التجارية وخدمات التمويل والضمان.

وقد حاولت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تجاوز بعض من هذه المعوقات وتجسد ذلك في قرار اتفقا فيه على تشجيع وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية وتكوين لجنة المفاوضات التجارية والسماح للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتوسيع دائرة نشاطها لتشمل بعض الأمور التجارية وإنشاء برامج تمويل التجارة العربية برأسمال قدره نصف مليون دولار لتوفير المال المطلوب لنمو التجارة العربية .

وعموماً يمكن القول أن صورة الصادرات العربية البينية تكشف عن طبيعة الاقتصاديات العربية وتطورها كلها وتباطؤ نموها بشكلٍ عام، مما يحفز على القول بضرورة التنسيق العربي المشترك من أجل توسيع قاعدة مصادر الدخل وتوزيعه في الاقتصاديات العربية. وهذا لا يتم إلاّ من خلال العمل العربي المشترك الجاد سواء كان ضمن الهياكل التنظيمية الحالية (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية / السوق المشتركة / التجمعات الإقليمية العربية القائمة) أو أية صفة أخرى جديرة بالالتزام .

2-4-2 التركيب السلعي والهيكل الجغرافي للتجارة البينية العربية

من تحليل البيانات المتاحة نستنتج :

2-4-2-1 تحظى مشتقات الوقود المعدنية ومواد التشحيم والمواد المشابهة بالمرتبة الأولى في الهيكل السلعي للصادرات البينية في الوطن العربي ، إذ تهيمن على ما يقرب من نصف أجماليها ، بيد أن الملاحظ أن هناك تناقصاً نسبياً لهذه الأهمية النسبية لمجموعة هذا الصنف من المواد ، فقد استأثرت صادرات هذا البند من الصادرات البينية بنحو 68.7٪ من إجمالي الصادرات العربية .

ولعّل هذا النمط من الصادرات العربية البينية يشابه نظيره في الصادرات العربية الخارجية إلاّ أنه بوزن نسبي أقل ، فالصادرات العربية الخارجية لمواد الوقود المعدنية ومواد التشحيم والمواد المشابهة تهيمن على 89٪ من إجمالي الصادرات العربية ، وهي قد أخذت في التناقص.

ولعل هذه الصورة تعكس الشخصية الجيولوجية للوطن العربي وانعكاسات ذلك على الموضع متمثلاً بالنفط الخام والغاز الطبيعي في المقام الأول.

2-4-2-2 تظفر صادرات الآلات ومعدات النقل بالمرتبة الثانية. فهي تنعم بزهاء 11.2٪ من إجمالي صادرات الوطن العربي البينية ، تليها أهمية صادرات المواد الغذائية والحيوانات التي تستأثر بنحو 10.8٪ من أجماليها، وإذا كان لتباين التكوين الجيولوجي للدول العربية تأثيراته في تباين إمكانية توفير الإمكانيات التعدينية ، فإن للشخصية الجغرافية نتائجها هي أيضاً بمدى وفرة الموارد الطبيعية الأخرى، وتجسد ذلك بتباين إمكانيات الدول العربية في توافر المواد الغذائية والإنتاج الزراعي بشكل عام، **لذلك تركت الشخصية الجيولوجية والجغرافية بصماتها على الدول العربية كافة فكان بعضها نفطية وأخرى زراعية وثالثة عواناً بينهما مما يحتم بضرورة التنسيق والعمل العربي المشترك لتعظيم حجم الوفورات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التكامل الاقتصادي العربي المنشود.**

2-4-2-3 وتأتي السلع المصنعة والكيمياويات في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي في الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية ، إذ تستأثر كل منهما بنحو 7.8٪ و 49.5٪ على التوالي والسجائر والتبغ وسلع أخرى مصنعة قائمة الصادرات العربية البينية .

2-4-2-4 يشابه الهيكل السلعي للواردات العربية البينية (الجدول 2-4-2) نظيره للصادرات ، فالوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة يستحوذ على نصف أجماليها تقريباً 50.2٪ ، تليه المواد الغذائية

والحيوانات الحية التي تنعم بزهاء سدس إجمالي الواردات العربية البينية (16.5٪)، يليها كل من السلع المصنعة وآلات ومعدات النقل والمواد الخام (عدا الوقود)، إذ يستأثر كل منهم بما يقرب من 10٪ و 9٪ على التوالي .

غير أن الهيكل السلعي للواردات العربية البينية لا يشابه نظيره إجمالي الواردات العربية في النمط العام، وهذا أمر طبيعي في اعتقادنا، فالواردات البينية تعكس التكاملية بين أرجاء الوطن العربي، في حين أن إجمالي الواردات العربية تعكس حاجات الدول العربية الأساسية التي يفتقد إليها الاقتصاد العربي ، لذلك حظيت آلات ومعدات النقل والسلع المصنعة في المرتبتين الأولى والثانية في هيكل إجمالي الواردات العربية البينية ، فقد بلغت نسبة مساهمتها نحو 35٪ و 2.3٪ لكل منهما على التوالي وفي ذلك ما يعكس واقع الإنتاج الصناعي التحويلي المتواضع في عموم الوطن العربي .

الجدول (2-4-2)

الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية

	الصادرات		الواردات	
	2004	**2005***	**2004**	**2005***
المواد الخام والوقود المعدني	56.7	57.7	50.1	52.2
الأغذية والمشروبات	17.5	17.2	17.4	17.1
المواد الكيمياوية	14.2	14.1	15.6	15.1
المصنوعات	6.3	6.0	10.2	9.2
الآلات ومعدات النقل	5.3	5.0	6.7	6.4

*** تقديرات أولية .**

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006.

5-2-4-2 يكشف الهيكل الجغرافي للصادرات والواردات العربية البينية عن وجود اختلالات بارزة بين أرجائه مما يعكس طبيعة الشخصية الجيولوجية والجغرافية المتباينة في الوطن العربي على مستوى التجمعات العربية القائمة على الأقل .

فالوطن العربي يتمتع بموقع جغرافي متميز ذلك أنه يمتد بين دائرتي عرض 2ج-38ش وخطي طول 13غ-58ش ، وقد نجم عن هذا الموقع مسألة تمثلت في ريع الموقع (الجغرافيا) وهبات الموضع (الجيولوجيا) فكان لتنوع دائرة العرض التأثيرات المناخية المرغوبة والتي انعكست على مجمل الجغرافيا الحيوية للوطن العربي وعلى النشاط الاقتصادي والوضع السياسي

والمركز الدولي بالتالي من خلال إتاحة الفرصة لبلوغ حالة الاكتفاء الذاتي، أي بلوغ حالة القوة طبقاً لمفاهيم الجغرافيا السياسية، واتساعه المساحي منحه فرصة جيولوجية مهمة ذلك لكونه جزءاً من الحوض الرسوبي الكبير فغطي بمياه البحر القديم بحر تيثس فكان مشتلاً جيولوجياً مهماً غنياً بموارد الثروة الهيدروكاربونية ، فلا غرابة أن يستأثر بثلاثة أخماس الاحتياطي النفطي المؤكد في العام وزهاء ربع إجمالي إنتاج النفط الخام للعام ذاته ، وظفر هذا الإقليم بقرابة 27٪ من الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي عالمياً وهو يساهم بحدود 19٪ من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في العالم .

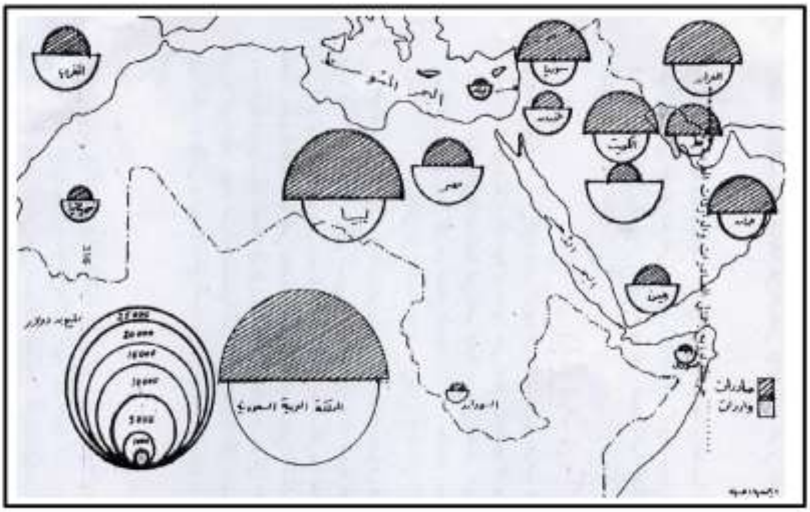
هذا فضلاً عن الأهمية الستراتيجية لموقع الوطن العربي في مركز النقل الرئيسي في العالم الأفروأوراسي ، فهو همزة وصل أو نقطة اتصال بين الفلبين الرئيسين في شرق أوروبا والثانوي في شمال أفريقيا جنوب الصحراء طبقاً لآراء السيد هالفورد ماكندر مما أضفى عليه أهمية متنامية في الستراتيجية الأنجلو – الأمريكية ، ويشغل الوطن العربي من المساحة على عُشر إجمالي مساحة العالم 10.3٪ لكنه يحتضن قرابة 4٪ فقط من إجمالي سكان العالم . صحيح أن ظاهرتي التشتت الطبيعي وإهمال الأطراف هما الطابع الطاغي على خريطة التوزيع السكاني في الوطن العربي إلاّ أن هذا لا يغني عن القول بأن هذا الإقليم يقع ضمن ما يعرف بحالة التخلخل السكاني طبقاً للإطار النظري للعلاقات المكانية والاقتصادية بين المساحة والسكان ، وهذا يعني أن الوطن العربي لم يبلغ بعد حالة التشبع السكاني ولا حالة الأنسب سكاناً (الاستغلال الأنسب للموارد المتاحة) مما ترك الفرصة قائمة لإعالة المزيد من السكان لاحقاً شريطة أن يكون التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي هو العامل المصاحب لذلك .

وإذا كانت هذه الصورة تمثل حالة قائمة فعلاً لإجمالي الوطن العربي فإن واقع التجمعات العربية القائمة تظهر تبايناً مع هذا الاتجاه أحياناً وفيما بينها أحياناً أخرى ، فدول مجلس التعاون العربي السابق تظفر بزهاء خمس إجمالي سكان الوطن العربي ، في الوقت الذي لا تشغل 12.3٪ من إجمالي المساحة القومية ، واتحاد المغرب العربي ينعم بزهاء أكثر من خُمسي إجمالي المساحة (41.2٪) ، في حين لا يستوعب سوى أقل من ثلث إجمالي السكان (30٪) ، وينفرد مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عُشر إجمالي السكان وقرابة خُمس (18٪) إجمالي المساحة العربية .

ويظل التفاوت قائماً بين التجمعات ، فاتحاد المغرب العربي ينعم بنحو نصف إجمالي المساحة القومية الصالحة للزراعة وقرابة خُمس إجمالي

الأراضي المزروعة ، في حين لا يحظى مجلس التعاون العربي سوى بعشر إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة وضعفها من الأراضي المزروعة عربياً ، وهذه الحقيقة تفسر بسيادة الزراعة المروية في هذا التجمع بشكل بارز نظراً لوجود مصر حيث تبلغ نسبة الأراضي المروية فيها 100٪ أضف إلى ذلك أن مجلس التعاون العربي يستأثر بحوالي نصف الموارد المائية السطحية العربية (49.7٪).

وينعم الوطن العربي بطاقات موردية زراعية متميزة فهو يحتضن نحو 198 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ، لا تشكل نسب الأراضي المزروعة فعلاً سوى ثلث إجماليها فقط ، مما يترك الفرصة للتوسع العمودي ، يعزز هذه الصورة واقع الإمكانية العربية من الموارد المائية ، إذ تشير البيانات المتاحة أن هناك فائضاً مائياً عربياً يبلغ 174 مليار متر مكعب فى حالة 50٪ من الاكتفاء الغذائى الذاتى[2].



أضف إلى ذلك أن الإمكانات المائية العربية مسألة لا يستهان بها متمثلةً بعائدات النفط. صحيح إن تطور حجم العائدات النفطية لا ينم عن استقرار في السوق النفطية إلا أن هذا لا يمنع من القول بأن للوطن العربي إمكانات مادية متميزة . فهو يتحكم بنحو ثلاثة أخماس إجمالي الاحتياطي المؤكد للنفط عالمياً ويكشف توزيع الموارد الناجمة عن ريع الموقع عن العديد من عناصر القوة في الطاقات الموردية الزراعية، إلاّ أن صورة توزيع هبات الموضع تختلف تماماً فهي لصالح مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد أن كانت لطالحه في الحالة الأولى .

فهذا التجمع يهيمن على ثلاثة أرباع احتياطي النفط المؤكد عربياً وقرابة ثلاثة أخماس إجمالي الإنتاج النفطي العربي ومثلها في نصيبه من العائدات النفطية العربية أيضاً .

وهكذا تتضح أن موارد الموقع (الجغرافيا) قد عوضت بعضاً من وطننا العربي الكبير عن ضآلة نصيبه من هبات الموضع (الجيولوجيا) فحيثما غاض الماء فاض النفط ، وإذا كان ريع الموقع يوازي الموضع فإن الجغرافيا تساوي الجيولوجيا . وفي ذلك ما خلق توازناً مقبولاً في السَوْق القومي للوطن العربي .

وانعكست صورة هيكلية الاقتصاد القومي – آنفة التحديد - على مكونات الناتج المحلي الإجمالي للتجمعات العربية طبقاً للقطاعات الاقتصادية ، إذ تظهر البيانات أن قطاع الصناعة التعدينية (الموارد الناضبة) هو القطاع الأول في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (43٪) ، في حين تبرز سيادة القطاع الزراعي (الموارد المتجددة) في دول مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي (46.9٪-31.3٪) لكل منهما على التوالي . وكان من الطبيعي أن يتفوق قطاع الصناعات التحويلية في مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي بالمقارنة مع نظيره في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الأهمية النسبية ، في حين يتفوق الأخير في مجال قطاع الخدمات على نظيره ، وهذا يرجع إلى الإمكانات المالية المتاحة بالمقارنة .

يؤكد ذلك ارتفاع نصيب الفرد الواحد من الناتج الإجمالي ، إذ يبلغ قرابة ثلاثة مرات ونصف مرة نصيب نظيره الفرد في عموم الوطن العربي . في الوقت الذي نجد أن نصيب الفرد في دول مجلس التعاون العربي لا يزيد على 80٪ فقط من إجمالي متوسط نصيب الفرد العربي ، وتمتد أبعاد هذه الصورة إلى واقع النشاط التجاري في الصادرات والواردات بسواء.

وثمة حقيقة مهمة تضاف : هي أن حالة التكافؤ النسبي بين ريع الموقع وهبات الموضع التي تلمسنا وجودها تقريباً في الوطن العربي على المستوى القومي لا تعني أنه لا وجود للاختلال الموردي بين التجمعات العربية القائمة.

فدول مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي يعانون من وطأة المديونية الخارجية التي تبلغ زهاء 80٪ من حجم الدين العام الخارجي عربياً ، فلا غرابة إذن أن تعاني من عجز واضح في ميزانياتها الحكومية، فنصيبها من العجز الإجمالي للميزانيات العربية يقرب من 70٪ .

يتضح مما تقدم أن هناك إختلالاً في توزيع الطاقات الموردية المتاحة إقليمياً بين التجمعات العربية القائمة في موارد الثروة البشرية والزراعية

والمالية بسواء ، مما تسبب في إحداث اختلال بارز في الهيكل الجغرافي للتجارة البينية العربية ، كان من محصلته أن استأثرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بحدود أكثر من خمسي (45٪) إجمالي الصادرات العربية البينية وقرابة 38٪ من وارداتها أيضاً. على الرغم من أنها لا تشكل سوى عُشر إجمالي سكان الوطن العربي، وتساهم دول السوق العربية المشتركة على الرغم من أنها تمثل زهاء أكثر من ثلثي سكان الوطن العربي بنسبة محدودة وهي بحدود 10٪ فقط لكل من الصادرات والواردات العربية البينية ، أما باقي الدول العربية فتنعم بالنسب المتبقية في نشاط التجارة البينية العربية وتنساب ثلاثة أخماس إجمالي صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما بينها ، أي ضمن ذات المجموعة التي تضم كلاً من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان وقطر والبحرين ، في حين تظفر دول السوق العربية المشتركة بزهاء خُمس إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي ، أما النسبة الباقية فتنساب باتجاه باقي الدول العربية .

أما بالنسبة للواردات فتزداد الصورة وضوحاً، إذ تنساب الواردات البينية بين دول المجلس بشكل أكبر، فزهاء أربعة أخماس أجماليها يتم محلياً بين دول هذه المجموعة ، وزهاء 9٪ إلى دول السوق العربية المشتركة ومثلها تقريباً إلى باقي الدول العربية .

بيد أن دول السوق العربية المشتركة تظهر تفاوتاً أكبر فيما بينها مقارنةً مع دول مجلس التعاون الخليجي ، فزهاء نصف إجمالي صادراتها تتم بينها ولا ينساب إلى دول مجلس التعاون الخليجي سوى ربع إجمالي صادرات السوق العربية المشتركة، في حين تستورد دول السوق العربية المشتركة نحو نصف متطلباتها كواردات من مجلس التعاون الخليجي (47٪) وبحدود ثلث إجمالي وارداتها من أشقائها باقي دول السوق والنسبة المتبقية مع الدول العربية الأخرى .

ويفصح الميزان التجاري العربي البيني عن تضارب ملحوظ بين الدول العربية لا سيما مجموعة الدول النفطية والدول اللا نفطية ومرة أخرى فإن المملكة العربية السعودية تعدّ أوفر حظاً من كافة أشقائها العرب في هذا المجال .

وهكذا يكشف الهيكل الجغرافي للتجارة البينية العربية عن اختلالات واضحة يمكن تجاوزها من خلال تطوير الاقتصاديات الوطنية لعل من

مكونات هذا الهيكل ومن خلال التنسيق والعمل العربي المشترك في ظروف أكثر علمية وجدية واستقراراً .

تطور الوزن النسبي للتجارة الخارجية للوطن العربي

يمكن أن نوجز ملاحظاتنا هنا فيما يأتي :

2-4-3-1 تشير البيانات المتاحة أن نسبة الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية كانت بحدود 3.7٪ وللتحسن النسبي لأسعار النفط الخام وزيادة إنتاجه وارتفاع الطلب على الواردات لمواجهة الطلب الاستهلاكي ولتخفيف القيود على الاستيراد في بعض الدول العربية.

الجدول (2-4-3)
اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية (2000-2005)

	الصادرات (مليون دولار)						متوسط معدل التغير للفترة (%)	الواردات (مليون دولار)						متوسط معدل التغير للفترة (%)
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2000-2005	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2000-2005
العالم	263.302	238.144	247.485	308.238	408.128	559.432	16.3	157.528	166.991	175.867	198.662	258.296	314.083	14.8
الدول العربية	16.061	17.204	20.946	25.343	34.006	45.286	23.0	15.698	17.089	20.436	21.724	28.895	38.855	19.9
الاتحاد الأوربي	65.284	56.360	56.790	68.772	96.580	117.401	12.5	62.069	65.894	74.495	87.148	112.221	136.934	17.1
الولايات المتحدة	29.220	27.007	24.813	33.647	45.375	62.277	17.2	16.934	16.233	16.566	16.840	23.547	30.525	12.5
آسيا	63.055	58.449	57.290	71.765	100.041	133.567	16.2	25.429	30.310	36.270	44.683	62.260	79.356	25.6
- اليابان	39.797	35.732	33.186	39.054	50.191	67.923	11.3	9.917	10.269	12.093	13.433	16.318	18.317	13.1
- الصين	8.166	6.368	7.385	11.020	17.932	25.356	25.4	5.540	6.966	8.988	12.309	19.849	26.357	36.6
- باقي دول آسيا	15.092	16.349	16.720	21.692	31.918	40.288	21.7	9.973	13.075	15.190	18.942	26.094	34.682	28.3
باقي دول العالم	90.682	79.123	87.646	108.710	132.126	200.901	17.2	37.397	37.465	28.100	28.261	31.373	28.413	5.3-
معدلات النمو (في المائة)														
العالم		9.6-	3.9	24.5	32.4	37.1			6.0	5.3	13.0	30.0	21.6	
الدول العربية		7.1	21.8	21.0	34.2	33.2			8.9	19.6	6.3	33.0	34.5	

الاتحاد الأوربي		13.7-	0.8	21.1	40.4	21.6			6.2	13.1	17.0	28.8	22.0	
الولايات المتحدة		4.3-	8.1-	35.6	34.9	37.2			4.1-	2.0	1.7	39.8	29.6	
آسيا		7.3-	2.0-	25.3	39.4	33.5			19.2	19.7	23.2	39.3	27.5	
- اليابان		10.2-	7.1-	17.1	28.5	35.3			3.6	17.8	11.1	21.5	12.3	
- الصين		22.0-	16.0	49.2	62.7	41.4			25.7	29.0	36.9	61.3	32.8	
- باقي دول آسيا		8.3	2.3	29.7	47.1	26.2			31.1	16.2	24.7	37.8	32.9	
باقي دول العالم		12.7-	10.8	24.0	21.5	52.1			0.2	25.0-	0.6	11.0	9.4-	

*** تقديرات أولية**

المصدر: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006.

- صندوق النقد الدولي : اتجاهات التجارة الخارجية .

- تقديرات صندوق النقد العربي.

وقد حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها الأولى من حيث القيمة الإجمالية للصادرات العربية، وتلتها الإمارات ثم الجزائر وليبيا، كذلك فإن تجارة الكويت أخذت في التحسن بشكلٍ بارز.

واتخذت الواردات العربية في نموها مساراً مماثلاً للصادرات وإن كان بمعدل نمو أقل، الأمر الذي أدى إلى تحسن الموازين التجارية لبعض الدول، وقد تابعت خمس دول عربية (الأردن وتونس والجزائر ومصر والمغرب) إصلاح سياساتها التجارية وإزالة بعض القيود الكمية وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات، وأدخلت مصر منذ عام 1991 تغيرات مهمة في نظام سعر الصرف.

وفي عام 1991 انخفضت الصادرات العربية مع الانخفاض الشديد في صادرات الكويت والعراق إثر أزمة الخليج. كما انخفضت الواردات بنسبة ضئيلة مع انخفاض واردات العراق والجزائر وارتفاع واردات باقي الدول العربية، ثم عاودت التحسن بالسنوات التالية.

2-4-3-2 اتسمت معدلات النمو للصادرات والواردات العربية بتذبذب واضح طيلة سنوات 1985-1991 وفي ذلك ما يعكس طبيعة الأوضاع الاقتصادية بعامة وأوضاع السوق النفطية بخاصة، فضلاً عن ظروف عدم الاستقرار السياسي إثر أزمة الخليج، ثم عاودت التحسن فيما بعد.

2-4-3-3 شهدت الصادرات والواردات العربية تراجعاً نسبياً واضحاً في وزنها النسبي من إجمالي صادرات وواردات الدول الصناعية خلال السنوات 1985-1991 أيضاً، فقد بلغت نسبة الصادرات العربية حوالي 5.1٪ عام 1991 مقابل 8.1٪ عام 1985، وكذلك الواردات التي بلغت عام 1991 ما يقرب من 4.1٪ مقابل 6.8٪ عمّا كانت عليه عام 1985.

والصورة ذاتها تنطبق على علاقة الصادرات والواردات العربية نسبة لإجمالي دول العالم النامية 13.6 عام 1991 عمّا كانت عليه سنة 1985، وكلك الواردات التي بلغت زهاء 10.9٪ عام 1991 مقابل 18.3٪ عما كانت عليه عام 1985.

2-4-3-4 تكشف الأرقام القياسية للصادرات العربية والعالمية عن تماثل واضح للفترة المحدودة وتظهر تبايناً بالنسبة للواردات، فقد بلغ الرقم القياسي لنمو الواردات العالمي بحدود 145 مقابل 125 للواردات العربية، وفي ذلك ما يؤكد ما شهدته الاقتصادات العربية من أزمات اقتصادية وغيرها بشكلٍ أكبر تأثيراً مما أصاب الاقتصاد العالمي ككل.

5-3-4-2 تشير البيانات المطلقة من قيمة صادرات وواردات الوطن العربي عن نمو واضح في المجموعتين المشار إليهما، وتتقدم مجموعة الدول النفطية في هذا النشاط على نظرائها من دول المجموعة الثانية (الدول اللا نفطية).

وتتربع المملكة العربية السعودية على عرش التجارة الخارجية للوطن العربي، فهي تنفرد بزهاء 32.16٪ و 22.22٪ من إجمالي صادرات وواردات الوطن العربي، أي زهاء ثلث وربع إجمالي صادرات وواردات الوطن العربي مباشرةً، وكيف لا وهي دولة الإنتاج النفطي الأولى لا في الوطن العربي فحسب بل في العالم، وكذلك فهي تهيمن على المرتبة الأولى في الاحتياطيات النفطية المؤكدة التي بلغت زهاء 226 مليار برميل نفط خام بنهاية عام 2006.

تلي المملكة العربية السعودية في الصادرات العربية كلاً من الإمارات العربية والجزائر والكويت وليبيا، وهي ذات الدول في النشاط الاستيرادي أيضاً تقريباً، وفي المقابل فإن مصر والمغرب وتونس وسوريا تحتل مكانة متميزة بين نظرائهم من دول المجموعة الثالثة في الصادرات والواردات العربية.

هذا وتذيل خريطة الصادرات والواردات العربية بكل من موريتانيا واليمن والصومال والسودان مما يعكس طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة، ونذكر بضرورة التنسيق العربي المشترك وتشجيع الاستثمار بما ينعش اقتصاديات هذه الدول ويسارع في عملية التكامل الاقتصادي العربي بالتالي.

4-4-2 التركيب السلعي والهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية للوطن العربي

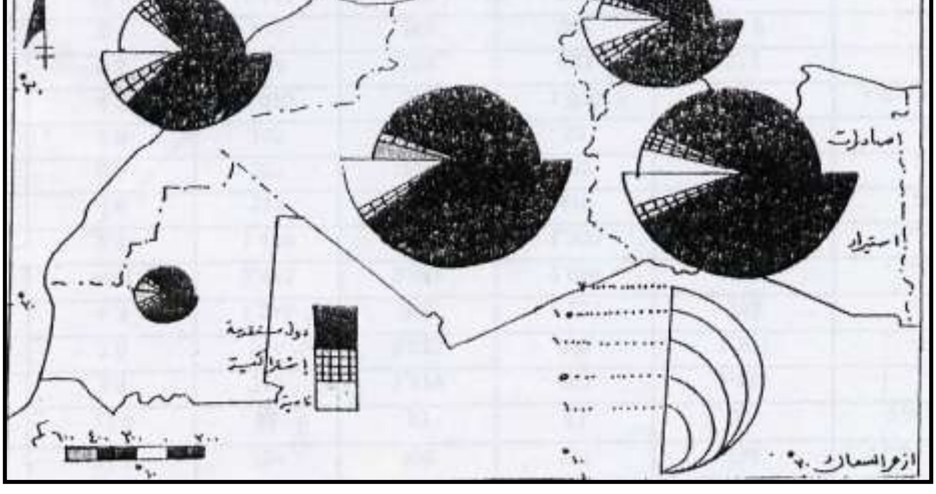
من تحليل البيانات المتاحة يظهر التركيب السلعي للصادرات العربية تركزاً بارزاً وأكثر تنوعاً بالنسبة للعديد من السلع، في حين نجد أن التركيب السلعي للواردات أقل تركيزاً وأكثر تنوعاً بالنسبة للعديد من السلع، فالوقود المعدني يهيمن على زهاء 75٪ من إجمالي الصادرات العربية على الرغم من أن الوزن النسبي لهذا النوع من السلع قد تناقص عمّا كان عليه عام 1975، إذ كان يستأثر بقرابة 90.19٪ من إجمالي صادرات الوطن العربي ولعل تناقص الأهمية النسبية لسيطرة الوقود المعدني من إجمالي الصادرات العربية يرتبط بتنامي الأهمية النسبية لمواد أخرى كما يؤكد ذلك تنامي الوزن النسبي للمواد الكيمياوية من 1.16٪ عام 1975 إلى ما يقرب من 3.0٪ عام 2006، كذلك المصنوعات التي نمت من زهاء 2.48٪، 13٪ والمواد الغذائية التي نمت من 1.60٪ عام 1975 إلى نحو 3.0٪ وفي ذلك ما يشير إلى بعض الملامح الإيجابية لتطور الاقتصاد العربي وتنويع قاعدة مصادر دخله بما يعزز استقلاله الاقتصادي.

ولعل من المفيد أن نشير الى أن الدول العربية تحظى بالمرتبة الأولى في الصادرات النفطية العالمية، إذ بلغت الأهمية النسبية للوطن العربي في إجمالي النفط الخام والمنتجات المكررة زهاء 37.2٪ وكذلك الحال بالنسبة لصادرات الغاز الطبيعي. فالوطن العربي يستأثر بحدود 12.2٪ من الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي مقابل 5.9٪ عمّا كان عليه عام 1980.

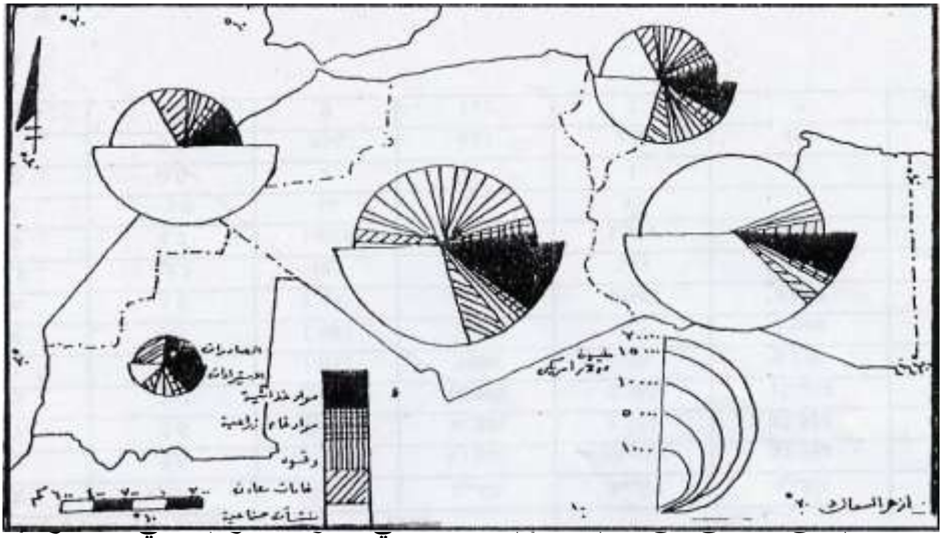
أما الهيكل السلعي للواردات فيكشف عن حقيقة مهمة وهي أن الآلات ومعدات النقل والمصنوعات قد حظيا بالمرتبتين الأولى والثانية وأنهما ينعمان بنحو ثلاثة أخماس إجمالي الواردات العربية، وأن الأهمية النسبية لكليهما متقاربة وتتسم بالثبات النسبي 30٪ و 42٪ لكل منهما على التوالي.

وثمة مسألة مهمة تضاف وهي تناقص الأهمية النسبية لاستيرادات المواد الغذائية والمشروبات إلى نحو 14٪ عام 2006 مقابل 17.50٪ عمّا كانت عليه عام 1975، ولعل ذلك يرتبط بإنجاز العديد من مشاريع الإنتاج الغذائي العربي.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الصادرات الصناعية العربية إلى المجموعة الأوروبية شهدت انخفاضاً ملحوظاً نتيجة استكمال السوق الأوروبية الموسعة كما أكدت ذلك البيانات المتاحة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إذ بلغت نسبة الانخفاض في الصادرات بعد عام 1992 زهاء 32٪، أي بحدود 3410 مليون دولار بالنسبة لإجمالي الوطن العربي.



الوزن النسبي للهيكل الجغرافي لصادرات وواردات دول اتحاد المغرب العربي



وارداتها واتجاهات هذا الهيكل من تحليل البيانات المتاحة.

1. ضآلة حجم قيمة صادرات دول اتحاد المغرب العربي إذ لا تتجاوز مرة ونصف تقريباً قيمة صادرات إيران لوحدها، كما يلاحظ أن هناك تفاوتاً بارزاً فيما بين دول هذا الإقليم، فليبيا تقف في المقدمة إذ تنفرد بزهاء نصف إجمالي قيمة صادرات هذا الإقليم، تليها الجزائر التي تهيمن على حوالي ربع إجمالي قيمة الصادرات لدول الاتحاد، وبذلك تنفرد الدولتان النفطيتان ليبيا والجزائر بحوالي ثلاثة أرباع إجمالي قيمة صادرات دول اتحاد المغرب العربي رغم أنهما لا يعولان سوى أقل من نصف إجمالي عدد سكان هذا الإقليم.

وتشكل الدول المتقدمة الأسواق الرئيسة لصادرات دول اتحاد المغرب العربي، فهذه الأسواق تمتص زهاء 94٪ من صادرات كل من تونس وموريتانيا وبنحو 76٪ من صادرات المغرب، وتشير البيانات المتاحة الى أن هذا الوزن يعكس نمواً عمّا كان عليه في بعض دول هذا الإقليم.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن صادرات بعض دول الاتحاد لا سيما الدول اللا نفطية كالمغرب وموريتانيا وتونس تتجه صوب الدول النامية التي تحظى بوزن أكبر في هذا المجال مما تتجه نظيراتها باقي دول الاتحاد، فالدول النامية تستوعب حوالي ربع قيمة صادرات المغرب وحوالي سبع قيمة صادرات موريتانيا وثمن قيمة صادرات تونس.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أسواق دول الاقتصاديات المتحولة آخذة في الانحسار في كافة صادرات دول اتحاد المغرب العربي.

2. تظهر البيانات المقارنة أن دولاً نامية كتركيا وإيران أفضل من دول اتحاد المغرب العربي في الهيكل الجغرافي لصادراتها فاعتمادها أقل وطأة على سوق الدول المتقدمة مما يحررها بكثير من قيود تركز نشاطها التجاري في أسواق محدودة، وبذلك يعكس اتجاهاً عاماً لتحوّل صادراتها نحو أسواق الدول النامية.

وارتفعت قيمة إستيرادات دول اتحاد المغرب العربي، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بارتفاع عوائد النفط والنمو الاقتصادي بالتالي لا سيما في ليبيا والجزائر وتزايد متطلبات التنمية من الاستهلاك بسواء في كافة المجالات.

وتهيمن الدول المتقدمة على أكثر من أربعة أخماس إجمالي النشاط الاستيرادي لدول المغرب العربي تليها أهمية مجموعة الدول النامية.

زد على ذلك أن أسواق أوروبا الشرقية والدول الأخرى (هنا الحديث عن عام 1987 قبل أحداث أوروبا الشرقية) لا تحظى سوى بنسبة محدودة من إجمالي النشاط الاستيرادي لدول اتحاد المغرب العربي كافة مع ميل بارز نحو التناقص عام 1987 بالمقارنة مع عام 1970، وبذلك تتشابه دول اتحاد المغرب مع بعض الدول النامية والمتقدمة في هذا المجال كإيران وتركيا والكيان الصهيوني.

وتتباين دول اتحاد المغرب العربي في هيكل صادراتها، ففي الوقت الذي تهيمن مواد الوقود على حوالي 99٪ و 97.5٪ من صادرات كل من ليبيا والجزائر على التوالي، تشكل المنتجات الصناعية قرابة 60٪ من صادرات تونس 44٪ من صادرات المغرب وتتوزع صادرات موريتانيا مناصفة تقريباً بين المواد الغذائية وخامات المعادن.

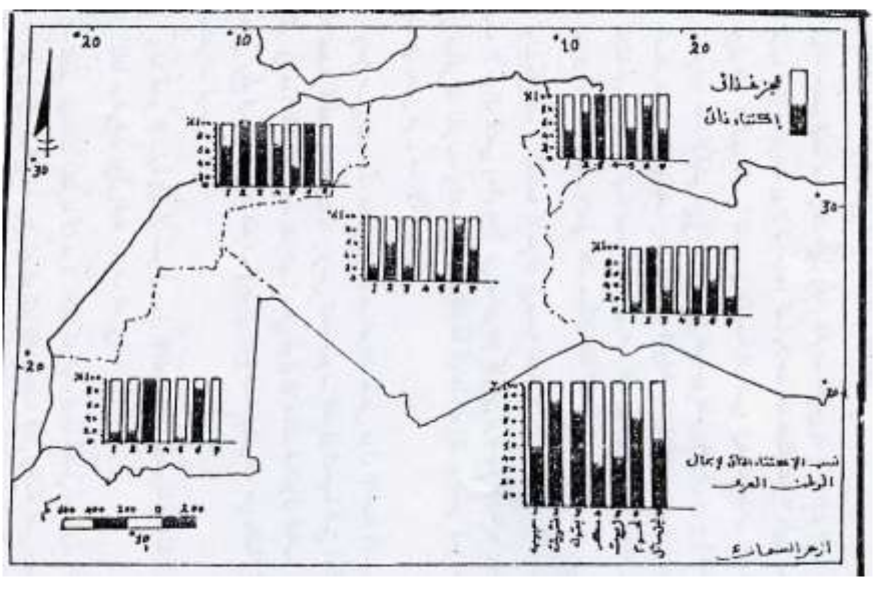
والملاحظ أن هناك نمواً متزايداً في الوزن النسبي لكل من ليبيا والجزائر في صادراتهما من الوقود وكذلك بالنسبة لتونس والمغرب في صادراتهما من المنتجات الصناعية للسنوات ذاتها، مما يعكس هيكلية اقتصاديات كل من هذه الدول منفردةً، لكن من الملاحظ أن هناك تدهوراً واضحاً في الوزن النسبي للصادرات الغذائية في صادرات دول اتحاد المغرب العربي باستثناء موريتانيا مما يعكس حجم الطلب المتزايد على هذه المواد في تلك الدول نتيجة النمو السكاني أولاً وارتفاع المستوى المعاشي ثانياً والتغيرات الحاصلة في الأنماط الاستهلاكية الغذائية ثالثاً.

وتغطي الاستيرادات النقص الناجم من الطلب المحلي لدول اتحاد المغرب العربي سواء كان إنتاجياً أم استهلاكياً، وهي بذلك ذات تشابك اقتصادي عالٍ مع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية مما يتطلب إجراء تنسيق تام بين السياسة التجارية ومتطلبات التنمية، وعندها ستتبوأ السلع الرأسمالية ومتطلبات الإنتاج المرتبة الأولى في سلم الأولويات الخاصة بالاستيرادات بما يهيئ الاستخدام الأنسب لمصادر النقد الأجنبي.

وفعلاً، فإن قيمة استيرادات المنتجات الصناعية التحويلية قد تراوحت بين 48-75٪ من قيمة استيرادات دول اتحاد المغرب العربي وهي بذلك تشابه دولاً نامية ومتقدمة في هذا المجال كإيران وتركيا والكيان الصهيوني.

وتأتي المواد الغذائية بالمرتبة الثالثة في الوزن النسبي لاستيرادات دول اتحاد المغرب العربي، ففي الجزائر تستحوذ على 27.35٪ من إجمالي استيراداتها وحوالي 30٪ من إجمالي استيرادات موريتانيا.

وعموماً فإن الهيكل الجغرافي السلعي للتجارة الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي يعاني من اختلال واضح في الكم والكيف إذا ما نظر إليه بمنظار السَوْق القومي، وبغية تجاوز هذا الاختلال لا بد من المواءمة بين السياسة التجارية وبرامج التنمية من خلال تخطيط هادف للتجارة الخارجية آخذين بعين الاعتبار أن الاستيرادات تدخل باب المدين في ميزان المدفوعات. فهي إذن قناة من قنوات تسرب العملات الأجنبية لذلك غدا الاستخدام الأنسب لمصادر النقد الأجنبي في دول هذا الإقليم على جانب كبير من الأهمية بما يعزز الأمن الإقليمي والأمن القومي بالتالي.



توزيع ظاهرة الاكتفاء الذاتي بدول اتحاد المغرب العربي

3. تستأثر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمركز الصدارة في قيمة الصادرات والواردات العربية ويرتبط ذلك بطبيعة اقتصادياتها كونها دولاً نفطية تتمتع بمركز متميز بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي، لكن يلاحظ أن هناك تفاوتاً بارزاً بين مجموعة هذه الدول، فالمملكة العربية السعودية تقف بالمقدمة، في حين أن البحرين تذيل قائمة أشقائها في هذا المجال، فالمملكة العربية السعودية تهيمن على أكثر من ثلاثة أخماس إجمالي صادرات دول المجلس (76٪).

وتشكل الدول المتقدمة الأسواق الرئيسة لصادرات دول المجلس وبذلك تشابه نظرائها باقي الدول العربية فهذه الأسواق تمتص نحو 78٪، 65٪، 64٪ من صادرات المملكة العربية السعودية وزهاء ثلاثة أرباع إجمالي صادرات قطر، بيد أن الاتجاه العام لحركة صادرات دول المجلس خلال السنوات التي تمّ الحصول على بيانات عنها تشير إلى عدم التناسق بين وجود تراجع واضح بالنسبة لأسواق الدول المتقدمة مع بروز ميل لاتجاه صادرات دول المجلس نحو أسواق الدول النامية، يعزز ذلك أن الدول النامية هذه استوعبت أكثر من 55٪ من صادرات البحرين مقابل 39.3٪ لما كانت عليه، وتراجعت أسواق الدول المتقدمة من 54.4٪ إلى 25.4٪ وتشابه باقي دول المجلس البحرين في هذا المجال لكن بدرجات متفاوتة، وفي اعتقادنا أن هذا الاتجاه إيجابي لأنه يعمل على تقليص الاعتماد على أسواق محدودة في التجارة الخارجية وبالتالي يضعف من القوة التساومية للشريك الرئيسي في التجارة.

ولقد ارتفعت استيرادات دول مجلس التعاون الخليجي ويمكن تفسير هذه الظاهرة بارتفاع عائدات النفط والنمو الاقتصادي بالتالي لاسيما في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتنامي متطلبات التنمية في الأسواق بسواء في كافة المجالات.

وتنفرد الدول المتقدمة بأكثر من ثلاثة أرباع إجمالي النشاط الاستيرادي لدول المجلس، تليها أهمية مجموعة الدول النامية، زد على ذلك أن أسواق أوروبا الشرقية (سابقاً) لم تحظ سوى بنسبة ضئيلة جداً مع وجود ميل بارز نحو التناقص وبذلك تشابه أشقاءها باقي الدول العربية وأخرى غيرها كتركيا وإيران. وثمة مسألة تضاف وهي أن الوقود يشكل محور الهيكل السلعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي فهو يهيمن على ما يقرب من 95٪ من صادرات المملكة العربية السعودية وبنحو 93٪ من

صـادرات عُمـان وقطـر، وزهـاء 85٪ مـن صـادرات الإمـارات والكويـت، وعموماً فإن اقتصاديات دول هذه المجموعة تتسم بالتماثل شبه التام مقارنةً مع نظرائها دول اتحاد المغرب العربي، والملاحظ أن هناك تناقصاً نسبياً واضحاً في مدى سيطرة الوقود على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي كما يظهر ذلك بالنسبة للمملكة العربية السعودية وقطر والكويت وعُمان والإمـارات. ممـا يشـير إلـى أن تنـامي صـادرات سـلع أخـرى كالمنتجـات الصناعية والمواد الغذائية وغيرها، وهذه الظاهرة بحد ذاتها تعدّ مؤشراً إيجابياً عن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

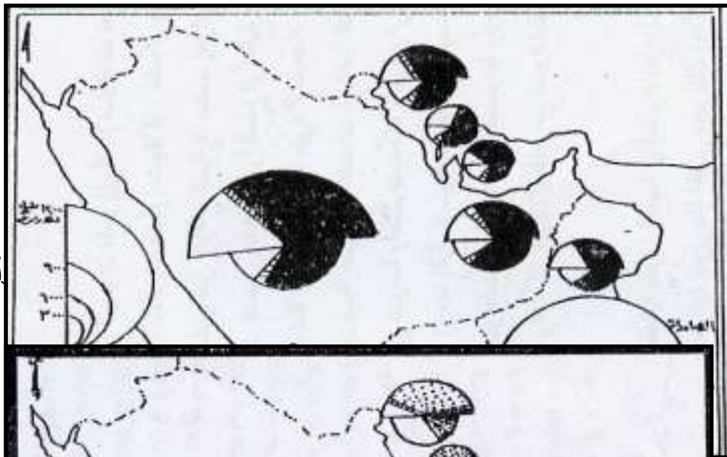
وقد يكون من المهم أن نشير إلى أن الاستيرادات تغطي النقص الناجم عن الطلب المحلي سواء كان إنتاجاً أم استهلاكاً، وهي بذلك ذات تشابك اقتصادي مالي وبرامج تنمية مما يتطلب إجراء تنسيق تام بين السياسة التجارية ومتطلبات التنمية وعندها ستتبوأ السلع الرأسمالية ومتطلبات الإنتاج المكانة الأولى في سلم المفاضلة بالاستيرادات مما يهيئ الاستخدام الأنسب لمصادر العملات الأجنبية، وفعلاً فإن قيمة المنتجات الصناعية التحويلية قد نمت بشكلٍ واضح واستأثرت بمكانة متميزة وهي بذلك تشابه أشقاءها، لا بل تتميز عليهم في هذا المجال فاستيرادات المنتجات الصناعية ظفرت بزهاء ثلاثة أرباع إجمالي استيرادات المملكة العربية السعودية وأربعة أخماس استيرادات الإمارات المتحدة ونحو أكثر من 70٪ من استيرادات باقي دول الخليج العربي باستثناء البحرين.

وتأتي المواد الغذائية بالمرتبة الثانية في استيرادات دول مجلس التعاون الخليجي بحكم الظروف الجغرافية لدول هذا المجلس. ومع ذلك فهناك ميل نحو التناقص النسبي الذي لا يمكن تفسيره بمعزل عن منجزات التنمية الزراعية في دول المجلس بعامة والمملكة العربية السعودية بخاصة.

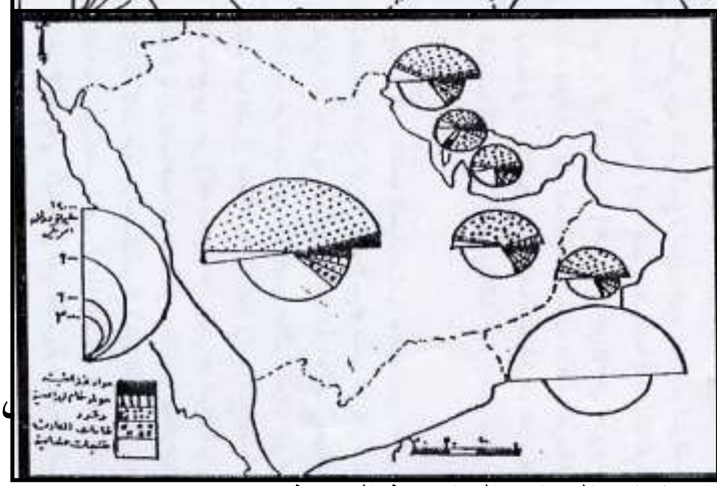
وعموماً فإن الهيكل الجغرافي السلعي للتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي يعاني كنظرائه من اختلالات هيكلية إذا ما نظر إليه بمنظار السَوْق القومي، لذلك بات من المؤكد أن الاتجاه صوب التكامل الاقتصادي العربي هو السبيل لتحقيق استخدامات أفضل لموارد الثروة القومية.

وإجمالاً للقول، فإن تخطيط التجارة الخارجية أمر ينبغي الاهتمام به آخذين بنظر الاعتبار أن الاستيرادات تدخل في باب المدين في ميزانية المدفوعات. فهي إذن قناة من قنوات تسرب العملات الأجنبية، لذلك غدا

الاستخدام الأنسب لمصادر النقد الأجنبي في دول الوطن العربي على جانب كبير من الأهمية بما يعزز الأمن القومي العربي بالتالي.



تطو ... ل الخليج



تطو ... ل الخليج

5-4-2 اتجاهات التجارة الخارجية العربية

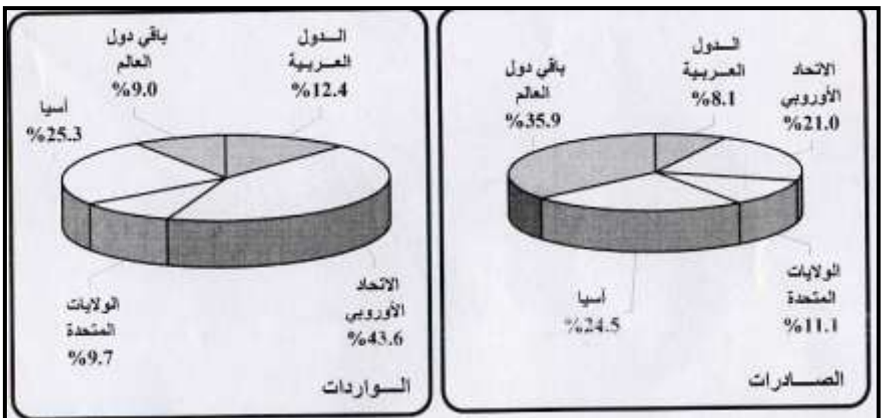
من دراستنا للبيانات المتاحة :

1-5-4-2 تشكل الدول الصناعية (السوق الأوروبية المشتركة واليابان والولايات المتحدة الأمريكية) العمود الفقري لتجارة الوطن العربي الخارجية في الصادرات والواردات بسواء، فدول هذه المجموعة تستأثر بزهاء ثلاثة أرباع إجمالي إستيراداتها من هذه الدول، وبعبارة أخرى فإن أسواق هذه الدول تشكل الشريك التجاري الرئيسي للدول العربية قاطبةً وليست هذه الصورة حالية فحسب بل هي ملامح لصورة مستقبلية، ومن الطبيعي أن تكون كذلك طالما أن الدول الصناعية هذه تنفرد على غيرها من دول العالم بإنتاج المتطلبات الصناعية والتقنية المهمة في العالم، لكن الذي يلاحظ أن

مشاركة اليابان في استيعاب صادرات الوطن العربي (النفط الخام) ضعف ما تقدمه اليابان للوطن العربي من سلع ومصنوعات، وهذا يعني أن الدول العربية في تعامل غير متوازن مع دول السوق الأوروبية المشتركة، من هنا ينبغي التذكير بضرورة واقع النشاط التجاري العربي الأوروبي بما يدعم السياسة الاقتصادية والاقتصاد العربي بالتالي.

2-4-5-2 تحظى الدول النامية بحوالي ربع 25٪ من إجمالي صادرات الوطن العربي وزهاء خمس 21٪ وارداته، تظفر الدول العربية (كتجارة بينية) بنحو ثلث الأهمية النسبية هذه كما مرّ بنا 8.3٪ للصادرات و 9٪ للواردات.

2-4-3-5 تضاؤل الأهمية النسبية لأسواق دول أوربا الشرقية وبقية الدول الاشتراكية (سابقاً) وهي لم تتجاوز 4.1٪ عام 1990 بالنسبة للصادرات وحوالي 5.4٪ بالنسبة للاستيرادات.



2-4-6 التجارة الخارجية للوطن العربي في ظل مؤشرات القياس الكمي المعتمدة عالمياً

يعاني الوطن العربي من ظاهرة عدم التوازن الشيء الكثير بين موارده الناضبة وموارده المتجددة وطبقاً لتوزيعها المكاني على المستويين القطري والمجموعات بسواء، وإن إجمالي الاقتصاد العربي رهين لقطاعه النفطي وهو قطاع يخضع لتأثيرات السوق النفطية الدولية وما ينجم عنها مما يترك الهيكل الاقتصادي العربي وهو اقتصاد أحادي السلعة رهين لهذا القطاع، وهذه الحقيقة تشكل نقطة ضعف رئيسة في هذا الهيكل طبقاً لمحتوى معيار الأمن القومي في التخطيط الستراتيجي للوحدات السياسية.

وقد تركت هذه الظاهرة بصماتها على الشخصية التجارية مما كرس من ظاهرة التبعية التجارية التي يعاني منها الاقتصاد القومي، وبغية التحقق من الفرض العلمي هنا فقد تمّ الاعتماد على أسلوب القياس الكمي للتثبت من صحة الفرضية هذه فيما يمكن الحكم على التجارة الخارجية للوطن العربي كمياً، وقد يرى البعض أن مشكلة التبعية التجارية ليس موضوعاً بذي أهمية خطيرة طالما أنها مرض شاخص في معظم دول العالم والدول النامية على وجه التحديد، وقد يكون ذلك مقبولاً في ظروف السلم لكنه في ظل الأزمات الاقتصادية والمقاطعة الدولية والحروب الساخنة والباردة تصبح المسألة أكثر أهمية وخطورة وتفرض ذاتها على الباحث لأنها تقع في مسار التخطيط للفعل اللاحق ضمن المفهوم السَوْقي للأمن القومي.

الجدول (2-4-5)

اتجاهات التجارة الخارجية العربية 2001-2005

	الصادرات					الواردات				
	2001	**2002**	**2003**	**2004**	**2005***	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005***
الدول العربية	7.2	8.5	8.2	8.3	8.1	10.2	11.6	10.9	11.2	12.4
الاتحاد الأوربي	23.7	22.9	22.4	23.7	21.0	39.5	42.4	43.9	43.4	43.6
الولايات المتحدة	11.3	10.0	10.9	11.1	11.1	9.7	9.4	8.5	9.1	9.7
آسيا	24.5	23.1	23.3	24.5	23.9	18.2	20.6	22.5	24.1	25.3
- اليابان	15.0	13.4	12.7	12.3	12.1	6.1	6.9	6.8	6.3	5.8
- الصين	2.7	3.0	3.6	4.4	4.5	4.2	5.1	6.2	7.7	8.4
- باقي دول آسيا	6.9	6.8	7.1	7.8	7.2	7.8	8.6	9.5	10.1	11.0
باقي دول العالم	33.2	35.4	35.3	32.4	35.9	22.4	16.0	14.2	12.1	9.0
العالم	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

*** تقديرات أولية.**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006.

2-4-6-1 مؤشر التنوع والتركز للصادرات

يفصح هذان المؤشران عن الأقطار الأشد تركيزاً نسبياً في هياكل صادراتها بالنسبة لمؤشر التركز، وعن الدول التي هي نسبياً أكثر تنوعاً في صادراتها بالنسبة لمؤشر التنوع مسار المؤشرين بين 0-1 يمثل الرقم الثاني التركز الأشد تطرفاً.

إن مؤشر التنوع يظهر بشكل أكثر تطرفاً في الإطار العربي. إذ تتراوح بين 0.460-0.948، في حين نجده في المملكة المتحدة بحدود 0.257، وفي الكيان الصهيوني 0.544.

أما مؤشر التركز فتظهر البيانات التطرف الواضح في الأقطار العربية إذ يتراوح بين 0.257-0.968، بينما نجده في الكيان الصهيوني بحدود 0.319، وفي المملكة المتحدة 0.156، وفي الولايات المتحدة الأمريكية 0.119.

وتظهر البيانات المتاحة أن مؤشر التركز أكثر تطرفاً في الأقطار العربية النفطية مقارنة مع الأقطار العربية اللا نفطية، ففي العراق بلغ زهاء 0.968، وفي ليبيا 0.924، وفي السعودية 0.887، وفي قطر 0.852، وفي الإمارات 0.80 مقابل 0.257 في المغرب، 0.345 في السودان، 0.371 في الأردن.

وباستعادة المقارنة مع دول أخرى نامية بحدود 0.143 في تركيا مثلاً وفي دول متقدمة كالمملكة المتحدة 0.150، وهذا يشير إلى اختفاء هيمنة سلعة واحدة أو مجموعة من السلع على نشاط صادرات هذه الدولة، وبالتالي فإن قابليتها للعطب تضحى أقل احتمالاً من نظيراتها مجموعة الأقطار العربية مثلاً.

هذه الحقائق تؤكد أهمية التخطيط القومي لتنويع مصادر الدخل طبقاً للإمكانيات الجيولوجية والجغرافية العربية المتاحة وتشكل الموارد النفطية والموارد الأرضية والمائية والبشرية العربية قاعدة الشروع في هذا المجال.

2-4-6-2 مؤشر التبادل الصافي

يعدّ هذا المؤشر أحد المعايير المهمة للتدليل على أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات أية وحدة سياسية، فقدرة الدولة لا تعتمد على الاستيرادات والصادرات، وإنمّا على نسب أسعار الصادرات إلى أسعار الاستيرادات ذلك ما يعبّر عنه بنسب التبادل الدولي مضافاً إليها شروط التبادل التجاري.

ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال قيمة الصادرات على قيمة الاستهلاك فإذا زاد الناتج عن الواحد الصحيح يكون لصالح الدولة والعكس صحيح، كما نلاحظ أن مؤشر التبادل الصافي ليس عموماً في صالح الاقتصاد العربي (0.8) على أن هذا لا ينفي أن بعضاً من الأقطار العربية في موقع أفضل تماماً ولاسيما الأقطار العربية النفطية كقطر 1.8، وليبيا 1.4، والكويت 1.2، والإمارات 1.2، أيضاً والسعودية 1.1، وبعض الأقطار العربية اللا نفطية كموريتانيا 1.5.

وعموماً فإن نتائج هذا المؤشر لا تكشف عن اختلال واضح بين عموم الوطن العربي وبعضاً من نظرائه من الدول النامية كإيران (0.82)، ولكن هذا الاختلال يتجسد مع أهدافه المقارنة الستراتيجية كاليابان مثلاً (1.6)، وهذه ظاهرة طبيعية في ظل الظروف الراهنة. فالاقتصاد العربي اقتصاد نامي أحادي السلعة، في حين إن اقتصاد اليابان اقتصاد متقدم يستند على قاعدة عريضة ومتنوعة من السلع، وهذا يؤكد حقيقة علمية قائمة أن سبب التبادل الدولي تتجه حالياً لصالح الدول الصناعية حيث القدرة على زيادة الإنتاجية.

وعليه، فإن الأقطار العربية سوف لن يكون هذا المؤشر لصالحهم كمنتجين مصدرين لسلعتهم الوحيدة تقريباً (النفط الخام) طالما أن حجم العوائد المالية لهذه السلعة في تذبذب مع ميل واضح للتراجع بحكم طبيعة السوق النفطية الدولية ونشاطات دول منظمة التعاون والتنمية ووكالة الطاقة الدولية مما سيكرس حالة الاقتراض والمديونية للعديد من الأقطار العربية.

2-4-6-3 مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي

يكشف هذا المؤشر عن الوزن النسبي لقيم الصادرات والاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا كانت درجته عالية فإن هذا يعني تأثر الاقتصاد تأثر بارزاً برياح التجارة Trade Winds على حد تعبير آرثر

لويس Arthur Lewis وهذا يشير إلى عدم الاعتماد شبه التام على النشاط الاقتصادي القائم على التصدير والاستيراد وكما هو الحال في الأقطار العربية، على أنه من المفيد أن نذكر أن ارتفاع مؤشر الانكشاف لا يكون مؤشراً للتبعية بقدر ما يؤشر أن اقتصاد دولة ما قابل للعطب Valunerable نتيجة لتذبذب التجارة الخارجية وسلبياتها.

ونلاحظ أن هناك تحسناً ملحوظاً في اقتصاديات الأقطار العربية النفطية بالنسبة لهذا المؤشر، وقد يرجع ذلك إلى ثمار خطط التنمية الاقتصادية في هذه الأقطار على وجه التحديد على النقيض من القطار العربية اللانفطية التي شهدت زيادة واضحة في درجة انكشاف اقتصادياتها للخارج، ولنا في الأردن وتونس ولبنان والمغرب وموريتانيا أمثلة في هذا المجال، على أن هذا لا يعني الأمر المطلق فهناك أقطار لا نفطية شهدت تحسناً ملموساً لهذا المعيار كسوريا والسودان.

وقد يكون من المفيد أن نحدد أن هناك علاقة بين درجة الانكشاف وحجم الأقطار، فكلما صغر الحجم (مساحة وسكاناً) زادت درجة الانكشاف، وكلما كبر تضاءلت درجة الانكشاف، واليمن إنموذجاً للحالة الأولى، وتشكل مصر إنموذجاً للحالة الثانية على أنه ينبغي أن نتذكر أن هناك دولاً نامية أفضل حالاً من الوطن العربي، إذ يبلغ هذا المؤشر فيها 38٪ مقابل 47.6٪ لعموم الوطن العربي، وتتمتع الدول المتقدمة بدرجات انكشاف منخفضة بحكم تطوير اقتصادياتها كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يبلغ المؤشر نحو 15.3٪ فقط.

4-6-4-2 مؤشر تصدير السلع بشكلها الخام والتركيز السلعي للصادرات

يعد المؤشر الأول "تصدير السلعة الرئيسة بشكلها الخام" من المؤشرات المهمة لأنه يكشف واقع الاقتصاد العربي لا سيما الأقطار العربية النفطية، فقد بلغ هذا المؤشر في الإمارات العربية وقطر وعُمان نحو 99٪، وفي السعودية والعراق 93٪ وليبيا 92٪، غير أنه أخذ في التناقص إذ بلغ نحو 88٪ في الإمارات و 21٪ في السعودية و 91٪ في قطر، و 90٪ في عُمان، و 45٪ في الكويت، و 78٪ في العراق، و78٪ في ليبيا.

غير أن الأقطار العربية اللانفطية تظهر نتائج أفضل في هذا المجال، ففي مصر بلغ هذا المؤشر 52٪ وفي سوريا 48٪ وفي الجزائر 30٪.

وترتيباً على ما تقدم، فإن استمرار تصنيع النفط الخام داخل الوحدات السياسية يعني استمرار العمل من أجل دعم الاقتصاد الوطني والقومي بسواء

ناهيك عن حجم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية الناجمة عن التصنيع بحكم ما تخلقه وحدات هذه الصناعات من وفورات اجتماعية واقتصادية في بيئات توطنها، **فتصنيع النفط في بيئات تواجده يحقق عائداً اقتصادياً يبلغ قرابة ستة أمثال العائد الناجم عن تصدير النفط الخام، كما أن عملياته وتقنياته المستخدمة تسهم في عمليات التحضر Urbanization التي غدت مسألة مهمة في تفكير مخططي التنمية في الدول النامية والمتقدمة بسواء.**

أما مؤشر التركيز السلعي للصادرات فقد انتهت حساباتنا له بأن الوطن العربي يتسم بسيادة سلعة رئيسة خام على مجمل صادراته وتتمثل في النفط في الأقطار النفطية وبخامات الأسمدة في الأردن والمغرب، والحيوانات الحية في الصومال، والقطن في السودان، والحديد في موريتانيا.

وقد بلغ هذا المؤشر درجة عالية في الأقطار العربية النفطية ففي ليبيا 99٪ والعراق 99٪ والجزائر 98٪ وقطر 97٪ والسعودية 94٪ والكويت 88٪ وعُمان 86٪ والإمارات 86٪ والبحرين (منتجات نفطية) 88٪، أما الأقطار العربية اللانفطية فتظهر وضعاً أفضل نسبياً لهذا المؤشر باستثناء الصومال 89٪ (حيوانات حية)، ففي الأردن بلغ هذا المؤشر 31٪ وتونس 24٪ والمغرب 23٪ والسودان 49٪، هذه الحقائق تؤكد عدم قدرة قطاع النشاط التجاري على الإسهام في خلق نمو ذاتي وثابت، زد على ذلك أن النفط في الأقطار العربية النفطية قد ساعد على إهمال العديد من النشاطات التي كانت سائدة قبل عصر النفط في تلك الأقطار.

وإجمالاً للقول إن الأحداث السريعة والمتلاحقة في السوق النفطية الدولية سوف لن تترك بصماتها بارزة على ملامح الاقتصاد العربي فحسب، بل على هيكليته أيضاً مما سيكون له نتائجه على الأمن القومي العربي، ويؤكد هذه الحقيقة أن واقع هذا المؤشر في الكيان الصهيوني بلغ 36٪ وهو ثمن لسلع مصنعة لموارد متجددة لا ناضبة كما رأينا في معظم وطننا العربي.

انتهينا فيما تقدم إلى أن هناك اختلالاً في هيكلية التجارة العربية على المستويين الإقليمي والقومي، وإن لهذه الظاهرة آثارها في الاقتصاد القومي بأسره إلاّ أن هناك العديد من مواطن القوة مما يمكن اغتنامها في إحداث تغييرات هيكلية مرغوب فيها بما يعزز النشاط التجاري العربي.

ويقف الموقع الجغرافي والمجال الحيوي والإمكانيات الجيولوجية والجغرافية المتاحة بمقدمة الطاقة الموردية العربية المتاحة.

5-6-4-2 مؤشر التركز الجغرافي للصادرات

يتم احتساب هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{مؤشر التركز الجغرافي للصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات لأهم شريكين}}{\text{مجموع قيمة الصادرات}} \times 100$$

فهذا المؤشر يعبّر عن مدى تركز صادرات الدولة في عدد محدود جداً من شركائها في التجارة الدولية، وينطلق هذا المؤشر من اعتبار أساس هو ضرورة تنويع الحقيبة التوظيفية للمستثمر الخاص للتقليل من المخاطر المحتملة في فترات الأزمات، فالتنوع مطلوب لا في السلع فحسب، بل في الأسواق المستوردة والمصدرة بسواء.

ولقد كشفت حساباتنا لهذا المؤشر أنه يظهر واضحاً في عموم الأقطار العربية وأكثر وضوحاً في النفطية منها كالمملكة العربية السعودية وليبيا والعراق والإمارات المتحدة والكويت، ومن الموضوعية أن نثبت أن وطأة هذا المؤشر أخذت في التناقص، ففي عام 1970 كانت درجته بحدود 36٪ في الكويت وزهاء 44٪ في العراق، في حين هبطت في الثمانينات إلى ما يقرب من 17٪ لكل منهما على التوالي وقد يُفسر ذلك باهتمام تلك الأقطار بتصدير سلع أخرى غير النفط والبحث عن أسواق جديدة لصادراتها.

وتعدّ الدول الصناعية هي القاسم المشترك الأعظم لأهم شريكين في صادرات الوطن العربي، وتقف اليابان بالمكانة الأولى، ويرجع ذلك إلى اعتماد هذا السوق على النفط العربي، أما عدم ظهور المملكة المتحدة بشكل بارز فيرجع إلى التطور السريع الذي شهدته مكامن نفط بحر الشمال مما خفف من اعتمادها على النفط العربي، كما يبدو أن هناك قرينة ارتباط بين الدول المستعمرة وسوق الصادرات كما يظهر بالنسبة لإيطاليا في علاقتها مع ليبيا والصومال وفرنسا مع الغرب وموريتانيا.

2-4-6-6 مؤشر التركز الجغرافي للواردات

يستخلص مؤشر التركز الجغرافي للواردات من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{مؤشر التركز الجغرافي للواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات لأهم شريكين}}{\text{مجموع قيمة الواردات}} \times 100$$

يعبّر هذا المؤشر عن مدى تركز واردات دولة في عدد قليل من شركائها في التجارة الدولية، وعليه فإن ارتفاع هذا المؤشر يفصح عن حالة الضعف للدولة لأنه بقدر ما يكون مرتفعاً فإنه يعني أن اقتصاد الدولة

مكشوف لإجراءات عدائية من قبل شركائها التجاريين في حالة الأزمات لا سيما إذا كانت السلع المستوردة ذات أبعاد ستراتيجية كالمواد الغذائية وبعض المصنعات وما إلى ذلك.

وقد كشفت حساباتنا لهذا المؤشر عن أن ثلث إجمالي واردات الوطن العربي تأتي من الدول الصناعية الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وإيطاليا وفرنسا، في حين لا تساهم الدول الاشتراكية (سابقاً) سوى بنسب محدودة وفي عدد محدود من أسواق الوطن العربي.

وإذا تذكرنا أن الدول الصناعية تلك هي في إجماليها أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الطرف الثاني الرئيسي التقليدي في محور العلاقات الدولية النفطية أدركنا الدور الذي يمكن أن تؤديه تلك الأسواق في التهوين من القوة التفاوضية للنفط العربي بخاصة ونفط منظمة الأوبك بعامة.

صحيح أن الوطن العربي لا يساهم سوى بنسب محدودة كما رأينا من قيمة الصادرات إلاّ أنه يعد من أهم المستوردين للسلع ذات البعد الستراتيجي في العالم، فهو يمتص نحو خمس إجمالي استيرادات العالم من القمح 20٪، 18٪ من الأرز، 28٪ من الشاي، 20٪ من الحيوانات الحية، 10٪ من السكر و 32٪ من الأسمنت و 17٪ من الحديد والصلب، 6٪ من المكائن الزراعية، وإن وزنه النسبي هذا تنامى بشكلٍ واضح عمّا كان عليه عام 1975 إذ لم تكن إستيراداته من القمح تزيد على 14٪ ومن الأرز 10٪ والشاي 18٪ والحيوانات الحية 6٪ والحديد والصلب 10٪ والمكائن الزراعية 3٪، ولعل هذه الظاهرة تقترن بالتطور الاقتصادي المحدود للأقطار العربية نتيجة لنمو العوائد النفطية على وجه التحديد باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

غير أن هذه الحقائق مجتمعةً تحتم علينا القول بأن الأمن الاقتصادي العربي في الغذاء كما في الإنتاج الصناعي يضم بين تضاعيفه العديد من مواطن الخلل والضعف بحكم اتساع الفجوة في مقطوعية استهلاكه من عناصر السلع المشار إليها، وعليه لا بد من الاهتمام بهذا الموضوع كي تعمل على تعظيم حجم الوفورات الاقتصادية والاجتماعية للنشاط التجاري العربي.

7-4-2 الاستنتاجات

يعتمد الوطن العربي اعتماداً واضحاً على التجارة الخارجية وربما يكون من أكثر بقاع العالم اعتماداً وذلك بسبب طبيعة الشخصية الجغرافية للوطن العربي، إذ إن خصائص النشاط التجاري تأتي انعكاساً للشخصية الجغرافية والتي يمكن تأطيرها بمسارين :

2-4-7-1 المسار الطبيعي

انتهت دراسة النشاط التجاري للوطن العربي عن سمة بارزة تتمثل في تخلف ريع الموقع وما يمكن أن يخلقه من تنوع في الإنتاج واكتفاءٍ ذاتي محدود لبعض السلع مما يعد بواقع الحال هدراً وتفريطاً بالموارد والمميزات التي يمنحها الموقع بحيث يكون من عناصر القوة في الوحدة السياسية.

إن التأكيدات على استغلال هبات الموضع وبالذات على النفط ما توفره البيئة الجيولوجية أدى إلى تفاقم وهيمنة قطاع النفط على معظم النشاط الإنتاجي للوطن العربي وتعاظم دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وطبعها بخصائصه، وترتب على ذلك بروز ظاهرة الاقتصاد الأحادي السلعة مما يعّد ظاهرة سلبية في الخريطة القومية.

وقد كشفت الوقائع أن الاعتماد على صادرات النفط مورداً للدخل يعوزها الاستقرار في المدى القريب والاستمرار على المدى البعيد بحكم تصديره للخارج وكونه مصدراً ناضباً، إن مزايا القوة التي تمنحها العناصر الطبيعية والمتمثلة بتنوع الموارد ووفرتها البيئية لم تستثمر استثماراً سليماً بسبب الاعتماد على الإمكانيات الذاتية القطرية التي تبقى عاجزة عن تحقيق مزايا القوة وبما يبعدها عن مخاطر التبعية التجارية، كما أن التفاوت في توزيع الموارد الطبيعية يقدر هو عامل ضعف الإمكانيات القطرية فهو دافع لخلق عناصر القوة بإطارها القومي.

زد على ذلك ضرورة استغلال ميزة الالتصاق الجغرافي بين الأقطار العربية وما يمكن أن تحققه من ميزات طبيعية واقتصادية، إذ إن القرب الجغرافي من العوامل المهمة المساعدة على نجاح قيام تعاون وتكامل اقتصادي بين الأقطار المتجاورة.

2-4-7-2 المسار البشري

فلقد كان من نتائج التأكيد على استغلال موارد الموضع والمتمثلة بالصناعات الستراتيجية وبدرجة أساسية النفط ونتيجة لكون الطلب على هذه السلعة تحدد خارج مراكز الإنتاج إلى الدول الصناعية المتقدمة لذا فقد تعمق موقع الوطن العربي في تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بحيث تحدد دور العرب في تصدير المواد الأولية عامة والنفط خاصة مما يعد من جوانب الضعف في الوحدة السياسية.

وقد أدى التخصص في تصدير المواد الأولية عامة والنفط خاصة إلى الاكتفاء بمجرد تصديره من غير محاولة تصنيعه مما حرم الأقطار العربية من تحقيق الوفورات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تحقيقها من فائض القيمة التصنيعية في بناء قاعدة صناعية متكاملة وإذا تخلف مزيداً من الطلب على النفط مما يقلل من تصديره إلى الخارج، غير أن ما يعيق ذلك هو حدود الإمكانيات القطرية المتمثلة بضيق الأسواق وعدم كفاية عناصر الإنتاج.

وكنتيجة لقلة الإنتاج وتماثله بحيث لا يلبي الطلب في الدول العربية والذي أخذ يتركز بالسلع الغذائية والصناعية لا فقد أدى هذا إلى ضآلة حجم التبادل التجاري فيما بين الدول العربية وتركزها مع الدول الصناعية المتقدمة مما أوقعها في علاقات التبعية التجارية، كما كشفت عن ذلك مؤشرات القياس الكمي المعتمدة وتزايد إستيرادات الوطن العربي وتنوعها نتيجة لقلة الإنتاج الزراعي والصناعي مما خلق مجالات أخرى للتبعية تعد أقسى، وأخطر أنواع التبعية تلك هي **التبعية الغذائية**، حيث أصبحت الدول العربية تعتمد على الاستيراد لسد حاجاتها الغذائية الأمر الذي حصل معه خطورة كبيرة خاصة لأنواع معينة من السلع الغذائية كالقمح الذي يتميز بالاحتكار مما يعدّ من نقاط الضعف في كيان الوحدة السياسية.

كما أدى توجه الأقطار العربية نحو تنفيذ خطط التنمية العربية إلى تزايد استيرادات المكائن والآلات كحزم جاهزة من غير محاولة لمعرفة أسرارها وتهيئة مستلزمات بناء قاعدة تكنولوجية ذاتية من خلال التنسيق بين الدول العربية مما أوقع الدول العربية في تبعية للدول الصناعية المتقدمة يصعب الإفلات منها من غير جهود قطرية وقومية مشتركة.

إن بقاء الهياكل الاقتصادية العربية بعد تنفيذ خطط التنمية العربية بما عليه من عدم توازن تثبت عجزها عن تحقيق تغيرات بينية وذلك بحكم أطواق التبعية والقطرية.

وشهد الوطن العربي تجارب للتكامل الاقتصادي وصلت إلى طرق مسدودة إذ لم تتمكن من تحقيق أهدافها وذلك لأن العمل العربي المشترك هو قرار سياسي بالدرجة الأولى ولهذا فإن الاختلافات السياسية تقف عائقاً لتحقيق مزايا الالتصاق المكاني وما يمكن أن يوفره من عناصر القوة، كما أن تأكيد هذه التجارب على تحرير التجارة دون خلق الفائض الإنتاجي قلل فاعليتها وأهميتها إذ أن المطلوب هو إيجاد سبل تحقيق التسهيلات للتبادل التجاري.

ونتيجة لربط عملية التكامل الاقتصادي، وما آلت إليه بحكم روح العصر فإن التجمعات الإقليمية تقف في مقدمة الحلول المنتظرة لا سيما فيما إذا كانت تمتد رؤية قيامها كونها خطوات على طريق التكامل فالوحدة الاقتصادية العربية.

إن التأكيد على ضرورة التخفيف من اعتماد الأقطار العربية على التجارة الخارجية وما يمكن أن تنتج من مشاكل ومخاطر لا يعني بعدم أهمية التجارة الخارجية وإنما يعني عدم الإفراط في الاعتماد عليها فهي تبقى منفذاً مهماً لتصريف الفائض من الإنتاج واستيراد ما تحتاجه من السلع.

3-7-4-2 الخيارات المطروحة

انتهينا فيما تقدم إلى أن هناك اختلالاً وعدم توازن في استغلال موارد الثروة المتاحة داخل الرقعة الجغرافية العربية، مما ترك طابع التماثل بالشخصية الإنتاجية بارزاً انعكاساً للشخصية الجيولوجية العربية بالدرجة الرئيسة، وعليه فقد غدت مسألة تطوير وتنويع أساليب استثمار الموارد المتاحة جغرافياً طبيعياً وبشرياً مسألة ملحّة من أجل تعظيم نقاط القوة في خريطة النشاط التجاري في الوطن العربي، وبغية تحقيق هذا الهدف نطرح الخيارات الآتية :

1-3-7-4-2 تصحيح الهيكل الاقتصادي العربي وإعادة توازنه واستقراره بما يكفل أداءً اقتصادياً عالياً وكفئاً لكافة القطاعات، ولكي تتحقق عملية التصحيح هذه وتنويع مصادر الدخل والتخفيف من حدة الاعتماد على التجارة الخارجية فإن هذا لا يتم إلاّ من خلال :

1. زيادة الإنتاج الصناعي وتنويعه إذ تختفي هيمنة القطاع الإستخراجي وتحل محله قاعدة صناعية متكاملة عمودياً وأفقياً وبما يخلق طلباً إضافياً على المنتجات الصناعية الوسيطة، وكذلك الاهتمام بالصناعات الأساسية باعتبارها ضرورة من ضرورات الدخل في ميدان التصنيع الثقيل، وكل هذا لا يتم بالاعتماد على الإمكانيات العربية الواسعة وما ستفتحه من آفاق لتقسيم عمل دولي عربي يكون النتاج الصناعي أساسه استغلال الموارد بأعلى كفاءة بما يقلل تكاليف الإنتاج ويزيد من فرص المنافسة أمام المنتجات الأجنبية ويقوي من الإمكانيات التصديرية.
2. زيادة الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً بما يحقق الأمن الغذائي والستراتيجي للوطن العربي ويحد من الاستيرادات الغذائية المتزايدة بما يرفع عن كاهل الميزانية العربية رصد المبالغ اللازمة لهذه الاستيرادات ولا يمكن

أن تتم زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء وخاصةً القمح إلاّ من خلال تكامل زراعي عربي نظراً إلى خصوصية النشاط الزراعي ودور الظروف الطبيعية في ذلك، ولهذا فإن حشد الطاقات والإمكانيات العربية هو الكفيل باستغلال الإمكانيات الزراعية المتاحة والتي تقف مسألة رصد الأموال اللازم استثمارها في مقدمة العوائق بالنسبة إلى بعض الأقطار ذات الإمكانيات الزراعية الجيدة، وعلى هذا الأساس فإن أحوج ما يكون عليه العرب الآن وفي المستقبل هذا التكامل الاقتصادي عموماً والزراعي على وجه الخصوص.

2-4-7-3-2 قيام تنمية حقيقية قوامها النمو الذاتي وغايتها إشباع الحاجات الأساسية ومجالها الوطن العربي بكل موارده الطبيعية والبشرية :
وتنمية من هذا النوع تكون خارج نطاق التبعية التجارية واستمرارية النمو واستقراره إذ يتمكن من تحقيق أهدافها في إحداث تغيرات جوهرية هيكلية، وتتطلب عملية التنمية هذه:

1. تعزيز صيغ التكامل الاقتصادي العربي ودعم آلياته وطرح الثقة بمؤسساته لتحقيق واجباتها للنهوض بالعمل الاقتصادي العربي المشترك واعتباره ضرورة تنموية ومستقبلية، من الثابت أنه لا يمكن للقطر أن يكون مؤهلاً لتحقيق تنمية حقيقية تعزز استقلاليته ومكانته الدولية إلاّ من خلال محيطه القومي الواسع.

2. بناء قاعدة تكنولوجية ملائمة من تحقيق تنمية مستقلة إذ إن اكتساب التكنولوجيا وتطويرها يعد ضرورة قومية ملحة تتزامن وتترافق مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ذلك لأن بقاء العرب يعتمدون على التكنولوجيا المستوردة من الدول الصناعية من غير محاولة توطين التكنولوجيا ومعرفة أسرارها وتطويرها في المستقبل مرهوناً لخياراتهم وضغوطهم خاصة إذا ما علمنا أن الدول الصناعية المتقدمة ومعها الشركات متعددة الجنسيات قد تجاوزت التكنولوجيا التقليدية إلى مرحلة جديدة تتسم بكثافة العمل الفني.

إن بناء قاعدة تكنولوجية في الوطن العربي لا تتم إلاّ من خلال التنسيق القومي لخطط الإنماء التكنولوجي على أن يسبق ذلك خطط قطرية للإنماء التكنولوجي، وإن هذا يتطلب توفير عدد من الشروط لعل من أهمها:

آ. الإرادة السياسية القادرة على اتخاذ القرارات المستقلة.

ب. مؤسسات البحث العلمي التطبيقي في مجالي الصناعة والهندسة.

جـ. الكوادر المؤهلة والكفوءة.

3. إنشاء صندوق قومي للتنمية العربية تساهم به الأقطار العربية حسب إمكانياتها المالية من أجل مساعدة الأقطار العربية الفقيرة لتمويل مشاريعها التنموية من دون الاضطرار إلى الاقتراض من المصادر الأجنبية وما ينطوي عليه من أخطار وأعباء ثقيلة من جراء خدمة الدين على الرغم من وجود صناديق عربية لدى الدول النفطية والدول الغنية.

2-4-7-3-3-3 يجب أن يتم تخطيط التجارة الخارجية بما يخدم أهداف التنمية القومية ويحقق الفوائد المرجوة للتجارة الخارجية في كل مرحلة من مراحل التنمية: ويتم ذلك من خلال:

1. توسيع قاعدة الصادرات وتنويعها وتنشيط الصادرات غير التقليدية بما يضمن للأقطار رصيداً مستقراً نسبياً من العملات الأجنبية لتغطية الاستيرادات.
2. ربط خطة الاستيرادات بالإنتاج المحلي والطلب الواقع عليه والتأكيد على استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية التي يتطلبها الإنتاج المحلي.
3. وضع أولويات في عملية الاستيراد والتقليل من السلع الاستهلاكية الكمالية أو فرض رسوم جمركية تصاعدية تتناسب عكسياً مع القاعدة الاستهلاكية.
4. تنويع منافذ التصدير والاستيراد وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من الأقطار على أن لا يتم ذلك على حساب النوع والمواصفات وخصوصاً بالنسبة إلى استيراد السلع التكنولوجية.
5. ضرورة التنسيق التجاري بين الدول العربية في استيراد أنواع معينة من السلع مثل السلع التكنولوجية والسلع الغذائية وبخاصة القمح بسبب الطبيعة الاحتكارية لمثل هذه السلع، لهذا فإن المساومة الجماعية تخفف من حدة الاحتكار والشروط المفروضة بالنسبة إلى السلع التكنولوجية.
6. زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية وذلك بالتنسيق في الإنتاج أولاً وتحرير التبادل التجاري من القيود والاهتمام بزيادة حركة النقل من خلال الاهتمام بتطوير شبكات الطرق بمختلف أنواعها.
7. توسيع قاعدة السوق العربية المشتركة والعمل على تطبيق بنود الاتفاقية والانتقال إلى مرحلة أعلى من التكامل الاقتصادي وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية بالتالي.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية تعدّ خطوة مهمة مطلع عام 2005. وتضم جميع الدول العربية باستثناء الجزائر وموريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر، وبموجبها أصبحت السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي غير خاضعة للرسوم الجمركية والضرائب مما سيحفز التجارة البينية بين الدول العربية، فضلاً عن أنها ستحفز الاستثمارات العربية والمشروعات المشتركة[3].

2-4-8 العولمة

2-4-8-1 العولمة : الفكرة والأهداف واحتمالات المستقبل

تعدّ ظاهرة العولمة امتداداً طبيعياً لتطور السياسات الدولية المعاصرة، وقد يكون من المفيد أن نعود بالذاكرة إلى قرون خلت في تاريخ البشرية، فكما هو معلوم أن النظم السياسية تطورت من النظام العشائري والقبلي إلى دويلات المدن أو دول المدن كما كانت تسمى إلى عصر الإمبراطوريات ثم تلاها مرحلة الاستعمار ومن ثمّ مرحلة الإمبريالية، جاءت بعدها الشركات متعددة الجنسية (أو المتخطية القومية) كما تسمى، ثم ظهرت ظاهرة العولمة هذه كقرينة لبروز دولة القطب الواحد أو الإمبراطورية الواحدة.

ولسنا بحاجة للتفاصيل عن كل مرحلة من مراحل التطور السياسي الذي شهدته وما زالت تشهده البشرية حالياً، ولكن نود أن نؤكد أن مرحلة الشركات متعددة الجنسيات هي أحدث مرحلة وأكثرها تطوراً في النظام الاقتصادي والسياسي المعاصر بسواء، وبلغت هيمنتها على جملة الاقتصاد العالمي استثماراً ونفوذاً بما يقارب أربعة أخماس أجماليه حتى بظل القطبية الثنائية (المنهارة) فكانت الشركات تتحكم في استثمارات واقتصاديات وسياسات دول العالم المختلفة تصنع العقائد والأحزاب والزعامات وتدبر الانقلابات أو ما في حكمها، وسبق لنا ولغيرنا نشر العديد من الدراسات والأبحاث عن الشركات متعددة الجنسيات وعن أساليبها ونفوذها في الخريطة السياسية المعاصرة[4].

بيد أن مشكلة شعوب العالم النامي – ضحية تلك الأساليب – لا تقرأ أو حتى إذا ما قرأت لا تدرك، وحتى إذا ما أدركت لا حول لها ولا قوة، فهي تحيا بظل أنظمة سياسية خاصة – إذا صحت تسميتها كذلك – اعتاد بعض المؤلفين إطلاق عبارة (سياسات القطيع) على العديد منها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، فالدول الفاعلة في الخريطة السياسية تطلق يد الراعي : راعي القطيع بالتصرف في قطيعه شريطة أن يكون مطيعاً منفذاً للفاعل في الخريطة السياسية.

وقد يستغرب البعض من ذلك، لكننا نود أن نطرح تشبيهاً بسيطاً للخريطة السياسية المعاصرة، فقد سبق لنا إعطاء هذا التشبيه بظل القطبية الثنائية وذكرنا أن هناك[5] فاعلين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ونائبين للفاعل هما حلفي الأطلسي ووارسو، والدول النامية مفعول فيه، أما الحركة الصهيونية متمثلة بإسرائيل فهي مفعول لأجله.

ونعود ونذكر بأن عالمنا الآن بظل الإمبراطورية الواحدة يحتضن فاعلاً واحداً وهو الحركة الصهيونية ونائباً للفاعل هي الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلسي والدول النامية مفعول فيه، وتكتسب الحركة الصهيونية وإسرائيل صفة أخرى في النحو والصرف هذا وهي أنها مفعول لأجله.

وإذا كنا من المؤمنين بأن الحدث السياسي لا يفسر بأسبابه بل بنتائجه باعتبارها تعكس هوية وأهداف مخططيه ندرك بعمق ما جرى ويجري من أحداث على صفحة كوكبنا وغلافه الغازي وفضائه الخارجي بسواء، ودارت الأحداث في جنوب غرب آسيا كما في جنوبها وجنوب شرقها، في جنوب أوروبا كما في وسط أفريقيا سواء بالقتال المباشر أو بالإنابة أو بسحب الاستثمارات أو الإجهاز على الاقتصاد كما حصل لنمور آسيا التي تحولت إلى نمور ورقية لا تقوى حتى على الحفاظ على سيادتها، أو بذرف دموع التماسيح على الأقليات الدينية في يوغسلافيا السابقة أو بالصراع الأثني في أفريقيا وغيرها كثير، وتمخضت كل الأحداث باتجاه قيام الإمبراطورية الواحدة وتركز وجودها سياسياً واقتصادياً، وبدأت الأحداث تتسارع بعقد الاتفاقيات آخرها منظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الحرة، وشهرت الإمبراطورية الواحدة سلاح قوتها الاقتصادية، فضلاً عن السياسية بوجه شعوب العالم قاطبةً، شعوب الدول المتقدمة قبل غيرها وابتزازها في الموافقة على عدوانها على العراق بالتلويح بالهيمنة على احتياطيات النفط والغاز الطبيعي بمنطقة الخليج العربي، وهي (أي الدول المتقدمة) كدول أوروبا

الغربية واليابان أحوج ما تكون لمصادر الطاقة بعامة والنفط بخاصة : سرِّ المدنية المعاصرة، انتزعت الدولة الإمبراطورية رضا الدول النامية عن تصرفاتها وإرغامها معها للاشتراك بسياساتها وتارةً أخرى برفع أو تقليص المديونية عن كاهلها فكان لها ما أرادت من خلال الرعاة في العالم الأفروأوراسي.

وهكذا أضحى العالم قرية صغيرة ظاهرها شبكات الإنترنت والثورة المعلوماتية والتطور التقني وتطور إنتاج واستخدام الحاسب الآلي والتطور الصناعي والزراعي ووسائل النقل والاتصال، وباطنها تجسيد لمكانة وفاعلية وقوة الإمبراطورية الواحدة، وتمحورت تلك الواقعية الجديدة في مسارين :

أولها: عولمة الإعلام

فراحت القنوات الفضائية قاطبة تدور في فلك الإعلام الموجه طبقاً لمشيئة وأهداف الدولة الإمبراطورية، ويستطيع أي من المراقبين أن يكشف ذلك بيسر، فلو تمّ متابعة هذه القنوات جميعاً لشهر واحد (دورة تلفازية واحدة) يرى أن برامجها تنساب في مسارات ثلاثة هي : إرضاء المراهقين وإشغال الصغار والكبار في مجموعتي أفلام الرياضة (وهي إحدى قنوات التضخم النقدي الذي ابتليت به دول العالم النامي وأثقل اقتصادياتها)، ومجموعة افلام بعد منتصف الليل للعديد من القنوات ثلاث منها مباشرة، والمسار الثاني إلهاء شريحة الفعالين اقتصادياً (كما يطلق عليهم بعلم الديموغرافيا) ببرامج تحذلقية يقال عنها : حوارات فكرية، لكنها بحقيقة الأمر تعميق للفرقة والانقسام وإذكاء مقصود لبذورهما متخذةً من الترهيب تارةً والترغيب تارةً أخرى وسيلة للإقناع، **والهدف من ذلك تلميع الرعاة أو إلهاء القطيع وترى الشخوص، فرسان تنمية التخلف في صراع انفعالي على الشاشة سرعان ما تهدأ أعصابهم بعدها مباشرةً عندما يتسلمون مكافآتهم بالدولار أو غيره**، والمسار الثالث لنيل رضا النصف الجميل من البشرية (النساء) في المودة والأغاني الهابطة والمطربين (الظواهر) وعرض الأزياء، ذلك فضلاً عن الرجال في هذا المجال.

وهكذا فالمتتبع للإعلام دولياً لا يرى سوى التكرار في المضمون والاختلاف في الشكل فيما يخدم هدف الفاعل في الخريطة السياسية ويدافع بعمق عن الرعاة لكن بأسلوب يظنه الغالبية خلاف وخصام وفي حقيقته ترقيع وتلميع.

ثانيهما: عولمة الاقتصاد

بعد أن استتبت الأمور للفاعل في الخريطة السياسية من هيمنة اقتصادية وسياسية وإعلامية وغيرها جاهدت وتجاهد في الإجهاز الاقتصادي على كل شعوب العالم دون استثناء، فبرزت ظواهر جديدة مدانة منها: (النفط مقابل الغذاء) و (الطاقة مقابل الديمقراطية) الحالة الأولى متجسدة فيما شهده مهد الحضارات الأولى (وادي الرافدين)، والثاني ما شهدته دول أنقاض دول يوغسلافيا السابقة، وحصار اقتصادي هنا وهناك في أفغانستان والسودان وكوبا وما إلى ذلك، وحصار جوي وثقافي هنا – في ليبيا – سابقاً وأفغانستان وكوبا والعراق وغيره، وهكذا غدت أساليب الدولة الإمبراطورية تتعاظم في إنتهاب موارد الشعوب واستلابها مما يعمق وفوراتها الاقتصادية والمجتمعية المتوخاة، وغدا أسلوب (إفراغ الأرض) أحد أهم تلك الأساليب.

وكانت محصلة ذلك ملايين اللاجئين الإنسانية والسياسية كما تسمى وغيرها، وذلك تمييع للقومية والثقافة والحضارة والهوية.

وقد يتساءل البعض أليس هناك عولمة في مفاصل أخرى في الأوضاع الاجتماعية والأسلحة البيولوجية وإعمامها، ذلك أمر واقع فعلاً فعدد المصابين بمرض فقدان المناعة حالياً بنهاية 2007 يربو عن 65 مليون نسمة وحجم الوفيات بلغ 20 مليون نسمة، والإصابات تتفاقم في قارة الازدحام السكاني (أفريقيا) وجنوب شرق آسيا، وظهرت أوروبا الشرقية ودول الاقتصادات المتحولة (بقايا الاتحاد السوفيتي) كركن آخر من أركان ضحية الهندسة الوراثية للدولة الفاعل، فضلاً عن شيوع الفقر والحرمان كما تظهرهما حسابات الأمم المتحدة لهذين المؤشرين.

وعليه، يجب أن تفكر شعوب العالم قاطبةً بما لم تعتد أن تفكر به، أن تفكر بالجديد وترقب وترصد وتجمع النقاط لتبصر الحقائق، فالخط مجموعة نقاط وهو الموصل والمؤشر للمستقبل بالنقاط المنفصلة المتصلة اللاحقة التي تعين في تحديد الاتجاهات ولا يجوز الحكم على النقطة الواحدة المنفصلة فإن ذلك كمن ينظر من ثقب واحد، والمفروض أن نتعود ونتمرن على النظرة من مصفاة عديدة الثقوب لكي نحكم التصور الشمولي عن الظاهرة ولكي نسبر أغوارها ونعرف كنهها وجوهرها.

وعندها سنصل إلى قناعة واحدة أنه لا حياة ولا رفاهية مع وجود مرض فقدان المناعة لأنه ينتقل وراثياً أيضاً وهنا الطامة الكبرى وعندها سيكون مستقبل الأجيال في العالم الثالث بخاصة رهين برفضه سياسات القطيع وإيقاف نقل المورث لفقدان المناعة لمن يليه في إدارة القطعان والعمل الجاد على تحقيق الإدارة الذاتية بعيداً عن مآرب الفاعل في الخريطة السياسية وأساليبه من خلال محافله الخاصة والعامة وتبنيه لما يسمى العلماء المختصين من خريجيه وغيرهم وتهيئتهم للإسهام في رعي القطعان.

وإذا ما تخلفت شعوب الدول النامية بخاصة عن هذا التوجه فليس من المستغرب أن يعيد التاريخ نفسه، فبدلاً من أن يُهجّر ملايين الأفارقة للعمل بمزارع الرجل الأبيض في ظل نمط الزراعة المنتظمة أو الزراعة المدارية أو الزراعة العلمية كما تسمى إلى جنوب الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، عندها سيسُخر من يبقى من مئات الملايين من شعوب أفريقيا (أثر مرض فقدان المناعة وحمى إيبولا وغيرهما وما سيليهما تباعاً) ينتجون المواد الخام لتسري في شرايين التجارة الدولية إلى مصانع الدولة الإمبراطورة وكوكبتها ومن ثمّ إلى خزائن الفاعل الحقيقي في الخريطة السياسية.

وقد لا تكون شعوبنا أفضل حالاً، ولنستحضر بالذاكرة المؤلمة كيف طُردنا من شبه جزيرة أيبريا بعد حكم دام ثمانية قرون؟ أليس من المحتمل لا بل من اليقين أن نتشرذم أكثر مما عليه الآن (2008) ونتسابق ونظل كذلك في (إفراغ الأرض) وبيع الأرض والعرض معاً؟

2-4-8-2 المقصود بالعولمة

يتباين مفهوم العولمة بين الكتاب المعاصرين وفي ذلك ما يعكس القدرات الذاتية في الفهم والإدراك لمجريات الأحداث في الخريطة السياسية والاقتصادية والعالمية بسواء، وقد يجمعون جميعاً على أن العولمة ظاهرة جديدة في مسماها قديمة في أهدافها لا ترمي إلى ابعد من تحقيق هيمنة الإمبراطورة الواحدة، من خلال شعارات متنوعة: حقوق الإنسان، الديمقراطية، إزالة الفوارق بين المجتمعات، رفع الحدود السياسية، إعمام نتاج الثورة المعلوماتية، مكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة وما إلى ذلك.

والعولمة كمصطلح لغوي تعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم(6)، ويعرفها البعض بأنها نظام أو نسق ذو أبعاد تتخطى حدود الاقتصاد في النظام العالمي ليشمل الاتصالات، فضلاً عن المبادلات

والتسويق والسياسة والفكر، ويعرفها البعض الآخر بأنها الشروع في دخول طور جديد من أطوار التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية آخذاً نحو التوحد.

وهكذا يبدو أن هذا المفهوم للعولمة يقلل من أهمية الحدود ويدعو لتعميم الأفكار وانتشارها من دائرة المركز (الفاعل) إلى الهوامش (المفعول فيه)، والعولمة شيء، والعالمية شيء آخر، **فالعولمة نمط من أنماط الأساليب السياسية والاقتصادية في فرض السيطرة والهيمنة، أما العالمية فهي تطلع للمستقبل من خلال النهوض بالخصوصية ودفعها إلى المستوى العالمي، فالأولى (العولمة) تضييق واحتواء العالم، أما الثانية (العالمية) فهي انفتاح على العالم،** فإذن العولمة استنساخ النموذج المطلوب من الفاعل في الخريطة السياسية، فهو تخلي عن المرتكزات الحضارية وخصوصية المجتمعات المختلفة، أما العالمية فهي عملية تلاقح فكري وتنضيج للمبادئ، فهي إغناء فكري وحضاري بما يُعمق الهوية ويؤطرها.

وفي اعتقادنا أن العولمة امتداد طبيعي للتطور السياسي أنماطاً وأساليب، فهي امتداد متصل للشركات متعددة الجنسيات بالأهداف، بعبارة أخرى ظاهرة أكثر حداثة وتطوراً في سلم الاستعمار – الإمبريالية – الشركات متعددة الجنسيات، فالعولمة إذاً هي تجسيد لقوة الفاعل في الخريطة السياسية بظل القوة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية التي غدت تتبوأ بجدارة المركز الأول عالمياً في مجال الطاقات الموردية كما في المصنعات بشتى أنواعها، فضلاً عن الهيمنة المطلقة على كافة الحلقات الاقتصادية والعلمية والثقافية في العالم، فهي تتحكم بزهاء ثلاثة أخماس إجمالي الموارد الإعلامية بالعالم(7) فمن خلال هذه المكانة استطاعت أن تبني إنموذجاً لها في الثقافة العالمية، **لا بل في الثقافة الأمريكية على وجه التحديد،** وهكذا في العديد من الحلقات الأخرى، لذلك استطاعت أن تشكل تاريخاً جديداً للعالم.

ولنتساءل: ما هي تأثيرات هذه الظاهرة ؟

في اعتقادنا أن هناك تأثيرات إيجابية وتأثيرات سلبية، من تأثيراتها السلبية أنها ستزيد الضعفاء ضعفاً في الخريطة السياسية والاقتصادية بما يكرس من ظواهر التبعية والاعتماد على الغير، طالما أن الدول الضعيفة ستظل أسواقاً لاستهلاك كافة منتجات ونشاطات الأقوياء.

ولكن هل نظل – نحن شعوب العالم النامي – متفرجين على الأحداث، لا بل على صنع التاريخ وكتابته (التي لا يقوى على كتابته إلاّ

الأقوياء) أم عسانا نفكر بآلية عمل جديدة وجادة قوامها الالتزام في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وهدفها الستراتيجي رفاهية المواطن وتقليص فجوة التخلف الحضاري القائم والمتفاقمة بيننا وبين الدول المتقدمة هاجسها الإبداع والبناء الحضاري بعيداً عن الإنشاء والتفقيه الإنشائي المتخلف.

ولعل من المفيد أن نعمق إيجابيات ظاهرة العولمة هذه منتفعين منها أو قل مقللين من آثارها السلبية على الأقل، لا أن نظل جامدين مسلوبي الإرادة كما فعلنا في تاريخنا المعاصر فكان من ثمار ذلك ضعفاً على ضعف بكل ما تعنيه الكلمة من امتداداتها السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية.

ولا يتم تفعيل طاقاتنا الموردية ودورها في الخريطة السياسية إلاّ من خلال:

1. إشاعة الحريات في المعتقدات والفكر والانتماء والتملك والإقامة والانتقال وغيرها.
2. انتهاج أساليب الممارسات الديمقراطية الحقيقية على تعميق ممارساتها في كافة مفاصل الإدارة والحياة.
3. اعتماد مبدأ (التنمية البشرية المستدامة) تنمية حقيقية بعيدة عمّا نسميه (تنمية التخلف) متذكرين الواقع المؤلم لسكان العالم النامي في ظل المؤشرات الدولية في هذا المجال لاسيما في ظل دليل الحرمان ودليل الفقر.

وبظل هذه التنمية المنشودة سينال المعلم والأستاذ المكانة الأولى في المجتمعات كونهم صناع الأجيال والركيزة الأولى في البناء الحقيقي، عندها ستستقطب مهنة التعليم الشريحة المتقدمة في التحصيل العلمي بحكم المكانة الاجتماعية لها بالتالي أسوةً بما عليه الحال في اليابان مثلاً. ومتى ما ترجمت هذه الأفكار إلى تخطيط وتنفيذ فعلي في أي دولة من الدول فإن ذلك يشير إلى "وطنية الحكومات بحق".

وفي ضوء ما تقدم لا بد من إحداث تغييرات جذرية في:

1. أساليب التعليم من رياض الأطفال حتى الدراسات العليا.
2. مناهج التعليم.
3. الكوادر العلمية التعليمية وبقية الاختصاصات.

4. المتطلبات الضرورية في المختبرات والأدوات والمكتبات وشبكات الاتصال (الإنترنت) والمعلوماتية المختلفة.
5. إيجاد نظم حوافز إيجابية فاعلة تكفل زرع المحفزات بين صفوف الجماهير للتعلّم والخلق والإبداع.
6. تقليص الفجوة الحضارية القائمة من خلال اعتماد تجارب شعوب الدول المتقدمة وتطويرها طبقاً لواقع بيئاتنا.
7. التنسيق الملتزم بين شعوب العالم النامي فيما بينها، فضلاً عن تفعيل العلاقات مع الدول المتقدمة في ظل تشابك المصالح الاقتصادية والثقافية والحضارية وتعزيز قواها التفاوضية والتساومية.
8. اعتماد آليات عمل حقيقية لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

أما أن نظل في هذا الواقع المرير باكين متألمين متفرجين لما يجري على أرضنا ولشعوبنا بسواعدنا – مع الأسف – لكن بتدبير وعقلية الفاعل – فلن نزداد إلاّ تخلفاً، ولن نكون أفضل مما كان أجدادنا في أسبانيا نحن العرب وإن غداً لناظره لقريب !!

وقبل أن نختم الحديث لا بد من المشاركة ولو بإيجاز شديد جداً بمسألة مهمة تشغل أذهان المفكرين العرب وهي أن السوق العربية المشتركة ستكون المنقذ الوحيد لمحنتنا في ظل بروز ظاهرة العولمة في القرن الحادي والعشرين.

نقول إن هذا التفكير غير واقعي لأسباب علمية ومنطقية موجزها أن اقتصاديات الدول العربية تتلخص بكلمتين (**النفط والتخلف**)، وعلى الرغم من مرارة هذه الحقيقة فإن التماثل في عناصر الإنتاج لا يمنح الدول العربية فيما بينها ما يعمق آليات السوق المشتركة إلاّ من خلال اعتماد أساليب جديدة لتنظير فكرة هذه السوق طبقاً لواقع الاقتصاد العربي ذاته.

وتظل فاعلية ذلك محدودة، لكنها تتعاظم من خلالها ومن خلال برامج خلق ظاهرة الإبداع في أوطاننا، ولا يتم ذلك إلاّ من خلال اعتماد نماذج متقدمة في السياسة والإدارة تتخذ من رفاهية المواطن إستراتيجية لها، ومن ظاهرة الإبداع العلمي والتقني والفكري وسيلة، وتعميق الممارسات الديمقراطية أسلوباً، وإشاعة الحريات كإجراء عمل وحياة. وهذه السياقات جميعاً تحت لواء التخطيط للفعل اللاحق وليس ضمن سياسات إطفاء الحرائق

أو ما في حكمها كما جرت العادة، وهي الكفيلة (التخطيط والسياقات المشار إليها) بإحداث تغييرات جذرية في خريطة العالم المعاصرة.

على أننا نؤكد أن دعوتنا هذه كغيرنا من المفكرين والكتاب العرب دعوة (**نهضة امتنا) وليس دعوة يأس وإحباط،** فهي دعوة عمل وتفعيل جاد لطاقات امتنا الموردية (الطبيعية والبشرية) في إطار من الشفافية اللائقة ولنحمل مسؤولية هذه النهضة جميعاً حكاماً ومحكومين من خلال الشعور بالمسؤولية والالتزام والنظام والانضباط والإخلاص والكفاءة وفق آليات علمية محددة لكل لفظ من هذه الألفاظ.

على أن ما تقدم جميعاً لا يؤتي ثماره طيبة إلاّ بظل إرادة سياسية مؤمنة بوحدة المصير قادرة بحق على القرار المستقل.

الهوامش والمصادر

(1) ينظر للتفاصيل عن الإنتاج الزراعي الغذائي في المملكة العربية السعودية : أ. د. محمد أزهر سعيد السماك : الجغرافيا السياسية الحديثة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1993 ، ص 216.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998 ، الملخص الإحصائي 816 ، ص 314.

(3) جامعة الدول العربية (وآخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006، بواسطة الإنترنت، ص 151.

(4) ينظر: نايف علي عبيد : العولمة والعرب، من ابحاث مجلة المستقبل العربي، العدد 221، 7-1997، ص 26-34. وبرهان غليون : العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في التشريد الروحي، محاضرة في المجتمع الثقافي، أبو ظبي، 10 شعبان 1997.

(5) مصطفى حمدي : العولمة وآثارها ومتطلباتها في العولمة : الفرص والتحديات، تحرير صبري حسنين، أبو ظبي، ديوان ولي العهد، إدارة البحوث والدراسات 1997.

(6) نايف علي عبيد : المصدر السابق.

(7) مصطفى حمدي : العولمة وآثارها ومتطلباتها في العولمة : الفرص والتحديات، تحرير صبري حسنين، أبو ظبي، ديوان ولي العهد، إدارة البحوث والدراسات 1997.

3

الجغرافيا الاجتماعية للوطن العربي

3-1 التنمية البشرية بمنظور التنمية المستدامة للوطن العربي

تعدّ التنمية البشرية جزءاً من نظريات التنمية ونظريات النمو الاقتصادي. وقد تطور مفهومها خلال أربعة عقود ونيف من الزمن. وقد تمّ استخدام عدة تعابير للدلالة على **مفهوم التنمية البشرية، منها : "تنمية العنصر البشري"، "وتنمية رأس المال البشري"، "وتنمية الموارد البشرية"، "والتنمية الاجتماعية"**. إلى أن توج باستخدامه "التنمية البشرية" في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في "تقرير التنمية البشرية" مع مطلع التسعينات. وكان من البداهة أن تتباين مضامين هذا المفهوم بتباين التسميات. ففي الخمسينات ارتبط هذا المفهوم بـ **"مسائل الرفاه الاجتماعي"** ثم انتقل إلى التركيز على "التعليم والتدريب" ثم على "إشباع الحاجات الأساسية" ثم "تشكيل القدرات البشرية" وكذلك مضمون "تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة في بيئات ملءُ أجوائها الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان[1].

وإذا كان ما تقدم يشير إلى أن البشر صانعو التنمية منهجاً ووسيلة فهم هدفها. ذلك ما كان معروفاً منذ قرون خلت. فقد قال أرسطو : **أن الثروة لا تمثل الخير الذي يسعى لتحقيقه فهي مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء آخر**[2]. أو كما ذكر **ابن خلدون في مقدمته : أن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، وكل ما في الطبيعة مسخر له**[3]. وقد جاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : أن للتنمية البشرية جانبان هما : تشكيل القدرات البشرية كتحسن مستوى الصحة والتعليم والمهارات، وانتفاع الناس بقدراتهم، إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وما لم تستطع مناهج التنمية البشرية تحقيق توافق أو توازن بين هذين الجانبين، فإن الشعور بالإحباط يصبح نتيجة طبيعية[4].

وهكذا بدأ الاهتمام بتقييم الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف، فبرزت مسألة "قياس التنمية البشرية" كي تكون المعين الرئيسي لصناع القرار في التخطيط والإدارة ورسم السياسات التنموية. وتجسدت ثمار "قياس التنمية" في العديد من بيانات الأمم المتحدة التي تضمنها **"تقرير التنمية البشرية لعام 2005**[5]، والتي شكلت المادة الرئيسة لتحليلات هذه الدراسة.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن قياس التنمية يخدم الباحثين في الوقوف على حقيقة برامجها المختلفة. فضلاً عن المقارنات التي يمكن من خلالها الكشف عن مواطن القوة أو الضعف في أي وحدة سياسية.

3-1-1 واقع التنمية البشرية بمنظور التنمية المستدامة في الوطن العربي

3-1-1-1 دليل التنمية البشرية

يعبّر دليل التنمية البشرية عن تفاعل ثلاثة مرتكزات أو مكونات تتمثل في التعليم والصحة والدخل. ويمثل العمر المتوقع عند الولادة مدى التقدم أو الإنجاز النسبي لدولة ما في مجال الصحة – ويعبّر عنه بـ (دليل العمر المتوقع). وفي مجال التعليم يقيس الإنجاز النسبي لدولة ما في مسائل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين وإجمالي القيد في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً، ذلك ما يعبّر عنه بـ (دليل التعليم)، إذ يتم احتساب دليل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، وآخر لإجمالي القيد معاً. ثم يجمع هذين الدليلين لخلق دليل التعليم مع إعطاء ثلثي الوزن معرفة القراءة والكتابة بين البالغين وثلث الوزن الإجمالي القيد معاً[6]. فبمجرد حساب أدلة الأبعاد يصبح تحديد دليل التنمية البشرية واضحاً. فهو عبارة عن المتوسط البسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة.

دليل التنمية البشرية = 3/1 دليل العمر المتوقع + 3/1 دليل التعليم + 3/1 دليل الناتج المحلي الإجمالي

أما الدخل فيقيس متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (مصححاً على أساس تساوي القدرة الشرائية الفعلية).

وعادةً ما يجري تقدير دليل التنمية البشرية[7] بدلالة ما يسمى الحرمان أو القصور في كل من المكونات الثلاثة : العمر المتوقع عند الميلاد (X_1)، التحصيل العلمي (X_2) والدخل المصوب (X_3). ولمعدل الحرمان ميزة كونه يلفت النظر إلى الفجوة التي ينبغي تجسيدها من قبل الدولة لبلوغ الهدف المنشود. فإذا عرفنا نسبة الحرمان في أي من المكونات i بالنسبة إلى ما j بالرمز Iij يمكن تقديره على النحو الآتي :

$$Iij = \frac{Max\ (X_i) - X_i}{Max\ (X_i) - Min\ (X_i)}$$

وبحكم التعريف تأخذ نسبة الحرمان Ii (بالنسبة إلى أي بلد j) القيمة من صفر حتى الواحد الصحيح، ومن ثمّ يمكن الوصول إلى متوسط دليل الحرمان من المكونات الثلاثة بالنسبة إلى البلد j بطريقة الوسط الحسابي البسيط، أي :

$$Ij = \frac{1}{3} \ 3Iij$$

أما دليل التنمية البشرية Hi فيمكن تقديره من خلال طرح معدل الحرمان من الواحد الصحيح، أي : Hi = i – 1j، على أنه من المفيد الإشارة إلى أن مكونات دليل التنمية البشرية لا يشير بشكلٍ فاعل إلى كل مصادر الرفاهية للبشر. لذلك برزت مؤشرات أخرى دليل حرية البشر ودليل الحرية السياسية أو حقوق الإنسان[8].

الجدول (3-1)
توزيع معدل الأمية في الدول العربية معدل الأمية (٪)

البلدان	معدل الأمية (٪)											
	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)						الفئة العمرية (15 -24)					
	1990			2003			1990			2003		
	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة
الأردن	10.0	28.0	18.5	4.9	15.3	10.1	2.1	4.0	3.3	1.1	1.1	1.1
الإمارات	29.0	30.0	20.0	*19.0	*9.0	*14.0	11.0	11.0	15.3	12.0	5.0	8.6
البحرين	--	--	17.9	9.0	16.0	12.0	5.0	5.0	4.4	0.7	0.7	0.7
تونس	28.0	54.0	40.9	**13.9	**29.8	**21.9	25.0	25.0	15.9	4.0	7.8	5.7
الجزائر	32.0	59.0	47.1	20.5	39.9	30.2	32.0	32.0	22.7	6.4	13.9	9.9
جيبوتي	--	--	47.0	***24.0	**43.0	***33.5	36.0	36.0	26.8	****10.8	***19.4	***15.1
السعودية	****20	****42.7	****29.2	*12.5	*23.7	*17.1	***18.9	****18.9	****12.1	*3.05	*5.32	*4.15
السودان	39.0	68.0	54.2	30.8	50.1	41.0	46.0	46.0	35.0	18.6	30.8	25.4
سورية	18.0	53.0	35.2	10.3	36.1	23.1	33.0	33.0	20.1	3.1	7.0	4.8
الصومال	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
العراق	43.0	67.0	64.3	***34.0	***76.0	***59.9	43.6	75.0	59.0	***40.4	***70.4	***55.0
عُمان	33.0	62.0	45.3	14.5	29.4	21.9	4.6	25.0	14.4	0.7	0.7	1.5
فلسطين	--	--	--	*3.0	*12.0	*8.0	--	--	--	1.4	1.4	1.4
قطر	--	--	23.0	*6.5	*15.0	*10.8	11.7	7.0	9.7	***7.1	***7.1	***5.0
الكويت	20.0	27.0	23.3	*6.0	*9.0	*7.0	12.1	13.0	12.5	7.9	7.9	6.9
لبنان	12.0	27.0	19.7	***8.0	***18.0	***13.1	4.5	11.0	7.9	***2.6	***2.6	***4.6
ليبيا	17.0	49.0	31.9	8.2	29.3	18.3	1.1	17.0	9.0	0.0	0.0	0.0
مصر	40.0	66.0	52.9	*16.0	*40.0	*28.0	29.1	49.0	38.7	21.3	21.3	26.8
المغرب	47.0	75.0	61.3	36.7	61.7	49.3	32.0	58.0	44.7	22.4	22.4	30.5
موريتانيا	54.0	76.0	65.2	40.5	56.6	48.8	44.0	65.0	54.2	32.3	32.3	38.7
اليمن	45.0	87.0	67.3	29.5	69.6	47.0	26.0	75.0	50.0	15.2	15.2	32.1

* البيانات لعام 2004. البيانات لعام 2005. ** البيانات لعام 2002. **** البيانات لعام 1999.

المصادر : 1. مصادر وطنية . 2. البنك الدولي "مؤشرات التنمية الدولية" ، أعداد مختلفة وقاعدة المعلومات ، يناير 2006.
3. اليونسكو ، "كتاب الإحصاء السنوي ، 1999" وقاعدة المعلومات ، يناير 2006. 4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية" ، أعداد مختلف

وبغية الكشف عن واقع دليل التنمية البشرية في الوطن العربي لا بد من تحليل جدول (3-1-1) ومنه نستنتج : أن هناك ثلاثة مستويات في مجال التنمية البشرية في الوطن العربي، وهي تعكس ذات المستوى على المستوى العالمي الذي يحدد ثلاثة مستويات للتنمية البشرية، المرتفعة (0.895، قيمة الدليل 78.2 سنة، متوسط العمر المتوقع والإلمام بالقراءة والكتابة 100٪، والناتج المحلي للفرد قرابة 26 ألف دولار سنوياً). والمتوسطة (0.718 ومتوسط العمر المتوقع 67.2، والإلمام بالقراءة والكتابة 79.4٪ ونصيب الفرد من الدخل 4474 دولاراً سنوياً). والمنخفضة (0.486 للدليل، ومتوسط العمر 46 سنة، والإلمام بالقراءة والكتابة 57.5٪ ومتوسط الفرد من الدخل 1046 دولاراً سنوياً فقط).

وفيما يأتي الأقاليم التنموية البشرية في الوطن العربي :

3-1-1-2 إقليم التنمية البشرية المرتفعة

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بدولة بين (0.844-0.849) ويشمل كلاً من قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت فقط. وهذه الدول لا تحظى سوى بنسبة ضئيلة جداً من إجمالي مساحة الوطن العربي (0.5٪) ولا تعول سوى اقل من (1.6٪) من إجمالي سكانه. وهي أربع دول من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تهيمن على زهاء (19٪) من احتياطي النفط المؤكد عالمياً عام 2005[9]، والتي بلغت قيمة صادراتها النفطية للعام ذاته (67) مليار دولار[10].

على أنه من المستحسن أن نشير إلى أن هذه الدول هي دون العديد من نظرائها بظل هذا المعيار، فقد بلغت قيمة هذا الدليل في إسرائيل (0.915)، وبذلك يفوق أي من الفرقاء المشار إليهم في الوطن العربي، فضلاً عن التباين في المؤشرات الأخرى كمتوسط العمر المتوقع الذي يبلغ في المتوسط بدول هذا الإقليم في الوطن العربي نحو (76) سنة مقابل قرابة (80) سنة في إسرائيل وكذلك الحال بالنسبة لمؤشرات أخرى. وتزداد الصورة وضوحاً إذا تذكرنا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل يفوق الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول الذي يرجع إلى النفط والغاز الطبيعي في المقام الأول. وهذه موارد ناضبة قابلة للإحلال والإبدال. في حين يمثل الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل موارد متجددة كالنشاط الصناعي والسياحي والتجاري وغيرها، مما يعكس حجم الفجوة الحضارية القائمة بينهما، وما يترتب عليها من اختلالات بارزة في ميزان القوة.

3-1-1-3 إقليم التنمية البشرية المتوسطة

تتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين (0.512-0.799) ويشمل هذا الإقليم ليبيا وعُمان والسعودية ولبنان وتونس والأراضي الفلسطينية المحتلة والجزائر وسوريا ومصر والمغرب وجزر القمر والسودان. ويتراوح متوسط العمر المتوقع في مجموعة دول هذا الإقليم بين (56.4-73.6) سنة. وتنفرد كل من عُمان والمملكة العربية السعودية عن جميع مكونات هذا الإقليم بالنسبة لمعايير هذا الدليل، فضلاً عن مؤشرات أخرى كمتوسط العمر المتوقع ونصيب الفرد من الدخل. بيد أن هذا الإقليم يهيمن على غالبية إجمالي مساحة الوطن العربي ويحتضن نحو (90٪) من إجمالي سكانه، وهو يكاد يعكس المتوسط العام للوطن العربي في مجال دليل التنمية البشرية ومتوسط العمر المتوقع ونصيب الفرد من الدخل... الخ، وهو يجمع بين دول نفطية وأخرى لا نفطية : الأولى تستحوذ على نسبة ضئيلة من إجمالية مساحة وسكاناً، في حين أن للثانية الأغلبية في هذا المجال، الأولى أكثر رخاءً والثانية أشد عوزاً.

وعموماً فإن دول هذا الإقليم لا تظهر بصورة متفائلة حتى عند مقارنتها مع نظرائها دولاً نفطية وأخرى لا نفطية غير عربية كإيران وتركيا، واللتان تفوقتا المتوسط العام للدول العربية في ظل هذه المعايير، مما يعكس طبيعة التنمية البشرية القائمة في كل من الأطراف المعنية.

الجدول (3-1-2)

توزيع الاتجاهات في الإحصاءات الحيوية للسكان (المواليد ، العمر المتوقع ، الخصوبة ، الوفيات)

	معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان			العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)			معدل الخصوبة الإجمالي			معدل الوفيات الخام لكل 1000 من السكان			معدل وفيات الأمهات (لكل 100.000 مولود حي	معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)			معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)		
	1970	1980	2004	1970	1980	2004	1970	1980	2003	1970	1980	2003	1985-2003	1970	1980	2004	1970	1980	2004
الأردن	51.0	--	29.0	--	72.0	72.0	--	6.8	3.5	16.0	--	*5.0	40.3	--	41.0	24.0	107.0	--	29.0
الإمارات	35.0	30.0	14.6	68.0	79.3	79.3	6.5	5.4	2.2	10.9	5.0	1.4	3.0	86.8	55.0	8.7	83.0	--	10.6
البحرين	39.0	--	18.2	--	75.0	75.0	6.5	--	2.6	8.5	--	3.0	46.0	64.2	42.4	9.0	93.0	--	11.0
تونس	39.0	35.0	**16.9	62.0	**73.8	**73.8	6.4	5.2	**2.0	13.6	9.0	**5.9	57.0	121.2	69.0	**19.5	201.0	100.0	25.0
الجزائر	48.7	42.0	20.7	59.0	74.8	74.8	7.4	6.7	**2.5	16.2	12.0	4.4	140.0	139.2	98.0	35.0	192.0	139.0	30.4
جيبوتي	49.5	--	34.7	--	53.0	53.0	6.6	--	5.6	21.9	--	18.0	520.0	158.8	136.4	101.0	241.0	--	126.0
السعودية	47.8	43.0	25.4	61.0	72.8	72.8	7.3	7.3	*3.3	17.8	9.0	*4	12.0	119.0	65.0	19.4	185.0	85.0	22.8
السودان	47.0	45.0	32.7	48.0	54.0	54.0	6.7	6.5	4.3	20.8	17.0	12.0	*509.0	118.0	94.0	68.0	177.0	145.0	91.0
سورية	47.0	46.0	28.3	62.0	74.0	74.0	7.7	7.4	3.3	13.4	9.0	4.0	65.0	95.6	56.0	15.0	129.0	73.0	16.0
الصومال	50.0	49.8	45.1	--	47.0	47.0	7.0	7.0	7.2	23.7	22.0	18.0	1100.0	157.8	145.4	133.0	--	--	225.0
العراق	48.0	41.0	34.6	62.0	59.0	59.0	7.1	6.4	4.7	15.5	9.0	9.0	290.0	102.0	80.0	102.0	127.0	95.0	125.0
عُمان	49.8	50.0	24.0	57.5	74.3	74.3	8.4	10.1	*3.2	21.1	13.3	*2.6	23.0	118.8	64.0	10.0	200.0	86.0	11.0
فلسطين	50.0	--	38.6	--	72.0	72.0	--	--	5.6	19.0	--	*4.1	120.0	--	--	22.0	--	--	24.0
قطر	33.6	--	17.3	--	73.0	73.0	6.8	--	3.2	12.6	--	4.0	10.0	68.2	41.2	18.0	93.0	--	21.0
الكويت	45.5	37.2	19.0	71.0	77.0	77.0	7.1	5.3	2.2	5.0	3.6	*1.8	9.0	39.0	27.2	9.0	59.0	35.0	12.0
لبنان	34.8	30.1	19.1	65.0	72.0	72.0	5.4	4.0	2.2	10.3	9.0	*4.6	100.0	49.6	48.0	27.0	50.0	12.0	31.0
ليبيا	49.2	46.0	23.2	60.0	74.0	74.0	7.5	7.3	3.0	15.6	12.0	4.0	77.0	122.2	70.0	18.0	160.0	80.0	20.0
مصر	39.8	38.9	25.0	56.0	70.0	70.0	5.9	5.1	*3.2	17.7	13.0	*6.3	69.0	158.0	120.0	20.0	235.0	175.0	36.0
المغرب	46.6	38.0	23.0	58.0	70.0	70.0	7.0	5.4	2.7	16.4	12.0	6.0	230.0	128.4	99.0	38.0	187.0	152.0	43.0
موريتانيا	45.1	43.0	43.0	47.0	53.0	53.0	6.5	6.3	*4.6	22.2	19.0	14.0	750.0	148.0	120.0	78.0	250.0	175.0	125.0
اليمن	53.1	53.0	40.6	49.0	61.0	61.0	7.7	7.9	6.2	23.0	19.0	9.0	366.0	186.0	141.0	82.0	303.0	198.0	111.0

* البيانات لعام 2004. ** البيانات لعام 2005.

المصادر : 1. مصادر وطنية . 2. البنك الدولي "مؤشرات التنمية الدولية" ، أعداد مختلفة وقاعدة المعلومات ، يناير 2006.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية البشرية" ، أعداد مختلفة . 4. اليونيسيف ، قاعدة المعلومات ، فبراير 2006.

3-1-1-4 إقليم التنمية البشرية المنخفضة

وتتـراوح قيمـة دليـل التنميـة البشـرية فيـه بـين (0.444-0.495) ومتوسط العمر بين (52-61) سنة تقريباً. ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين (849-2086) دولاراً سنوياً. ويضم هذا الإقليم كلاً من جيبوتي واليمن وموريتانيا وأرتيريا التي لا تعول سوى عشر (10٪) من إجمالي سكان الوطن العربي. وهي بذلك تذيل قائمة بيانات هذه المؤشرات على مستوى الوطن العربي والدول النامية بسواء. وهي تمثل الدول ذات الدخول المنخفضة إن لم يكن بعضها أقل الدول دخلاً بشكلٍ عام.

وهكذا يتضح أن هناك تبايناً واضحاً أو فجوة متنامية بين مجموعات هذه الأقاليم قومياً، مما يخلق حالة من عدم الانسجام بين مكوناته المختلفة، **برز عنها حالة نسميها – طبقاً للمفاهيم الجيوبوليتكية – بحالة انحدار جيوبولتيكي شديد تعظم من آليات التجزئة والتنافر مما ألحق ويلحق أضراراً متنامية في الأمن القومي العربي**، مما يحتم على الجميع التخطيط والالتزام بالتنفيذ يضع العمل العربي المشترك من خلال تكامله فيما يمكن من تحقيق مستويات أفضل من التنمية البشرية.

3-1-2-2 اتجاهات دليل التنمية البشرية

انتهينا فيما تقدم إلى أن دليل التنمية البشرية يعدّ ملخصاً لقياس التنمية البشرية من خلال الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية البشرية ، وهي : الصحة والمعرفة والدخل، وقبل حساب الدليل تمّ بناء دليل لكل من هذه الأبعاد ، وهي أدلة العمر المتوقع والتعليم والناتج المحلي الإجمالي، ويتم تحديد قيمتين قصوى ودنيا (حسب الأهداف المرجوة) لكل من المؤشرات، ويتم التعبير عن أداء كل بعد بقيمة من صفر إلى واحد بتطبيق المعادلة الآتية[11]:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الحقيقية – القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى – القيمة الدنيا}}$$

ويحسب بعد ذلك دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لأدلة البعد. وفي مراجعة البيانات المتاحة أيضاً يتضح :

آ. إن اتجاهات دليل التنمية للسنوات (1975، 1990، 2003) يظهر نمواً متبايناً بين دول الأقاليم الثلاثة للتنمية البشرية في الوطن العربي. وتظل مجموعة دول إقليم التنمية المرتفعة الأربعة في الصدارة عربياً في هذا

المجال، بحكم مداخيلها النفطية ومحدودية أعبائها مقارنةً بدول الإقليمين الآخرين. وبالرغم من ذلك لم تستطع أي من هذه الدول أن تلحق بمعدلات التطور الذي شهدته دول متقدمة كالنرويج وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى إسرائيل. وقد شهد إقليم التنمية البشرية المتوسطة معدلات نمو تفوق نظرائه في الإقليمين الآخرين لاسيما في الدول اللانفطية كتونس وسوريا ومصر والمغرب، إذ بلغت قيمة هذا المؤشر عام 2003 (0.753، 0.721، 0.659، 0.631) مقابل (0.514، 0.540، 0.461، 0.429) عام 1975 لكل منهم على التوالي.

ب. صحيح أن دراسة اتجاهات دليل التنمية البشرية للسنوات الثلاث تظهر اتجاهاً تصاعدياً خلال العقود الثلاثة المنصرمة إلاّ أن هذه الاتجاهات قد لا تكون كذلك في ظروف طارئة كتدهور أسعار النفط الخام، وتفاقم أعباء المديونية، وارتفاع معدلات التضخم النقدي وزيادة الإنفاق العسكري.

جـ. تؤكد البيانات المتاحة ضرورة اعتماد صيغ العمل العربي المشترك وتوسيع حجم الاستثمارات في الدول العربية الأقل نمواً كما هو عليه الحال في مجموعة إقليم التنمية المنخفضة.

وهكذا يتبين أن الخريطة العربية تقضي بضرورة التخطيط الوطني والإقليمي والقومي المشترك لتجاوز هذه الاختلالات المكانية الشاخصة، فعناصر تكامل هذا الإقليم قائمة أرضاً وسكاناً، لكن ما ينقصه هو القرار السياسي بكافة أبعاده.

الجدول (3-1-3)

توزيع استنفاد المصادر الطبيعية ومصادر المياه وتلوث الهواء والأوضاع الاجتماعية في الدول العربية

الدولة	استنفاد الثروات الطبيعية وتدهور نوعية الحياة كنسبة من الدخل القومي الكلي GNI					المياه العذبة 2005[2]		CO2 ملوثات الهواء (مكافئ مليون م²) 2000[2]				قاطني عشوائيات في المائة 2001[2]	الترتيب وفق مؤشر التنمية البشرية[3]
	استنفاد الطاقة	الثروة المعدنية	2003[1] الغابات	ثاني أوكسيد الكربون	الجسيمات الدقيقة	الكمية الكلية كم³	للفرد م³ سنوياً	ثاني أوكسيد الكربون	غاز الميثان	كب1 2	غازات الدفينة		
الاردن	0.4	1.0	0.0	1.2	0.7	1.0	157.0	15.5	7.9	0.2	24.0	16.0	90.0
الإمارات		0.0	0.0	0.3	0.3	0.0	49.0	72.3	35.2	0.1	108.0	2.0	49.0
البحرين	0.8	0.0	0.0	0.3	0.3	0.0							40.0
تونس	3.7	0.4	0.1	0.6	0.3	5.0	459.0	29.2	4.2	5.2	30.0	4.0	92.0
الجزائر	37.5	0.0	0.1	1.2	0.7	14.0	443.0	74.2	28.5	9.2	112.0	12.0	108.0
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.4									154.0
السعوديه	49.2	0.0	0.0	1.1	1.0	2.0	96.0	266.0	54.4	8.7	330.0	0.0	77.0
السودان	0.0	0.0	0.0	0.2	0.8	65.0	1.879.0	5.9	46.6	47.1	86.0	65.0	149.0
سوريه	33.1	0.1	0.0	1.7	0.8	26.0	1.441.0	51.3	9.7	9.4	71.0	1.0	106.0
الصومال						14.0	1.309.0					86.0	139.0
العراق						75.0	2.917.0	78.5	14.4	6.5	100.0	57.0	غير متاح
عمان						1.0	337.0	25.0	3.7	1.0	30.0	0.0	74.0
قطر													47.0
الكويت	50.8	0.0	0.0	0.7	2.0	0.0	8.0	58.5	9.9	0.2	69.0	13.0	44.0
لبنان	0.0	0.0	0.0	0.6	0.6	4.0	1.189.0	15.6	1.3	1.1	18.0	50.0	80.0
ليبيا						3.0	106.0	42.3	9.6	2.8	54.0	35.0	58.0
مصر	7.7	0.1	0.2	1.1	1.4	58.0	794.0	172.1	34.4	16.0	178.0	40.0	120.0
المغرب	0.0	0.3	0.0	0.6	0.2	29.0	937.0	33.2	10.0	15.7	56.0	33.0	125.0
موريتانيا	0.0	18.8	0.8	2.1		11.0	3.826.0	3.1	4.4	6.4	14.0	97.0	152.0
اليمن	37.6	0.0	0.0	1.2	1.5	4.0	198.0	10.4	8.7	5.6	25.0	94.0	149.0
جزر القمر	0.0	0.0	0.0	0.2									136.0
العالم							8.549.0	23.895.0	5.948.0	3.403.0	33.309.0		

المصادر : (1) The World Bank، The Little Green Data Book، 2005 (2) World Resources Institute، World Resources، 2005 (3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية العربية ، 2004.

3-1-3 موارد الثروة والأداء الاقتصادي

يحتضن الوطن العربي موارد للثروة تؤهله لأن يكون في موقع متقدم بين دول ومناطق التنمية البشرية في العالم. فهو يمتد بيد دائرتي عرض (2ْج – 38ْش)، وبذلك تتاح له كافة فرص التنوع المناخي والزراعي والاقتصادي، مما يمكنه من بلوغ حالة القوة، فضلاً عن أنه يغطي جزءاً كبيراً من مساحته ما نسميه "الحوض النفطي" الممتد من جنوب غرب آسيا حتى شمال أفريقيا، وهو بذلك يهيمن على (59٪) من الاحتياطي المؤكد للنفط الخام عالمياً عام 2005[13]، وقرابة (29.3٪) من احتياطي الغاز الطبيعي عالمياً للعام ذاته[14]. ناهيك عن الفوسفات والكبريت والحديد ورواسب معدنية أخرى، فضلاً عن وفورات الموقع الجغرافي، **فالوطن العربي يجمع بين ريع الموقع وهبات الموضع بين الجغرافيا والجيولوجيا خاصة إذا تذكرنا حجم الموارد المائية المتاحة السطحية والجوفية بسواء.** ولا تقف صورة الموارد المتاحة عند هذا الحد بل تمتد لتغطي المناحي البشرية في الحضارة كما في السكان. فهذا الإقليم يحتضن نحو (309) مليون نسمة، فضلاً عن قدرات علمية مؤهلة ويمكن تأهيلها. بيد أن هذه الطاقات لم تتحول إلى قوة اقتصادية، وهكذا يبدو التناقض شاخصاً بين القدرة والقوة. ومفاد ذلك يرتبط بغياب الستراتيجية والإرادة الوطنية معاً، وهذه ثمرة من ثمار التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ولعل في اعتماد معادلة كلاين Cline لقياس قوة الدول ما يؤكد مثل هذه التفسيرات[15].

$$PP = C + E + M \times (S + W)$$

إذ إن :

القوة الشاملة	PP = Perceived Power
الكتلة الحيوية (الأرض + السكان)	C = Critical Mass
القدرة الاقتصادية	E = Economic Capability
الستراتيجية	S = Strategic
الإرادة الوطنية	W = Will to Purpose to National Strategic

ولتبسيط فكرة هذه المعادلة نقول إذا كان حاصل جمع كافة الموارد العربية المتاحة (C + E + M) يساوي مليوناً (كمعامل رقمي) فإن حاصل ضربه × الستراتيجية (S) التي افترضنا غيابها تساوي صفراً، فإن النتيجة تساوي صفراً، أي هدر للموارد المتاحة ويتجسد هذا الهدر في واقع الأداء الاقتصادي.

وبإضافة الاختلالات المكانية الماثلة في توزيع هذه الموارد تزداد ظاهرة التباين بين مكونات هذا الإقليم مما يعمق من آليات التنافر والتجزئة بين أرجائه. ففي الوقت الذي تظفر به دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي ثلاثة أخماس إجمالي الناتج المحلي العربي فإنها لا تعول سوى أقل من ربع إجمالي سكانه، وهذا يعني أن الدول العربية اللا نفطية تنعم فقط بخمس إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عربياً في الوقت الذي تعول نحو ثلاثة أرباع إجمالي سكانه.

ومن أجل الوصول إلى صورة أدق في مجال العلاقات القائمة بين موارد الثروة والأداء الاقتصادي وبما يحقق أهداف هذه الدراسة في الكشف عن واقع التنمية البشرية في هذا الإقليم لا بد من دراسة ما يأتي :

1-2 مؤشرات السياسة العامة للإنفاق وتوزيع الدخل

تكشف البيانات المتاحة عن ثلاث حقائق رئيسة، هي :

آ. **غياب الموازنة الدقيقة بين أوجه الإنفاق العام في الوطن العربي،** مقارنةً بالدول المتقدمة، فالإنفاق على التعليم والصحة يحظيان في المرتبة الأولى في سلم الإنفاق العام في هذه الدول مقارنةً بالإنفاق العسكري، في الوقت الذي تنفرد فيه النرويج بنحو 85٪ من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصحة بموجب بيانات عام 2003، وقطاع التعليم (7.6٪) فأنه لا يحظى الإنفاق العسكري سوى بـ (2٪) فقط من ناتجها المحلي الإجمالي، وهي بذلك تشابه العديد من دول العالم المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة، إذ شكل الإنفاق العسكري الإنفاق الأقل في هذه الدول. وتنفرد إسرائيل عن مجموعة هذه الدول بالمقارنة، إذ يحظى الإنفاق العسكري بزهاء (9.1٪) من ناتجها المحلي الإجمالي عام 2001. وهي بذلك تقلص من إنفاقها مقارنةً مع ما عليه الحال عام 1990، حيث بلغت نسبة الإنفاق العسكري فيها للعام المذكور نحو (12.4٪) ذلك يقترن باتفاقيات كامب ديفيد وأوسلو.

أما الدول العربية فهي عموماً لا تفرد سوى نسباً ضئيلة متدنية للإنفاق على التعليم والصحة بشكلٍ خاص. وهي حتى في إقليم التنمية البشرية المرتفعة (الدول الأربع النفطية) لا تخصص سوى ثلث نسبة ما تنفقه إسرائيل على الصحة والتعليم، وتكاد الصورة تتكرر مع إقليم التنمية البشرية المتوسطة في الوطن العربي لكن مع رجحان كفة الإنفاق العسكري بشكلٍ خاص كما هي عليه الحال في ليبيا والسعودية والأردن وسوريا.

أما دول إقليم التنمية المنخفضة فتنفرد فيه اليمن بارتفاع نسب الإنفاق العسكري (7.1٪) والتعليم (9.5٪) وتدني الإنفاق على الصحة (1.0٪) فقط.

ب. تتمثل ثمار هذه التوجهات عربياً في تعميق ظاهرة التخلف أولاً وتدني مستويات العمر المتوقع ثانياً وتنامي بؤس الفرد العربي بدلاً من التوجه نحو أهداف التنمية البشرية المتلخصة في تفعيل رفاهية المواطن. وقد يعترض البعض أن للإنفاق العسكري عربياً له مبرراته، لكن واقع الحال منذ نهاية الأربعينات وحتى الآن (2008) يكشف أن لهذا الإنفاق مبرراته من قبل الأنظمة فيما يمكنها من إحكام السيطرة على إرادة شعوبها دون الاكتراث مما سلب ويسلب من أراضيها وما انتقص من سيادتها إن وجدت السيادة الحقيقية في أي منها.

جـ. عموماً، فإن الدول العربية هي دون نظرائها حتى من الدول النامية كإيران وتركيا، فالتوازن قائم في أوجه الإنفاق بكلا الدولتين مما يشير إلى كفاءة الأداء للإدارة بينهما نسبياً، على أنه يجب أن نتذكر أن العديد من دول الوطن العربي تعاني من ظاهرة المديونية الخارجية(16) مما يحتم عليها إنفاق نسبٍ من الناتج المحلي الإجمالي لخدمة الدين.

2-2 مؤشرات إشباع الحاجات الأساسية (الحرمان البشري)

ترتبط معالجة إشباع الحاجات الأساسية كإحدى مرتكزات التنمية البشرية بمسألة البنك الدولي وقروض التكيف الهيكلي[17] حيث تؤثر هذه القروض على التنمية البشرية في :

آ. تحرير الأسعار.

ب. نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص.

جـ. حرية التجارة والتحوّل نحو التصدير.

لا نود الخوض بالتفاصيل مكتفين بالتذكير أن لبرامج التكييف الهيكلي والقروض ذات العلاقة وسياسات البنك الدولي تكاليفها الاجتماعية السلبية، وتتلخص في :

آ. الطبيعة الإنكماشية للبرامج مما يؤدي إلى هبوط حاد في نمو الناتج والدخل وفرص التوظف وهبوط مستوى المعيشة.

ب. الانحياز نحو مصلحة رأس المال ووقوفها ضد مصلحة عنصر العمل.

جـ. إضعاف قوة الدولة.

وفي ضوء الخصائص أعلاه سيلحق بالتنمية البشرية آثاراً سلبية تتمحور في:

آ. تدهور أحوال ذوي الدخل المحدود وزيادة تنامي ظاهرة الفقر.

ب. زيادة معدلات البطالة.

جـ. تردي إشباع الحاجات الأساسية.

وفيما يأتي تحليل البيانات المتاحة عن إشباع الحاجات الأساسية في الوطن العربي:

آ. تظهر البيانات المتاحة أن التعليم يحظى بمكانة مهمة بين الإنفاق الحكومي للعديد من الدول العربية تفوق أحياناً تلك الأهمية في الدول المتقدمة. وهذا يرجع إلى أن الدول العربية لا زالت في خطواتها الأولى نحو تطوير التعليم فيها. وليس أدل على ذلك من أن هذه النسبة تبلغ قرابة (33٪) في اليمن، وهي أقل الدول العربية حظاً في واقع التعليم.

ب. تولي الدول العربية اهتماماً محدوداً للبحث العلمي والتنمية التقنية، إذ تبلغ نسب الإنفاق في المتاح منه نحو (0.2٪) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (5.1٪) مما تنفقه إسرائيل في هذا المجال. وهي بذلك تنفق نحو أكثر من (25) مرة مما تنفقه الدول العربية، ونحو مرتين ونيف مما تنفقه الدول المتقدمة في هذا الخصوص مما له انعكاساته على مجمل التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، زد على ذلك ضآلة عدد العاملين في الأبحاث والتنمية في البلدان العربية مقارنةً مع غيرها من دول المقارنة، فالعاملون في هذا المجال في الكويت مثلاً بلغ (73) لكل مليون نسمة للفترة 1990-2003 مقابل (1570) في إسرائيل.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن المستوى لدعم البحث العلمي لبلدان العالم النامي هو بحدود واحد بالمائة، أي زهاء خمسة أمثال الوطن

العربي، ويشكل القطاع العام الحكومي مصدر التمويل الأساسي للبحث في الوطن العربي في حين يضطلع القطاع الخاص بنصف هذه الأعباء في الدول المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

ناهيك عن أن العديد من الخبرات المتاحة في الوطن العربي غير مستخدمة بدرجة كافية سواءً في الجامعات أو مراكز البحوث العربية أو في مؤسسات الاستشارة والمقاولات والمؤسسات الصناعية، زد على ذلك أن غالبية المهتمين في أي من ميادين العلم أو التقانة[18]. هي مجرد اجتهادات فردية وليست ضمن سياسة علمية.

وعليه ؛ ينبغي أن **نتذكر أن البحث العلمي ليس علاجاً لمشكلات قائمة أو محتملة فحسب، بل هو عنصر مهم من عناصر الاقتصاد الوطني لأية دولة**. طالما أنه يسهم في رفع الدخل القومي للعديد من بعض دول العالم المتقدمة بما يفوق إسهامات عناصر الاقتصاد الأخرى كالأرض والعمل ورأس المال والتنظيم[19].

أما في مجال الخدمات الصحية فلا زال الوطن العربي يظهر تواضعاً شديداً فيما ينفق على هذا القطاع. إذ يصيب الفرد الواحد في إقليم التنمية المرتفعة بين 552-894 دولاراً، أي بمعدل يقل عن نصف نصيب نظيره في إسرائيل وهي دولة ذات اقتصاد متنوع، في حين أن اقتصاديات دول الخليج الأربع اقتصاد أحادي السلعة مما يمكن أن يعرضها للمزيد من الأزمات لاحقاً.

وتبرز ضآلة نصيب الفرد في مجموعة هذه الدول عند المقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، إذ يصيب الفرد منها 5274 دولاراً سنوياً، أي أكثر من سبعة أمثال نصيب الفرد العربي في هذا الإقليم. وعموماً فإن الوطن العربي حتى دون نظرائه في تركيا وإيران بالمتوسط. وهناك نحو 20٪ من سكانه لا يصيب الفرد الواحد منه سوى 60 دولاراً فقط مما تنفقه على وضعه الصحي.

ومن البداهة أن تقترن هذه الصورة مع معيار عدد الأطباء لكل مئة ألف شخص، وكذلك بالنسبة للمعايير الأخرى كالصرف الصحي والمياه المحسنة والأشخاص ناقصي التغذية.

2-3 المؤشرات الديموغرافية[20]

تظهر المؤشرات الديموغرافية العديد من الحقائق المعبرة عن اختلالات التوازن في الإنفاق على برامج التنمية البشرية في الوطن العربي، فضلاً عن ضآلة حجم هذا الإنفاق وتذبذبه بما يعكس الواقع الاقتصادي لهذا

الإقليم الذي يعكس بدوره المرحلة الديموغرافية التي يمر بها المجتمع العربي. فالوطن العربي يمر بالمرحلة الإنتقالية من الأدوار الديموغرافية التي تتسم بارتفاع معدلات المواليد، مما يعكس ارتفاع معدلات النمو السكاني. ويوصف الهرم السكاني للدول العربية بأنه من الأهرامات ذات القاعدة العريضة والجوانب المنحدرة برفق من القمة تبعاً لارتفاع نسب السكان دون 15 سنة التي بلغت عام 2003 قرابة 36.3٪، أي زهاء ضعف ما عليه الحال بالدول المتقدمة، وقد نجم عن هذه الظاهرة ارتفاع نسب الإعالة وهي بحدود 15٪، فالهرم السكاني هرم فتي، في حين في الدول المتقدمة هرم مسن يتسم بضيق قاعدته من فئة الأقل من 15 سنة واتساع نسبي لفئة + 65 سنة مما يكسبه قمة محدبة يعكس واقع المجتمعات المستقرة والتي تبلغ فيه هذه النسبة نحو أربعة أمثال ما عليه الحال في الدول العربية، حيث لا تتجاوز نسبة كبار السن 3.1٪ مقابل 13.8٪ في المملكة المتحدة و 13.3٪ في النرويج. والوطن العربي بشكل عام مشابه لنظرائه تركيا وإيران في هذا المجال.

وفي ظل الإسقاطات السكانية حتى عام 2015 فإن الصورة ستبقى على ملامحها مع تغييرات محدودة سواء بالحجم أو معدلات النمو السكاني للأقاليم التنموية الثلاثة في الوطن العربي من جهة والأهرامات السكانية المقارنة فيها من جهة أخرى.

وقد شهد الوطن العربي تحسناً في انخفاض معدلات الخصوبة للفترة (2000-2005) مقارنةً بما عليه الحال خلال الفترة (1970-1975) إذ تناقصت معدلات الخصوبة إلى النصف تقريباً.

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن ما تظهره بيانات التحضر (سكان المناطق المدنية) في الوطن العربي لا يمكن تصورها من خلال تطور معقول للمجتمع من المجتمع الريفي إلى الحضري، بقدر ما هو نمو غير طبيعي نتيجة الهجرات المستمرة من الريف إلى المدينة، مما نجم عنه ضغط اقتصادي واجتماعي غير مسبوق على غالبية المدن مع اختلال بارز في قوى العمل الريفي، فتكدس السكان داخل المناطق القديمة من المدن وتداعت البنية التحتية في تلك الأحياء مع ظهور الأحياء العشوائية التي تعاني من نقص بمعظم الخدمات الأساسية. لذلك كانت هذه الهجرة نقلاً للبطالة المقنعة من الريف وتحويل جزء منها إلى بطالة صريحة، وفي ذلك هدر كبير للموارد، وضرر مزدوج للريف والحضر بسواء، هذا ومن ناحية أخرى فإن النمو الحضري لا يعبّر بدقة عن المفهوم الحضري الذي لا يعني فقط النمو في الحجم السكاني أو للوظيفة التي يؤديها المركز الحضري أو الجانب

المورفولوجي (الشكل) في الإسكان العمودي والاستعمالات الحضرية، **بل السلوك الحضري** هو المعتمد حالياً في الحكم على مراكز الاستيطان الحضرية والريفية، وإذا سلمنا جدلاً بهذا المعيار، فهل هناك مراكز حضرية في وطننا العربي بهذه النسب التي تظهرها البيانات المتاحة؟

وإزاء ما تقدم، لا بد من سياسات متكاملة[21] على المستويين الوطني والقومي تمتد من معدلات النمو السكاني إلى ترشيد النمو الحضري والاعتناء بمراكز الطرد (الريف) وفق متطلبات التنمية المستدامة قبل التباهي بنمو مراكز الجذب لأن في ذلك إيقاف لهدر الموارد المتفاقم في العديد من أرجاء وطننا العربي.

4-2 مؤشرات الفقر

يعرف البنك الدولي الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[22]. من هنا يتضح أن هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة. بتعبير آخر، فإن الفقر مجرد مفهوم نسبي يختلف باختلاف المجتمعات والأزمات وأساليب القياس[23]. وعموماً فإن ظاهرة الفقر تعبّر عن حالة الحرمان النسبي للفرد كما في المجتمع، والتي تعبّر عن مكونين رئيسين هما الدخل (مستوى المعيشة) والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد، أي أن الدخل والاستهلاك هما المكونان الرئيسيان لهذه الظاهرة.

وعليه ؛ فإن قياس الفقر يتم من خلال احتساب نصيب الفرد من الدخل القومي، الاستهلاك الغذائي، وإجمالاً فإن هناك ثلاثة مناهج للقياس، هي[24]:

آ. **تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة**، يتم من خلال :

1. الإنفاق المخصص للطعام.
2. قيمة السعرات الحرارية للطعام.
3. نفقات الحمية المتوازنة.
4. النفقات الأساسية للبقاء الإنساني المحتمل.

ب. الدخل الكلي لوحدة القياس (الفرد أو الأسرة).

جـ. مستوى الرفاه الكلي، أي حجم الإنفاق الكلي على الاستهلاك والحاجات الأساسية الأخرى.

وخط الفقر محاولة منهجية لقياس كمي للحاجات الرئيسية من مأكل وملبس ومسكن، وهناك عدة مؤشرات للفقر منها:

آ. مؤشر عدد الرؤوس Head Count Index

يكشف هذا المؤشر عن تفشي ظاهرة الفقر، فإذا افترضنا أن عدد السكان (q) هم فقراء (أي أن الاستهلاك دون خط الفقر) وأن حجم السكان (N) فإن مؤشر عدد الرؤوس يعبر عنه بالآتي : $H = q / N$.

ب. فجوة الفقر Poverty Gap

يحاول هذا المؤشر قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر. فلو كان ترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي، أي أن الأفقر

لديهم (Y) ثم الأقل فقراً (Y_2) حتى نصل إلى الفئة الأقل فقراً (Y_9) والتي يكون دخلها ليس أكبر من خط الفقر (Z) فإن مؤشر فجوة الفقر يعبّر عنها بالآتي :

$$PG = 1/2 \; \overset{9}{\underset{i=1}{3}} \; (Z - Y_i / Z)$$

ويمكن إعادة كتابة ذلك كالآتي :

حيث أن (I) هو مؤشر فجوة الدخل ويعبر عنه : $PG = LH$

$$I = Z - Yp/Z$$

وحيث أن Yp هو متوسط الاستهلاك للفقر.

وكما يبدو أن هذا المؤشر لا يحدد درجة الفقر بل فجوة الفقر لأنه لا يعكس مقدار التفاوت في الدخل بين الفقراء.

جـ. شدة الفقرة Poverty Severity Index

يتم احتسابه من خلال متوسط المربع النسبي بفجوة الفقر، ويمكن التعبير عنه :

$$Ps = 1/n \; \overset{9}{\underset{i=1}{3}} \; (Z - Y_i)^2 / Z * 100$$

فكلما كان مؤشر الفقر عالياً كانت ظاهرة الفقر أشد قوة وازدياد حجم التعاون بين الفقراء.

وفي تقرير الأمم المتحدة [25] تم حساب دليل الفقر البشري (-2) وفقاً للمعادلة الآتية :

$$HPI - 2 = \{1/4(P_1^a + P_2^a + P_3^a + P_4^a)\}$$

حيث أن:

P_1 : الاحتمالات عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى لسن الستين × 100

P_2 : البالغون الذين يفتقرون إلى مهارات معرفة القراءة والكتابة الوظيفية.

P_3 : عدد السكان تحت خط فقر الدخل (50٪) من دخل الأسرة المتوسطة التي يمكن الاستغناء عنه.

P_4 : معدل البطالة طويلة الأجل (لمدة 12 شهراً فأكثر).

3 = a

وبالرجوع إلى البيانات المتاحة يمكن ملاحظة ما يأتي :

آ. أن نسبة السكان تحت خط فقر الدخل دولار واحد في اليوم بموجب بيانات (2003/1990) تشكل ربع إجمالي سكان موريتانيا (25.9٪) وقرابة سدس إجمالي سكان اليمن (15.7٪) وحوالي (3.1٪) من سكان المغرب، **بتعبير آخر أن نحو خمسة ملايين نسمة في الوطن العربي تحت خط فقر الدخل دولار واحد في اليوم**.

وتتسع قاعدة الفقراء أكثر في العديد من دول الوطن العربي بظل معيار دولارين في اليوم، فقرابة (63.1٪) من سكان موريتانيا و (45.2٪) من سكان اليمن و (43.9٪) من سكان مصر و (15.1٪) من سكان الجزائر و (14.3٪) من سكان المغرب و (7.4٪) من سكان الأردن، أي بحدود (55) مليون نسمة هم دون معدل دولارين للفرد يومياً، أي نحو أكثر من سدس إجمالي سكان الوطن العربي، وتتمركز هذه الظاهرة في إقليمي التنمية البشرية المنخفضة وبدرجة أقل من إقليم التنمية البشرية المتوسطة من أقاليم الوطن العربي.

ب. تؤكد بيانات خط الفقر القطري الصورة ذاتها التي انتهينا إليها، ولكن بشكلٍ أوضح، فدول إقليم التنمية البشرية المنخفضة يظهر في نحو نصف إجمالي ظاهرة الفقر إذ تتراوح القيمة بين (41.8٪) في اليمن و (53٪) في موريتانيا، زد على ذلك فإن هذه الظاهرة قائمة في إقليم التنمية المتوسطة لكن بدرجات أقل، إذ تتراوح بين (7.6٪) في تونس و (19٪) في المغرب مروراً في مصر و (16.5٪) وفي الجزائر (12.2٪).

جـ. على أنه ينبغي أن نذكر أن ظاهرة الفقر لها مدلولاتها النسبية وليست المطلقة، ففي الدول المتقدمة تأخذ معاني وقياسات أخرى، صحيح أن البيانات المتاحة تظهر نسباً واضحة في كل من المملكة المتحدة (15.7٪) والولايات المتحدة الأمريكية (13.6٪) وكندا (7.4٪) وغيرها. إلاّ أنها تعكس معيار (11) دولاراً أمريكياً في اليوم وليس دولارين كما رأينا في الوطن العربي. في حين لا وجود لأقل من أربعة دولارات في اليوم، ذلك يقترن بالمستوى المعاشي وحاجات الإنسان المختلفة وما إلى ذلك.

وعموماً؛ فإن ظاهرة الفقر تزداد وضوحاً بظل معدلات النمو السكاني الحالية في الوطن العربي والتي نجم وينجم عنها ارتفاع نسب الإعالة وزيادة في عرض العمل، مما ينجم عنه بطالة تصل في المتوسط إلى (15٪) طبقاً لتقديرات البنك الدولي بمنتصف التسعينات[26]، فضلاً عن التدهور الواضح في القيمة الحقيقية للأجور حالياً، زد على ذلك أن ظاهرة المديونية وخدمة الدين وسداده تشكل أعباءً حقيقية مضافة طالما أنها تصل إلى قرابة ربع إجمالي الناتج المحلي، ناهيك عن تذبذب أسعار الموارد الأولية خاصة النفط الخام مقروناً بالتغيرات في القيمة الحقيقية لعائداته التي تشكل المصدر الرئيس لمداخيل الدول العربية النفطية، مما يخلق أجواء غير مأمونة العواقب للتفكير وتنفيد (تنمية مستدامة) في هذا الإقليم.

وقد يكون من المفيد أن نحدد **مفهوم التنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة في تصورنا هي التنمية المتجددة التي تسعى إلى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية شريطة ألاّ تتعارض مع البيئة**. وانطلاقاً من هذا التصور فإن السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب :

1. نظاماً سياسياً يؤمن بالمشاركة الفعالة للجماهير في صنع القرار.
2. نظاماً اقتصادياً متطوراً قادراً على تحرير كافة القيود الاقتصادية والمالية.
3. نظاماً اجتماعياً يعتمد مؤسسات المجتمع المدني المتطورة.

4. نظاماً تكنولوجياً يكفل استمرار تقديم الحلول للإنتاج والخدمات بسواء.

فضلاً عن النظم الإدارية والأولية التي تكفل هذا النمط من التنمية طالما أن هذا النمط من التنمية يشكل تداخلاً كبيراً بين الطبيعة والبيئة الاجتماعية، وإنها تهدف – فيما تهدف - إلى الحد من تفاقم ظاهرة الفقر. **فالتنمية المستدامة تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء**[27].

الجدول (3-1-4)

توزيع مؤشر الاستدامة البيئية في المنطقة العربية

المؤشر	المنطقة العربية	العالم
نوعية الهواء	0.28-	0.04
نوعية المياه	0.58-	0.07
كمية المياه	0.54-	0.07
التنوع البايولوجي	0.12-	0.01
نظم الأرض	0.54	0.07-
الحد من تلوث الهواء	0.14-	0.02
الحد من ضغوط المياه	0.76-	0.12
الحد من الضغوط الأيكولوجية	0.54	0.07
الحد من أنماط الاستهلاك	0.14-	0.14
خفض معدلات زيادة السكان	0.63-	0.08
الاحتياجات البشرية الأساسية	0.22	0.03-
صحة البيئة	0.08-	0.01
العلوم والتكنولوجيا	0.23-	0.19-
المقدرة على التحاور	0.43-	0.05
الحوكمة البيئية	0.61-	0.02-
استجابة القطاع الخاص	0.28-	0.12-
الكفاءة البيئية	0.52-	0.07
الشركة في الأنشطة الدولية	0.33-	0.02
خفض غازات الدفيئة GHG	0.44-	0.06
الحد من التلوث عبر الحدود	0.03-	0.04

ملحوظة : المتوسط لمدى يتراوح من +3 إلى -3.

المصدر :

، Oxford Univ. Press، Environmental Performance Measurement،The Global Report 2002.

3-2 إشكالية الحاضر واستشراف المستقبل

3-2-1 النتائج بمنظور مناهج تحليل القوة

حاصل ما تقدم :

آ. كشف واقع التنمية البشرية في الوطن العربي عن وجود فجوة متنامية بين مؤشرات دليل واتجاهات التنمية البشرية في الوطن العربي، مقارنةً بدول متقدمة وحتى أخرى نامية بالرغم من الطاقات الموردية الكبيرة المتاحة، مما يعني وجود خلل قائم ومتنامٍ في الأداء الاقتصادي للوحدات السياسية المكونة لهذا الإقليم.

ب. وجود اختلالات هيكلية مكانية بارزة بين أرجاء الوطن العربي وضمن أقاليمه التنموية الثلاثة، مما يخلق حالة من عدم الانسجام بين مكوناته، برز عنها ما نسميه طبقاً للمفاهيم الجيوبولتيكية بحالة (**انحدار جيوبولتيكي شديد**) تعظم من آليات التجزئة والتنافر مما ألحق وتلحق أضراراً متنامية في الأمن القومي العربي. مما يحتم على الجميع ضرورة التخطيط والالتزام بالتنفيذ بصيغ العمل العربي المشترك من خلال تكامله فيما يمكن من تحقيق مستويات أفضل من التنمية المستدامة.

جـ. إن تباطؤ التنمية البشرية في الوطن العربي لا يرجع إلى ضآلة حجم الموارد المالية في بعض من دوله فحسب في الوطن العربي بل تتجه نحو غياب التوازن في الإنفاق العام وتفاقم الإنفاق العسكري، فضلاً عن طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة، ولعل في نتائج المقارنات مع دول نامية ومتقدمة ما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه.

د. أفضت السياسات الاقتصادية غير الرشيدة في بعض الدول العربية إلى تفشي (**ظاهرة التخلف**) إن لم تكن هذه الظاهرة قد نمت وتنمو تحت ما نسميه (**تنمية التخلف**). وكانت المحصلة تدني مؤشرات العمر المتوقع والتعليم والصحة ومؤشرات إشباع الحاجات الأساسية (الحرمان البشري) وتفشي ظاهرة الفقر وغير ذلك، فضلاً عن المكانة المتدنية

للبحث العلمي على الرغم من الأهمية المتميزة له في تحقيق أهداف التنمية البشرية.

هـ. إن ظاهرة الفقر ستزداد وضوحاً بظل معدلات النمو السكاني الحالية والتي نجم وينجم عنها ارتفاع نسب الإعالة وارتفاع حجم عرض العمل مما نجم عنه بطالة متنامية. فضلاً عن التدهور في القيمة الحقيقية للأجور، زد على ذلك أن ظاهرة المديونية تشكل أعباءً حقيقية مضافة.

و. قد لا تكون الصورة اللاحقة أفضل مما هي عليه بظل شروط البنك الدولي (وسياساته) والتغيير الهيكلي وزيادة الإمعان في ترييع الاقتصاد وهدر الموارد، ناهيك عن الواقع الديموغرافي القائم في الوطن العربي.

2-2-3 الخيارات المطروحة

بغية تغيير واقع الحال للتنمية البشرية في الوطن العربي على المستويات الثلاثة الوطني والإقليمي والقومي، لا بد من :

أ. تحديد ستراتيجيات ورسم سياسات وخطط وبرامج كفيلة بتفعيل الطاقات الموردية المتاحة وتحويلها إلى قوة بقياسات علمية منهجية محددة تتماشى مع معطيات الاقتصاد العالمي المعاصر : **اقتصاد العولمة والتجارة الحرة**[28].

ب. العمل على تنويع مصادر الدخل في الوطن العربي بتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه وتغيير شخصية الاقتصاد العربي من اقتصاد أحادي السلعة إلى اقتصاد متنوع، مما سيخلق حالة جديدة تخفف من المشكلات الاقتصادية القائمة "كالتبعية الاقتصادية"[29]. وتفاقم أعباء المديونية الخارجية وتضاؤل قيم مؤشرات التنمية البشرية المختلفة.

جـ. لا بد من سياسات سكانية متكاملة ضمن ستراتيجيات شاملة "للتنمية المستدامة" ومراعاة التأثيرات المتبادلة بينها على المستويين : الوطني والقومي، تمتد من معدلات النمو السكاني وترشيد النمو الحضري وحركة السكان (الهجرة) البينية والخارجية.

د. تحديد سياسات علمية هادفة تأخذ بنظر الاعتبار أنظمة التعليم الحديثة والأنماط التقانية.

هـ. اعتماد الأساليب العلمية في إشباع الحاجات الأساسية للسكان في الوطن العربي، والنظر إلى التنمية البشرية كمدخلات ومخرجات لصالح أمن الدولة ورفاهية المواطن.

و. **العمل على تحقيق توازن بيئي بين الموارد المتاحة والاهتمام بحقوق الأجيال ضمن ما يسمى بـ (التنمية المستدامة)** التي غدت الأنموذج المطلوب عالمياً. ففي مؤتمر كيتو المنبثق عن الأمم المتحدة بشأن تغيير المناخ حث دول العالم على تخفيض إنبعاثات الدول الصناعية من غاز ثاني أكسيد الكاربون، وتضمن ثلاث آليات لتنفيذ ذلك منها آلية التنمية النظيفة بإقامة مشاريع تساعد لتحقيق تنمية مستدامة في الدول النامية[30].

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى[*] تزايد اهتمام الدول العربية بالتنمية البينية في إطار الجهود التي تبذلها لتحقيق التقدم الاقتصادي، حيث سعت إلى استحداث الأطر المؤسسية لتحقيق التكامل بين متطلبات حماية البيئة وأهداف التنمية المستدامة، غير أن أوضاع البيئة في الدول العربية تتأثر بشكلٍ مباشر بعدة عوامل، بعضها يعود للأوضاع الناجمة عن العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، والبعض الآخر للسياسات الاقتصادية المتبعة في العديد من الدول العربية، فمن جانب تأثيرات العوامل الطبيعية والاقتصادية، فإن تناقص مصادر المياه المتجددة، والاستنزاف السريع وتدهور نوعية مياه الشرب، وتفاقم مشكلة التخلص من مياه الصرف الصحي والصناعي الملوث في المجاري المائية، وتدني كفاءة استخدام المياه في الزراعة، وتزايد التصحر كلها عوامل تساهم في تدهور البيئة، فضلاً عن النزاعات بين بعض الدول العربية والدول المجاورة لها حول التقاسم المشترك لمياه الأنهار، والحروب التي عانت منها المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين أدت أيضاً إلى تدهور الأوضاع البيئية في الدول العربية.

وفي جانب السياسات الاقتصادية، فقد تبنت العديد من الدول العربية سياسات لتسعير منتجات الطاقة وتوفير المياه لأغراض الصناعة والزراعة لا تتفق وسياسات ترشيد الاستهلاك، ولقد قام البنك الدولي بإعداد دراسات ميدانية في عدد من الدول العربية وتمّ تقدير الكلفة الاقتصادية للتدهور النسبي في نوعية تلوث المياه والهواء والمناطق الساحلية والمخلفات والتربة والغابات وتأثيراتها على البنية الكونية. فعلى سبيل المثال قدرت الكلفة

(*) **نصاً عن جامعة الدول العربية, التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006.**

الاقتصادية للتدهور البيئي في عام 2000 في المغرب بحدود 4.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتراوحت هذه الكلفة في تونس والجزائر ولبنان والأردن وسوريا ومصر بين 2.7٪ و 5.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما في جانب التعاون العربي في مجال البيئة، فلا يزال محدوداً، حيث يقتصر في الوقت الحاضر على تنسيق المواقف العربية في المحافل البيئية الدولية، كما تقوم منظمات العمل العربي المشترك والمتخصصة بالتعاون مع اللجنة المشتركة والمنبثقة عن مجلس الوزراء العرب بتنسيق البرامج والمشروعات والأنشطة في الدول العربية.

وفيما يتعلق بمستقبل التعاون العربي في مجالات **البيئة والتنمية**، توجد إمكانيات لذلك في مجالات حماية البيئة عبر الحدود العربية المشتركة، كحماية البيئة البحرية، وانتقال الملوثات الهوائية عبر الحدود، والتصدير للتجارة غير القانونية للتخلص من المخلفات الصلبة والخطرة، والتنسيق في إدارة أحواض المياه المشتركة، فضلاً عن التعاون في مجال بناء القدرات الفنية الوطنية في مجال الرقابة البيئية والجمركية، ومجال إعداد التشريعات البيئية اللازمة، كذلك يتعين التعاون أيضاً في مجال تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية لتشجيع إنتاجها والتعاون على اكتساب التقنيات المتطورة في مجال البيئة من الدول المتقدمة.

ز. ضرورة الاهتمام برفع كفاءة الموارد وتخصصها وبرامج التكييف (التصحيح) الهيكلي والانتباه إلى الجوانب السلبية على التنمية البشرية التي يمكن أن تخلفها سياسات برامج التكييف الهيكلي لأنها تزيد من درجة (الحرمان البشري) في إشباع الحاجات الأساسية، وتؤدي إلى زيادة البطالة وتدهور الأجور وتهميش دور الدولة في التنمية وتخليها عن صنع القرار الاقتصادي للمؤسسات الدولية ومانحي القروض.

ح. ينبغي أن تتسع دائرة الفهم لمضمون التنمية البشرية إلى تمتع البشر في قدراتهم المكتسبة في بيئات ملءُ أجوائها الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

ط. لا بد من الاهتمام بالبيانات التفصيلية التي تشكل المدخلات الرئيسة لحساب مؤشرات التنمية البشرية في كل دولة من الدول العربية إن كنا فعلاً من المهتمين بالتقدم في مضمار التنمية البشرية.

ي. وأخيراً لا بد من (نهضة الأمة) لأنها الكفيلة بتفعيل الموارد المتاحة (طبيعية وبشرية) في إطار من الشفافية، ولنتحمل مسؤولية هذه النهضة حكاماً ومحكومين من خلال الشعور بالمسؤولية والالتزام والإخلاص والكفاءة، علينا أن نركّز على أننا "أفراد في مجتمع" وليس "أعداداً في قطيع" وفق آليات محددة متذكرين حقيقة مهمة رغم مرارتها أن العولمة أصبحت آلية تنفيذ إرادة الفاعل في الخريطة السياسية (الإمبراطورة الواحدة) مما يمكنها من تحقيق ستراتيجياتها الهادفة إلى رفاهية مواطنها، وربما على حساب تعاسة الآخرين.

الجدول (3–1–5)

تكلفة التدهور البيئي في دول عربية مختارة

الدولة	الأرض		الهواء		المياه		المناطق الساحلية		المخلفات		البيئة العالمية	المجموع الكلي		سنة الدراسة
	مليون دولار	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	مليون دولار	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	مليون دولار	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	مليون دولار	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	مليون دولار	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)		مليون دولار	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	
الأردن	100	1.2	64	50	50	0.6			14	0.2	228	309	3.7	2000
تونس	128	0.6	121	0.6	109	0.5	54	0.3	28	0.1	124	565	2.8	1999
الجزائر	541	1.1	446	0.9	367	0.8	287	0.6	52	0.1	568	2.261	4.7	1999
سورية	230	1.1	218	1.1	152	0.8	12	0.1>	12	0.1>	228	852	4.2	2001
لبنان	170	1.0	175	1.0	100	0.6	110	0.7	10	0.1>	90	655	3.9	2000
مصر	1.890	2.1	1060	1.2	860	1	290	0.3	180	0.2	560	4.840	5.4	2000
المغرب	410	1.2	340	1.0	170	0.5	160	0.5	150	0.5	300	1.530	4.6	2000

المصدر : البنك الدولي ، تقدير كلفة التدهور البيئي في دول عربية مختارة (1999-2001).

الجدول (3-1-6)
المشاركة العربية في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية

الدولة	التجارة في النوعيات المهددة	التغيرات المناخية	بروتوكول كيتو	التنوع البيولوجي	الأمان البيولوجي	التصحر	اتفاقية بازل	بروتوكول مونتريال	الملوثات العضوية	منظمة التجارة العالمية
الأردن	1979	1993	2003	1996	2003	1996	1989	1989	2004	2000
الإمارات	1990	1995	2005	1998		1998	1992	1989	2002	1996
تونس	1974	1993	2003	1995	2003	1995	1995	1991	2004	1995
الجزائر	1983	1993	2005	1995	2004	1996	1998	1992	2001	مراقب
السعودية	1996	1994	2005	1997		1997	1990	1995	2002	2005
السودان	1982	1993	2004	1995		1995	1996	1993	2001	مراقب
سورية	2003	1996		1997	2004	1995	1992	1993	2002	(1)
عمان		1995	2005	1996	2003	1997	1995	1993	2005	2000
الكويت	2002	1994	2005	1997		1997	1993	1995	2001	1995
لبنان		1994		1996		1996	1994	1992	2003	مراقب
ليبيا	2003	1999		1996		1996	2001	1990		مراقب
مصر	1978	1994	2005	1994	2003	1995	1993	1990	2001	1995
المغرب	1975	1995	2002	1996	2000	1997	1995	1990	2004	1995
موريتانيا	1998	1994		1996	2001		1996	1992	1995	1995
اليمن	1997	1996	2004	1997		1997	1996	1990	2004	مراقب

(1) تقدمت سورية بطلب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ولكن مجلس المنظمة لم يبت بعد في طلبها .

(2) المصدر : World Resources Institute، World Resources، 2005 .

الهوامش والمصادر

1. ينظر للتفاصيل عن مفهوم التنمية البشرية :
جورج القصيفي: التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي ، الذي ضمّ بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، شباط 1995 ، ص 81.
2. نفس المصدر ، ص 82 .
3. نفس المصدر ، ص 82 .
4. الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1990 (نيويورك – جامعة أكسفورد) ، القاهرة ، وكالة الأهرام للإعلان 1990 ، ص ص 18-19.
وجورج القصيفي: المصدر السابق، ص ص 90-91.
5. الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2005 ، ضمن الموقع الخاص بالمنظمة (الإنترنت).
6. ينظر للتفاصيل :
الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2001، توظيف التقنيات الحديثة لخدمة التنمية البشرية، UNDP منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط (ميربك)، القاهرة ، مصر ، ص .240
7. عثمان محمود عثمان : قياس التنمية البشرية / مراجعة نقدية/ بحث منشور في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي ، المصدر السابق ، ص 117.
8. ينظر للتفاصيل: نفس المصدر ، ص ص 119-124.
9. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابيك): تقرير الأمين العام السنوي الثاني والثلاثون ، الكويت 2006 بدلالة جدول 2-4 ، ص ص 134-135.
10.نفس المصدر بدلالة جدول 1-18 ، ص .70
11.الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2001 ، المصدر السابق ، ص 240.
12.أنظر للتفاصيل:
أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: العلاقات المكانية بين ألأداء الاقتصادي وموارد الثروة في الوطن العربي – قياس كمي – مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة تكريت، المجلد (13) ، العدد (4) ، 2006.
13.منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: المصدر السابق، بدلالة جدول 2-4، ص.135
14.نفس المصدر ، بدلالة جدول 2-5 ، ص .137
15.أ.د. محمد أزهر سعيد السماك: الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن ، أربد ، 1998، ص 43.
16.ينظر للتفاصيل عن المديونية الخارجية:
أ. د. محمد أزهر سعيد السماك و د. أحمد حامد العبيدي: العلاقات المكانية بين مشكلة المديونية الخارجية والملامح الرئيسية للتنمية البشرية واتجاهاتها في الدول العربية/ من أبحاث مجلة التربية والعلم / المجلد (9) العدد (3) / جامعة الموصل / 2003.
17.ينظر للتفاصيل:
رمزي زكي: أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية: بحث منشور في كتاب التنمية البشرية، المصدر السابق ، ص ص 201-226.

18.أنطوان زحلان: كيف يمكن لقدرات التقانة العربية أن تتغلب على نقاط ضعفها الراهنة / مجلة المستقبل العربي/ مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت ، ص 85.
19.أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: تخطيط البحث العلمي في الوطن العربي، مجلة اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، بغداد ، 1984 .
20.ينظر للتفاصيل: أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: الأنماط الرئيسية للتركيب السكاني في الوطن العربي/ دراسة في منهج تحليل القوة/ بحث منشور ضمن سلسلة دراسات اقتصادية/ جامعة الموصل ، 1984 ، ص ص 13-112.
21.ينظر للتفاصيل: محمد محمود الإمام: التنمية البشرية في المنظور القومي/ بحث منشور في كتاب التنمية البشرية ، المصدر السابق ، ص ص 389-445.
22.البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم 1990، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 1990، ص.41
23.د. عبدالرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت ، شباط ، 2001 ، ص ص 17-28.
24.نفس المصدر ، ص 21.
25.الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2001، المصدر السابق ، ص 241.
26.د. عبدالرزاق الفارس : المصدر السابق ، ص 14.
27.ينظر للتفاصيل :
عدنان ياسين مصطفى: التنمية المستدامة بين أيديولوجيا الشمال والجنوب، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة،السنة (3)، العدد (9)، بغداد، 2001،ص ص5-23.
28.ينظر للتفاصيل عن العولمة:
أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: العولمة بين إشكالية الواقع واستشراف المستقبل، من أبحاث مجلة مركز البحوث الاقتصادية، جامعة الموصل، العدد (1) ، ص2003.
29. ينظر للتفاصيل عن (التنمية الاقتصادية):
- أ. د. محمد أزهر سعيد السماك: قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولتيكية المحتملة، مجلة المستقبل العربي، السنة (9)، العدد (91)، بيروت ، أيلول 1986، ص ص 61-81.
- د. إبراهيم العيسوي : قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1989.
30.منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: النشرة الشهرية ، السنة (23) ، العدد (11)، تشرين الثاني ، 2006 ، ص (تكملة العدد).
(*) كافة بيانات الجداول الملحقة بالدراسة عن:
جامعة الدول العربية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006 بواسطة شبكة الإنترنت.

موجز السيرة العلمية والوظيفية

للأستاذ الدكتور محمد أزهر سعيد السماك

- **من مواليد مدينة الموصل .**
- **دكتوراه فلسفة بمرتبة الشرف الأولى 1973.**
- **الاختصاص العام : الموارد الاقتصادية (جغرافيا اقتصادية) .**
- **الاختصاص الدقيق : نفط وطاقة (جغرافيا صناعية) .**
- **نال مرتبة الأستاذية عام 1982.**
- **شغل عدة وظائف إدارية وعلمية منها : مدير مركز البحوث الاقتصادية والإدارية ، رئيس قسم الجغرافيا بجامعة الموصل.**
- **فاز عام 1993 بلقب الأستاذ الأول (الأستاذ المتميز) في العراق.**
- **ساهم في أكثر من 22 لجنة دائمية ووقتية في الجامعة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي .**
- **نال أكثر من (57) كتاب شكر وتقدير من مختلف الجهات داخل العراق وخارجه.**
- **تولى تدريس العديد من المواد التخصصية في كليات الإدارة والاقتصاد والآداب والتربية في الدراسات الأولية والعليا سواء بجامعة الموصل ومعهد البحوث والدراسات العربية وجامعة قار يونس .**
- **ساهم بإشراف ومناقشة العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه داخل العراق وخارجه.**
- **أنجز نحو 118 بحثاً أكاديمياً داخل العراق وخارجه .**
- **نشر 41 كتاباً منهجياً ومساعداً ومرجعياًً في العراق والمملكة الأردنية الهاشمية والجماهيرية الليبية ومالطا.**
- **قدم أكثر من 32 استشارة علمية لمختلف الجهات .**
- **أسهم كباحث وإداري في نحو 59 مؤتمراً علمياً داخل العراق وخارجه.**
- **نشر نحو 81 مقالاً علمياً داخل العراق وخارجه .**
- **أسهم في العديد من أنشطة الجمعيات العلمية: كجمعية الاقتصاديين العراقيين والجمعية الجغرافية المصرية والجمعية الجغرافية العراقية .**
- **ساهم في ست منظمات عالمية وعربية منها عضو الهيئة الاستشارية لمجلة الدراسات الدولية بواشنطن ، وعضو لجنة تحرير أطلس الوطن العربي (اتحاد الجامعات العربية)، عضو هيئة تحرير موسوعة العراق الحضارية ، عضو الهيئة الاستشارية لمجلة تنمية الرافدين ، عضو هيئة تحرير مجلة التربية والعلم (جامعة الموصل).**

- **رئيس تحرير مجلة الآداب والعلوم / المرج / جامعة قار يونس 1996-2000.**
- **له نشاطات علمية وثقافية عديدة داخل العراق وخارجه في الوسائل المسموعة والمرئية .**

حالياً أستاذ بجامعة الموصل – العراق .